



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



عنوان الأطروحة

الواقع الاقتصادي في إيالة تونس خلال
العهد الحسيني
(1117-1229 هـ / 1705-1814م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في: التاريخ
تخصص: تاريخ بلاد المغرب الحديث.

إشراف الأستاذ الدكتور:
- علي أجقو.

من إعداد الطالب:
- محمد رابحي.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعية الأصلية	الصفة
ميسوم بلقاسم	أستاذ	بسكرة	رئيسا
علي أجقو	أستاذ	باتنة 1	مشرفا ومقررا
لخميسي فريح	أستاذ	بسكرة	عضوا مناقشا
محمد الطاهر بنادي	أستاذ	بسكرة	عضوا مناقشا
الصادق عبد المالك	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
سناء نويجي	أستاذ محاضر (أ)	باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1445-1446 هـ / 2024-2025 م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

أهدي ثمة هذا العمل
إلى روح والدي الحبيب
رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جناته
الذي بذل الغالي والنفيس في تربيته وتعليمي.
إلى أمي الحبيبة
التي وقفت إلى جانبي في الظروف الصعبة والتي طالما رافقتني
بدعواتها في كل وقت
إلى كل أفراد عائلتي فردا فردا والذين كانوا سنداً لي
إلى الزوجة والأبناء الذين تحملوا معي كل ما بدر مني من تقصير اتجاههم أثناء البحث والدراسة
إلى كلّ من علمني حرفاً ورفع عني الجهل،
أساتذتي الأكارم من مرحلة التعليم الابتدائي إلى الجامعة
إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد
إلى كل من يهيمه هذا البحث المتواضع من قراء، وطلبة وباحثين
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.



شكر و عرفان

الحمد لله والشكر لله على فضله ومنته، الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وسهل لي الطريق في سبيل ذلك.

وعرفانا بالفضل، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف "أجقو علي"، بقبوله الإشراف على مرافقتي لإنجاز هذا العمل أولاً، ووقوفه إلى جانبي في جميع مراحل الإنجاز، فكان نعم المرشد لي بنصائحه الثمينة، وبتوجيهاته السديدة، وملاحظاته القيّمة، وتشجيعه المستمر لي، إلى غاية إخراجہ على ما هو عليه الآن، فكان حفظه الله، وأمدّه بموفور الصحة والعافية مثال بمثابة الأخ والمرافق والسند، ولم يدخر جهداً في سبيل توجيهي وتعليمي وإرشادي لتذليل كل الصعوبات التي واجهتني أثناء القيام بإنجاز هذا العمل، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل أعضاء لجنة المناقشة على صبرهم وتفضلهم بقراءة وتنقيح وتصويب وتقويم هذا العمل.

كما لا يفوتني أيضاً أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كلّ الأساتذة الذين قدموا لي يد العون، وعلى رأسهم الدكتور "موسى تريعة" الذي أشرف على مذكرتي في مرحلة الماستر، وكان نعم الموجه لي في مرحلة الدكتوراه، والدكتور "الشيخ لكحل"، والأستاذ الدكتور "رضوان شافو"، والدكتور "محمد السعيد بوبكر"، ورئيس الفرع الإقليمي للأشغال العمومية "بوراي محمد خميسي" على كل ما قدموه لي من مساعدة.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الواقع الاقتصادي الركيزة الأساسية لاستمرار الدول فهو الشريان والعصب الحي لازدهارها أو تقهقرها، ففي ظل تراجع المداخل المتأتية من النشاط البحري التي كانت تقوم به الإيالات العثمانية في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الثامن عشر الميلادي، لم تجد الأسرة الحسينية التي خلفت الأسرة المرادية في حكم الإيالة التونسية سنة 1705م من خيار إلا الاهتمام بالاقتصاد المحلي وتطويره على جميع الجوانب زراعيًا وصناعيًا وتجاريًا، كما طبقت نظامًا جبائيًا وضريبيًا شاملاً، عاد بالنفع على الإيالة، حيث حافظ على استقرارها واستمراريتها لأطول مدة ممكنة من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد مداخل مهمة للخرينة بحيث تمكّن الإيالة من خلالها تسيير شؤونها والقيام بتطوير الإيالة كتشييد العمران والأسواق وإصلاح الموانئ وغيرها.

فترة حكم الأسرة الحسينية للإيالة التونسية تعتبر من أهم الفترات التي مرّت بها الإيالة، خاصة إذا علمنا أنّ آخر عهد المراديين تميز باضطراب في الأوضاع الداخلية وفوضى كبيرة على عهد آخر حاكمين مراديين مراد الثالث (1699-1702م) وإبراهيم الشريف (1702-1705م)، الذي تمكّن من الوصول للحكم بعد قتل مراد الثالث بأمر من الدولة العثمانية، عرف إبراهيم الشريف بتعصبه للحامية التركية وشكل نظاماً مستبداً ضدّ سكان الإيالة، أدّى ذلك إلى انهيار اقتصادي، فتراجعت المساحات المزروعة وتدهورت المحاصيل وقلّت الأسواق وتقلّص النشاط الحرفي، وركدت التجارة داخلياً وخارجياً، ضف إلى ذلك أنّ بداية القرن الثامن عشر الميلادي اجتاحت الإيالة القحط والجفاف والوباء خلال الفترة 1702-1705م، كل هذه الظروف والأوضاع المزرية للإيالة أدّت إلى نهاية الأسرة المرادية وقيام الأسرة الحسينية بمجيء حسين بن علي سنة 1705م على رأسها.

منذ أن تقلّد حسين بن علي زمام الحكم على رأس الإيالة التونسية وإلى غاية فترة حكم حمودة باشا (1782-1814)، لوحظ تطوراً ملحوظاً وتحسناً جلياً على مختلف المجالات وفي مقدمتها الواقع الاقتصادي، حيث عرفت الإيالة مرحلة انتقالية هامة، تخلت من خلالها على هيمنة الطبقة المكونة من العثمانيين.

_ دوافع اختيار الموضوع:

ساهمت العديد من الدوافع لاختيار هذا الموضوع، فمن خلال دراستي في مرحلة الماستر للتاريخ الحديث والمعاصر، وخاصة الإيالة التونسية خلال الفترة الحديثة، وفي إحدى زيارتي للأرشيف الوطني التونسي والمكتبة الوطنية التونسية في ذلك الوقت تمكنت من تصوير بعض الوثائق التي احتفظت بها، مجموعة منها كانت خلال فترة الأسرة الحسينية في إيالة تونس، وهو ما عزز لدي اختيار هذا الموضوع الذي يخص دولة شقيقة لها روابط متينة مع دولتنا الجزائر الموسوم بـ: **"الواقع الاقتصادي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني (1117-1229هـ/ 1705-1814م)"**، إضافة أيضا إلى مجموعة من الدوافع الأخرى التي نوجزها في ما يلي:

- 1 _ تعتبر هذه الفترة مرحلة هامة مثل ما سبق ذكره في تاريخ تونس خلال الفترة الحديثة، وذلك يرجع للتغيير الواضح الذي أحدثه حكم هذه الأسرة في عديد المجالات وعلى رأسها الواقع الاقتصادي الذي يعدّ من أهمها.
- 2 _ دراسة أنموذج آخر من الإيالات العثمانية إضافة إلى الجزائر خلال الفترة الحديثة لزيادة المعلومات من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تفتح لي دراسات أخرى مستقبلية كأن تكون مقارنة بينهما في مجالات مختلفة.
- 3 _ توفر مجموعة من الوثائق والمصادر التي تخدم الموضوع، حيث كنت أحتفظ بها من خلال زيارتي للمكتبة الوطنية والأرشيف الوطني التونسي، خاصة وأنّ بداية مباشرة العمل على الأطروحة تزامن مع جائحة كورونا، ما أدّى ذلك إلى غلق الحدود مع الدول المجاورة منها تونس لمدة أكثر من سنة، حيث أفادتني هذه الوثائق والمصادر كثيرا.
- 4 _ إضافة مادة علمية لطلبة الجامعات والدارسين للفترة الحديثة، خاصة وقد لاحظت من خلال تدريسي كأستاذ مؤقت في كل من جامعتي غرداية والوادي، حاجة الطلبة لأعمال أكاديمية تعينهم في أبحاثهم حول إيالة تونس خلال الفترة الحديثة على عهد الأسرة الحسينية.

5 _ يهدف هذا العمل إلى المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية بدراسة علمية تتناول الوضع الاقتصادي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني، باعتباره من المواضيع التي لم تتل ما يكفي من البحث المعمق، كما يعدّ هذا البحث تمهيدا لإصدارات تتناول مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للإيالة في الفترة الحديثة، انطلاقا من رؤية منهجية متكاملة.

_ الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الواقع الاقتصادي للإيالة التونسية خلال فترة تعتبر من أهم الفترات في تاريخها، وذلك لما حصل فيها من تغيير جذري على مستوى المجال الاقتصادي على وجه الخصوص، ومعرفة الجهود التي بذلها البايات الحسينيين للنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر أهم القطاعات الذي يؤثر على ازدهار أو تفقر الدول، بالتطرق إلى أبرز المنتجات الزراعية المنتجة والمواشي، والحرف والمهن والصناعات السائدة في الإيالة، إضافة إلى التجارة بنوعها سواء داخلية أو خارجية، وأبرز المكايل والموازن والمقاييس المستعملة فيها، والنظام الجبائي الضريبي الذي فرضه الحكام على ساكني الإيالة.

_ الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

بالنسبة للإطار الزمني والمكاني للموضوع، فقد تمّ اختيار الفترة الممتدة من سنة 1705م إلى غاية 1814م، لاعتبارين أساسيين، أولهما أنّ بداية هذه الفترة تعتبر انطلاقة لمرحلة جديدة في تاريخ تونس الحديث، وهي الأسرة الحسينية بداية بمؤسسها حسين بن علي على رأس الإيالة سنة 1705م، ووصوله للحكم بعد اضطرابات وخلافات وحروب، إضافة إلى كوارث طبيعية، فبداية هذه المرحلة تعتبر نجاة للإيالة واستقرار في أحوالها، أمّا الاعتبار الثاني فهي نهاية هذه الفترة التي ختمتها بالباي حمودة باشا الحسيني (1782-1814م)، حيث تعتبر فترته العصر الذهبي للأسرة الحسينية التي امتدت لأكثر من قرنين ونصف، كما بنهاية فترته أيضا شهدت الأسرة الحسينية تراجعا جليا وبدأت في الانحدار إلى غاية دخولها تحت الحماية الفرنسية بحلول سنة 1881م، مع إعطاء نظرة وجيزة للواقع الاقتصادي في الإيالة قبيل قيام الأسرة الحسينية خلال حكم المراديين، وذلك

لتوضيح أكثر للقارئ من أجل فهم المرحلة التي نحن بصدد دراستها، أمّا بالنسبة للمكان فقد اخترت الإيالة التونسية بحكم دراسة دولة أخرى غير الجزائر لإثراء معارفي من جهة، ومن جهة أخرى بحكم الجوار وسهولة التنقل، والقرب من الدولة التونسية.

ـ إشكالية الدراسة:

تندرج إشكالية الدراسة ضمن الواقع الاقتصادي في إيالة تونس، وتتناول الدراسة خاصة الفترة الأولى للعهد الحسيني خلال القرن 18م ومستهل القرن 19م (1117 . 1229هـ / 1705 . 1814 م)، والتي تتعلق أساسا بالبحث في نشاطات الواقع الاقتصادي و الامكانيات المتوفرة لمعرفة فترات التدهور و الازدهار الاقتصادي، ومدى مساهمة حكام الإيالة في ذلك، وهذا ما دفعني إلى طرح إشكالية تحوي تساؤلين رئيسيين بنيت عليهما تصوراتي: فإلى أي مدى ساهمت سياسات الحكام الحسينيين في توجيه النشاط الاقتصادي وتدعيم أو إضعاف قواعده؟، وهل كان الاقتصاد التونسي آنذاك قائما على رؤية استراتيجية أم خاضعا لمقتضيات ظرفية محلية وخارجية؟، وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات نذكر منها:

ـ ما هي الملامح المميزة للنشاط الزراعي والرعي في الإيالة؟

ـ هل كانت الإيالة تحتوي على حرف ومهن وصناعات مختلفة؟

ـ هل شهدت نشاط تجاري داخلي مزدهر؟

ـ بم تميزت العلاقات التجارية الخارجية للإيالة مع مختلف الدول، وما هي أهم المكايل والمقاييس

والأوزان والعملات المحلية والأجنبية المستعملة خلال تلك الفترة؟

ـ ماهي أبرز طرق القوافل التجارية التي كانت تربط الإيالة بما جاورها؟

ـ الدراسات السابقة:

إنّ أهمية هذه الفترة والتحول الذي حدث خلالها خاصّة في الأوضاع الاقتصادية وهو محل دراستنا، جعل العديد من المؤلفين والمؤرخين والباحثين في التاريخ الحديث يؤلفون خلال هذه الفترة كتباً عديدة ومختلفة، أو مذكرات، وحتى مقالات منشورة في مختلف المجالات الوطنية والعالمية،

مست جوانب هامة من موضوع دراستنا، لكن حسب اطلاعي المتواضع كدراسة متخصصة بالواقع الاقتصادي خلال هذه الفترة لم أرصد دراسة متخصصة بشكل واضح، فمن الباحثين الذين كتبوا في هذا الموضوع نجد الدكتور في العلوم السياسية بباريس المختار باي في كتابه "**حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية**"، والذي ترجمه البشير بن سلامة، حيث احتوى هذا الكتاب بالتحليل والدراسة لحقبة هامة في تاريخ الأسرة الحسينية تتمثل في مؤسسها حسين بن علي أوائل القرن 18م، حرص فيه المؤلف على ذكر أهم الأحداث المتعلقة بمؤسس الأسرة الحسينية بداية بالتعريف به، وذكر مختلف إنجازاته في الشؤون الداخلية، كالعامل على تنمية الإيالة اقتصاديا والنهوض بالفلاحة والصناعة وربط علاقات تجارية خارجية هامة، لذا فقد ساعدني هذا الكتاب كثيرا في إبراز أهم الملامح الاقتصادية خلال فترة حسين بن علي.

أيضا نجد كتاب محمد العربي الزبيري تحت عنوان "**التجارة الخارجية للشرق الجزائري**"، وهو كتاب مهم جدا خاصة فيما يذكره عن العلاقات التجارية التي كانت تربط الإيالة التونسية بالإيالة الجزائرية وبالتحديد المنطقة الشرقية بحكم قربها من الإيالة الجزائرية، كما يورد لنا أهم طرق القوافل التجارية التي تربط بين بلدان المغرب العربي، إضافة إلى ذكر العملات التونسية التي كانت متداولة في الأسواق الجزائرية، فهي دراسة هامة ساعدتني كثيرا في بعض من جزئيات بحثي خاصة في مجال التجارة الخارجية للإيالة التونسية.

ومن بين الدراسات السابقة أيضا نجد الدراسة التي قام بها محفوظ سعيداني موسم 2011/2012م، وهي عبارة عن أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث تحت عنوان "**الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) (من مطلع القرن 18م/12هـ إلى 1830م/1245هـ)**"، حيث خصص بعض الفصول للإيالة التونسية متطرقا للفلاحة مثلا في الفصل الرابع من القسم الثاني، والأنشطة الحرفية في الفصل الرابع من القسم الثالث وغير ذلك، لذا تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تطرقت بشكل خاص للواقع الاقتصادي، حيث أفادتني هذه الدراسة كثيرا في رسم الخطوط العريضة التي تقوم عليها دراستي هذه.

ومن المذكرات أيضا أطروحة الدكتوراه للأستاذ رشاد الإمام المعنونة "سياسة حمودة باشا في تونس"، والتي تطرقت لفترة مهمة من دراستي هي فترة حكم حمودة باشا الحسيني، هذه الفترة التي تعتبر مثل ما ذكر سابقا العصر الذهبي للإيالة التونسية خلال فترة حكم الأسرة الحسينية، حيث تطرق في مذكرته إلى السياسة التي انتهجها حمودة باشا في مختلف المجالات، منها الصناعة، كإنشاء مصانع حربية وغيرها، والزراعة بتشجيعه للفلاحين لزيادة الإنتاج وتحسينه، وحتى في المجال التجاري وخاصة في معاملاته مع خارج الإيالة، لذلك فقد كان لهذه المذكرة أهمية كبيرة لما تحويه من معلومات ومعارف قيمة، اعتمدت عليها في العديد من الجزئيات المتعلقة بدراستي، إضافة إلى بعض المذكرات الأخرى مثل أطروحة الماجستير للباحثة حفيظة بوتوقوماس الموسومة بـ "الحياة الاجتماعية في تونس خلال العهد الحسيني 1117هـ/1705م - 1251هـ/1835م"، وغيرها من المذكرات الأخرى.

ـ المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على منهج تاريخي مع الاستعانة بالمنهج الوصفي وأحيانا التحليلي، فهم الأنسب لمثل هذه الدراسات، بتتبع أبرز الأحداث ورصد الوقائع، إضافة إلى تحليلها تحليلًا علميًا بهدف استخلاص الحقائق العلمية، بعيدين كل البعد عن الذاتية، وملتزمين بالموضوعية التي نستطيع من خلالها الوصول إلى نتائج مهمة والإجابة على التساؤلات التي طرحت في إشكالية الدراسة، وبذلك نكون قد ساهمنا ولو بالقليل حول هذا الموضوع المتعلق بالواقع الاقتصادي في الإيالة التونسية خلال حكم الأسرة الحسينية.

ـ الخطة المعتمدة في الدراسة:

اعتمدت خلال دراستي لهذا الموضوع الموسوم بالواقع الاقتصادي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني (1117-1229هـ / 1705-1814م) على مقدمة، وفصلا تمهيديا، وثلاثة فصول، وخاتمة، وملاحق توضيحية، ومجموعة من الفهارس (فهرس الأماكن والأعلام...)، كما

يحتوي كل فصل على مجموعة من المباحث والمطالب، التي حاولنا قدر المستطاع أن تكون متوازنة منهجيا.

تضمن **الفصل التمهيدي** نظرة عامة حول الوضع الاقتصادي للإيالة التونسية قبيل قيام الأسرة الحسينية في مختلف المجالات، ففي المجال الزراعي مثلا تطرقنا لأبرز الملكيات الزراعية المتواجدة بالإيالة، والتي استمرت حتى بعد قيام الأسرة الحسينية، وأهم العوامل التي ساعدت الإيالة بعد انضمامها للحكم العثماني لإحداث انتعاش زراعي ملحوظ، وظهور نهضة زراعية بها، كالاستقرار الذي شهدته المنطقة، وتوافد العنصر الأندلسي الذي كان له تأثير كبير على ذلك، أمّا بالنسبة للمجال الصناعي فقد ألقينا أيضا نظرة سريعة على أبرز العوامل التي ساعدت على تطوير العديد من الحرف خاصّة المهاجرون الأندلسيين وتأثيرهم الكبير، وأيضا الجهاد البحري وعائداته الذي وفر كميات معتبرة من المواد الأولية التي كان حرفيي الإيالة بحاجة لها، وفي المجال التجاري لوحظ أيضا نشاطا تجاريا ملحوظا بعد انضمام الإيالة للدولة العثمانية داخليا وخارجيا بإنشاء الأسواق والقناطر وربط مناطق الإنتاج بالتسويق والمحافظة على الأمن والاستقرار وربط علاقات تجارية هامة مع بعض الدول الأجنبية وعلى رأسها فرنسا.

في **الفصل الأول** الذي حمل عنوان النشاط الفلاحي والصناعي في الإيالة التونسية خلال العهد الحسيني 1705-1814م، تطرقنا فيه إلى مبحثين أساسيين، الأول حول النشاط الفلاحي في الإيالة التونسية خلال الفترة الحسينية، وتضمن أبرز العوامل المؤثرة على النشاط الزراعي، وأبرز المحاصيل الزراعية والحيوانية والسمكية في الإيالة أما المبحث الثاني فكان حول النشاط الصناعي بالتعرف على العوامل المؤثرة فيه، والحرف والمهن التي كانت متواجدة بالإيالة خلال فترة الدراسة، سواء منها الحرف التقليدية والمحلية (الصناعات الصوفية، صناعة الحلي، صناعة العطور، ...)، أو الحرف التعدينية والتحويلية كصناعة الأسلحة وملحقاتها، والصناعة الخشبية.

أما **الفصل الثاني** فكان تحت عنوان المعاملات التجارية الداخلية والخارجية للإيالة التونسية خلال فترة الدراسة (1705-1814م)، حيث عرجنا فيه على التجارة الداخلية كمبحث أول يحوي

مساهمة الحكام في هذا النشاط وأهم الأسواق التي كانت موجودة بالإيالة، والأسعار داخل أسواق الإيالة، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للتحدث عن التجارة الخارجية للإيالة، مع الدول الأوروبية خصوصا والتي احتلت الصدارة من حيث المعاملات التجارية الخارجية للإيالة، أو الدول الإسلامية، ومع دواخل إفريقيا.

الفصل الثالث كان تحت عنوان العملات المتداولة والأوزان والمكييل والأطوال والتنظيم الجبائي في الإيالة خلال العهد الحسيني دائما، حيث تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، أولها العملة التي كانت مستعملة في الإيالة سواء منها المحلية أو الأجنبية، أما المبحث الثاني فكان حول الأوزان والمكييل والأطوال داخل أسواق الإيالة وفي المعاملات التجارية خارجيا، والمبحث الثالث والأخير عن التنظيم الجبائي أو الأدائي في الإيالة وتنوعه بالخصوص ما بين أداءات أصلية مثل الأداءات الفلاحية والتجارية والمفروضة أيضا على الصناعة التقليدية، أو الأداءات الظرفية كالقضائية العدلية أو الأداءات التي تسدد مقابل خدمة استثنائية، أو تلك التي تعطى في صورة هدايا.

لنصل في الأخير إلى وضع خاتمة احتوت على جملة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا لموضوع الواقع الاقتصادي في الإيالة التونسية خلال حكم الأسرة الحسينية من 1705 إلى 1814م.

ـ عرض نقدي لمصادر ومراجع الدراسة:

اعتمدت خلال دراستي هذه على مادة خبرية متنوعة عالجت في طياتها مواضيع مختلفة من موضوعنا، منها بعض الوثائق الأرشيفية المتحصل عليها من الأرشيف الوطني التونسي، ومجموعة من المصادر العربية والأجنبية، ومراجع عربية وأجنبية أيضا ومقالات ومجموعة من الرسائل والدراسات الأكاديمية التي لها علاقة وطيدة بموضوعنا.

1 . الوثائق الأرشيفية:

اعتمدت خلال دراستي لهذا الموضوع على مجموعة من الوثائق الأرشيفية والتي تحصلت عليها من خلال زيارتي للأرشيف الوطني التونسي، سواء ما تعلق منها بالسلسلة التاريخية او الدفتر الجبائي، وهي بطبيعة الحال لها علاقة ببعض الجزئيات التي تخص موضوعنا، خاصة الجانب التجاري منه، قمنا باستقراء هذه الوثائق وإعادة كتابة البعض منها حتى يتسنى لنا الاستفادة منها، ومن هذه الوثائق الأرشيفية نذكر:

_ الحافظة رقم 0186 والتي تحتوي على الملف رقم 1055، الموجود به المعاهدة التي وقعت بين علي باي والقنصل الفرنسي دي روشيه بتاريخ 24 جوان 1781م حول حرية الشركة الفرنسية لصيد المرجان في سواحل الإيالة التونسية.

_ الحافظة رقم 288، الملف رقم 550، حيث يحوي هذا الملف على معاهدة سلم وتجارة خلال فترة حكم حمودة باشا بحضور وزيره مصطفى خوجة وبين ممثلي الشركة الفرنسية الملكية الإفريقية بتاريخ 08 أكتوبر 1782م.

_ الصندوق رقم 224 الذي يضم الملف 405 والذي يحوي أيضا ملفا فرعيا تحت 01 يوجد به معاهدة سلم أيضا مبرمة بين حسين بن علي باي وملك إنكلترا جورج الثاني بهدف حماية أسطول الإيالة للسفن الإنكليزية وأفرادها في عرض البحر الأبيض المتوسط.

_ وثيقة أخرى بالحافظة رقم 2، الملف 1، الملف الفرعي 1، رقم الصفحة 3، والتي توضح تجديد قيادة لزمة الحوت ودار الصناعة من طرف الباي حمودة باشا الحسيني إلى حميدة بن عياد في شهر ذي الحجة سنة 1214هـ الموافق لسنة 1800م.

_ أيضا توجد وثيقة أخرى بالدفتر الجبائي في الأرشيف الوطني التونسي، الصفحة رقم 77، تبين على سبيل المثال جرد لما يقوم به اللزامة عند حساب قيمة اللزمة للمدعو حسن بن ساسي فيما يخص منتوجي القمح والشعير خلال سنتي 1191 و1192هـ / 1777 و1778م.

إضافة إلى بعض الوثائق الأخرى المتواجدة أيضا بالأرشيف الوطني التونسي، حيث ساعدتنا كثيرا في موضوع دراستنا.

2 . المصادر المطبوعة باللغة العربية والأجنبية:

اعتمدت على مجموعة من المصادر منها ما هو مكتوب باللغة العربية ومنها ما هو باللغة الفرنسية، ونذكر منهم على سبيل المثال:

_ كتاب أحمد بن أبي الضياف تحت عنوان "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، والذي يعتبر من المصادر المهمة التي أرخت لتاريخ تونس خلال الفترة الحديثة يتكون من ثماني مجلدات كل جزئين في كتاب واحد حسب طبعة سنة 2021م من منشورات زخارف بتونس، أما بالنسبة لفترة دراستي فنشير هنا بالخصوص إلى المجلدين الثاني والثالث اللذين تطرقا لعهد الأسرة الحسينية، خاصة ما تعلق منها بفترة حمودة باشا، حيث خصص له ما يقارب 90 صفحة في المجلد الثالث.

_ كتاب محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار، وكتابه "المؤنس في أخبار إفريقية وتونس" صحيح أنّ المؤلف لم يعاصر الفترة التي نحن بصدد دراستها، بل فترة البايات المراديين حيث توفي سنة 1690م، رغم ذلك فقد حصلت منه على بعض المعلومات المفيدة تخص الجانب الاقتصادي قبيل قيام الأسرة الحسينية.

_ من الكتب المهمة أيضا كتاب محد بيرم الخامس الذي يحمل عنوان "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار" الذي قام بتحقيقه علي بن الطاهر الشنوفي ورياض المرزوقي وعبد الحفيظ منصور، المجلد الثاني، والذي طبع بشركة أوربيس للطباعة في تونس سنة 1999م، حيث يقدم لنا الكتاب معلومات مهمة حول أهم المحاصيل الزراعية بالإيالة التونسية والمناطق المتواجدة بها في نواحي الإيالة المختلفة.

_ كتاب للمؤلف محمود مقديش تحت عنوان "نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار"، الجزء الثاني منه، والذي قام بتحقيقه علي الزواري ومحمد محفوظ، حيث يحوي هذا المصدر في طياته

تاريخ تونس خلال العهد العثماني، ويركز خاصة على فترة حمودة باشا، فيصف لنا عديد نواحي الإيالة وما تحويه من محاصيل زراعية.

إضافة إلى العديد من المصادر الأخرى مثل كتاب "الحلل السندسية في الأخبار التونسية" للوزير السراج، وكتاب "المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي"، وغيرهم. أما بالنسبة للكتب الأجنبية التي اعتمدت عليها فنذكر منها على سبيل المثال:

_ Maggil Thomas: "Nouveau voyage à Tunis".

وهو كتاب مهم للتاجر البريطاني توماس ماجيل، حيث قدم للإيالة سنة 1808م، فاستطاع بذلك أن يعطينا لمحة هامة عن المعاملات التجارية التي كانت تحدث في الإيالة سواء داخلها أو في ما يخص العلاقات الخارجية للإيالة التونسية مع العديد من الدول كفرنسا خاصة وبريطانيا وإيطاليا.

_ Henri Hugon: "Les emblèmes des Beys de Tunis".

أيضا يعتبر هذا المصدر من الكتب المهمة التي لها علاقة بفترة دراستنا، وقد أفادنا خاصة في معرفة أهم العملات المحلية والأجنبية المستعملة في الإيالة خلال حكم البايات الحسينيين الأوائل (حسين بن علي، علي باشا، علي بن حسين)، إضافة إلى بعض العملات الأخرى التي كانت مستعملة على عهد حمودة باشا على فترات مختلفة.

زيادة على بعض المصادر الأخرى مثل كتاب الذي ألفه Paysonnel et Desfontain بعنوان "Voyage dans les régence de Tunis et d'Alger" وأيضا كتاب للمؤلف Marcel Juillat بعنوان "La Régence de Tunis".

3 . المراجع المطبوعة باللغة العربية والأجنبية :

اعتمدت خلال دراستي على مجموعة من المراجع سواء باللغة العربية أو الأجنبية، والتي كانت لها علاقة وطيدة بموضوعنا نذكر منها على سبيل المثال:

_ يعتبر كتاب المختار باي والذي يحمل عنوان: "حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية" من أهم المراجع التي اعتمدت عليه، واستفادتي منه كانت كبيرة، حيث يتطرق هذا الكتاب بالتفصيل لفترة

حكم مؤسس الأسرة الحسينية (حسين بن علي) على كافة المجالات، وقد خصص جزء كبير منه للواقع الاقتصادي في الإيالة التونسية على عهده.

_ كتاب محمد العربي الزبيري بعنوان: "التجارة الخارجية للشرق الجزائري"، وهو أيضا كتاب مهم جدا خاصة فيما ذكرت حول العلاقات التجارية الخارجية للإيالة التونسية مع ناحية الشرق الجزائري، من حيث أهم طرق القوافل التجارية الرابطة بينهما، والسلع المتبادلة أيضا، إضافة إلى العملات والنقود المتداولة، والتي كانت تعتمد على المبادلات، وقد وجدت العديد من النقود التونسية في الجزائر خلال تلك الفترة وهي الآن محفوظة في عديد المتاحف الوطنية الجزائرية.

_ وكتاب أيضا "المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر - تونس - المغرب الأقصى" لصالح العقاد، الذي يتطرق فيه للجزائر وتونس والمغرب، ما يلاحظ في هذا الكتاب الفترة الطويلة المدروسة خلال التاريخ الحديث والمعاصر، لذا كانت المعلومات المتعلقة بإيالة تونس خلال الفترة الحديثة وخاصة المجال الاقتصادي قليلة مع تميزها بالسطحية.

إضافة إلى ذلك اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المراجع الأخرى والتي لا يسعنا المجال للتعرض لها بالنقد كاملة منها كتاب الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19م لكريم بن يدر، وكتاب عميرايوي أحميدة تحت عنوان "علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس"، وغيرها من المراجع الأخرى.

بالنسبة للمراجع والدوريات باللغة الأجنبية اعتمدنا على مجموعة نذكر منها:

_ Masson Paul, **Histoire Établissements et du Commerce Français dans L'afrique Barbaresque (1560-1793) (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc)**

تناول هذا المرجع جانب مهم من موضوعنا خاصة فيما تعلق بالتعريف ببعض الحرف والصنائع الموجودة بالإيالة وعلى رأسها صناعة الشاشية إضافة إلى علاقات الإيالة الخارجية مع فرنسا بالخصوص خلال عهد حمودة باشا، لكن ما يعاب على هذه الدراسة هو طول المجال الزمني

المدرّوس، بالإضافة إلى المجال المكاني أيضا الواسع وبالتالي قلة المعلومات، كما غلبت عليها السطحية في دراستها.

Lucette Valensi, Fellahs Tunisiens l'économie rural et la vie des compagnes aux 18^e et 19^e siècles.

استعنت به خاصّة عند التطرق لأهم المحاصيل الزراعية المتواجدة بالإيالة خلال القرن 18 وبداية القرن 19م، إضافة إلى بعض المراجع الأخرى التي اعتمدت عليها في بعض من أجزاء الدراسة.

4 . المقالات باللغة العربية والأجنبية:

أمّا بخصوص المقالات والدوريات سواء المنشورة باللغة العربية أو الأجنبية، فقد استعنت بالكثير منهم وخاصّة تلك المنشورة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)، أو المنشورة في المجلة التاريخية المغاربية التي تصدر عن مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بتونس ومجموعة من المقالات باللغة الفرنسية وأغلب هذه المقالات لها علاقة وطيدة بجزئيات مختلفة من دراستنا نذكر منها:

__ رزيقة محمدي: "الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد حمودة باشا (1782-1814م)".

__ حفيظة بوتوقوماس: "النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني (1705-1830م)".

__ كمال مايدي: "جوانب من العلاقات الخارجية لإيالة تونس مع فرنسا والدويلات الإيطالية في عهد حمودة باشا الحسيني (1782 - 1814م)".

__ عبد الجليل التميمي: "تأثيرات الموريسكيين الأندلسيين على المجتمعات المغاربية".

أمّا بالنسبة للمقالات والدوريات باللغة الأجنبية نذكر منها:

__ Paul Sebag, "Les monnaies tunisiennes au XVII^e siècle"

وهي مقالة مهمة، حيث اعتمدت عليها خاصّة عند التحدث عن أبرز العملات المحلية المستعملة في الإيالة، أو حتى بعض العملات الأخرى المستعملة في مبادلات الإيالة مع الدول الخارجية.

إضافة إلى مجموعة أخرى من المقالات التي تناولت بعضا جزئيات من دراستنا منها:

_ Mohammed Hadi Chérif: "**Hommes religion et pouvoir dans la Tunisie de l'époque moderne**".

_ Khalifa Chater, "**Les élites du pouvoir et de l'argent: le cas de la Tunisie aux XIX^e-XX^e siècles**".

5 . الرسائل والدراسات الأكاديمية:

اعتمدت خلال هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات المهمة، والتي استعنت بها بشكل كبير نذكر منها خاصّة:

_ رشاد الإمام، "سياسة حمودة باشا في تونس 1782_1814م"، أطروحة دكتوراه قدمت لدائرة التاريخ.

_ كمال مايدي، "السلطة والمجتمع بإيالة تونس خلال العهد الحسيني 1705-1814م مقارنة سياسية اجتماعية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ حديث.

_ سعيداني محفوظ، "الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) (من مطلع القرن 18م / 12 هـ إلى 1830م / 1245هـ)"، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث.

_ حفيظة بوتوقوماس، الحياة الاجتماعية في تونس خلال العهد الحسيني (1117هـ/1705م - 1251هـ-1835م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

_ الصعوبات المعترضة:

المعلوم والأكد أنه لا يخلو أي بحث أو دراسة من صعوبات قد تعترض الباحث أثناء إنجازهِ، ولعل من أكثر الصعوبات التي اعترضتنا هي صعوبة الحصول على المادة العلمية خاصّة خلال

السنة الأولى والثانية أين حلت جائحة كورونا، والتي تسببت في وفاة بعض من أقربائنا، وبعدها بفترة وجيزة توفي الوالد رحمه الله عليه، وأسكنه فسيح جناته، ما استدعى الأمر توقف مدة زمنية ليست بالقصيرة، لكن الحمد لله بعد هذا الظرف الصعب استطعنا القيام بزيارات متكررة لدولة تونس سواء للأرشيف الوطني أو المكتبة الوطنية والحصول على كم معلوماتي معتبر ومتنوع من وثائق أرشيفية وكتب ساعدتنا على استكمال هذه الدراسة.

رغم ذلك يبقى هذا العمل ناقصا في ظل عدم توفر الوقت اللازم لاستكمالها من جهة، ومن جهة أخرى لم نوفق في الحصول على بعض من المصادر وأمّهات الكتب التي لها علاقة بالواقع الاقتصادي في الإيالة التونسية خلال الفترة الحديثة.

وفي الأخير نتمنى من المولى سبحانه وتعالى أننا قد وفقنا ولو بالقليل في إثراء المكتبة الوطنية في مجال البحث العلمي، وتكون هذه الدراسة فاتحة وانطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية وطرح إشكاليات جديدة لنا ولكل الطلبة، لكن يعلم الله أنني حاولت من أجل استكمال هذه الدراسة دون كلل أو ملل، مستفيدا من توجيهات لجنة المناقشة التي وكل لها هذا العمل المتواضع لمناقشته.

الطالب: رابحي محمد.

الفصل التمهيدي:

نظرة عامّة حول الوضع الاقتصادي قبيل قيام الأسرة
الحسينية.

_ أولا: المجال الزراعي.

_ ثانيا: المجال الصناعي.

_ ثالثا: المجال التجاري.

الفصل التمهيدي: نظرة عامة حول الوضع الاقتصادي قبيل قيام الأسرة الحسينية

شهد المغرب العربي عموماً مطلع القرن 16م فترة صعبة نتج عنها اضطراب اجتماعي وتخلف اقتصادي، فتراجعت الحواضر، وظهر عجز أصاب الدولة الحفصية بتونس (1287-1574م)، ولم تستطع الوقوف في وجه الإسبان الذين أخذوا في التوسع على حساب سواحل بلاد المغرب عموماً، بعد أن قضوا على الوجود الإسلامي في الأندلس، وعلى آخر دولة به وهي غرناطة، بعد القضاء على بنو الأحمر⁽¹⁾، ومطاردة الفارين منها، إلى سواحل المغرب العربي، ولكن بتدخل العثمانيين استطاعت تصفية الإسبان، وانضمام كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب للحكم العثماني⁽²⁾.

كانت تونس قد حررت من يد الإسبان بتدخل خير الدين بربروس سنة 1534م، لكن الإسبان استطاعوا احتلالها مرة أخرى عاماً واحداً بعد ذلك، لكن العثمانيين عاودوا الكرة⁽³⁾، وأرسلوا أسطولاً على رأسه العلي، وصل عدد السفن فيه إلى 320 سفينة حربية، أمّا سنان باشا فكان على رأس القوات البرية التي ضمت آلاف الجنود من الإنكشاريين والفرسان وغيرهم⁽⁴⁾، وبالفعل تمكنوا

(1) . بنو الأحمر: نسبة إلى عبد الله محمد بن يوسف بن نصر والذي يعرف أيضاً بابن الأحمر والملقب أيضاً بالشيخ والغالب بالله. ينظر: عبد الرحمن علي الحجي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92-897هـ/711-1492م)، دار القلم، ط7، دمشق، 2010م، ص553.

(2) . ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة الكويت، الكويت، العدد 31، 1431هـ/2010م، ص12.

(3) . سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة - الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 2002م، ص305.

(4) . نيقولاى إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574م، ترجمة: يوسف عطا الله، مراجعة وتقديم: مسعود ضاهر، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1988م، ص252.

الفصل التمهيدي: نظرة عامة حول الوضع الاقتصادي قبيل قيام الأسرة الحسينية

هذه المرة من الانتصار على الحاميات الإسبانية في مدن تونس وحلق الوادي⁽¹⁾، وعلى محمد بن الحسن الحفصي، وبذلك انضمت تونس للدولة العثمانية سنة 1574م وأصبحت إيالة⁽²⁾ من إيالاتها⁽³⁾، حيث يذكر في ذلك صاحب كتاب إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان بقوله: "... ولم يتم هذا الفتح لسان باشا إلا بعد معاناة الشدائد، واقتحام الأوجال وإفناء صناديد الرجال. وظفر بمحمد بن الحسن الحفصي فاقتلعه من منبت ملكه، وحمله إلى السلطان سليم العثماني، فاعتقله خشية رجوعه إلى تونس، إلى أن هلك في اعتقاله..."⁽⁴⁾، فكانت أول مرحلة هي الباشوات (1574-1591م)، ثم الدايات (1591-1613م)، وصولاً لحكم البايات المراديين (1613-1702م)⁽⁵⁾، غير أن هذه التبعية لم تكن مثل الولايات العثمانية في الشرق بل كانت إيالة تونس تتمتع بنوع من الاستقلالية خاصّة في المجال الاقتصادي عن مركز الخلافة⁽⁶⁾، وبدأت بالظهور خاصّة مع بداية حكم عثمان داي (1598-1610م) إلى غاية حكم خوجة داي (1640-1647م)، فقد أخضع عثمان داي أغلب القبائل الثائرة، وتعاظم نفوذ البايات، كما عزز حمودة باي المرادي حكم البايات، ووضع حداً للقبائل العربية الثائرة، وضّم جربة، وأصلح الفساد الذي قام به

(1) - عمار بن خروف، نظرة عن العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس في القرن العاشر هجري / السادس عشر الميلادي، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية وكلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، مج 1، العدد 1، الجزائر، جوان 2001م، ص86.

(2) . إيالة: أي ولاية، وهو تعبير أطلقته الدولة العثمانية على المناطق التي أصبحت تابعة لها، وذلك منذ القرن السادس عشر الميلادي. ينظر: خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ط1، بنغازي، 2002م، ص336.

(3) . سيد محمد السيد محمود، المرجع السابق، ص305.

(4) . أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، منشورات زخارف، مج 1، ج 2، تونس، 2021، ص21.

(5) . ناصر الدين سعيديوني، المرجع السابق، ص13.

(6) . دلندة الأرقش وعبد الحميد الأرقش وجمال بن طاهر، المرجع السابق، ص55.

فرسان مالطة في حلق الوادي، ووضع خطة لمقاومة المجاعة التي أصابت الإيالة⁽¹⁾، وبضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على مواجهة الغزو الأوروبي لها مع نهاية القرن 17م، أدى ذلك إلى ظهور حكم محلي قوي على معظم الولايات العثمانية خاصة مع نهاية القرن 17م وحلول القرن 18م⁽²⁾، فبوصول البايات الحسينيين سنة 1705م، ظهر نوع من الاستقلال في تسيير شؤونها الداخلية عن مركز الدولة العثمانية⁽³⁾، حيث لوحظ ذلك جليا خلال فترة حكم الأسرة الحسينية خاصة على عهد علي باشا (1740-1756م) حين استرجع طبرقة من الفرنسيين برغم المعاهدة التي كانت بين الدولة العثمانية وفرنسا⁽⁴⁾ وما بعده على عهد محمد الرشيد باي (1756-1759م)، حيث لم يعد السلطان العثماني يتدخل في شؤون الإيالة التونسية⁽⁵⁾، (ينظر الملحق رقم 01)، والمتتبع لتاريخ بلدان المغرب العربي تحت حكم الدولة العثمانية منذ مطلع القرن 18م يلاحظ بوضوح هذا الفتح الذي كان بين الدولة العثمانية وبلدان المغرب العربي ونمو الروح الاستقلالية لدى المغاربة⁽⁶⁾، هذا التحول في النظام الإداري أدى إلى بعث نظام اقتصادي هام⁽⁷⁾، أما جغرافيا فيمكن تقسيم الإيالة إلى أربع أقسام مهمة وهي إقليم التل، والساحل، وهضاب الاستبس، والصحراء، وبالرغم من صغر مساحتها إلا أنها تمتلك مساحة معتبرة⁽⁸⁾.

(1) محمد مصطفى بازامة، الدبلوماسية اللبية في القرن الثامن عشر عبد الرحمن آغا البديري 1720-1792م، منشورات مكتبة قونيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ص 19-20.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 13.

(3) شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية. تونس - الجزائر - المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م، ترجمة: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، ج 2، تونس، 1983م، ص 397.

(4) فاطمة بن سليمان، الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر (نشأة المجال)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2004/2005م، ص 173.

(5) Henri Hugon, Les emblèmes des Beys de Tunis, Ernest Leroux, Paris, 1913, p 05.

(6) تركي بن عجلان الحارثي، الوجود العثماني في تونس في الفترة ما بين 1246-1298هـ/1830-1881م، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، السعودية، رجب 1428هـ، ص 19.

(7) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 15.

(8) يسري الجوهري، جغرافية البحر المتوسط، تر: منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1984م، ص 284-285.

أولاً: المجال الزراعي.

تعتبر الزراعة منذ القديم النشاط الاقتصادي الرئيسي للبلاد التونسية، فكانت تخضع لعوامل عديدة منها المناخ والتضاريس والهيدروغرافيا وتعداد السكان والنظام العقاري السائد في البلاد، وكيفية توزيع الأراضي الصالحة للزراعة، كل هذه العوامل وغيرها كانت تمثل وتحدد خاصّة كمية الانتاج، كما كانت الزراعة تشتمل أيضا على تربية الماشية وصيد الأسماك نظرا لموقع البلاد المهم والمطل على البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾، أمّا بالنسبة للملكيات الزراعية المتواجدة بالإيالة والمتعلقة بتنظيم الأرض واستغلالها، حيث بقيت محافظة على نفس التقسيمات قبل استقلالها داخليا عن مركز الدولة العثمانية.

فكانت هناك **الملكيّات الخاصّة** والتي تعرف أيضا بأراضي الملك⁽²⁾ أو الأراضي المملوكة ملكا خاصّا فهي قليلة⁽³⁾، والتي يحق لصاحبها التصرف فيها سواء ببيعها أو شرائها أو إهدائها⁽⁴⁾، كانت مستغلة بصورة مباشرة من أصحابها، ومن خصائصها عدم الاستقرار، وذلك لأنّها كانت تخضع لأحكام البيع والشراء والوراثة، وأيضا صغر مساحتها، حيث كانت واقعة قريبة من المدن مثل تونس وصفاقس وسوسة، ومنها ما وجد أيضا في بعض المناطق الجبلية الخاضعة إلى التنظيم القبلي، فكان يستحوذ عليها الضباط العثمانيين والأعيان والميسورين من الأندلسيين والحضر، كانت تستغل في الغالب من طرف المستأجرين في زراعة الحبوب والخضر والفواكه بالخصوص.

أمّا **الملكيّات المشاعة وأراضي القبيلة** والتي تعرف في الإيالة التونسية بأراضي عربي، فهي ذات طابع بدوي وتنظيم قبلي، فاستغلالها كان بصورة جماعية بما يخدم حاجة وقدر أفراد القبيلة،

(1) . المختار باي، **حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية**، ترجمة: البشير بن سلامة، الأطلسية للنشر، ط1، تونس، 2009م، ص397.

(2) . ناصر الدين سعيدي، المرجع السابق، ص15.

(3) . فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة: عفيفة البستاني، دار الفارابي، ط8، بيروت، لبنان، 1985م، ص09.

(4) . سمير علي حسن، **النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات من (1299-1839م)**، (مذكرة

مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2015/

2016م، ص53.

ورقابتها تعود لشيخ القبيلة، غالبا ما كانت هذه الملكيات تختص في إنتاج الحبوب بدرجة أولى مثل ما هو الحال بأراضي عربي الواقعة وسط الإيالة.

وجدت أيضا ملكيات الدولة والتي⁽¹⁾ تعرف أيضا بأراضي البايلك أو أراضي المخزن، حيث تعود ملكية هذه الأراضي للدولة مباشرة، والتي يحق أيضا للحكام التصرف فيها⁽²⁾، حيث وقع حيازتها من طرف الحكام سواء بوضع اليد في حالة الشغور أو المصادرة، أو بال شراء، حيث عرف هذا النوع من الملكيات تطورا ملحوظا خلال منتصف القرن السابع عشر ميلادي، خاصة من طرف الدايات المراديين، وهو ما فعله مراد قورصو⁽³⁾ (1613-1631م)، وأيضا محمد باشا (1631-1666م)، فتحولت بذلك الأراضي الخاضعة للقبائل إلى ملكيات للدولة، وما يميز هذا النوع من الملكيات أنها كانت تمتاز بخصوصية تربتها وذات إنتاج وفير، مثل تلك الواقعة جهة الشمال الشرقي للإيالة وحوض مجردة⁽⁴⁾.

أما الملكيات الخاصة بالوقف أو أراضي الوقف، وتعرف لدى بلدان المغرب العربي بالحبوس، وعموما تعرف الأوقاف بأنها وهب من أراضي أو أموال أو دكاكين أو حمامات وغيرها، لتحقيق غاية خيرية أو دينية أو حتى اجتماعية⁽⁵⁾، تحت إشراف الوكلاء المنتمين للمؤسسات الدينية⁽⁶⁾، وهي معفاة من الضرائب، كما تتمثل أيضا في الأراضي التي تهب للمساجد والمدارس التابعة للمسجد والزوايا⁽⁷⁾، مثل مؤسسة الحرميين الشريفين والجامع الأعظم لأتباع المذهب المالكي وسبل الخيرات

(1) . ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 15-16.

(2) . ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 51.

(3) . محمد بن الخوجة، بدايات الدولة المرادية، المجلة الزيتونية جامع الزيتونة المعمور، مج 5، ج 1-2، تونس، فيفري 1942م، ص 52.

(4) . ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 16.

(5) . أندريه ريمون، العواصم العربية، عماراتها وغمرائها في الفترة العثمانية، تعريب: قاسم طوير، دار المجد، ط1، دمشق، 1986م، ص 407.

(6) . كمال مايدي، الأوقاف والملكية العقارية بالبلاد التونسية خلال القرن الثامن عشر الميلادي، مجلة المفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة، مج 5، العدد 01، الجزائر، 1442هـ/2021م، ص 365.

(7) . فلاديمير لوتيسكي، المرجع السابق، ص 10.

للحنفية وأهل الأندلس والأيتام والسواقي والعيون وغيرها⁽¹⁾، مثل الجامع الذي أنشأه سنة 1655م الباي حمودة باشا المرادي وحبس عليه حوانيت وحمامات وفنادق، أو المدرسة المرادية التي أنشأها سنة 1674م الباي مراد الثاني بجانب جامع الزيتونة وحبس لها حوانيت السوق التي تحيط بها⁽²⁾، أو جامع الوزير يوسف صاحب الطابع الذي شيد في الفترة ما بين 1808 و1814م، وهو آخر جامع يشيد بالمدينة التونسية، يضم سوق مغطاة بها ما يقارب 53 حانوتا⁽³⁾.

تتميز أراضي البلاد التونسية بوجود سهول منبسطة تتسع وتضيق، تتواجد معظمها على سواحل البحر الأبيض المتوسط من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، كما توجد جبال تحيط بها تتراوح علوها ما بين 500 إلى حوالي 1000 متر خاصة بمنطقة الخمير المتواجدة في الشمال الغربي إلى جبل سلاتة جنوبي الكاف وغربي واد ملاق، ليتزايد علوها في اتجاه الجنوب نحو غربي جبل بوكناس وجبل السيف والشعائبي وجبل سلوم، تتخلل هذه التضاريس الجبلية المتفاوتة الارتفاع أودية مثل وادي مجردة الذي ينحدر من جبل قيبو المتواجد بالجزائر

وواد تاسة الذي يتواجد بين دير الكاف والقرعة وواد سليانة بين جبل الأربس وجبال السرج وبرقو ومنصور، ويواصل واد مجردة سيره نحو جنوبي باجة ورأس غار الملح لتشكل هذه الأودية على ضفافها سهولا خصبة ملائمة للزراعة.

أما في وسط البلاد التونسية يوجد واد الحطب وواد زرود بالجنوب من القيروان وواد مرق الليل القادم من جبل وسلات، وفي الجنوب يتواجد واد اللبن الذي يقع شمالي سبخة النوايل.

كما تتميز تونس بمناخ شتاءه ممطر شمالا وصيفه حار في الجنوب متأثر بالصحراء الجنوبية، وما يجدر الإشارة إليه أن أمطار فصل الشتاء متقلبة الأطوار لكن نسبة كبيرة منها تهطل

(1) . ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص17.

(2) . كمال مايدي، المرجع السابق، ص365.

(3) . أحمد السعداوي، العمارة والفنون في العصر الحديث، تونس عبر التاريخ مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس،

2007م، ص247.

في شمال سلسلة الظهر وبالتحديد في منطقة الخمير وجبال مقعد ثم تتناقص جنوبا، وبذلك تكون المناطق الأكثر هطولا للمطر بالبلاد هي المناطق التلية (1).

في بداية التواجد العثماني في تونس لم تشهد الإيالة انتعاشا واضحا في مجال الزراعة، وذلك يعود للأوضاع الداخلية والخارجية، والتي كانت تشهد اضطرابا وعدم استقرار داخل الإيالة، مما شكل خطرا على حياة الفلاح الذي أصبح غير آمن على حياته وفي حقله، فاضطر الكثير منهم للهجرة ومغادرة حقولهم متجهين نحو المدن والحوضر الكبرى في الإيالة (2)، لكن نهاية القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي عرفت الزراعة انتعاشا واضحا في مختلف مناطق الإيالة، ناحية الوطن القبلي والمناطق الساحلية وحوض مجردة، حيث زرعت الأشجار المثمرة والعديد من أنواع الخضر والبقول والحبوب، أما المناطق الداخلية والتي يقل فيها سقوط الأمطار فاعتمدت على ممارسة الزراعة غير المسقية أي البعلية، وقد يلجأ الفلاحين في بعض الأوقات إلى حفر الآبار واستغلال العيون، إضافة إلى ذلك كانوا أيضا يقومون بتربية الحيوانات ورعي الأغنام والمواشي مثلما هو الحال بمناطق الظهر التونسي والجريد (3)، أما المناطق الخصبة بالبلاد التونسية فقد مورست فيها زراعات مختلفة أهمها الحبوب وفي مقدمتها القمح الصلب والشعير، الذي كان يزرع على ضفاف وادي مجردة إلى الدخلة وسهول ماطر وباجة ووادي غربي مليان، وفي المنحدرات من هضاب جبال تبرسق وجهة الكاف وغيرها من المناطق الأخرى، كانت هذه المناطق السابقة الذكر تنتج كميات وافرة من الحبوب، كما وجدت هذه الزراعة أيضا بالقيروان وما جاورها وفي منطقة قمودة والمساحات التي تتخلل جبال سجدل المتواجدة في شمال واد اللبن، والملاحظ أيضا أن هذه الزراعة (زراعة الحبوب) كانت تقل كميات إنتاجها كلما اتجهنا جنوبا.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 397-398.

(2) . رزيقة محمدي، إصلاحات حمودة باشا الداخلية وعلاقاته الخارجية بإيالة تونس (1782 - 1814م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في التاريخ الحديث)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر - 2، الجزائر، 2011/2012م، ص30.

(3) . ناصر الدين سعيدي، المرجع السابق، ص28.

وجدت أيضا في البلاد أراضي وحدائق متعددة تشتمل على زراعة الخضر من خيار وفول وبطيخ وبصل وثوم وذرة وعدس ولفت وجزر، وحتى الأشجار المثمرة من عنب وكروم وغيرها، أما في باردو كانت أشجار البرتقال والليمون الحامض والحلو (ليم) تتميز بكثرة وجودها، إضافة إلى بعض النباتات العطرية حيث كانت تستخدم خاصة العقاقير الطبية وتجارة الحلويات والعطارة بعد استخراج خلاصتها طبعا، كما انتشرت أيضا في المناطق الساحلية للبلاد زراعة أشجار الزيتون التي يستخرج منها الزيت، وأشجار اللوز والمشمش والخوخ والتفاح والرمان والكرمة التي يستخرج منها العسل بعد تجفيف عنبها، والذي يطلق عليه عسل الزبيب، إضافة أيضا إلى أشجار التين التي تجفف ثمارها أيضا وتكون ذخيرة للأكل، حيث تبقى صالحة لمدة زمنية طويلة.

وفي واحات الجنوب بقفصة ونفطة وتوزر ونفزة وجزر قرنة وجربة، حيث وصف "فيلمون دي لامونت" جربة على أنها من أروع وأبهى الأماكن في العالم للنزهة، لما احتوته من أشجار النخيل والبساتين والحدائق التي يتواجد بها العديد من الأشجار المثمرة وخاصة شجر الرمان، فكانت هذه البساتين تنتج أصنافا شتى من التمور المخصصة والمعدة للاستهلاك اليومي واستخراج عسل التمر منها، كما يخصص جزء منها للتخزين، وما زيد على ذلك يتم تصديره، أما الغير صالح للأكل فيستخدم علفا للابل، إضافة إلى ذلك فقد استخدم سعف النخل وأليافها لصناعة السلال ومنسوجات الحلفاء وفي بناء الأكواخ⁽¹⁾.

توجد بتونس أراضي خصبة صالحة للزراعة، خاصة في السهول التي تحتوي على السهول السوداء لذلك فهي تتميز بجودة إنتاجها، تكون هذه الأراضي في فصل الشتاء مشبعة بمياه الأمطار، تبدأ هذه الأراضي فقدان خصوبتها كلما اتجهنا جنوبا وذلك نحو منطقة الجريد التونسية، فتصبح الأرض عبارة عن تربة رملية فقيرة من المواد العضوية، تصير بذلك موطنا لتربية الماشية ورعي الحيوانات ويظهر بها الواحات المتواجدة بها زراعة النخيل، هذا وقد ارتبطت الزراعة في البلاد

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 398 إلى 400.

المغربية عموماً بالمناخ والأخص بكمية الأمطار، فتتوزع المناخ يؤدي إلى تنوع المنتج وتواجد مصادر عدّة للمياه خاصّة في المنطقة الشمالية، زيادة على ذلك كانت إيالة تونس تمتلك شواطئ بها ثروة سمكية ومرجانية كبيرة⁽¹⁾.

وبمجيء الداوي عثمان (1593 – 1610م) حاكماً للإيالة، استفاد من خبرة آلاف المهاجرين الأندلسيين نحو الإيالة التونسية في مجال الزراعة⁽²⁾، وحسب الكتابات التاريخية فقد وصل للإيالة سنة 1610م ما يقارب 80.000 مورييسكي⁽³⁾، كما يصف حسن حسني عبد الوهاب في كتابه هذا التطور الحاصل في الإيالة خلال عهد الداوي عثمان بقوله: " ... فانتشروا في أكناف البلاد يشيدون القرى وينشئون المزارع والبساتين حتى استأنف القطر عمرانها المفقود وثمرته الغابرة ... " ، وفي نفس السياق يذكر صاحب كتاب المؤنس ابن أبي دينار قوله أيضاً: " ... فصارت لهم مدن عظيمة وغرسوا التين والعنب والزيتون وأكثروا البساتين... " ⁽⁴⁾.

هناك عدّة عوامل كان لها الفضل في انتعاش الزراعة في الإيالة وجعلتها تشهد بداية نهضة زراعية خاصّة بانضمام تونس للدولة العثمانية وأصبحت إيالة من إيالاتها، من هذه العوامل نذكر:

ـ ظهور الاستقرار والأمن بالمنطقة:

إنّ دخول تونس تحت لواء الدولة العثمانية كان له الفضل في ظهور الأمن والاستقرار، فقد كان عمل الحكام الأول هو توفير ذلك، لما له من فائدة في تعزيز وطول حكمهم من جهة، ومن جهة أخرى صرف النظر عن الفتن الداخلية والعمل على تطوير كافة المجالات بالإيالة، وعلى

(1) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) (من مطلع القرن 18م / 12 هـ إلى

1830م / 1245هـ)، (مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر

. 2 .، الجزائر، 2011 / 2012م، ص 141.

(2) . رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 30.

(3) . الشافعي درويش، الجالية الأندلسية في تونس ودورها الحضاري، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية جامعة الشهيد حمه لخضر

الوادي، مج 4، العدد 1، الجزائر، جوان 2020م، ص 686.

(4) . رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 30.

رأسها المجال الزراعي الذي يعتبر أهم المجالات، فبازدهاره تزدهر جميع المجالات الأخرى مثل الصناعة والتجارة، كما ساعد استقرار الحكم بانضمام المنطقة للدولة العثمانية على إبعاد الخطر المسيحي الذي كان يهدّد المنطقة من حين لآخر، فتوجه الفلاح للاهتمام باستصلاح أرضه وزراعتها. قام الحكام بوضع قوانين للنهوض بالزراعة والاهتمام بها مثل قانون الميزان والذي وضعه عثمان داي، ووضع حراس يعرفون باسم "ساقجيا" (حارس الغابة) لحراسة الحقول الفلاحية من أي اعتداء قد يقع عليها من طرف اللصوص، لقد كان الحارس يتقاضى أجرا عن كل بستان أو جنة، زيادة على ذلك يأخذ فلسين عند كل بيع، هذا التقليد ظلّ مستمر إلى غاية القرن الثامن عشر.

كانت الإيالة خلال الحكم المرادي (1613 . 1702م) تقوم بحملات عسكرية على الأرياف وذلك لمراقبة الإنتاج والحصول على كميات وفيرة من الزيوت والحبوب والشمع والعسل والجلود، خاصّة بعدما تمّ القضاء على سيطرة القبائل الكبرى، كأولاد شنوف المتواجدة بالنواحي الغربية، وقبيلة أولاد سعيد بالجهات الجنوبية من طرف الباي مراد قورصو وابنه حمودة باشا المرادي (1628 . 1645م)⁽¹⁾، وتمكّنوا أيضا من قمع قبائل جبل وولات⁽²⁾ وعمدون وأولاد حمزة، والسيطرة على دواخل الإيالة، والحصول على مداخيل جبائية دائمة مكنتهما من استغلالها في تنظيم الإيالة والنهوض بها⁽³⁾، لكن مع مرور الوقت أصبح يثقل كاهل السكان ما جعلهم يتركون خدمة الأرض واستصلاحها وزراعتها ويتحوّلون إلى حياة الترحال، للهروب من ذلك النظام الجبائي الذي أصبح ثقيلا عنهم.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 141-142.

(2) . جبل وولات: يذكر المؤرخين أنّ أصل تسمية وولات أنها كلمة بربرية ترمز إلى الحديد والصلابة، كما أنّها ترمز أيضا إلى الشجاعة والفتوة لذا اشتهرت هذا الجبل بكون سكانه يتميزون بالقوة والحراية والبأس لذا وجد العديد من الحكام الحسينيين صعوبة في الحفاظ على الاستقرار هذه المنطقة. ينظر: عثمان البرهومي، بلاد "الدّوّارة ومجالها الجبلي": آخر ملاذ لقبيلة الهمامة سنة 1750م، مجلة مدارات تاريخية مركز

المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، مج 2، العدد 3، الجزائر، سبتمبر 2020م، ص 44.

(3) . دلندة الأرقش وعبد الحميد الأرقش وجمال بن طاهر، المرجع السابق، ص 59.

هذا ومواصلة لإقرار الأمن في الإيالة قام حمودة باشا المرادي بإنشاء قبائل "الزمول" التي كانت متواجدة حوالي 1640/1641م وقام بتوزيعهم في الإيالة حيث وضع على رأس كل زمالة قائد، كما قام بوضع فرق "الصبايحية" على بعض المناطق مثل الكاف وباجة والقيروان وذلك لضمان الأمن والاستقرار ولتأمين الطرق داخل الإيالة، ما انعكس ذلك إيجابا على أراضي الإيالة فتمّ تعمير واستصلاح العديد منها وزراعتها.

_ استقرار الملكيات:

إن ازدهار الفلاحة في الفترة ما بين القرن 16م والنصف الأول من القرن 17م أعطى صورة واضحة حول استقرار الملكيات الخاصة بالأرض، فاستقرت العشائر البدوية الكبرى داخل الإيالة، في حين تركّز الأندلسيين الوافدين بالجهة الشمالية الشرقية واستقرّهم خصوصا بالسواحل نواحي مدينة تونس وحوض مجردة والوطن القبلي وغيرها، كما سادت أيضا الملكيات الخاصة للأراضي بالفحوص والسواحل والسهول الداخلية، وأيضاً الأراضي المشاعة بين القبائل وهي التي تمارس فيها نشاط الفلاحة مع الرعي، خاصة في مناطق الوسط والجنوب، في حين ظلت السهول الخصبة المتواجدة أغلبها بين شرق وشمال الإيالة ملكيات للدولة واقطاعات الحكام.

_ توافد العنصر الأندلسي وتأثيره:

لقد ساهم الأندلسيون واستقرّهم خصوصا بالسواحل على إدخال العديد من أنواع المزروعات التي لم تكن موجودة بالإيالة، واستحدثهم أيضا لطرق جديدة في الزراعة مثل تطوير شبكة الري⁽¹⁾ في العديد من المناطق التي استقروا بها مثل زغوان وسلمان وتستور ومجاز الباب⁽²⁾ وغيرها من مناطق أخرى، التي عرفت استقرار السكان وازدهار الفلاحة بها بشكل كبير.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 142-143.

(2) . مجاز الباب: هي بلدة تونسية صغيرة يمرّ منها وادي مجردة تبعد عن مدينة تونس مركز الإيالة بحوالي 36 ميلا، تتمتع بأراضي خصبة صالحة للزراعة، كما قام الموريسكيون سنة 1611م بإعادة ترميمها. ينظر: سمير مشوشة، أبو عبد الله المكناسي يؤرخ للعلاقات الاقتصادية

كما ساهم وصول الأندلسيين إلى الإليالة والاستقرار بها إلى تقديم يد عاملة مؤهلة وماهرة ساعدت على ازدهار الزراعة، فقد توافد إليها عدد كبير جدا من المهاجرين الأندلسيين خاصة في القرنين 16 و17م، حيث وفد إليها في سنة 1609م حوالي 80.000 مهاجر، كما زادت المعاملة الحسنة لهم من طرف الأهالي التونسيين من توافدهم، مثل ما فعله عثمان داي حين آخى بينهم وبين الأهالي⁽¹⁾، وقام بتوزيعهم في مناطق متعددة من الإليالة، وتمّ إعفائهم من الضرائب⁽²⁾، كما منحهم أراضي قاموا ببناء مساكنهم عليها، خاصة وأنّ ذلك تزامن مع انتشار الطاعون الذي عرفته الإليالة وقضائه على العديد من الأهالي، فقد كانت فرصة لتعمير البلاد فأصبحت لهم مناطق عرفت باسمهم مثل "حومة الأندلس"، وبناء عدد من الحواضر مثل زغوان وتستور وطبرية وسليمان وبلي وغيرها، لقد امتهن الأندلسيون الفلاحة وقاموا بإدخال عليها العديد من التقنيات التي كانوا يستخدمونها في الأندلس فغرسوا الأشجار مثل أشجار الزيتون، وأقاموا الطرق لسير عجلات الكريطة التي تعتبر من صنائعهم، واستصلحوا عدد كبير من الأراضي ناحية سواحل شمال شرق مدينة تونس من قلعة الأندلس حتى بنزرت وأسفل الوطن القبلي ووادي مجردة، كما ظهر الطابع الأندلسي إثر بناء وترميم مدن عديدة منها تستور وسليمان...

_ الاحتكارات:

كان النشاط التجاري بالإليالة التونسية في بداية الأمر يعتمد على تسويق ما يحصلون عليه من غنائم في عرض البحر الأبيض المتوسط، ولكن سرعان ما أصبحت تجارة الإليالة تعتمد تدريجيا على المحاصيل الزراعية التي تنتجها، من ذلك ما قام به المراديون من حملات عسكرية بين سنتي

بين الجزائر وتونس خلال القرن 18م، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية المركز الجامعي بتيندوف، مج 2، العدد 1، الجزائر، جانفي 2017م، ص 42.

(1) . محفوظ سعيداني المرجع السابق، ص143.

(2) . ميكال دبي إيليزا، وثائق جديدة حول الأندلسيين بتونس في أوائل القرن الثامن عشر، تلخيص وتعريب: نور الدين الحلاوي، المجلة التاريخية المغربية مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 17-18، 1980م، ص140.

1628 . 1629م ضدّ القبائل الداخلية للإيالة، وذلك من أجل التحكم في الأرياف ومراقبة كمية الإنتاج وتسويقه، ويظهر ذلك من خلال تحسّن حركة المبادلات داخل الإيالة وكذلك بناء العديد من الأسواق والمحلات التجارية مثل سوق العبيد وسوق البركة وغيرها، لذلك شهدت الإيالة تطورا ملحوظا في الحياة الفلاحية خاصّة مع وصول عدد كبير من المهاجرين الأندلسيين المهرة في مجال الفلاحة⁽¹⁾.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 143-144.

ثانيا: المجال الصناعي.

شهدت الإيالة التونسية قبيل حكم الأسرة الحسينية مرحلة من التطور على مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي، رغم ما كانت تعانيه من فترات اضطراب بين الحين والآخر، وذلك راجع لعدة أسباب، منها محاولة الوصول للحكم خاصة من طرف الجند، أو حركات العصيان من طرف بعض القبائل، إلا أن الميزة الواضحة التي ميّزت الحكم في هذه الفترة هي حرص الحكام على النهوض بالإيالة في مجال الصناعة، ويرجع ذلك من خلال عدة عوامل نذكر منها:

_ المهاجرون الأندلسيون وتأثيرهم:

أعطى حكام الإيالة في العهد العثماني قبل تولّي الأسرة الحسينية اهتمام كبير بالجانب الصناعي وخاصة الحرفي، وما زاد من تطورها هو توافد عدد كبير من المهاجرين الأندلسيين إليها، ومنحهم من طرف الحكام كل شروط الاستقرار، كتخصيص العديد من المناطق لاحتوائهم، لذا فقد استفادت الإيالة كثيرا من خبرتهم ومعارفهم التي استخدموها في حياتهم اليومية، فعاد ذلك بالنفع على تطور وازدهار اقتصاد الإيالة خاصة في المجال الحرفي، فمن بين هذه الحرف التي تميّز بها المهاجرين الأندلسيين داخل الإيالة نجد صناعة الشاشية المشهورة كثيرا داخل الإيالة، وما زاد من تطورها وانتشارها هو اهتمام الحكام بها خاصة عثمان داي (1598 . 1601م)، حيث قدّم هذا الأخير للمهاجرين الأندلسيين كل المساعدات والإعانات ما أدّى إلى زيادة منتوجها وثروة الإيالة من خلالها⁽¹⁾، كما وصل عدد الأندلسيين القادمين إلى مدينة تونس سنة 1017هـ/1608م ما يقارب 80.000 مهاجر، فكان لهم أثر كبير على التطور الذي وصلت إليه العديد من الصناعات التي اشتهروا بها وعلى رأسها صناعة الشاشية⁽²⁾، وعن هذا التطور الكبير الذي أحدثه الأندلسيون في

(1) . محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني (ابن أبي دينار)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، ط1، تونس، 1286هـ، ص193.

(2) . مي السيد السيد محمد، أسواق مدينة تونس في كتابات الرحالة الأوربيين في العصر العثماني، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد العرب المؤرخين العرب مج 2، العدد 28، القاهرة، أكتوبر 2020م، ص 344.

الإيالة خلال فترة عثمان داي يذكر صاحب كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس قائلًا: "...وفي هذه السنة والتي تليها جاء من الأندلس من بلاد النصارى نفاهم صاحب إسبانية وكانوا خلقا كثيرا فأوسع لهم عثمان داي في البلاد وفرق ضعفاءهم على الناس وأذن لهم أن يعمرُوا حيث شاءوا فاشتروا الهناشير وبنوا فيها واتسعوا في البلاد فعمرت بهم البلاد واستوطنوا في عدّة أماكن. ومن بلدانهم المشهورة سليمان وبلي ونيانو قرنبالية وتركي والجديدة وزغوان وطبرية وقريش الواد ومجاز الباب والسلوقية وتستور وهي من أعظم بلدانهم وأحضرها والعالية والقلعة وغير ذلك بحيث تكون عدتها أزيد من عشرين بلدا فصار لهم مدن عظيمة وغرسوا الكروم والزيتون والبساتين ومهدوا الطرق بالكراريط للمسافرين وصاروا يعدون من أهل البلاد..."⁽¹⁾

ـ الجهاد البحري وعائذاته:

أدتّ عائذات الجهاد البحري التي كانت تتم في عرض البحر المتوسط في زيادة الرخاء، وانعكس ذلك حتى على نمو السكان، فقد لوحظ زيادة معتبرة في عدد السّكان، كما ساعد أيضا على وفرة المواد الأولية التي يحتاجها السكان من أصحاب الحرف والمهن، كل هذه العوامل ساعدت على تنشيط الحياة المهنية والحرفية داخل الإيالة التونسية، فظهرت الحرف التقليدية والمشاكل التحويلية، ووجد بالإيالة عدد معتبر من شوارع تحتوي على دكاكين مرصوفة تخص هؤلاء الحرفيين داخل الإيالة، ومن هذه الحرف التقليدية التي اشتهرت بها الإيالة نجد حرفة الخزف والسّجاد وحرفة المصنوعات الجلدية وخاصّة حرفة صناعة الشاشية.

أصبحت للإيالة التونسية شهرة كبيرة عامّة وداخل بلاد المغرب العربي بالأخصّ، فكانت مدينة سوسة وتونس من بين أهم المناطق المشهورة بإنتاج كتان رفيع المستوى حسب ما ذكره التيمقراطي قائلًا: "سوسة ... وما زال اليوم ينسج مقاطيع كتان جيد رفيع كتانها وكتان تونس أفضل من كتان إفريقية كلّها"، كما وجد بالإيالة مكان يسمّى باب دار الصّناعة، وهو مكان مخصّص

(1) . محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني (ابن أبي دينار)، المصدر السابق، ص193.

لصناعة السفن، وبعض الحرف اليدوية في الإيالة وعلى رأسها صناعة الشاشية المشهورة كثيرا بالبلاد التونسية، والتي تتميز بشهرة عالمية حتى أصبحت هذه الحرفة تسوّق على نطاق واسع في مختلف نواحي البلاد الإسلامية، حيث عرفت هذه الحرفة ازدهارا كبيرا خاصة في النّصف الأول من القرن 17م، ويرجع الفضل في تطوّرها وازدهارها للعدد الكبير من الوافدين الأندلسيين على الإيالة خاصة بمناطق عدّة في الإيالة، منها منطقة وادي مجردة السفلى وسواحل شمال شرق تونس من قلعة الأندلس إلى بنزرت ممّا أعطى لها مكانة تجارية بارزة⁽¹⁾.

لكن الشيء الملاحظ على النشاط الصناعي في بدايات الحكم العثماني للإيالة التونسية أنّ جل الصناعات لم تكن بذلك التطور الملحوظ إنما هي عبارة عن حرف ومهن تقليدية مثل ما أشار أحمد قاسم في "فتاوى ابن عظوم" مثل دبغ الجلود ونسج الصوف مثل البرانيس، وصناعة الصابون التي استخلصت من انتاج الزيت إضافة إلى صناعة الأواني الفخارية والنحاسية والحدادة، واستخراج الحديد والذهب والفضّة من المناجم الموجودة بالإيالة في جبال حلق الوادي وحمام الأنف، وذلك لاستعمالها في العديد من الصناعات مثل صناعة السفن والأسلحة وإنشاء معامل لسكّ النقود⁽²⁾.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 206-207.

(2) . سمير مشوشة، التخوم بين إيلالي الجزائر وتونس من خلال معاهدة وادي سراط سنة 1628م - ملامح التقارب والتباعد -، مجلة المعيار

كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، مج 26، العدد 1، الجزائر، جانفي 2022م، ص ص 665-666.

ثالثا: المجال التجاري.

بعد دخول تونس تحت لواء الدولة العثمانية سنة 1574م⁽¹⁾ وتوجيه ضربة قاضية للوجود الإسباني وحلفائهم من الحفصيين⁽²⁾ قام سنان باشا⁽³⁾ بتنظيم الإيالة حيث وضع مسؤولا عليها وهو حيدر باشا، يساعده كل من الداوي بمنصب قائد على العسكر، والباي لضبط الجباية، وبذلك أصبح حكام الإيالة يعملون على تنشيط المنطقة في مجال التجارة من خلال القيام بعدد الأعمال منها إنشاء الأسواق والقناطر وربط مناطق الإنتاج بالتسويق، والمحافظة على الأمن والاستقرار، لما له من فائدة كبيرة خاصة في التجارة الخارجية، فقام الداوي عثمان ببناء قنطرة ثنية بنزرت، وإرسال الحملات العسكرية ضد مطمطة لضمان الاستقرار بها سنة 1609م، كما قام بفرض حراسة مشددة على غلال السكان من أعمال النهب والسرقة، وألغى عادة وضع حراس على الحقول ودفع الأموال لهم حيث أصبحت حراسة الحقول على عاتقه هو، كما جهّز عدّة غارات من أجل ردع وإلقاء القبض على قطاع الطرق، الذين كانوا يتعرضون من حين لآخر للمسافرين والتجار، وقام أيضا يوسف داي ببناء سوق جديدة بجانب سوق الترك حيث استغلّه تجّار جربة، وبنى سوقا أخرى تختصّ ببيع العبيد والحلي، وأنشأ سوقا آخر لبيع الغزل، وبنى قنطرة مجردة من ناحية طبرية، هذا وقد جهّز يوسف داي⁽⁴⁾ أيضا العديد من الحملات لفرض الأمن والاستقرار ضد مطمطة في سنة 1611م، وفي سنة 1612م، وحملة أخرى على تيفاش عام 1613م وحطم قلعتها.

(1) . رأفت غنيمي الشيوخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2005م، ص 279.

(2) . لحسن قرو، دور الجزائر في تدعيم الحكم العثماني في تونس خلال القرن السادس عشر (م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر - 2، الجزائر، 2017/2018م، ص 273.

(3) . سنان باشا: وزير عثماني ينتمي إلى أسرة فيسكونتي الميلانية، ترأس أسطول السلطان العثماني سليم الثاني (1566-1574م)، الذي وصل إلى خليج تونس سنة 1574م وبعد حصار على قلعة حلق الوادي ما يقارب شهر، تمكن من دخول تونس والسيطرة عليها سنة في نفس السنة (1574م). ينظر: محد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي ورياض المرزوقي وعبد الحفيظ منصور، شركة أوربيس للطباعة، مج 2، ط 2، تونس، 1999م، ص 413.

(4) . يوسف داي: المولود سنة 1560م في طرابلس وبعدها انضمّ للجند في إيالة تونس، استطاع يوسف داي أن يلفت نظر عثمان داي له، فقربه منه واختاره لخلافته، وبعد وفاة عثمان داي سنة 1610م، كان يوسف داي على رأس الإيالة خلفا لعثمان داي، حيث ازدهرت الإيالة في

لقد شهدت مدينة تونس تطوّراً تجارياً واضحاً⁽¹⁾ سواء داخلياً أو خارجياً مع الدول الأوروبية، في نفس الوقت الذي شهدت تزايد كبير في نشاط الجهاد البحري⁽²⁾، كما لعب الأندلسيين دوراً هاماً في التجارة الخارجية خاصّة مع إسبانيا وذلك لدراباتهم باللغات منها الإسبانية والبرتغالية منذ قدومهم للإيالة ولغاية النصف الأول من القرن 17م⁽³⁾، فقد وجد في المدينة خلال القرن 17م ما يقارب 3000 محلّ للملابس والأقمشة ومحلات للأثاث.

كانت تجارة الإيالة الخارجية بشكل رئيسي مع جنوة والبندقية وفرنسا خاصة⁽⁴⁾، حيث عرفت تطوّراً وازدهاراً ملحوظاً في المجال التجاري، ربطت من خلاله علاقات تجارية هامة مع بعض الدول الأجنبية وعلى رأسها فرنسا التي كانت علاقاتها مع الإيالة قديمة جداً تعود لسنة 1478م بتأسيس الفرنسيين لمركز تجاري برأس نيقرو (الرأس الأسود) ، وبعد قرن من الزمن وبالتحديد سنة 1575م أسست فرنسا وكالة تجارية أخرى تعرف باسم فيوماراً صلاتاً برأس نيقرو، حيث كانت تعمل على تخزين المرجان، كما وجد أيضاً تبادل تجاري واضح، فكانت السفن التجارية الفرنسية تصدر للإيالة الأقمشة والعديد من أنواع النسيج المطرزة، في حين تستورد من الإيالة القمح والشعير والشمع وقصب السكر والذرة الصفراء والمنتجات الحيوانية وغيرها⁽⁵⁾، كما كان لتجديد معاهدة السلم بين فرنسا والإيالة سنة 1698م، ونهاية الحرب بينهما، دور كبير في انتعاش تجارة الإيالة حيث وقع هذه المعاهدة من الجانب الفرنسي القنصل أوجيه سورهند وعن الإيالة التونسية كل من رمضان باي وعبد القادر باشا

عهده، توفي سنة 1637م. ينظر: بية العبيدي، ياردو السواني والقصور خلال الفترة الحسينية 1705-1957م، مجمع الأطرش لنشر الكتاب المختص وتوزيعه، ط1، تونس، 2019م، ص 152.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 258.

(2) . دلندة الأرقش وعبد الحميد الأرقش وجمال بن طاهر، المرجع السابق، ص 58.

(3) . الصادق بوبكر، إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط مرسليليا وليفورنة، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية الموريسكية، تونس، 1987م، ص 05.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 258.

(5) - الشافعي درويش، العلاقات التونسية الفرنسية ما بين 1577 و1685 (التميز والتنوع)، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة عين تيموشنت، مج 4، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2020م، ص ص 346-347.

ومحمد خوجة داي ومحمد آغا العسكر، وقد نصّت هذه المعاهدة على نفس البنود التي كانت في المعاهدة السابقة لكنها عدلت البند 15، والذي ينص على أن يدفع تجار فرنسا ضريبة دخول نسبتها 3% على كل التجار الليفورنيين أو القادمين من الموانئ الإيطالية أو بلدان أخرى والذين يعملون لحساب الفرنسيين، كما قامت الإيالة بفرض غرامة على التجار الفرنسيين الذين يقومون باستعارة أسمائهم للتجار اليهود وقدرت نسبتها بـ 14% من قيمة البضاعة التي بحوزتهم، ثم جددت أيضا هذه المعاهدة مرة أخرى سنة بعد ذلك سنة 1699م حين تولى الحكم الباي مراد الثالث المرادي⁽¹⁾، حيث نلاحظ⁽²⁾ من خلال ذلك مدى قوة وهيبة الإيالة التونسية، وقد دَوّن ذلك عديد المصادر التي عايشت تونس في تلك الفترة من بينها القيرواني وابن أبي الضياف⁽³⁾، وما حلّ القرن 18م حتى كانت الإيالة تتمتع بهيبة واضحة في عرض البحر المتوسط من جهة، كما أنّ أحوالها الاقتصادية وخاصة التجارية كانت مزدهرة⁽⁴⁾ وهذا بفضل القوافل التجارية العابرة من قلب إفريقيا عبر الصحراء، والتي كانت تحمل إلى الإيالة عديد المنتجات الاستوائية التي كانت الإيالة بدورها توزّعها على العديد من دول أوروبا⁽⁵⁾.

وعلى العموم فإنّ السجلات الخاصّة بالموانئ الأوروبية منها جنوة ومالطا وليفورنا ومرسيليا خاصّة، قد أحصت عدد السفن الأوروبية القادمة إلى موانئ الإيالة، حيث أخذ منحى تصاعدي ما

(1) . مراد الثالث: أو كما يطلق عليه أيضا مراد الثالث بوبالة تولى الحكم خلال الفترة ما بين سنتي 1699 و1702م، عرف بقسوته وجوره وسفكه للدماء، كان له سيق أطلق عليه اسم "البالة"، وكان إذا مر عليه زمن ولم يقتل، فيقال جاعت البالة، حتى أنه عرف بها فأصبح يقال له مراد بوبالة. انظر: محمد السعيد عقيب ومحمد العيد قدح، الإيالة التونسية والسلطنة العثمانية ... مظاهر التبعية وتحديات الانفصال، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، مج5، العدد 1، مارس 2019م، ص190.

(2) . مبروك خرنق، العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1605-1705م) سياسيا وتجاريا، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث)، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2012م، ص ص 75-76.

(3) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص259.

(4) . جلال يحيى، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، د ط، مصر، 1965م، ص237.

(5) . محفوظ سعيداني المرجع السابق، ص259.

الفصل التمهيدي: نظرة عامة حول الوضع الاقتصادي قبيل قيام الأسرة الحسينية

بين سنتي 1606 و1621م، ثم تراجع ما بين 1621 و1640م، أمّا ما بين 1640 و1653م عاد الارتفاع من جديد، وما بعد 1653م إلى غاية 1668م عاد مجددا للانخفاض، ثم يرتفع مجددا ما بعد 1668م إلى غاية 1690م، فالملاحظ من ذلك نرى أنّ التجارة الأوروبية مع الإيالة كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض⁽¹⁾.

(1) . توفيق البشروش، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675م، مجموعة أيام الناس، شركة أوربيس، تونس، 1992م، ص110.

الفصل الأول:

النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال
العهد الحسيني 1705 . 1814م.

_ أولا: النشاط الفلاحي.

_ ثانيا: النشاط الصناعي.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني 1705 . 1814م.

سنحاول في هذا الفصل الأول معرفة تطور كل من الوضع الفلاحي والصناعي في الإيالة التونسية خلال عهد الأسرة الحسينية، بالتطرق لأهم العوامل المؤثرة في النشاط الفلاحي، والتي كان لها دور كبير في ظهور انتعاش ملحوظ كالأستقرار، واهتمام الحكام وتنوع الضرائب التي وفرت مدخولا معتبرا للإيالة وغيرها من العوامل الأخرى، أيضا سنلقي نظرة على أبرز المحاصيل الزراعية والحيوانية والسمكية المتواجدة بالإيالة، أما فيما يخص الوضع الصناعي فعرجنا أيضا على أهم العوامل المؤثرة فيه، مثل وفود عدد كبير من الأندلسيين الذين أثروا على النشاط الصناعي بخبرتهم في هذا المجال، إضافة إلى أهم الحرف والمهن السائدة، منها الحرف التقليدية المحلية كالصناعة الصوفية وصناعة الحلي والصابون، وأيضا الحرف التعدينية والتحويلية وخاصة منها صناعة الأسلحة وملحقاتها.

أولاً: النشاط الفلاحي.

أ _ العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي:

بعد تولّي الأسرة الحسينية في تونس خلال القرن 18م ظهر نظام سياسي وإداري أكثر تنظيم حيث شهدت الإيالة استقراراً بعد فترة التوتر التي شهدتها، ما أدّى إلى اهتمام واضح خاصّة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للإيالة، فشجع ذلك الأهالي على الاهتمام بالأرض واستصلاحها وإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية، واستعمالها في تزويد الجند لما يحتاجونه من مواد، والحصول على أموال، وذلك من خلال عملية تصدير الفائض إلى خارج الإيالة، هذا الانتعاش في المجال الزراعي كان نتيجة عوامل عدّة نذكر منها:

1 _ الاستقرار:

تعتبر بداية حكم الأسرة الحسينية في تونس نموذج عن النهضة الاقتصادية التي عرفتتها الإيالة في العهد العثماني، فقد شهدت تطوراً اقتصادياً ملحوظاً⁽¹⁾، (ينظر الملحق رقم 02)، فمنذ تولّي حسين بن علي⁽²⁾ (ينظر الملحق رقم 03) أعلن نيته على جعل الحكم وراثياً لأبناء أسرته⁽³⁾، وبدأ بمحاولة إحداث استقرار في الإيالة، وذلك بجملة من القوانين التي وضعها⁽⁴⁾، والتي حظيت

(1) . أحمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916م، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002م، ص133.

(2) . حسين بن علي هو مؤسس الأسرة الحسينية أبوه علي تركي ينتمي إلى جزيرة كندية (كريت)، وصل علي لإيالة تونس في بداية الدولة المرادية وانخرط في جيشها، وتقلّد رئاسة المتطوعين من الأعراب إلى وفاته، فنشأ ابنه حسين في كنف الحكم المرادي للإيالة وشغل مناصب رفيعة منها خزندار أي أمين أموال الجبابرة، وآغا لصباحية الترك وغيرها إلى أن ولي على رأس الإيالة التونسية في 20 ربيع الأول سنة 1117هـ الموافق لـ 13 جويلية من سنة 1705م وجعل أمر الولاية وراثياً لذريته، لتبدأ الإيالة فترة حكم جديدة بعد الأسرة المرادية وهي الأسرة الحسينية، فكان لحسين بن علي فضل كبير في التطور الملحوظ الذي شهدته الإيالة خلال عهد الأسرة الحسينية. ينظر: حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية، ط3، تونس، 1373هـ، ص ص 149/150.

(3) . صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر - تونس - المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، مصر، 1993م، ص32.

(4) . رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814، (أطروحة دكتوراه قدمت لدائرة التاريخ)، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971م، ص277.

بترحاب كبير من طرف أهالي الإيالة، واستطاع حسين بن علي أن يجعل لإيالاته مكانة وهيبة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي⁽¹⁾، حيث قام بفرض غرامة مالية على أي منطقة أو ناحية داخل الإيالة تحدث فيها عملية ارتكاب سرقة أو قتل، فحرص جميع سكان الحواضر والأرياف على فرض الأمن والاستقرار داخل منطقتهم لتجنب دفع غرامة مالية كبيرة، كما تمّ في عهد حسين بن علي تطبيق سياسة جبائية محكمة خاصّة في الفترة الممتدّة من 1705م إلى 1728م تميّزت هذه السياسة على تخفيف الضرائب المفروضة على الأهالي، كما قام أيضا بأعمال أخرى مثل بناء الجسور وأماكن لتجميع المياه واستعمالها لأغراض عدّة، كل ذلك تزامن مع قلة الأوبئة الفتاكة والمجاعات خاصّة في الفترة ما بين 1705 و1784م، فكانت فترة ازدهار واضحة للإيالة، ويمكن اعتبار أهم فترة انتعاش حقيقية كانت من 1765م إلى غاية 1775م، حيث مكّنت هذه الفترة حمودة باشا (ينظر الملحق رقم 04) بعد وصوله لحكم الإيالة سنة 1782م من مواصلة وانتهاج سياسة على المستوى الداخلي والخارجي بهدف تقوية إمكانيات البلاد وتنمية مواردها الاقتصادية خاصّة الزراعية منها⁽²⁾، فقد عمل حمودة باشا على مصالحة الدول الأجنبية، وبالتالي ضمان أسواق خارجية لتسويق منتجات الإيالة الزراعية خاصّة، فازدهرت الزراعة في الإيالة بسبب ازدياد الطلب الخارجي على منتجات الإيالة، يذكر القنصل البريطاني في رسالة من رسائله سنة 1792م عن الازدهار الكبير الذي وصلت إليه الإيالة اقتصاديا، حيث أصبح المزارعين والفلاحين يعملون بكدّ على زيادة منتج الحبوب مثلا بمختلف أنواعه (قمح، شعير، ذرة، ...)، إضافة إلى الانتشار الكبير لأشجار الزيتون، فأصبح بيعها يدرّ عليهم أرباحا طائلة، نظرا للطلب الكبير من الدول الأجنبية على هذه المنتجات، وبذلك أصبح أيضا المنتج المصدر يزداد بشكل كبير سنة بعد سنة، فقد ضمن حمودة باشا بذلك استقرار

(1) . عبد المنعم الجميبي، **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م، ص ص 55-56.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 145.

البلاد وعدم خوضها لحروب خارجية من جهة، ومن جهة أخرى وفر العديد من الأسواق الخارجية لترويج منتوجاته على نطاق واسع⁽¹⁾.

وما زاد من فرض الأمن والاستقرار داخل الإيالة، خروج المحلّة مرتين في السنة الواحدة (ينظر الملحق رقم 05)، مرّة في شهر جوان وأخرى في شهر ديسمبر، وذلك من أجل جمع واستخلاص الضرائب على القبائل مثل الجريد وجربة، وعلى كل سكان العشائر المتواجدة في كلّ أنحاء الإيالة، للقضاء على التمردات التي من شأنها أن تقصد أمن واستقرار الإيالة، وذلك بتوزيع الجند في كلّ نواحي الإيالة في القلاع والحصون وكل الجهات الداخلية للبلاد.

2 _ اهتمام الحكام:

قام بايات الأسرة الحسينية بتطوير النشاط الزراعي، وذلك من خلال تشجيع الأهالي على استصلاح الأراضي وممارسة الزراعة، من أجل توفير المنتوجات والمحاصيل الزراعية المختلفة، حيث قاموا ببعض الإجراءات لتحقيق ذلك، فألغى حسين بن علي منذ توليه سنة 1705م الأعراف التي تحدّ من ممارسة الزراعة على الأهالي، والسماح للفلاحين باقتناء أدوات الإنتاج خاصّة للأرياف القريبة من مركز الإيالة، فرغم محدودية هذه الإجراءات على بعض المناطق في الإيالة وذلك لبعدها من مركز الحكم، إلّا أنها شهدت إقبالا معتبرا للأهالي والسكّان على النشاط الفلاحي واستصلاح الأراضي لزراعتها، وساعد أيضا تنقل العديد من الأفراد والبضائع بين نواحي الإيالة التونسية، إلى إنشاء جملة من الهياكل والمعدّات التي قام بإنشائها بايات الأسرة الحسينية (ينظر الملحق رقم 06)، فقد قام حسين بن علي بإنشاء العديد من القناطر وترميم أخرى مباشرة مع بداية حكمه، وذلك من أجل ربط مناطق ونواحي الإيالة ببعضها، وتسهيل عبور ونقل البضائع⁽²⁾، كما عمل حمودة باشا منذ توليه سنة 1782م على تشجيع العمل بالزراعة، وبالتالي زيادة الإنتاج بالرغم من الكوارث

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 277-278.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 145-146.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

العديدة التي حلت في فترة حكمه من وباء الطاعون والمجاعة وغيرها، فكان يقوم دائما بحث الأهالي على العمل وترك البطالة، وقد عرف الباي حمودة باشا بحبه للعمل وتشجيع الأهالي عليه، حيث يذكر ابن أبي الضياف، أنّ حمودة باشا كان يتحدث دائما في مجلسه علنا ويقول أنّه لا يبغض أحد من ساكني الإيالة إلاّ البطال فإنّه لا ينفع الإيالة بشي⁽¹⁾، وكتشجيع من الباي حمودة باشا كان ينزل بنفسه إلى الحقول ويباشر العمل فيها، ويساعد الضعفاء من الفلاحين ويشجعهم ويتساهل معهم، فيبيع لهم الحبوب والأنعام لآجال واسعة، ويقرضهم عند الحاجة ويخفف عليهم الجباية، وفي سنين الجفاف قد يسقطها، فهذا كله كان محفزا للفلاحين على إحياء الأراضي البور وجعلها صالحة للزراعة⁽²⁾.

عمل الباي أيضا على تحسين الانتاج الزراعي والحرص على جودته، فبحلول سنة 1807م وأثناء حربه مع الجزائر، عمل كل ما بوسعه من أجل الحفاظ على مزارع وخيرات الإيالة، فحسب ما ذكر الأب رينال أنّ الإيالة عمّ بها اخضرار واسع على كامل نواحيها، بعد أن كانت مهملة عدا بعض المناطق فقط، كما اتبع حمودة باشا سياسة زراعية تهدف إلى زيادة الإنتاج وشراء منتوج الفلاحين بأسعار تضمن لهم ربحا معتبرا، وذلك تشجيعا لهم على زيادة الانتاج وخاصة بعد أن هدأت حرب الإيالة مع البندقية سنة 1787م⁽³⁾، والتي اندلعت جراء القرصنة على سفينة من سفن الإيالة، ورفض دفع تعويضات لتجار صفاقس⁽⁴⁾، أيضا قام حمودة باشا ببناء قنطرة طريق بنزرت وأسواق تجارية مثل "سوق الباي" بمدينة تونس، فقد وصفت هذه الأسواق بأنها شارع طويل يفتح في الصباح ويغلق عند المساء ومحمي بقباب ضد أشعة الشمس أو المطر، حيث توجد فتحات كافية

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص275.

(2) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد حمودة باشا (1782-1814م)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية جامعة بابل، العراق، العدد 30، ديسمبر 2016م، ص89.

(3) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص276.

(4) Narcisse Faucon, **La Tunisie avant et depuis l'occupation française histoire et colonisation**, librairie coloniale, T 1, Paris, 1893, p 168.

لدخول أشعة الشمس⁽¹⁾، كما قام أيضا الباي محمد بإنشاء ثلاثة أسواق جديدة تختص بصناعة الشاشية ذات الشهرة الواسعة داخل الإيالة وخارجها، وحفر العديد من آبار المياه، ووضع صهاريج لتجميع مياه الأمطار في مناطق كثيرة منها باجة وقفصة وسوسة وصفاقس وعلى طريق القيروان⁽²⁾. إضافة إلى ذلك أصدر حمودة باشا قرارا لحماية الفلاحين بمنع التجار الأجانب من شراء الحبوب من المزارعين قبل استواء المحاصيل، وبذلك الباي للفلاح لتكون له سنة زراعية يسيرة، لم يقف الباي عند هذا الحد بل وفر الوسائل والتقنيات الحديثة للفلاحين لزيادة المردود بالأخص تلك المحاصيل التي تصدر للخارج كالحبوب والزيتون وغيرها، فيذكر التاجر الإنجليزي "مجيل" (Maggil) أن حمودة باشا كان يستعين بفرنسيين مختصين يقومون بتجارب للنهوض بقطاع الزراعة ويذكر الأب "رينال" (Raynal) بعد ذلك وأثناء زيارته لتونس، أن الإيالة استعادت ثوبها الأخضر، وذلك نتيجة لجهود الباي التي أثمرت التطور الزراعي وازدهاره واتساع نطاق الفلاحة، وأصبحت هناك نباتات مختلفة ومحاصيل متنوعة، وأضحى انتاج الإيالة يزداد سنة بعد سنة، مثل ما تذكر بعض التقارير، ففي السداسي الأول لسنة 1788م صدرت الإيالة كميات معتبرة من القمح والشعير وزيت الزيتون لعديد الدول الأوروبية⁽³⁾.

لقد قام حمودة باشا ببحث السكّان والأهالي على العمل في الزراعة، وذلك بالوقوف إلى جانبهم لزيادة الإنتاج والمحاصيل الفلاحية⁽⁴⁾، وخاصة المهاجرين الأندلسيين منهم، فاستطاعوا بفضل خبرتهم في الزراعة إلى جلب العديد من المحاصيل الزراعية التي لم تكن معروفة في الإيالة مثل البطاطا والتوابل، كما جلبوا معهم أيضا تقنيات هامة في مجال سقي هذه المزروعات والمحاصيل، إضافة إلى جهودهم الكبيرة في غراسة أشجار الزيتون في عديد المناطق مثل طبرية، وتربية المواشي

(1) Flaux Armand de, La Régence de Tunis au Dix-Neuvième Siècle, Challamel Ainé Libraire-Editeur, Paris, 1865, p 43.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص146.

(3) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص89.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص146.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

وغيرها⁽¹⁾ حتى أن ابن أبي الضياف ذكر عن هذه السياسة التي انتهجها حمودة باشا أنه كان يباشر الفلاحة بنفسه، ويشجّع الفلاحين بدعمه لهم وذلك عن طريق بيعه لهم ما يحتاجون من حبوب وأنعام لآجال واسعة، زيادة على ذلك قام حمودة باشا بالاستعانة بالخبرة الفرنسية من خلال إدخال عدّة طرق حديثة لتحسين النشاط الفلاحي، كما فرض حمودة باشا سنة 1807م على السكّان والأهالي منع ذبح البقر والغنم والمعز في الإيالة لمُدّة محدّدة، وأمر وزيره وقائد جيشه في أثناء حربه ضدّ الجزائر سنة 1807م بالمحافظة على المزروعات والخيرات الفلاحية المتواجدة بالإيالة⁽²⁾.

أدّت هذه السياسة التي انتهجها الحكام التونسيين في الأسرة الحسينية إلى رفع كمية الإنتاج الزراعي، فقد كان حسين بن علي يعطي الحبوب للفلاحين ويرمم العديد من عيون الماء خاصّة بالمنطقة الجنوبية، أمّا حمودة باشا⁽³⁾ فقد كان يشتري الحبوب من عند الفلاحين بمبالغ مرتفعة ممّا هي عليه في السوق، وذلك لبيعها خارج الإيالة، حتى أنّه في بعض الأحيان قد يخسر فيها وبييعها بأقل من السّعر الذي اشترى به من عند الفلاحين⁽⁴⁾، إضافة إلى ذلك قام حمودة باشا بتنشيط التجارة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فقام بمنع التجار الأجانب من شراء المنتجات مباشرة من

(1) . عبد الجليل التميمي، تأثيرات الموريسكيين الأندلسيين على المجتمعات المغاربية، المجلة التاريخية المغاربية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 120، جوان 2005م، ص328.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص146.

(3) . **حمودة باشا**: هو أبو محمد حمودة بن علي بن حسين بن علي التركي ولد ليلة السبت 18 ربيع الثاني سنة 1173هـ الموافق ل08 ديسمبر سنة 1759م، كان والده البايع علي بن حسين قد حكم الإيالة التونسية خلال الفترة 1759-1782م، تدعى أمه محبوبة حيث كانت جارية وتزوجا في الجزائر، وخلال عودته لتونس عمل الأب على تربيته وتعليمه فحفظ ما تيسر من القرآن الكريم والفقه الحنفي على يد الفقيه أبو محمد الذي كان كاتباً في فترة حكم أبيه توفي ليلة عيد الفطر 1229هـ الموافق لشهر أكتوبر من سنة 1813م. ينظر: أبي عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، مسابرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق وتعليق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ج 01، ط1، بيروت، 1994م، ص118. وينظر أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، منشورات زخارف، مج 2، ج 3، تونس، 2021، ص11، وينظر محمد بن عمر التونسي، تشحيذ الأدهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق: خليل محمود عساكر ومصطفى محمد مسعد، راجعه: محمد مصطفى زيادة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، 1965م، ص23.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص147.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

المزارعين حيث كلف بذلك مفوضين من الإيالة يقومون بدور الوساطة وذلك لحماية المزارعين من جشع التجار الأجانب، أدى هذا الإجراء الذي قام به حمودة باشا أيضا بالاهتمام بالمزارعين وأراضيهم وبالتالي زيادة معتبرة في كمية الإنتاج⁽¹⁾.

لذا فقد عرفت أسعار تصدير الحبوب في الإيالة ارتفاعا مستمرا، خاصة في الفترة بداية من سنة 1787م إلى 1802م، وذلك راجع خاصة إلى توقف الحرب مع مدينة البندقية سنة 1787م، كما أنّ أهم خطوة قام بها الباي حمودة باشا، هي ترك باب التصدير مفتوحا أمام الفلاحين والأهالي التونسيين بصفة مباشرة ورسمية من طرفه نحو الخارج وبالأخص نحو أوروبا، فيعتبر حمودة باشا من خلال تطبيقه لهذه السياسة الفلاحية أول من قام بهذا العمل وسمح بذلك للأهالي منذ دخول الإيالة تحت لواء الدولة العثمانية، وما شجّع على ذلك هي العلاقات الحسنة مع معظم الدول الخارجية والأوروبية بالأخص وإبرام العديد من معاهدات الصلح بينهم، فقد وجدت العديد من الأسواق الخارجية الواسعة⁽²⁾، عاد هذا الإجراء بالنفع على الإيالة، فنشطت من خلاله الزراعة⁽³⁾، واهتمّ الفلاحون بأرضهم وتحسين كمية الإنتاج، فتهافتوا عليها لخدمتها، حيث كانت تدرّ عليهم أرباح كبيرة، وأصبحت المنطقة الساحلية من صفاقس إلى غاية عنابة كلّها مزارع لزراعة الحبوب وخاصة القمح منها.

(1) . كمال مايدي، علاقات تونس مع دول أوروبا الغربية المتوسطية وتأثير البحرية فيها في عهد حمودة باشا من 1782م إلى 1814م، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث)، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2011/2012م، ص79.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص147.

(3) . حفيظة بوتوقوماس، الحياة الاجتماعية في تونس خلال العهد الحسيني (1117هـ/1705م - 1251هـ-1835م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 - الجزائر، 2010/2011م، ص97.

3 _ تنوع الضرائب وجمعها من عند الفلاحين:

لقد أدى تزايد الفلاحين نحو خدمة الأرض والزراعة إلى جمع العديد من الأموال من عند الفلاحين والمتمثلة في الضرائب، التي غدّت الخزينة التونسية بمداخل هامة، فكانت متنوعة وعديدة، حيث يخرج الباي مرتين في السنة باتجاه الأرياف قصد جمع واستخلاص الضرائب من عند الفلاحين بالإيالة، ينتقل مع فرقة من الإنكشاريين أو الصباحية، هذه المحلة التي كانت على نوعين محلة الصيف ومحلة الشتاء، فمحلة الصيف تنطلق في جويلية، وذلك لأجل صابة القمح، تأخذ طريقها نحو الغرب إلى باجة والكاف، مدتها أربعون يوم، أما محلة الشتاء والتي تكون في شهر نوفمبر فتأخذ طريق الجنوب باتجاه الجريد، وذلك تزامنا مع جني غلة العديد من المحاصيل مثل الزيتون والتمور خاصة، فكانت مدتها تدوم أكثر من محلة الصيف، وفي ما يخص طريقة دفعها، فقد كان الفلاح يدفع ستة نواصر على كلّ نخلة بالنسبة لمحصول التمر، وأربع من محصول الزيتون، حيث كان مقدار ما يتم جمعه من خراج في منطقة الجريد من نفطة إلى قابس 500.000 ريال سنوياً، أما ما يتم جمعه من خراج جربة فكان 60.000 ريال سنوياً⁽¹⁾، إضافة إلى تقديم كميات من البر (القمح) والخلّ والأرز والسمن والزيت واللحم⁽²⁾.

وكمثال على ذلك وصلت كمية الضرائب في محلة الصيف في باجة حوالي 1340 قفيز من منتج القمح أي ما يعادل حوالي 6700 هكتولتر، أما عن طريق المشاطرة إلى حوالي 2100 قفيز أي ما يقارب 10500 هكتولتر، ومشتات الباي حوالي 128 قفيز ما يقارب 640 هكتولتر، ومن القمح 4000 قفيز بحوالي 20.0000 هكتولتر، ولقد ارتفع ما كان يجنى من القمح سنة 1726م إلى حوالي 6920 قفيز بحوالي 34.600 هكتولتر، و13.600 قفيز من الشعير أي ما يقارب 68.000 هكتولتر، وهذا دليل على زيادة المنتج وإقبال الأهالي على مهنة الفلاحة في هذه السنة

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص147.

(2) . الحسين بن محمد الورثيلاني، نزهة الأنظار في فصل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثيلانية، مطبعة بيبير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908م، ص123.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

مقارنة بالسنوات الماضية، حيث كان مقدار ما تصل إليه هذه الضرائب في حدود من 10.000.000 إلى 20.000.000 ريال سنويًا، كانت هذه الأموال توجّه إلى الباشا، فيقوم بدفع رواتب الضباط والجند، والتي تقدّر بحوالي 600.000 ريال سنويًا، وحتى رواتب كل من الباشا والداي والباي كانت تدفع منها، حيث بقيت هذه العادة مستعلة حتّى الربع الأول من القرن 18 م .

من الضرائب الفلاحية أيضا التي كانت مفروضة بالإيالة هي ضريبة "العشور" والتي كانت تسلّم لوكيل معتمد من طرف الدولة، تؤخذ هذه الضريبة عن زراعة الحبوب، ويحسب مقدارها حسب مساحة الأرض، والتي يطلق عليها اسم "القياسة"، حيث يؤخذ العشر من خلالها، هذه الضريبة ألغيت من طرف محمود باشا باي واستبدلها بما يعرف باسم "الويبة"، التي أخرجها من باب المغارم، وتم دمجها إلى باب الزكاة الشرعية، لكن هذا المكيال لم يدم طويلا، فكان الفشل مصيره، وذلك راجع إلى أنّ العمال الذين يكلفون بجمعها غلب عليهم الظلم وسلب أموال الفلاحين، فسرعان ما عاد تطبيق النظام القديم، الذي يطلق على الشخص القائم بجمعها اسم "اللازم" وتستخلص مثل ما ذكرنا حسب كلّ أرض محروثة والتي تمّ تسجيلها خلال العام.

أيضا من الضرائب نجد ضريبة "الخلاص" التي كان العمال الذين يقومون بجمعها من مداخل الفلاحة بدون تقديم أداء مالي لصالح الباي أو لغيره، كل عامل يجمع هذه الضريبة من عمالته، وذلك باستخلاص مقدار من المال يزداد وينقص حسب كل مقاطعة (1).

كما توجد هناك ضريبة "الضيقة" والتي تعني في مفهومها الرضى (2)، يقوم بتقديمها مشايخ القبائل لقادة العمالة على شكل هدية، حيث يقوم المشايخ بتكليف أفراد قبائله بجمعها في مقدار مالي، حيث تحدد أيضا كميتها بالزيادة أو النقصان حسب كل مقاطعة أو عمالة.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص148.

(2) . أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ...، مج 2، ج 3، المصدر السابق، ص15.

من الضرائب أيضا ضريبة "الوهبة" التي تجمع مرة في كل سنة، يقصد القائد فيها خيام الأعيان سواء ينزل عندهم، أو يقف أمامها، ثم يعود إلى خيمته، فيأتيه كل منزل أو خيمة وقف أمامها بكمية من المال أو كمية من الحبوب أو الطعام وغيرها، لذلك يطلق عليها ضريبة الوهبة، كما أن شيوخ القبائل يكون لهم نصيب منها.

كما ظهر نظام ضريبي جديد بتولّي حمودة باشا على رأس الإيالة، حيث أراد تغيير نظام الجباية وذلك بوضع نظام يقوم على "تولية العمال أو القياد على مشاطرة مالية" وهو نفس النظام الذي كان متبعاً لدى الباب العالي سابقاً، فاقترح حمودة باشا على وزيره وكتابه حمودة بن عبد العزيز، وعلى الرغم من استنكار الوزير الأول مصطفى خوجة وعدم رضاه ومقاومته لهذا التنظيم المعمول به، إلا أنه طبق وأصبح لا يتولّى أحد هذا المنصب إلا على يد "يوسف صاحب الطابع"، الذي كلّف بمهمة إدارة شؤون العمال بعدما تمّ تغييره، وبذلك صار للدولة مدخولاً آخر، فالنسبة للقياد يسمّى "الاتفاق" وبالنسبة لشيوخ القبائل يطلق عليه اسم "طريق المشيخة"⁽¹⁾، وكأنها رشوة تقدم للعامل من طرف دافعي الضرائب، فيقوم العامل بتقديم جزء منها للباي أو يأخذها كلّها⁽²⁾، وتطبيق هذا النظام أصبحت هذه المناصب تباع وتشتري، فكان العمال يجمعون أموالاً طائلة ويقدمونها سرّاً حسب ما ذكره ابن أبي الضياف إلى صاحب الطابع، هذا التنظيم بقي معمول به في جمع الجباية، وتولية العمال إلى غاية سنة 1855م، حيث تمّ تغييره بنظام جبائي آخر.

كان القياد وشيوخ القبائل بعد توليتهم لا يأخذون مرتبات على ذلك، بل كانوا يستخلصون جزءاً من مال جمع الضرائب قيمته 10%، لكن هذه القيمة كانت نظرياً فقط، فقد تشكلت جماعات من القياد خلال القرن 18م، أمثال "الجلولي" بصفاقس والتي قدمت ضرائب قيمتها 50.000 بياستر سنة 1715م، و30.000 بياستر سنة 1729م، والعديد من الجماعات الأخرى أمثال بن عيّاد

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 149.

(2) . محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 426.

بجربة، والمرابط بالقيروان وبن ساسي بالجريد...، كانت هذه المناطق أغنى الأقاليم في الإيالة، والمتواجدة بالشمال والساحل والجنوب.

كَوْن القيادة من خلالها ثروة طائلة جراء سيطرتهم على تجارة الزيتون والحبوب خاصّة، كما تحصّلوا على (1) لزمات بساتين الباي والأسواق والجبايات، ما ترتب عن ذلك استغلالا واضحا للسكان وتدهور الوضع العام للإيالة، كما أنّها تعتبر مصدر لا غنى عنه لملء خزينة الدولة، وفرض النظام وسيطرته على المناطق والأقاليم، هذه الضرائب بأنواعها المختلفة قد أفردنا لها مبحثا كاملا خلال الفصل الثالث والأخير.

4 _ مصادرة الأراضي:

إنّ اعتماد الإيالة على نظام حكم تميّز بتنوع الضرائب وكثرتها مثلما تمّ ذكره مسبقا على الفلاح، خاصّة بدون النظر إلى الوضع العام للأقاليم والمناطق من حيث تذبذب كمية المحصول من سنة لأخرى، كل هذا كان يعرّض الفلاح إلى مصادرة أراضيه حتّى ولو تزامنت مع مرحلة الثورات الداخلية والقضاء عليها، والتي سيكون لها نتيجة سلبية على كمية الانتاج الزراعي بالإيالة، لأنّ نظام الحكم يعتبر تزامن فرض الضرائب مع القضاء على الثورات نوع من العقاب على تمردهم (2).

5 _ حماية الفلاحين من ظلم الملتزمين ومحاولة القضاء على الفوضى الناتجة عن جمع الضرائب:

نظام الالتزام أو ما يطلق عليه أيضا بالمقاطعة (3) هو عبارة عن قطعة أرض تعطى للملتزم، فيقوم في الأخير بدفع مبلغ من المال يساوي حصة سنة من ضريبة الأرض، فزيادة على الأراضي التي منحت لهم من طرف الباي، كانوا يميلون إلى أراضي المزارعين، بحجة أن تلك الأراضي هي

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 149.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص 407.

(3) . معاذ محمد عابدين وقاسم محمد الحموري، التزام الضرائب في الدولة العثمانية دراسة تاريخية شرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،

الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مج 29، العدد 3، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2016م، ص 261.

ملك للدولة، وأنها سمحت لهم بفعل ذلك، ولم يكن الباي يغفل عما كان يفعله الملتزمون، ولمكافحة ذلك كان حمودة باشا يسمح للفلاحين والمزارعين الذين نهبت أراضيهم برفع شكوى إلى وكيل الباي، ويرفعها بدوره إلى الباي للنظر فيها.

كما كان القياد (العمال) الذين يجمعون الضرائب يتم تعيينهم من طرف الباي دون دفع أي مبلغ مالي لا للباي ولا لغيره، فيستخلص القايد من الأهالي ضريبة العشر من المحاصيل الزراعية التي تعرف بالخلاص، كما أن هناك ضرائب أخرى على المواشي والجلود والسمن والزيت وغيرها فيتعرض المزارعون للنهب من طرف جامعي الضرائب بعدة طرق، منها ما تعرف بالضيقة أو بالوهبة، فيحصل على مقدار من المال أو المحاصيل أو الماشية ويوزعونها على المشايخ وبدورهم يوزعونها على الآخرين حسب تفاوتهم في الثروة، فكان الحكام يفضون الطرف على هذه المعاملات خصوصا إذا لم ترفع لهم شكوى⁽¹⁾.

ب _ المحاصيل الزراعية والحيوانية والسمكية.

1 _ المحاصيل الزراعية:

شهدت تونس خلال فترة حكم الأسرة الحسينية ازدهارا ملحوظا في شتى المجالات وخاصة الاقتصادية منها⁽²⁾، وبدأت الإيالة تسير في طريق الازدهار والتقدم⁽³⁾، رغم ما تخللته من حين لآخر من خلافات بين أبناء الأسرة الحسينية، مثل ما حدث للباي حسين بن علي مع ابن أخيه علي باشا والحروب الأهلية التي دارت بينهما⁽⁴⁾ بفقدان علي باشا الأمل في خلافة عمه حسين بن علي على عرش الإيالة بعدما أنجب ولدين⁽⁵⁾.

(1) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص90.

(2) . أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص133.

(3) . حسن محمد جوهر، شعوب العالم تونس، دار المعارف، د ط، مصر، 1961، ص50.

(4) . أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص133.

(5) Lucette Valensi, Fellahs Tunisiens l'économie rural et la vie des compagnes aux 18^e et 19^e siècles, Mouton et Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, 1977, p 33.

ذكر العديد من الكتاب أنّ الإيالة التونسية كانت بها العديد من المحاصيل الزراعية والتي تنوعت على كامل أقاليم ومناطق الإيالة، وعلى رأس هذه المحاصيل الحبوب وبدرجة أولى القمح، وذلك نظرا لأهميته الكبيرة، إضافة إلى الشعير والذرة واللوبيا والحمص والسكر ومنتجات أخرى مثل القطن والكتان وزراعة النخيل والزيتون والحوامض وعلى سبيل المثال نذكر منها:

1 - 1 - الحبوب:

خلال هذه الفترة كان القمح من أهم المحاصيل في الإيالة التونسية حيث تواجد في الشمال على محور أفقي من منطقة جمال إلى الحدود الغربية وحول السباسب العليا، بينما انتشر في الجنوب من هذا المحور الأفقي زراعة الشعير والنخيل والزيتون.

تواجد القمح الصلب في الجهة التالية وفي السهول الممطرة وفي منطقة باجة بالخصوص، وضواحي تونس وبعض السهول الأخرى كسهل مجردة وواد مليان، وفي بعض من المناطق الجنوبية، في حين انتشر الشعير حول منطقة القيروان وقمودة باتجاه الجنوب، وحسب ما ذكر من بعض الرحالة والإخباريين حول تجارة الحبوب التي كانت تقوم بها الشركة الإفريقية برأس نيقرو، فإن كمية انتاج الحبوب كانت وفيرة بفضل العوامل العديدة كالظروف المناخية الملائمة منها، إضافة إلى سياسة الباي حسين بن علي حين تولّى حكم الإيالة التونسية سنة 1705م، فما إن تولّى الحكم حتى راح يشجع الفلاحين بتخفيف الضرائب عنهم، وإلغاء الجزية التي كانت مسلطة على الزياتين، كل اهتمامه كان منصبا على تحسين وضع الإيالة زراعيا وذلك بوضع كل التسهيلات لعرب الأرياف التي تمكنهم من فلاحه أراضيهم.

وما زاد من اهتمام الأهالي بالزراعة عموما وزراعة القمح بدرجة أولى هو عودة مرحلة الهدوء بداية من سنة 1706م أي بعد الحرب الأهلية داخل الإيالة، والتي كانت خلال عهد المراديين أو الصراع الذي كان بين الإيالة التونسية والجزائرية، ففي سنة 1709م قامت الإيالة بتقديم مساعدات لكل من ليون والبروفانس حين حلّ بهم القحط، كما قامت أيضا بمعاودة الكرة وساعدت البروفانس سنوات 1711، 1720، 1726م، هذه السنة الأخيرة التي شهدت انتاجا وفيرا في حقول القمح

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

والشعير، فقدرت كمية انتاجها في ناحية باجة والتي تعدّ من أهم مناطق الإيالة في زراعة القمح والشعير خاصّة، بما مقداره 6921 قفيز من القمح أي ما يعادل 34600 هكتولتر، أمّا الشعير فقدّر بـ 13600 قفيز، ما يعادل 68000 هكتولتر⁽¹⁾، حتى أنّ الإدريسي منذ القديم وصف باجة من حيث كمية وجودة قمحها وشعيرها قائلا: " ... مدينة باجة وهي مدينة حسنة في وطاء من الأرض كثيرة القمح والشعير ولها من غلات ذلك ما ليس بالمغرب مثله كثرة وجودة في المواضع المضاهية لباجة... " (2).

وفي سنة 1726م كان لدى شركة رأس نيقرو حسب ما ذكره "تكسيل" مخازن واسعة قادرة على احتواء ما يقارب 7.200.000 كغ من القمح، كما كانت المراكب تنقل ما بين 2000 و3000 حمولة في اليوم الواحد أي ما يعادل من 240.000 إلى 360.000 كغ لشحنها إلى البروفانس الفرنسية، وما يدل على هذا التحسن في منتوج القمح وتوسع أراضي زراعته ما يذكره توفيق البشروش عن تكثيف زراعته بنواحي باجة إذ زادت مساحات زراعته مثلا عند أولاد عمدون وحدهم بنسبة 35%.

كما أنّ البيانات الجبائية لدفع الأداء العقاري تثبت ذلك، فقد صرح أولاد صولة وياح وأحسن الذين كانوا يملكون أراضي العروش بنواحي وادي مجردة بزيادة في مساحات زراعة القمح بنسبة 71,78%، فانتقلت من سنة 1676م بـ 241 ماشية إلى 414 ماشية سنة 1712م، لكن بظهور الحروب الأهلية (1735 - 1740م) سجلت نقصا في شهر أوت من سنة 1735م بـ 273 ماشية أي بنسبة تراجع وصلت لحدود 65,90% مقارنة بسنة 1712م، لكن رغم ذلك فالملاحظ عموما في عهد حسين بن علي نجد أنّ الواقع الاقتصادي شهد تطورا مستمرا في إنتاج الحبوب والزيتون

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 407-408.

(2) . أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني (الإدريسي)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، مج1، القاهرة، 2002م، ص290.

بشكل وفير⁽¹⁾، وعلى عهد حمودة باشا، الذي قام بفرض إجراءات خاصّة على التجار الأجانب والتي أدّت إلى ازدهار الزراعة في الإيالة، من ذلك ما ذكره أحد القناصل بالإيالة التونسية أنّ حمودة باشا كان يشتري الحبوب بكميات وفيرة من الفلاحين بأسعار باهضة أكثر مما هي متداولة في السوق لبيعها فيما بعد للدول الأجنبية، وتصل أحيانا لحدّ أنّ الباي يخسر فيها، فيذكر أحد القناصل سنة 1802م أنّه بعث برسالة إلى الباي يعلمه فيها بارتفاع سعر الحبوب المخصصة للبيع لصالح الدول الأجنبية منذ سنة 1785م رغم وفرة المحصول بالإيالة، ويذكر ذات القنصل سنة 1804م أنّ الباي منع تجار الدول الأجنبية من شراء الحبوب من فلاحي الإيالة الذين يفرضون عليهم أسعارا متدنية، حيث لاحظنا أنّ هذه السياسة التي انتهجها الباي قد جاءت بالنفع على زراعة الإيالة، يذكر "ماجرا" أنّ سبب ازدهار الزراعة على عهد حمودة باشا يعود بالأساس إلى السياسة التي فرضها الباي، فيذكر القنصل البريطاني سنة 1791م أنّ تعداد السفن التي وجدت بموانئ الإيالة لنقل الحبوب كان كبيرا جدا منها حوالي 308 سفينة تجارية فرنسية، بينما لإسبانيا ما يقارب 64 سفينة، وهو مثل ما يذكر أمر عظيم للإيالة بعد أن كانت خلال 14 سنة ماضية يموت أهلها جوعا، فكانت سواحل الإيالة من صفاقس إلى غاية عنابة بالإيالة الجزائرية كلها سفن تنتظر شحنها بالقمح لإرسالها إلى فرنسا عبر مينائي مرسيليا وطولون، كما يذكر ماجرا أيضا سنة 1803م، ونظرا للكميات الضخمة من إنتاج الحبوب أنّه لا أحد يستطيع حصر هذه الكمية ولا حتى الباي نفسه، ثمّ بعدها يذكر الصعوبات التي كانت تصادفه للحصول على كمية الحبوب من الإيالة لارسالها إلى بلده، ويعود ذلك لازدياد وكثرة الطلب الخارجي وخاصّة دول أوروبا للمنتوجات الزراعية المتنوعة من حبوب على مختلف أنواعها وزيت وتمور وغيرها⁽²⁾.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 408 إلى 410.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص من 277 إلى 279.

قام الفلاح التونسي بإنتاج كميات معتبرة من الحبوب على رأسها القمح، وأيضا الشعير والذرة، وهذا راجع لاعتبار هذه المحاصيل تشكل الغذاء الرئيسي لأغلب سكان الإيالة، بالأخص في المناطق الريفية ناحية الوسط والجنوب، إنّ أبرز المناطق التي كان إنتاج القمح بها وفيرا هي المناطق الشمالية، حيث توفر العوامل المناخية الملائمة وخاصة تساقط كميات معتبرة من الأمطار، إلى جانب إنتاج أيضا كميات معتبرة من المحاصيل الأخرى مثل الشعير والبقوليات⁽¹⁾.

كان إنتاج الحبوب وفيرا حيث تصل مردوديته في الهكتار الواحد من 30 إلى 40 قنطارا، فقد كانت كميته تكفي السكان وتزيد عن ذلك، حتى أنّ كميات كبيرة من الحبوب كانت عادة ما تُفسد في مطامرها، وهو ما أدّى بالعديد من الملاك إلى تغيير مخازن الحبوب كل سنة، لقد كان الفلاح التونسي يعتمد أيضا على سقي أرضه بنفسه، فلم يكن يعتمد فقط على كميات الأمطار المتساقطة سنويا، وهو العامل الذي ساعد كثيرا على زيادة منتوج الحبوب في كامل المنطقة الشمالية للإيالة، حيث اشتهرت بزراعته عديد المناطق نذكر منها باجة، الكاف، ماطر، طبرسق وغيرها، حيث يتم تصديره من المناطق الساحلية وبنزرت ورأس بون، أمّا من حيث سعره فقد وصل ثمن قفيز من القمح إلى 08 ريالات ويقدر سعر رغيف الخبز من القمح 01 ناصري، هذا الرغيف الذي يصل وزنه إلى 36 أوقية.

1 - 2 - الزيتون:

تعتبر المناطق الساحلية ومنطقة الوطن القبلي وشمال شرقي الإيالة⁽²⁾ وجزيرة جربة التي يحيط بها الماء من كلّ جهة من أهم المناطق، خاصة في إنتاج مختلف أنواع الفواكه وعلى رأسها الزيتون، وذلك راجع لكونها تستقبل كميات كبيرة من الأمطار، ما جعل أسواقها تنتظم وتزداد وذلك للإنتاج الكبير من كميات الزيتون الذي يبيعه سواه داخل الجزيرة أو خارجها للمناطق المجاورة⁽³⁾.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص150.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص407.

(3) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص151.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

يذكر المكناسي من خلال رحلته واصفا مدينة تونس بأنها كثيرة الزيتون جزء كبير منه يحمل إلى الدول الأجنبية⁽¹⁾ (ينظر الملحق رقم 07).

توجد أشجار الزيتون بالإيالة التونسية بأنواع عدّة، حيث تستعمل خاصّة لاستخراج زيت الزيتون، وتعتبر منطقة قفصة وتوزر من أهم المناطق التي تنتج أجود أنواع زيت الزيتون، والذي يكون طعمه لذيذ وأنقى لونا، فمن أنواع الزيتون ما يطلق عليه اسم "المرسلين" وهو زيتون لونه أخضر حجمه متوسط طويل نوعا ما حيث لا يأخذ الشكل الدائري، ذو نواة دقيقة، يتقن صنع زيت الزيتون منه أهل زغوان خاصّة فيقومون بإعطائه العديد من النكهات بإضافة مكونات أخرى له مثل الليمون وغيرها، كذلك هناك نوع آخر من الزيتون يسمونه "الطازلا" وهو زيتون كبير الحجم لونه أسود، كما أن هناك أنواع أخرى عديدة.

لقد أعطت الأسرة الحسينية اهتماما كبيرا بإنتاج الزيتون⁽²⁾، حيث يذكر أحمد بن الضياف أنّ الإيالة كانت تشهد رخاء في عهد حسين بن علي، كما يذكر أيضا أنّ الميزة التي تميز بها عيش الأهالي هو كثرة زراعة الأشجار المثمرة والعناية التي يلقاها ويحظى بها خاصة زياتين الإيالة⁽³⁾، حيث اعتنى حسين بن علي بغابة الحاضرة التونسية، فقام بتعيين أمناء عليها لحراستها وأغوات يحرسونها وعدول يقومون ببيع الغلّة من الزيتون، أيضا شهدت الإيالة اهتمام كبير بزراعته أدّى إلى ظهور العديد من غابات الزيتون في مختلف نواحي الإيالة منها الجريد وصفاقس وجربة والكاف وبنزرت وطبرية وسوسة والمهدية والمنستير وزغوان والقيروان ...⁽⁴⁾، فقد وصفت هذه الأخيرة منذ

(1) . محمد بن عبد الوهاب المكناسي، *رحلة المكناسي*، تحقيق وتقديم: محمد بوكبوط، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص325.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص152.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص409.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص152.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

القديم بزراعتها لأشجار الزيتون والنخيل والعنب وغيرها⁽¹⁾، كما وصف الطبيب فرانك زغوان بأنّ بها سهول فسيحة وبساتين كثيرة تحتوي على فاكهة متنوعة وبالأخص ذلك العدد الكبير من أشجار الزيتون⁽²⁾، أمّا المنستير فوجد فيها العديد من معاصر الزيت خاصة على السواحل التي تكثر فيها أشجار الزيتون⁽³⁾.

كانت المناطق الوسطى للإيالة تمدّ المناطق الساحلية خاصّة التي تحوي غابات واسعة لإنتاج الزيتون بالعمّال، وذلك للقيام بأعمال الجني والخماسة، فكان العامل في ضيعات الزيتون يتقاضى أجر 04 ريالات على كلّ 100 شجرة زيتون، ولأجل الاهتمام أكثر بهذه الزراعة التي أخذت نصيب كبير في اقتصاد الإيالة قام حمودة باشا بإصدار قرار، حيث غيّر الضريبة المفروضة على أشجار الزيتون واستبدالها من 04 نواصر عن كلّ شجرة زيتون إلى أداء سنوي ممتثل في العشر، يعطى لوكيل تقوم الدولة بتفويضه⁽⁴⁾.

لكن بحلول سنة 1728م حيث وقع تمرد علي باشا على حسين بن علي ودخول الإيالة في حرب أهلية مل بين سنتي 1735 - 1740م حدث تراجع في كمية الإنتاج الزراعي، فنجد حسين بن علي يعطي أوامره لقطع أشجار الزيتون المتواجدة في جبل وولات⁽⁵⁾، حيث كان هذا الجبل حصنا

(1) . محمد بن أحمد المقدسي، رحلة المقدسي أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم 985-990هـ، حررها وقدم لها: شاكّر لعبيبي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص211.

(2) . Jean Joseph Marcel et Frank Louis, Histoire et description de la Régence de tunis, Firmin Didot Freres Editeurs , Paris, Sans date de publication, p 17.

(3) . Henry dunant, Notice sur la régence de Tunis, imprimerie de jules-G^{me} fick, Genève, 1858, p 94.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص152.

(5) . المختار باي، المرجع السابق، ص409.

لعلي باشا في صراعه مع عمّه حسين بن علي منذ فيفري 1728م⁽¹⁾، رغم ما تدره هذه الأشجار من زيت كان يعود بفائدة كبيرة على الإيالة خاصّة من جهة تصديره⁽²⁾.

1 - 3 - النخيل:

زراعة النخيل متواجدة في الإيالة منذ القديم، ولأهمية هذه الزراعة فقد احتلت المرتبة الثالثة إنتاجا في الإيالة بعد كل من الحبوب والزيتون، حيث كانت تزرع في الجهة الجنوبية بالمناطق الصحراوية والشبه صحراوية⁽³⁾ في نواحي جزر قرقنة والجريد وجربة⁽⁴⁾، تميّزت هذه المناطق بوجود العديد من غابات النخيل في عدّة واحات فقد ذكر صاحب الصفوة بقوله: "... والنخيل غير أنّه في غير الجريد لا يثمر إلا ثلاثة أنواع وهي البسر الأخضر والأصفر والرطب أمّا في الجريد فله أنواع عدّها بعضهم ثمانين نوعا..."⁽⁵⁾، كما ذكر محمد العياشي في رحلته كثرة النخيل بنواحي توزر قائلا: "... ثمّ بلغنا توزر عند الظهر، ونزلنا في رمال خارجها وذلك يوم الأحد الخامس من شعبان، وهي بلدة كثيرة النخيل والمياه..."⁽⁶⁾، ويذكر أيضا صاحب كتاب الأدلة البينة النورانية قائلا: "... ومدينة توزر ... مدينة كبيرة ... وحولها سواد عظيم من النخل. وهي أكثر بلاد إفريقية تمرا..."⁽⁷⁾، لذا فهناك أنواع عديدة من التمر متواجدة بالإيالة تتميز بحلاوتها طعمها.

(1) . جمال بن الطاهر، علماء القيروان والسلطة الحسينية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ندوة إشعاع القيروان عبر العصور،

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، مج 03، تونس، أفريل 2009م، ص 1083.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص 409.

(3) . روبر بارنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، تعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي،

الجزء 2، ط1، بيروت، 1988م، ص 228.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص 407.

(5) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 153.

(6) . محمد العياشي بن الحسن اليوسي، رحلة اليوسي (1101-1102هـ/1690-1691م)، تحقيق أحمد الباهي، المجمع التونسي للعلوم

والآداب والفنون بيت الحكمة، ط1، قرطاج، 2018م، ص 86.

(7) . أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الشماخ، الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق وتقديم الطاهر محمد المعموري، الدار

العربية للكتاب، طرابلس، 1984م، ص 86.

لقد اهتم جنوب الإيالة بهذا النوع من الزراعة من جربة التونسية إلى غاية وادي ريغ بالجزائر، حيث يقدر سعر ثلاث أرطال من التمر بناصرى واحد على عهد حسين بن علي.

1 - 4 - العنب:

كان انتاج العنب بالإيالة وفيرا خاصة بمنطقة بنزرت، يذكر التمعروطي فيما يخص إنتاج العنب قائلا: "... وبنزرت كثيرة الزرع رخيصة السعر كثيرة العنب والتين وعنبها أجود من عنب تلك السواحل كلها ومنه يجلب إلى تونس..."، كما يذكر أيضا ابن أبي دينار في إنتاج العنب والذي يدخل إلى حاضرة تونس أنها كانت تستقبل خاصة في فصل الخريف يوميا أكثر من ألف حمل من منتوج العنب، زيادة على ما كان يباع من الفواكه الرطبة واليابسة كالبطيخ والتين وغيرها⁽¹⁾.

1 - 5 - زراعة التبغ والحناء:

كان الفلاح التونسي يقوم أيضا بزراعة التبغ أو ما يعرف بورق التدخين الذي كان يزرع خاصة بنواحي باجة وتبرسق وقربة⁽²⁾، أما بالنسبة لزراعة الحناء فقد كانت متواجدة في منطقة جربة وبعض المساحات الأخرى من منطقة الجريد، ومن بين الواحات التي اشتهرت بزراعتها واحة قابس، فيتم تجفيف الحناء ثم تسحق، وبعد ذلك تخلط بكمية من الماء وتوضع إما على اليدين أو أسفل القدمين أو على شعر الرأس⁽³⁾.

زيادة على هذه المحاصيل الزراعية المذكورة مسبقا، فقد وجدت أنواع عديدة من أشجار الغابات المثمرة مثل البلوط والقسطل والبندق والجوز الذي تم استعمال قشوره في إنتاج أنواع من الصباغة، هذا النوع من الأشجار المثمرة كان متواجدا خاصة في جبل زغوان، كما وجدت أنواع أخرى من المزروعات مثل التفاح والتين والإجاص واللوز والمشمش والخوخ والهندي الذي كثيرا ما كان يستعمل

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص153.

(2) . محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 338.

(3) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص151.

كسياج يحيط بالحقل، إضافة إلى أشجار السفرجل والرمان والعناب وأشجار أخرى غير مثمرة مثل العرعار والصنوبر، فكان خشبها وجذورها يستهلك كثيرا بالإيالة لاستخدامها في إنتاج الفحم.

2 . الثروة الحيوانية:

اهتم الإنسان المغربي عموما بالثروة الحيوانية التي تعتبر من بين الأشياء التي تميزت بها المنطقة المغربية، فقد فضّل هذا النوع من النشاط مزدهرا ومتطورا بشكل ملحوظ حتى في زمن حدوث الكوارث والفتن والحروب⁽¹⁾.

وجدت بالإيالة العديد من الحيوانات بأنواعها المختلفة، فقد زار الإيالة فرقة من العلماء على رأسها "جون إرنست هبنسترات" وخمسة علماء برفقته للدراسة واكتشاف ما وجد في الإيالة من أصناف الحيوانات المتعددة، وفي أثناء عودتهم سنة 1732م حملوا معهم حيوانات عديدة تمثلت في النعام والنمور والجوارح، كما أرسل "روي" سنة 1750م حيوانات نادرة إلى أعضاء المجلس البلدي ونوابه بمرسليلا الفرنسية، وأهدى علي باشا لملك الدانمارك سنة 1753م نمران وخمسا من النعام وأربعا من الغزلان وأربعا من الخرفان الغينية وفروتين من جلد النمور...، إضافة إلى ذلك فقد وجد طائر النحام وعدد معتبر من الحجل والأرانب، لكن ما كان يهم الاقتصاد داخل الإيالة هو تربية الماشية التي كانت تمارس من قبل القبائل الرعوية المتواجدة في وسط وغرب وجنوب الإيالة، فوجد الخيل والحياد والأغنام والأبقار والجمال والبغال والحمير.

كانت هذه المهنة متواجدة كثيرا في المناطق الشمالية للإيالة حيث اهتمت خاصة بتربية الأبقار، أما تربية المواشي فقد تواجدت في المناطق الوسطى، حيث لاحظ الرحالة والإخباريون تواجد الأغنام على ساحل الوطن القبلي وصولا إلى جزيرة جربة وعلى ضفاف وادي مجردة وبالدخلة، فوجد لأولاد بن سالم مثلا ما يقارب 149 من البقر و140 من الأغنام⁽²⁾ أما في المنطقة بين واد مالح

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 153-154.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص 410.

وواد مدن الواقعة جنوبي راس نيقرو ومنطقة نفزاوة، فقد وجدت قطعان الخرفان، إضافة إلى ذلك وجدت الثيران والبقر والدواجن في المدن والقرى التي كان يقطن بها الأندلسيون، فكانوا يصنعون الجبن والسمن، كما لوحظ أيضا وجود الماعز والبغال والأحمر والنحل لاستخراج العسل عند أولاد عمار⁽¹⁾.

في حين كانت المناطق الجنوبية مكانا هاما لتربية الإبل، فقد اعتمدت القبائل التي تهتم بتربيتها على التنقل من مكان لآخر وذلك قصد إراحة أراضيهم الزراعية، حيث يتجهون في فصل الشتاء نحو الجبال للاحتماء بها، زيادة على ذلك يقومون بزرع أراضيهم للعودة إليها زمن حصادها. إنّ عملية رعي المواشي والأغنام كانت تتم في الإيالة بواسطة عقد الشغل الذي كان سائدا آنذاك والذي يطلق عليه ما يسمى "عقد رعي"، هذا العقد يبرم بين صاحب القطيع والراعي الذي كان يقود قطعان الماشية المتعددة باتجاه المرعى بالنواحي الشمالية للإيالة وما يجدر الإشارة إليه أنّ هذه العقود التي تبرم بين الراعي وصاحب القطيع أغلبها كانت شفوية، فكانت تبرم كل سنة في حوالي شهر أفريل؛ لأنّ هذا الشهر كانت تنتهي عملية جزّ القطيع، هذا العقد مدته سنة كاملة ولا يمكن للراعي فسخ هذا العقد على عكس المالك أو صاحب القطيع⁽²⁾.

كما تعتبر الأحصنة والخيول من الحيوانات التي حظيت باهتمام كبير في الإيالة لما لها من أهمية كبيرة سواء إعدادة للقتال أو للحفلات، فكان الحصان الصديق المقرب جدا من الإنسان، يذكر شو أنّ سكان الإيالة كانوا يعطون اهتماما كبيرا للأحصنة وأكثر شيء يحبونه هو الحصان، إضافة إلى ذلك فقد كان الحصان من الحيوانات المحببة لدى سيده إلى حدّ حدوث مآسي لسيده من ذلك شيخ جربة المدعو سعيد حيث رفض تقديم فرسه البهي الطلعة والرائع للأمير يونس عندما طلبها

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 410-411.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 154.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

منه، فقام الأمير وبأمر منه بقتل سعيد شيخ جربة يوم السوق من طرف شخص أعجمي ذو بشرة سوداء يسمّى قارة محمد.

لقد كان الحصان من الحيوانات التي لا يمكن الاستغناء عنها داخل الإيالة خاصة في الحروب، فهو من الحيوانات التي لا غنى عنها بالنسبة للمقاتل عند خوضه للمعارك سواء بتحرير البلاد التونسية سنة 1705م أو أثناء الحروب الأهلية التي دارت بين المراديين أنفسهم، وفيما بعد أيضا بين الحسينيين والباشية وحتى عند ندرتها في الإيالة من حين لآخر يتم استيرادها من مناطق أخرى، وهو ما قام به علي باشا حين اضطر لجلب الخيول من المغرب سنة 1750م لحراسته وحراسة قصوره.

زيادة على ذلك فقد استعمل الحصان كهدية سياسية فكان يقدم كهدية للباي أو لأحد أبنائه وذلك لطلب معروف أو نيل مكانة عند الباي وأبنائه، أو لاجتناب غضبهم، فيذكر أنّ شيخ نفزة قد أعطى أربع مطايا (أحصنة) رائعة إلى محمد بن علي باشا الذي كان قادما إلى باجة لاستخلاص الضرائب من أهالي باجة وذلك لنيل رضاه⁽¹⁾.

كان الحصان رمزا للمروءة بالنسبة لساكني الإيالة وحظي بإعجاب الأمراء الأجانب فكان يمثل هدايا ثمينة وذات جودة، حيث يقدم كهدية على إثر نجاح مفاوضات أو عطية للملوك أو الأجانب، فقد لوحظ في أثناء الحرب التي كانت تدور بين الجزائر وتونس سنة 1705م استعمال ديوان الإيالة عديد المرات إهداء الأحصنة كوسيلة للتقارب من أجل تحرير الإيالة وهذا ما نراه أيضا في 27 جويلية 1705م، حيث أهدت الإيالة 28 حصانا محملة بكميات معتبرة من المواد الغذائية للمبعوثين الجزائريين أثناء مغادرتهم الإيالة، وبحلول سنة 1720م أيضا أهدى حسين بن علي اللويس الخامس عشر مجموعة من الخيول تعبيرا عن شكره لأمره الذي صدر بتحرير عدد من الرقيق التونسي الذين قد أسروا بصقلية.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 411 إلى 413.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

إضافة إلى ذلك فقد قام علي باشا ⁽¹⁾ سنة 1743م بإرسال مجموعة من الخيول إلى ملك فرنسا على ظهر السفينة التي رجعت للإيالة، والتي كان على ظهرها سفراء البايك، كما قام الباي سنة 1751م بإهداء حصانين إلى ملك إنجلترا، وبالمقابل قدم للباي مجموعة من الهدايا بمناسبة تنصيب شارل قردن قنصل إنجلترا بتونس خلفا للقنصل المتوفي، وأهدى أيضا بعد ذلك بشهر أربعة من الخيول لفرنسا.

فكل هذا العدد الكبير من الأحصنة التي كانت تقدمه الإيالة كهدايا للملوك والأمراء دليل واضح على ما كان يحظى به الجواد التونسي من مكانة لدى الملوك الأجانب خاصة لما امتاز به الجواد من مواصفات مرموقة كالسرعة والخفة والانجاب وغيرها من الصفات.

وفي هذا الصدد أيضا نرى ملك فرنسا لويس الخامس عشر لما قام حسين بن علي بإهدائه أربعة من الخيول استخدمها لتحسين نسل الخيول التي جاء بها من بريطانيا، حيث وجد واحد منها اشتراه الانجليزي "إدوارد كوك" وأخذ معه إلى إنجلترا وبدوره أيضا فقد باعه لصاحب مقهى والذي سلمه إلى "الكونت بياجوج"، وحين لم يستطع فحل من الخيول الكونت "هيقوبلين" أن ينزو على فرس جموح، فكر في الحصان العربي الذي قدم من الإيالة، وإذ بالفرس تتعلق به بدون مقدمات وتم اقترانهما وأنجبا مهرا من سلالة الجياد الأصلية، وكترير لهذا الحصان خلده الرسام "جورج ستوبس" في إحدى لوحاته المشهورة.

لذا فالجواد التونسي كان له مكانة مرموقة في أوروبا حتى أنّ سفير النمسا مرّ خصيصا بالإيالة التونسية سنة 1719م ليشتري عددا من الخيول ويرسل بها إلى إيطاليا، كما جاء أيضا قبله

(1) . علي باشا: هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي تركي، ولد سنة 1100هـ وتوفي سنة 1169هـ، تنباه حسين بن علي لأنه لم يكن لديه ذكور، وأحضر لتعليمه الشيخ محمد التونسي حتى صار عالما، تمكن من الاستيلاء على الحكم سنة 1148هـ / 1735م. ينظر: أبي عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، مسابرات الظريف بحسن التعريف، المصدر السابق، ص 93. وينظر فوزية لزغم، بايات الأسرة الحسينية بتونس تكوينهم العلمي وأثرهم في الحركة العلمية (1117-122هـ / 1705-1814م)، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، جامعة ابن خلدون تيارت، مج03، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2020م، ص 218.

ماركو المبعوث من طرف الملك الفرنسي "لويس الخامس عشر" لاقتناء مجموعة من الخيول، والذي نجح في اقتناء ما يقارب ستين خيلا سنة 1720م، لكنه لم يصله منها سوى عشرون؛ لأنّ الباقي فرض عليهم أثناء أي عملية شراء للخيول أن يتمّ أعلامه كتابيا، غير أنّ لويس الخامس عشر حاول من أجل أن يجعل عملية الشراء عادية، فأوفد سنة 1750م "دي مونتشو" قائد معسكر الخيالة لتزويد مفارس التاج بمجموعة من الخيول، فقام بإبرام اتفاق خلال شهر فيفري من سنة 1752م مع مربّي للخيول وكان يدعى الحاج مصطفى، حيث وافق هذا الأخير والتزم بتمويل فرنسا بعدد من الخيول كل سنة (1).

لقد وجد بالإيالة الخيول ذات الأنواع المتعدّدة مثل الجياد العتيقة، التي كانت تستعمل خاصّة للركوب، فقد وصل سعرها في بداية حكم الأسرة الحسينية زمن حكم حسين بن علي إلى 20 ريالا، أمّا تلك التي تستعمل لجرّ العربات والقيام بعملية الحرث فقد وصل سعرها إلى 08 ريالات، أيضا هناك البغال والحمير التي وجدت بأعداد كثيرة، حيث كانت تستعمل فقط للركوب وحمل البضائع من طرف عامّة الناس، ولم يكن يستعملها أو يركبها سكان المدن وأعيان القبائل وهو ما ينطبق أيضا على الإبل، زيادة على ذلك فقد وجدت بالإيالة العديد من الحيوانات الأخرى مثل البقر والمعز والضأن وغير ذلك.

وكثيرا ما كانت تقوم الإيالة أثناء قيامها بحملات تآديبية خاصّة على القبائل المتمردة والعاصية بمصادرة ثروتها الحيوانية وأخذها منهم، حيث يوضع عليها طابع وتحول إلى الإيالة، فقد قام بهذا حمودة باشا خلال فترة حكمه للإيالة مع قبيلة أولاد يعقوب بعد التخاذل في المحافظة على الأمن، فتمّ بموجب ذلك مصادرة مجموعة من خيولهم وتمّ تحويلها إلى الإيالة (2)، كما قام أيضا حمودة باشا وكماحولة منه لتحرير الإيالة من التبعية التي كانت مفروضة عليه من إيالة الجزائر

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 414-415.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 154-155.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

باستعمال عربات ذات أربعة عجلات تجرّها أحصنة⁽¹⁾، حيث تعتبر سنة 1807م تاريخ قضاء حمودة باشا على التبعية لإيالة الجزائر على إثر الحملة التي قام بها على قسنطينة⁽²⁾، مستغلا القحط والمجاعة التي لحقت بقسنطينة في ذلك الوقت⁽³⁾، عندما تمكنت الإيالة التونسية من إيقاف الزحف الجزائري عند بلدة الكاف، ونشب بينهما صداما عنيفا أدّى إلى هزيمة الجيش الجزائري⁽⁴⁾. ما يلاحظ أيضا في العديد من مزارع الإيالة هو تربيتهم لدودة القزّ أيضا، خاصّة ناحية مدينة قابس، حيث ذكر ذلك التمرقوطي وأشاد به في رحلته، فيذكر أنّ الإيالة كان بها عدد كبير من أشجار التوت التي تستعمل لتربية هذه الدودة بهدف إنتاج الحرير الخام بالإيالة والتي يمتاز بجودته العالية⁽⁵⁾.

توفر تربية الماشية عموما اللحم محليا سواء في المدن أو الأرياف، غير أنّ الملاحظ فيما يخص استهلاك اللحم فقد كان في المدن بدرجة كبيرة بينما استهلاك أهل الريف كان قليلا، فكانوا لا يتناولون اللحم إلّا نادرا أو إكراما للضيف أو احتفالا مثلا بنهاية صيام شهر رمضان أو حدثا هاما، كما كان سكان الإيالة يستخرجون من خلال تربيتهم للمواشي اللبن والزبدة التي عادة ما يتم تحويلها إلى السمن، وكذلك الصوف بكميات وافرة سواء كان خام أو مغزولا لبيعه في مختلف الأسواق بنواحي باجة وجربة، فيصنع منه العديد من المنتجات والزرايب والشواشي التي كانت تشحن من تونس وصفاقس وسوسة إلى مرسيليا وغيرها، كما توفر الماشية الجلود بكميات وفيرة والتي

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص412.

(2) . المنصف التائب، المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني، مجلة روافد، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة

منوبة، تونس، العدد 04، تونس، 1998م، ص 21.

(3) . محمد الصالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص37.

(4) . عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت،

1989م، ص591.

(5) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص155.

تستعمل خاصة لصنع الأحذية بنواحي تونس والقيروان، كما تصنع السروج وتدبغ الجلود وتصدر خاصة نحو راس نيقرو ومرسيليا⁽¹⁾.

3 . الصيد البحري:

السواحل التونسية تحتوي على ثروة سمكية معتبرة وكمية كبيرة من المرجان، حيث ذكر ذلك التيمقراطي في رحلته التي أتت على الإيالة التونسية أنها تعدّ من أهم المناطق وأكبرها انتاجا للسمك، وبالنسبة للكمية الوفيرة وتنوع الأسماك على السواحل التونسية فقد ذكر التيمقراطي أنّ السكان كانوا كل شهر يصطادون نوعا جديدا من الأسماك.

فمن أنواع السمك التي اشتهرت بها مدينة بنزرت التونسية نذكر " العاجوج " و "البوري" و "الشلبة" و "الطلطنة" و "القاروص" وغيرها من الأنواع الكثيرة⁽²⁾، فذكر "بايسونال" خلال سنة 1724م، أنّ الأهالي كانوا يصطادون في مستنقع بنزرت كثيرا من السمك بأنواعه المختلفة وخاصة البوري منه، حيث يقومون خلال شهري سبتمبر وأوت من استخراجهم ومن ثم يملح ويجفف، كما يذكر "شو" أيضا في ما يخص سمك البوري أنّه كان يصطاد في بحيرة تونس، والذي كان جزء منه يصدر إلى منطقة قرنة المتواجدة بإيطاليا، كما وجد السمك أيضا في منابع توزر وقفصة، فكانت عملية اصطياده تتم بواسطة الشباك خاصة على ضفاف بحيرة بنزرت وبعض من خلجان تونس والحمامات وقابس الواقعة في جنوب الإيالة، وبحيرة البيبان وبحيرة بوغرة المتواجدة في جزيرة جربة، حيث يقوم الأهالي باصطياده في أغلب الأحيان ويملح ويجفف ويكون تناوله خاصة في فصل الشتاء، إضافة إلى ذلك كان السكان يصطادون الحبار والأخطبوط اللذان يستعملان خاصة للاستهلاك المحلي مع تصدير كميات قليلة من الأخطبوط إلى منطقة قرنة بإيطاليا⁽³⁾.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص411.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص155.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص416.

كان نشاط بيع الأسماك مراقب من طرف الإيالة، حيث دفع كاهية مدينة بنزرت ضريبة تقدر بحوالي 40 ألف ريال تونسي تخص المكان الذي كان يبيع به السمك الذي تمّ اصطياده في الفترة بين سنتي 1795 و1796م، هذا وقد كانت مدينة جربة تشتهر بتمليح السمك وتجفيفه، كما عرفت باصطياد نوع من الأسماك وهو الأخطبوط الذي يتمّ شحنه بكميات معتبرة نحو المناطق الداخلية للإيالة.

كانت أيضا سواحل الإيالة وبالأخص مدينة طبرقة تحتوي على كميات معتبرة من منابت المرجان⁽¹⁾ بأنواعه المختلفة مثل الوردي والأسود والأحمر والأبيض، حيث كانت محتكرة خاصة من طرف الشركة الفرنسية، هذه الشركة التي كانت تسيطر تقريبا على كامل الشريط الساحلي للإيالة التونسية، وحتى على سواحل الشرق الجزائري، فقد استفادت فرنسا من خلال ذلك كثيرا وجنت أموال طائلة، مقابل دفع مقدار معين من الأموال إلى حكام تلك المناطق، حيث قامت هذه الشركة الفرنسية بفرض سيطرة شبه تامة على الثروة المرجانية للإيالة بواسطة إبرام معاهدات واتفاقيات⁽²⁾، نذكر منها معاهدة 1728م، 1768م، 1776م، 1781م، 1832م، حيث منحت الشركة الإفريقية الفرنسية بموجب هذه المعاهدات امتياز حق صيد هذه الثروة المرجانية على الشريط الساحلي للإيالة كاملا، من حدود الإيالة مع الجزائر غربا إلى حدودها مع طرابلس الغرب⁽³⁾ شرقا⁽⁴⁾.

(1) . المرجان: يعرفه القدماء على أنّه شجرة تحتوي على عروق وأغصان ومنعدمة الأوراق، بينما عرف المرجان في العصور الوسطى أنه نبات يشبه الأشجار، لكن التعريف الحديث يذكر أن أغصان المرجان تعتبر كتجمع لحيوانات أي ملتحة ومتحدة فيما بينها. ينظر محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م، ص 85، 86.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 155.

(3) . **طرابلس الغرب**: يصفها أحمد بك النائب بأنها أرض طيبة التربة تمتاز بأرضها الخصبة، تقع شمال إفريقيا من الجنوب تحدها الصحراء الكبرى، وشرقا بلاد مصر، ومن الشمال البحر الرومي، وغربا تونس وأرض قبائل الشعانية التي تقع بين طرابلس والجزائر، محصنة بقلع، بها بساتين كثيرة الفواكه وأشجار الزيتون والنخيل والليمون والرمان، كما يوجد بجلالها معادن عدة من الفضة والفحم والحديد والكبريت، ينظر: أحمد بك النائب الأنصاري الطرابلسي، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، منشورات مكتبة الفرجاني، ليبيا، ص 8 إلى 10.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 156.

الملاحظ في عملية الصيد أنّ الرحالة والإخباريون لم يذكروا صيد التن رغم أنّ بعضا ممن زاروا البلاد التونسية خاصّة سوسة في حدود سنة 1485م أكّدوا على أنّ هناك العديد من الإيطاليين الجنوبيين القاطنين بمنطقة سوسة كانت لهم عدّة سفن فكانوا يقومون بصيد التن، حتّى أنّ البعض منهم يذكر أنّ سبب تسمية مدينة تونس بهذا الاسم يعود إلى لفظة تن الذي كان يصطاد بمنطقة سوسة ثم يجفف لتتم بعد ذلك عملية تخزينه ثم يوضع في براميل ليتم بيعه بعد ذلك.

أمّا في جزر قرقنة بحدود خليج قابس وجربة وبحيرة بنزرت فقد كان يستخرج منها الإسفنج القرقي الأسمر منه والطري والقابسي الأبيض والجرجيسي الذي كان يصدر جزء منه إلى بعض من البلدان الأوروبية والتي على رأسها كل من فرنسا وإيطاليا⁽¹⁾.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص416.

ثانيا: النشاط الصناعي.

بقيت الإيالة التونسية في هذه الفترة محافظة على نفس النهج الذي كانت عليه قبل قيام الأسرة الحسينية، حيث عرفت تطورا اقتصاديا واجتماعيا هامًا، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل خلقت تقدّمًا وتطورًا هامًا في المجال الحرفي والمهني.

أ _ العوامل المؤثرة على النشاط الصناعي:

1 _ وفرة المواد الأولية:

وقّرت مظاهر السطح بالإيالة المواد الأولية التي تحتاجها الصنائع، سواء كانت هذه المواد الأولية باطنية أم سطحية، فاستطاعت الجبال أن توفّر العديد من المعادن بمختلف أنواعها، فوجد جبل الرصاص مثلاً، حيث أطلق عليه هذا الاسم نظراً لوفرة معدن الرصاص به، وهو ما سهّل عملية استخراج معدن الرصاص منه نظراً للكمية الوفيرة الموجودة به، كما وجدت أيضاً معادن أخرى مثل معدن الفضة الذي كان بجبل الرقبة بمحاذاة سبيطة، ومعدن الذهب بنواحي أولاد عون، ومعدن الزئبق والحديد والقصدير قرب باردو ونواحي دجبة، والفحم الحجري والمرمر الرفيع بلونيه الأحمر والأخضر بمنطقة طبرقة، والرخام الأسود الموجود في جبل أشكل بنواحي ماطر، والجبس بالجبل الأحمر، كما وجد الملح في العديد من السبخات مثل سبخة سكره الموجودة بالحاضرة التونسية وغير ذلك من المعادن التي أدّت إلى قيام العديد من المعامل التعدينية والتحويلية، والتي كانت الأساس لظهور العديد من المهن والحرف في الإيالة التونسية، هذه الحرف التي يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين حرف سامية وأخرى ضيعة، فالنوع الأول كان موجود لدى الأعيان مثل الشاشية والخراطة والنسخ وتذهيب الأوراق والعطارة والحريز وغيرها، أمّا النوع الثاني فقد وجد لدى العامة مثل حدادة السيوف والدباغة... .

2 _ تشجيع الحكام:

لقد عمد بايات الإيالة التونسية إلى بناء مراكز لهذه الحرف والصناعات، وأهم هذه المراكز هي الأسواق، التي تمّ بناء بعض منها خلال الفترة الحسينية، وخاصّة تلك التي كانت مخصصة

لصناعة الشاشية، التي لقيت رواجاً كبيراً بفضل ذلك، كما حرص بعض البايات وخاصة حمودة باشا عند اعتلائه الحكم على الاهتمام بالحرف وتشجيع المنتج والصناعات المحلية التونسية⁽¹⁾ فكان يلبس إلا ما صنع من منسوجات الإيالة⁽²⁾، وألحّ على ارتدائها عوض الألبسة المستوردة من الخارج، فكان في الأعياد يلبس طيلساناً مصنوعاً في جربة وفرض لبسه أيضاً على رئيس الكتبة، فيذكر ابن أبي الضياف⁽³⁾ في ذلك أنّ الباي حمودة باشا كان لا يتباهى إلا بمنتجات ومصنوعات إيالته، فكان يلبس ما ينسج بها من سوسة وجربة والجريد والحمامات، وما يصنع أيضاً بمدينة تونس من حرير⁽⁴⁾، فأصبح معظم أهالي الإيالة اقتداءً بالباي حمودة باشا يرتدون الثياب ذات الصناعة المحلية، وهو مؤشر إيجابي لخدمة الاقتصاد المحلي والنهوض به، حتى أنّ حمودة باشا وقصد مواصلة تشجيعه للصناعات المحلية حصر الهدايا التي عادة ما يقدمونها له خاصة في المناسبات سواء منها تلك التي كانت تقدّم له من المسؤولين أو من أهالي المدن والقرى والقبائل في الصناعات المحلية التي كانوا ينتجونها وعلى رأسها المصنوعات النسيجية، ليس هذا فحسب بل وحتى الهدايا التي كانت ترسل سواء إلى الدولة العثمانية أو إلى بعض الدول الأوروبية فقد كانت أغلبها من منتجات حرفية محلية تونسية⁽⁵⁾، ومن المظاهر أيضاً التي تدعوا إلى تشجيع الصناعة المحلية من طرف الباي حمودة باشا هو توفير المواد الخام والأولية التي تحتاجها الصناعة المحلية مثل استيراد الصوف ذو النوعية الممتازة لصنع الشاشية من إسبانيا، والعمل على توفير أسواق خارجية لترويجها، وذلك

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص208.

(2) . شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات ليبيا-تونس-صقلية، دار المعارف، القاهرة، 1992م، ص140.

(3) . ولد أحمد بن أبي الضياف سنة 1219هـ/1804م بتونس، كان أبوه كاتباً لدى الوزير يوسف صاحب الطابع، وبعد اجتجاده ووصله إلى درجة مرموقة من العلم تقلّد منصب خطة العدالة، وبعدها خطة الكتابة بديوان الحكومة، ثمّ مبعوث في السفارات في عهد المشير أحمد باشا، ثمّ وزيراً للتعليم في عهد محمد الصادق باي، توفي سنة 1291هـ/1874م، حيث يعتبر كتابه إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان من بين أهم المصادر في تاريخ تونس خلال الفترة الحديثة. ينظر: شوقي عطالله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1977م، ص287.

(4) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص283.

(5) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص209.

بفضل العديد من الصداقات والمعاهدات التي وقعها مع العديد من الدول الأجنبية⁽¹⁾، ومما شجع أيضا الصناعة المحلية هو وجود الأندلسيين المهرة في الإيالة من جهة، وتشجيعهم من طرف يوسف صاحب الطابع من جهة أخرى، حيث كان هذا الأخير في تشجيع دائم لأهل الحرف المحلية⁽²⁾، كما كان العديد من البايات يقومون بزيارات ميدانية تفقدية للأسواق المتواجدة في الإيالة، خاصة في بعض المناسبات الدينية مثل شهر رمضان أو المولد النبوي الشريف، وهي بذلك فرصة لمعرفة أحوال أصحاب الحرف والمهن من جهة، ومن جهة أخرى لتشجيعهم على مواصلة العمل وزيادة المنتج، فكان الحكام يقتانون بعضا من المنتجات التي كانت معروضة ك شراء العطور والحلي وغيرها، إضافة إلى ذلك كان البايات يقومون بزيارات متعددة للأسواق والحوانيت مثل حانوت أمين البركة للمجوهرات، وحانوت أمين الصنعة في سوق الشواشة وحانوت أمين سوق الحرايرية، وسوق العطارين الذي يعتبر مقصدا هاما للبايات، ولا يمكن أيضا نسيان الدور المهم الذي قام به يوسف صاحب الطابع في هذا المجال، وذلك بتشجيع الحرفيين ذوي الصناعات الصغيرة المحلية.

3 _ الضرائب على المصنوعات:

تعتبر الضرائب المفروضة على السكان من أهم مصادر الدخل لخزينة الإيالة مثل تلك الضريبة المفروضة على حوانيت ودكاكين البيع والشراء، حيث تساوي الضريبة على الملكية ربع الكراء والتي تقدر بحوالي عشرين بياستر سنويا، وأيضا الاتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية كفرنسا وانجلترا مقابل الامتيازات الممنوحة لهم من طرف الإيالة، تجمع كلها في الخزينة وهي مقيدة في سجلات يطلق عليها دفاتر المصاريف أو المدخلات والمخرجات⁽³⁾.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص209.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص285.

(3) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص210.

ب _ الحرف والمهن:

غلب على الصناعة في الإيالة الطابع الحرفي والمهني⁽¹⁾، فقد كانت الإيالة التونسية تمتلك صناعات تقليدية عديدة إضافة إلى تصنيعها بعضا من المواد الأولية المحلية، كما تمتلك يد عاملة بما فيها المتخصصة في الصناعات على شتى الميادين، ذكر العديد من الرحالة مجموعة من المنتجات والمواد الأولية التي كان سكان الإيالة يمتنونها، فذكروا على سبيل المثال ماء زغوان الذي يستعمل في صناعة الشاشية وملح البارود (الملح الحي) الذي يستخرج من نواحي القيروان لصناعة بارود المدافع، والملح النتروني الموجود جنوبي طبرية والرصاص والصودا، وخشب البلوط والفلين بناحية عمدون الواقعة جنوبي راس نيقرو بمنطقة باجة، يضاف إلى ذلك أيضا ملح البحر والحلفاء بجزر قرقنة وأوراق النخيل بنواحي الجريد وجربة والفرو والصوف والجلد من تربية المواشي، ووبر الجمال وشعر الماعز والحريز والإسفنج والشمع والنباتات العطرية والأزهار وغيرها.

أما بالنسبة لإنتاج الإيالة فقد كان يضم صناعات متعددة⁽²⁾ ازدهرت بشكل كبير جدا وملحوظ⁽³⁾، فأغلب أهالي الإيالة يمتنون حرفا يدوية متوارثة مثل الخياطة وصناعة العطور والنسيج⁽⁴⁾، وصناعة الخزف والسجاد والصناعات التي تستخدم الجلود مواد أولية لها، وصناعة الحلفاء⁽⁵⁾، وصناعة الشاشية والزربية والأحزمة والبرنس والأغطية والأحذية والبلاغي والسراجة والفخار والتجميل⁽⁶⁾، وتقطير الأزهار الفواحة والخياطة ودباغة الجلود والصبغة والتطريز وغيرها

(1) . محمد مقصودة ومحمد دادة، الأوضاع الاقتصادية لكراغلة إيالات المغرب العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين دراسة مقارنة، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مج05، العدد 02، أوت 2019م، ص334.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص422.

(3) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص285.

(4) . وهيب بولصباغ، العلاقات التجارية بين مدينة الجزائر ومدينتي تونس وسلا كمراكز للجهاد البحري خلال القرنين (17-18م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013/2014م، ص ص 68-69.

(5) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص285.

(6) . المختار باي، المرجع السابق، ص422.

من منتجات أخرى كثيرة، فكانت هذه الصناعات توفر يد عاملة مختصة وذات صناعة متقنة، أعطت بذلك شهرة ورواجا كبيرا لهذه الحرف والصناعات، وجدت أيضا العديد من الحرف والصناعات الأخرى في الإيالة والتي تشترط وجود مهرة وأخصائيين كالسراجة لصنع طقم الفرس أو السرج والحزامات المطرزة أو تلك المرصعة بالأحجار الكريمة بمختلف أنواعها سواء المصنوعة من الجلد أو الحرير أو حتى من الصوف وهو ما يطلق عليه اسم الشمالي _مفردا شملة وهو نوع من الأحزمة العريضة التي تشدّ الخصر _ فقد ذكرها "جون أندري بايسونال" بأنها من البضائع النفيسة لدى الأوروبيين⁽¹⁾، وأغلب هذه الصنائع والحرف كان الأهالي يجنون منها أموالا معتبرة وتدرّ على الخزينة أموالا وفيرة بتصديرها لخارج الإيالة بكميات وفيرة وعلى رأسها صناعة الشاشية بالخصوص⁽²⁾، ومن هذه الصناعات نذكر:

1 _ الحرف التقليدية والمحلية:

1. 1 - الصناعات الصوفية:

1. 1. 1 - الشاشية:

لفظ الشاشية هي كلمة اسبانية حيث تعني القلنسوة، وهي ذلك الغطاء الذي يوضع على الرأس شبيه بالطربوش، وتعدّ صناعة الشاشية من أقدم الصناعات في الإيالة، حيث كانت موجودة حتى خلال العهد الحفصي، وقبل تولي الأسرة الحسينية حكم الإيالة عمل عثمان داي (1598-1610م) على تطويرها والنهوض بها، خاصة مع قدوم جماعات الأندلسيين إلى تونس، فقدم لهم عثمان داي الدعم الكبير لهذه الصناعة من تشجيع وتزويد بالمواد الأولية لصناعتها⁽³⁾، فساهموا في إحياء الإيالة خاصّة خلال القرن 17م⁽⁴⁾، وأسسوا مدنا مثل قرنبالية وتستور وزغوان وطبرية ومجاز

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 430-431.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 285.

(3) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 210.

(4) . سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل ق داغره، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، لبنان، 1981م، ص 22.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

الباب وقلعة الأندلس والجديدة وغيرها، حتى أصبحت بعض الأماكن تسمى باسمهم مثل "حومة الأندلس" و"زقاق الأندلس"، فاشتهروا بصناعة الشاشية ونسج الحرير ونقش الرخام والجبس، وأنشأوا أسواقا لها، فتعلم على أيديهم عديد الأهالي، وأصبحوا يتقنون حرفهم وصناعاتهم⁽¹⁾.

لقد كانت صناعة الشاشية التونسية تمثل نشاطا مهما داخل الإيالة بما كانت تغطيه من عدد العمال العامل بمصانعها وورشاتها أو التقنية المستعملة فيها والتي أعطت لصناعة الشاشية الاتقان والجودة في صناعتها⁽²⁾، أدّى تدفق الأندلسيين إلى الإيالة بتنشيط هذه الصناعة وأصبحت تحتل الريادة في المجال المهني والحرفي حتى القرن التاسع عشر⁽³⁾، فكان صانعي الشاشية يحضون بمكانة مرموقة ومشرفة، وأصبح الشواشية يعتبرون من أرستقراطي الإيالة⁽⁴⁾، فازدهرت صناعتها وانتشرت الورشات المصنّعة لها بشكل كبير جدًا خاصّة داخل مدينة تونس وفي نواحي عديدة من الإيالة⁽⁵⁾.

وفي أواخر القرن 17م قبل تولّي حسين بن علي حكم الإيالة بما يقارب 5 سنوات خلال عهد مراد الثالث (1699 - 1702م) وحكم أيضا إبراهيم الشريف (1702 - 1705م)، كانت الإيالة بها ما يقارب من 150 إلى 200 ورشة لصناعة الشاشية تحتوي ما بين 750 إلى 1000 صناعي، باستثناء العمال الذين كانوا يحضّرون مواد صناعة الشاشية والصبّاغين⁽⁶⁾، لذا فيمكن حصرهم وتعدادهم جميعا بما فيهم محضّري مواد صناعة الشاشية إلى ما يقارب 4000 شخص في هذه الصناعة، لذا يعتبر هذا العدد قليل مقارنة مع ما سنلاحظه في الفترة التي تلت ذلك (الأسرة

(1) - حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، ط3، تونس، 1953م، ص135.

(2) - المختار باي، المرجع السابق، ص423.

(3) - أندريه ريمون، المدن الكبرى في العصر العثماني، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1991م، ص ص 43-44.

(4) - المختار باي، المرجع السابق، ص424.

(5) - Paul Masson, Histoire Établissements et du Commerce Français dans L'Afrique Barbaresque (1560-1793) Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc, Librairie Hachette, Paris, 1903, p 600.

(6) - المختار باي، المرجع السابق، ص422.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

الحسينية⁽¹⁾، وذلك بسبب معاناة الإيالة من الجذب والغلاء والوباء وشح مداخيل الجهاد البحري، من جهة، ومن جهة أخرى عدم الاستقرار نتيجة حروب الإيالة مع إيالة الجزائر خلال فترة مراد بن محمد (مراد الثالث) وإبراهيم الشريف (1702-1705م)⁽²⁾.

لم يجد إبراهيم الشريف خلال هذا الوضع الراهن سوى الانقلاب على الأهالي وفرض الاستبداد والقوة عليهم، وأمام هذا الفراغ والمشاكل التي تعاني منها الإيالة تمت بيعة حسين بن علي من قبل الأهالي لتولي زمام الحكم⁽³⁾، حيث لم يدم حكم إبراهيم الشريف سوى ثلاث سنوات فقط⁽⁴⁾، وجاء مطالبة الأهالي بحسين بن علي وذلك لما اتصف به من خبرة وتجربة وتقلد مسؤوليات عديدة، لتدخل الإيالة مرحلة جديدة هي فترة الأسرة الحسينية بداية بأول حاكم وهو حسين بن علي (1705-1735م)⁽⁵⁾، فحسب "ميشال" القنصل الفرنسي فقد تطورت هذه الصناعة كثيرا في عهد هذا الباي بداية من السنوات الأولى التي تولى فيها حكم الإيالة، وأصبحت صناعة الشاشية على شهرة واسعة حتى خارج الإيالة، لجودتها وصنعها المتقن ولونها البديع، فتواجدت هذه الصناعة بنواحي عديدة منها سليمان وماطر وزغوان وتستور خاصة في أواسط القرن 18م، فأصبح عدد العاملين بها ما يقارب 50000 شخص⁽⁶⁾.

تعدّ مدينة تونس من أهم مدن الإيالة، حيث وجد فيها العديد من الصنائع و الأسواق، فهي تعتبر أهم سوق استهلاكية وأكبر مركز يزود المناطق الأخرى بالسلع والصنائع، وأول مركز من

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص423.

(2) . إبراهيم حسين عبد الله، تمردات وثورات الإنكشارية في تونس خلال عهد الأسرة المرادية والنصف الأول من عهد الأسرة الحسينية (1631-1831م)، مجلة سرت، مركز البحوث والاستشارات، المجلد 06، العدد 02، تونس، ديسمبر 2016م، ص 63.

(3) . دلندة الأرقش وعبد الحميد الأرقش وجمال بن طاهر، المرجع السابق، ص ص 61-62.

(4) . الحبيب بولعراس، تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة، ترجمة: الصادق بن مهني، سراس للنشر، ط1، تونس، 2015، ص392.

(5) . دلندة الأرقش وعبد الحميد الأرقش وجمال بن طاهر، المرجع السابق، ص62.

(6) . المختار باي، المرجع السابق، ص423.

ناحية المواد المصدرة والمستوردة، فاجتمعت فيها مختلف الصنائع والحرف⁽¹⁾، وعلى رأسها صناعة الشاشية، فيذكر لنا بعض المؤرخين الأجانب الذين زاروا الإيالة خلال فترات مختلفة عدد الحرفيين الذين كانوا يمتهنون صناعة الشاشية والجلود معا، فذكر "بايسونال" أنّ عددهم وصل سنة 1725م إلى ما يقارب 15000 حرفي، أمّا "سان جرفي" فقد ذكر أنّه ما بين سنتي 1729 و1733م بلغ عددهم 20000 حرفي، في حين ذكر "ماك جيل" خلال القرن 18م ولم يحدد التاريخ بالضبط أنّه وصل إلى 50000 حرفي⁽²⁾، يقوم هؤلاء بإنتاج ما قرابته 40 ألف دزينة سنويا خلال فترة حكم حسين بن علي، كانت موادها الأولية والمتمثلة خاصّة في الصوف المعالج تستورد من إسبانيا، أمّا التلوين الذي يستعمل فيه القرمز فكان يجلب لها من البرتغال، ومنذ ذلك الوقت وصناعة الشاشية في تطور مستمر من حيث الاتقان في صناعتها ومن حيث الكمية أيضا، حيث زاد الحكام في تشجيعها وتمويلها باستمرار⁽³⁾، ما أدّى إلى تزايد مستمر في الإنتاج، ولهذا فقد تم تزويد الإيالة بمختلف المواد لصناعتها من خلال الاستيراد، فاستوردت الصوف من سيقوفيا وصناديق من القرمز التي كان جزء كبير منها يستورد من لبنان، والزنجفر من البرتغال وإسبانيا وبروفانس وغيرها من المواد الأخرى كالشّب والقوة والدردي الأحمر⁽⁴⁾.

لقد لعبت الشاشية دورا أساسيا في اقتصاد الإيالة منذ أمد بعيد، وتمكننا الوثائق الأرشيفية بمعلومات تشير إلى أنّ العنصر الأندلسي خلال هذه الفترة كان يسيطر على هذه الصناعة، فكانت

(1) . كريم بن يدر، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19م، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007، ص30.

(2) . المرجع نفسه، ص18.

(3) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 210-211.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص423.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

دكاكين الشواشية بسوق مدينة تونس سنة 1727م لدى العنصر الأندلسي مثل حانوت محمد النشار، وحانوت محمود لورقه، وحانوت أحمد المرطلي وغيرهم (1).

ذكر أحد الرحالة الذي زار تونس خلال سنة 1731م المسمّى "لاكوندامين" أنّه يوجد حي يطلق عليه حي مصنع الشواشين، الذي كان التجار يغنمون منه الكثير على حسب قوله، ويذكر أيضا أنّ العديد من الأهالي والمشاركة خاصّة المصريين وحتىّ الأولاد كانوا يرتدون هذه الشاشية رغم أنّه كان بإمكانهم أن يغطوا رؤوسهم بالعمامة، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت الإيالة تصدر عددا معتبرا من الصناديق المحملة بالشاشية إلى المشرق وخاصّة البلاد المصرية، أمّا العرب والأتراك فكانوا يرتدونها تحت العمامة، والملاحظ أنّ هذه الصناعة كانت في تطور مستمر، إذا استثنينا بعض الفترات التي كانت الإيالة تشهد فيها عدم الاستقرار والفوضى، بسبب الحرب الأهلية في الإيالة أو من جهة أخرى بسبب المنافسة من طرف المعامل الفرنسية المتواجدة على وجه الخصوص بنواحي مرسيليا والتي اختصّت بتصدير أنواع الشاشية سواء من النوع الرفيع ونصف الرفيع وحتىّ من النوع العادي إلى القسطنطينية، حيث اعتمدت على تقليد الشاشية التونسية، وطورت صناعتها بشكل كبير حتىّ أصبحت الإيالة تخشى على تجارة الشاشية لديها، ومن جهة أخرى أيضا كان شواشي الإيالة مدانون للبلاد الفرنسية، فمثلا بلغت ديونهم سنة 1752م ما يقارب 310220 ريال من خلال استيراد بعض المواد التي تستخدم في صناعة الشاشية والتي رفضت فرنسا من الإيالة تسديد هذه الديون نصفها شواشي والنصف الآخر نقدا (2).

استمرت سيطرة العنصر الأندلسي على صناعة الشاشية، والملاحظ أنّه في وثيقة أخرى بتاريخ 1756م ضمّت مجموعة حوانيت تحت تصرّف الأندلسيين من أسمائهم الدرافل وكرباكة

(1) . عبد الحكيم القفصي، نظرة حول بعض الحرفيين والمهنيين الأندلسيين والأتراك بالإيالة التونسية أثناء القرن التاسع عشر من خلال

خزينة الوثائق التونسية، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم،

زغوان، العدد 1121، مارس 1988م، ص ص 604-605.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 423-424.

والريكاخون والإيريني وغيرهم، إضافة إلى ذلك هناك وثيقة أخرى تثبت أنّ محمد الأندلسي الساكن بمجاز الباب وهي ناحية نزح إليها الأندلسيون أنّه كان من بين أبرز ممولي الباي من منتوج الشاشية⁽¹⁾، فقد أصبح العديد من الأندلسيين يعدون من الأغنياء بفضل صناعة الشاشية والمتاجرة بها⁽²⁾، كما يلاحظ خلال هذه الفترة وما بعدها أنّ العنصر الأندلسي بقي مهيمنا ومسيطرًا على صناعة الشاشية حتّى أن أمين الشواشية خلال هذه الفترة كان أندلسيا⁽³⁾.

وبتولي حمودة باشا على رأس الإيالة أعطى لهذه الصناعة عناية خاصّة وقام بتمويلها بالمواد الأولية اللازمة لصناعتها، وساعد توفير أسواق لها خارج الإيالة، وخاصة بالبلاد الإسلامية على ازدهارها وتطورها، وبلغ اهتمام حمودة باشا بها ما جعله يبرم العديد من الاتفاقيات والمعاهدات من أجل توفير المواد الأولية لها⁽⁴⁾، منها الصوف الذي كان يجلب من أوروبا وخصوصا من إسبانيا وفرنسا، وذلك لاختلافه عن الصوف المحلي من ناحية الجودة⁽⁵⁾، كما أعطى الباي للشواشين أهمية كبيرة ومركزا اجتماعيا مرموقا، وخصص لهم إدارة مكلفة بتسيير شؤون صناعة الشاشية، وضبط بيعها في داخل الإيالة وخارجها⁽⁶⁾، وما جعل حمودة باشا يهتم بها كل هذا الاهتمام إلّا أسعارها المغرية المتزايدة باستمرار سنة بعد سنة من جهة، ومن جهة أخرى لكثرة الطلب عليها في العديد من أسواق البلاد الإسلامية من جهة أخرى، هذا وقد وصل عدد المعلمين والعاملين بصناعة الشاشية في أواخر القرن 18م ما يقارب 300 من المعلمين (الأعراف) وحوالي 15.000 عامل بها، في

(1) . عبد الحكيم القفصي، المرجع السابق، ص 606.

(2) Khalifa Chater, **Les élites du pouvoir et de l'argent: le cas de la Tunisie aux XIX^e-XX^e siècles**, Cahiers la Méditerranée, Université de Nice, N 46-47, France, Juin 1993, p158.

(3) . عبد الحكيم القفصي، المرجع السابق، ص 606.

(4) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 286.

(5) . الشافعي درويش، **العلاقات التونسية الإسبانية ما بين سنتي 1705م و1735م بداية تأثير المصالح التجارية على الذهنية الدينية**،

مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، مج 12، العدد 1، الجزائر، جويلية 2020م، ص 176.

(6) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 287.

حين وصلت كمية الانتاج إلى أكثر من 1.200.000 شاشية، أغلب هذا الانتاج يصدر إلى العديد من الدول خاصة مصر واسطنبول، أما طريقة صناعة الشاشية فكانت تتم عبر عدة مراحل يتبعها الحرفيين والصانعين، بداية بعملية فرز الصوف، تتبعها عملية تنظيف الصوف وغزله من طرف النسوة في ضاحية أريانة بالعاصمة، ثم دعه في طبرية، ثم يأخذ إلى معمل العاصمة ليمر عبر عملية الندف (القردشة) والجز، لتنتقل بعد ذلك إلى ناحية زغوان ليتم هناك صباغته، ثم تعود مرة أخرى للمعمل بمدينة تونس للقيام مرة أخرى بعملية الندف من جديد، لنصل في الأخير إلى عملية صناعة الشاشية وتوضيبيها في الحوانيت قصد بيعها (1).

لكن في أواخر فترة حكم الباي حمودة باشا بدأ ظهور علامات تراجع مداخل صناعة الشاشية وظهرت عليها علامات الكساد، والتي تعتبر من أهم موارد الإيالة في التجارة الخارجية والذي يرجعه القنصل "ماجرا" إلى الأوبئة (2) والمجاعات، مثل وباء الطاعون سنتي 1783 و1784م (3)، الذي تسرب للإيالة من ميناء حلق الوادي (4)، أدى إلى وفاة ما يقارب 100.000 شخص من مدينة تونس لوحدها من بينهم العديد من الصناع المهرة، فأثر كثيرا على صناعة الشاشية من حيث كمية الإنتاج والسعر، فنقصت كمية إنتاجها وارتفع سعرها كثيرا (5)، وأيضا طاعون سنة 1800م والمجاعة خلال عام 1805م (6)، كما ظهرت أيضا خلال سنة 1811م ثورة الجنود الأتراك (7) وتمردهم على الحكم

(1) . محفوظ سعيداني المرجع السابق، ص 211.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 287.

(3) . إبراهيم حسين عبد الله، المرجع السابق، ص 65.

(4) Lucette Valensi, **Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIII^e XIX^e siècle**, Annales Economies Sociétés Civilisations, N 6, Centre national de la recherche scientifique, Ecole normale supérieure de Lyon, France, novembre-décembre 1969, p 1543.

(5) Venture De Paradis, **Alger au XVIII^e Siècle**, Edté par E. Fagnan, Imprimeur Libraire éditeur, Alger, 1898, p 33.

(6) . إبراهيم حسين عبد الله، المرجع السابق، ص 65.

(7) . كان الجنود الأتراك خلال فترة حمودة باشا لا يعجبهم نقل الأسرة الحسينية على رأس الإيالة التونسية لأنهم كانوا يرون أنها أقل منهم شرفا وأصالة، فقام حمودة باشا أولا في الفترة ما بين سنتي 1782 و1792م بنزع أسلحتهم مرتين، لكن مع مرور الوقت ازداد الجنود العثمانيين إثارة

الحسيني، أما طبيب الباي فقد أرجع ذلك التراجع والكساد الذي عرفته صناعة الشاشية إلى قيام الاحتكار الذي قام به يوسف صاحب الطابع لمادة الصوف بجلبها من الخارج وبيعها في الداخل، أما الرحالة "مجيل" فيذكر أولاً مدى أهمية هذه الصناعة لاقتصاد الإيالة، حيث وصل عدد العاملين بها بلغ ما يزيد على 500.000 عامل، في حين يذكر أنّ التراجع الذي أصاب صناعة الشاشية إلى المعملين الذين أنشأتها كل من فرنسا وإيطاليا، ويذكر الأب "رينال" إضافة إلى المعملين السابقين، أنّ إيطاليا أنشأت معملين آخرين في كلّ من مدينة أوريان ومدينة جنوة⁽¹⁾، صحيح أنّها لم تكن بنفس جودة الشاشية التونسية إلا أنها غزت الأسواق الخارجية، وهو أيضاً ما ذهب إليه "بيرم" حيث يرجع السبب الذي أدّى إلى تراجع الشاشية التونسية هي تلك المعامل الحديثة التي أنشأها الأوروبيون، فقد أدّت إلى تراجع وتدني أسعار الشاشية، في حين بقيت المعامل التونسية تشتغل بواسطة آلاتها القديمة الصنع والتقليدية ذات الانتاج الضئيل مقارنة بالمعامل الأوروبية حديثة الآلات ذات الانتاج الوفير⁽²⁾، لكن رغم مزاحمة صناعة الشاشية الفرنسية والإيطالية لها، إلا أنّ الإيالة بقيت تصدرها إلى كلّ إيالات الإمبراطورية العثمانية من إيالة طرابلس الغرب إلى بلغاريا، فكانت الإيالة سنوياً تنتج ما بين 50.000 إلى 100.000 دزينة من الشواشي، كما لوحظ خلال سنة 1814م أنّ هناك تاجر من الإيالة يشتري كميات من الزيت من مدينة تونس ليصدرها إلى إسبانيا، وبسعر

للفوضى حيث حاولوا قتل القنصل البريطاني سنة 1797م، كما قاموا سنة 1802م بنهب دكاكين الأهالي ومساكنهم ، حتى أنّهم قاموا بمحاولة اغتيال حمودة باشا، لكن حمودة باشا تصدّى لهم وتوجه لمحاربتهم إلى أن تمكّن من القضاء عليهم سنة 1811م وقتل ما يقارب من 3000 جندي عثماني، لذا اقتنع الباي بضرورة الاعتماد على الأهالي التونسيين وتعزيز جيشه بعناصر أغلبها من الأهالي للدفاع عن بلدهم ووطنهم وأهلهم. ينظر: بشرى ناصر هاشم الساعدي وميساء لؤي عبد الله، **حمودة باشا ودوره الإصلاحية في تونس 1782-1814م**، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ديسمبر 2018م، ص ص من 217 إلى 219.

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 287-288.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 211-212.

البيع كان يشتري الصوف الناعم الصالح لصناعة الشاشية لتوزيعها في المدينة مقابل الحصول على عدد من الشواشي ليصدّرها إلى الإسكندرية، ثمّ بثمنها يقتني بضائع من مصر لبيعها في الإيالة⁽¹⁾.

1 - 1 - 2 . صناعة النسيج:

يرجع تطور صناعة النسيج في الإيالة التونسية إلى وفرة المواد الأولية بكميات كبيرة جدا حيث يأتي في مقدّمتها الصوف، زيادة على ذلك فقد أبدع أهالي الإيالة في عملية الغزل وتلوين هذه الصناعة بألوان بديعة لتعطي جانب جمالي رائع للنسيج، كما أنّ دور حكام الإيالة في الترويج لهذه الصناعة كان ظاهرا وجليا، خاصّة حمودة باشا الذي كان يتباهى بارتدائه للمنسوجات التونسية، وهو ما جعل سكان الإيالة والمسؤولين أيضا يتخلون عن شراء المنسوجات المستوردة ويلبسون المنسوجات محلية الصنع، ومن أهمّ الصناعات النسيجية التي كانت متواجدة بالإيالة خاصّة نسج الصوف ونسج الكتان والحريز، وصناعة الأجواغ على اختلاف أنواعها مثل المذهبة والمزركشة والمتنوعة وغيرها⁽²⁾. ذكر "بايسونال" أنّ الإيالة التونسية وبالتحديد سنة 1724م وجد فيها العديد من معامل الترصيع ومصانع القطيفة ومنسوجات الحرير والصوف والسفاسر التي تستعملها النساء للتحجب، والبرانس وغيرها، كما لوحظ أيضا عند سكان المدن أو القرى وحتى الأرياف أنّهم يطرّزون منسوجاتهم بأيديهم باستعمال أشكال زهرية أو هندسية، أمّا بخصوص المدن فقد وجدت صناعة طواقم الجياد والفرس وملابس أعيان البلاط وأيضا الأعراس، مثل الكوفية والقمجة والجبّة والسورية _ عبارة عن قميص _ والسراويل الفضفاضة، وغالبا ما تكون هذه المنسوجات مزينة بالأوشحة التي كانت تجلب من نواحي بنزرت ورفراف، وتصنع أيضا ملابس ختان الأطفال أو ملابس الأعياد أو الملابس الداخلية، وملابس الطبقة الأرستقراطية والبرجوازية، وصناعة الستائر الجدارية مثل تلك التي وجدت بقصر باردو والتي ذكرها عديد الرحالة الذين زاروا الإيالة في تلك الفترة، وأيضا صناعة الزرابي

(1) . لوميت فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830م، ترجمة: إلياس مرقص، دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1980م، ص68.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص212.

الجلدية أو المصنوعة من الحرير أو حتى من القطيفة، كل هذه الصنائع كانت العديد من منتوجاتها تباع في ورشات ودكاكين كثير من الأسواق مثل سوق التارزية أو ما يطلق عليه سوق الخياطون، أو يسمّى أيضا سوق الترك، كما وجد أيضا لدى بعض العائلات وخاصة ملابس النساء التي كانت تطرّز بالذهب والفضّة، عليها أزهارا وتوريقات على النمط التركي، وهي نفسها التي كانت موجودة في اللوحات الخزفية، أو التي تزّين بها السقوف أو التي كانت تزّين بها الصناديق، خاصة خلال القرنين 17 و18م، في حين الريف دائما ما يكون سكانه أقل تطورا من المدينة، فنلاحظ تراجعا في منسوجات القطيفة والحرير، ويحلّ محلّها الكتان والصوف، ونلاحظ أيضا غياب التطريز بخيط الفضّة الخالصة أو المذهبة ويحلّ محلّها خيط القطن أو الصوف⁽¹⁾.

الملاحظ أيضا هو انتشار العديد من المعامل في أنحاء الإيالة وخاصة في تونس العاصمة، مما زاد في كمية الانتاج بشكل كبير خاصة منسوجات الصوف والتي كانت تتميز بالإتقان في صناعتها، ومن المراكز النشطة في صناعة النسيج مركز جزيرة جربة التي كانت تصنع فيه خاصة الشالات المتقنة الصنع والتي أضحت من أدق وأحسن وأتقن الصناعات ليست في الإيالة فحسب بل في منطقة شمال إفريقيا عامة، إضافة إلى ذلك فقد كانت جزيرة جربة تصنع منسوجات صوفية مثل البطانيات والبرانيس الرائعة والمتقنة الصنع والتي عادت على الإيالة بأرباح وفيرة، ومدينة توزر التي اشتهرت كثيرا بمنسوجاتها الصوفية الرائعة والمتقنة من أغطية وزرابي، ومناطق أخرى كثيرة بالإيالة منها مدينة تونس ومنطقة الجريد والساحل، كما اشتهرت القيروان والحامة وورغمة بصناعة الزرابي الرائعة التي أضحت مطلبا لمعظم مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط، فكانت تشغل عدد كبير من الصناع.

أيضا كانت بالإيالة العديد من المعامل الخاصة بالمنسوجات الحريرية من صناعة للألبسة والأفرشة المطرزة والتي تميزت بالروعة والدقة والتميز، فقد كان يشتغل بها العديد من سكان الإيالة،

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص432.

ففي مدينة تونس لوحدها كان يشتغل بها ما يصل إلى 8000 عامل، أمّا منطقة طبرية فقد اشتهرت كثيرا بصناعة الأغذية، في حين منطقة قورفة بصناعة الملابس التي كانت ترسل لجنود الإيالة، واشتهرت منطقة طيبة بصناعة وإنتاج الكتان، فكانت الإيالة بذلك تشهد حركية كبيرة في مجال صناعة النسيج، فراجت بذلك مصنوعات سواء في الأسواق الداخلية وحتى الخارجية⁽¹⁾، وحسب تعداد أنواع النسيج التي كانت موجودة، فيذكر الرحالة "ديفونتان" أنّ مدينة تونس بحدود سنة 1783م كان يتواجد بها نسيج الحرير والصوف ونسج الكتان، فكانت تعج بالصانع الذين يتمتعون بصناعة أجواخ بالغة الدقة، وحسب تقرير وردت فيه معلومات تصف مدى تنوع صناعة الأقمشة وجودتها بالإيالة وبالأخص الأجواخ المذهبة والمزركشة والمتنوعة، فكانت مصانع النسيج عديدة في أغلب نواحي مدينة تونس تقوم بصنع منسوجات الصوف والمنسوجات الحريرية متقنة الصنع وذات جودة كبيرة⁽²⁾، ولم تكن فقط هذه الصناعة بمدينة تونس⁽³⁾ لوحدها بل كانت مزدهرة في عديد المناطق الأخرى من الإيالة مثل جزيرة جربة التي يصنع فيها شالات ممتازة والتي تعتبر من أجود الشالات المتواجدة في شمال إفريقيا عموما، وإضافة إلى ذلك كانت جزيرة جربة أيضا تصنع منسوجات صوفية متقنة الصنع مثل البرانس والبطانيات والأفرشة، حيث كانت هذه الصناعات تعود على الجزيرة بربح وفير، أمّا توزر فقد اشتهرت بمصانع تنتج منسوجات صوفية في غاية الاتقان⁽⁴⁾.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص ص 212-213.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 288-289.

(3) . تونس: يرجع أصل تسمية مدينة تونس بهذا الاسم حسب صاحب معجم الروض المعطار أنّ المسلمين لما قاموا بفتح إفريقية كانوا يذهبون إلى صومعة كان بها راحب ليأنسوا بصوته فيقولون أنّ هذه الصومعة تونس، ومنذ ذلك الوقت أخذت تسمية تونس. ينظر: محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط1، بيروت، 1975م، ص144.

(4) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص290.

1 - 2 - صناعة الصابون واستخراج الزيت:

قبل تولّي حسين بن علي رأس الإيالة التونسية سنة 1705م كانت الإيالة تقوم بصناعة الصابون وتصديره أيضا، كما كانت تستخرج الزيت من الزيتون وتصدّر جزء منه إلى خارج الإيالة وبالأخص البروفانس الفرنسية وقرنة وجنوة والبندقية والإسكندرية، كما قامت الإيالة في شهر نوفمبر من سنة 1621م بإنشاء شركة مشتركة فرنسية - تونسية تقوم بصنع مادة الصابون وتصديرها، هذه الشركة كانت بين التونسيين محمد سيار ومحمد سيمينار وهو من أصل أندلسي وبين الفرنسيين "بليز بولون" و"أنطوان كليان"، إلّا أنّ هذه الشركة المتخصصة في صناعة الصابون وتصديره لم تدم سوى ثلاث سنوات، أمّا فيما يخص تصدير الصابون والزيت أيضا فقد أكّد "دومولان جاك سيد دي لا قرانج" الذي أزمع على إنشاء شركة بنواحي تونس ورأس نيقرو سنة 1666م على تعداد منتجات الزيت والصابون الأبيض بنوعيه سواء قوالب أو سائل لإرسالها إلى فرنسا.

وبقدم حسين بن علي وكسعي منه على تطوير الصناعة في الإيالة وفتحها على التقنيات الحديثة رخص للصانع الفرنسي "ليانسان دينول" لبناء معمل صابون إضافة إلى معصرة زيت بسوسة بالمكان المخصص لإنتاج الزيتون، كما سمح له الباي باستعمال أيضا بعض من المواد الأولية المحلية كالصودا، وتم الاتفاق على ذلك بإبرام اتفاقية في 09 ماي 1712م بين الباي و"دينول" احتوت على أنّه من حق الباي أن يتقاضى نصف ريال على كل قنطار تصدره الشركة من الصابون والزيت، كما نصّت الاتفاقية أيضا على منح الصانع الفرنسي "دينول" امتيازات متعددة⁽¹⁾، مقابل شروط فرضها عليه الباي تصل إلى حدّ التخلّي عن معامل الصابون ومعاصر الزيت في حال أضر ذلك بأهالي وساكني ناحية سوسة⁽²⁾، فهذا دليل على حرص الباي على حماية الأهالي من شركات

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 424-425.

(2) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس خلال العهد الحسيني 1705-1814م مقارنة سياسية اجتماعية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ حديث)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة غرداية، الجزائر، 2017/ 2018م، ص260.

التجار الأجانب الذين كانوا يتحكمون من حين لآخر في سعر البضاعة من جهة ومن جهة أخرى تحكمهم في السوق لأنّ همهم الوحيد هو مصالحهم الشخصية وتحقيق ربح وفير من خلال ذلك، حيث بقي الحال على ذلك إلى غاية إخضاع أحمد باشا باي الأول (1837 - 1855م) الصابون وخاصة السائل إلى الاحتكار سنة 1840م⁽¹⁾.

1 - 3 . صناعة الحلي:

إلى جانب صناعة النسيج التي تم ذكرها سابقا نشطت أيضا صناعة الحلي في الإيالة، نذكر منها خاصة ترصيع المصوغ بحجر الألماس كبير الحجم، كما ظهرت أيضا العديد من أنواع المصنوعات التي تطرز بالذهب والفضة مثل السروج ومحافظ الجيب وبيوت الخرطوش وغيرها من المصنوعات الأخرى، والملاحظ في الإيالة أنّ صناعة الحلي من مادة الفضة كان يسيطر عليها يهود الإيالة من تجار وصناع⁽²⁾.

وجدت في الإيالة صناعة الخناجر المرصعة في نواحي بنزرت وتونس وغيرها، وصناعة الحلي والصياغة التي كانت محتكرة خاصّة من طرف يهود منطقتي تونس وجربة، كما برزت في الإيالة صناعة الآلات الموسيقية كالمالوف الأندلسي والموشحات الشرقية والطّار، وهو نوع من الدفّ يحتوي على جلاجل والدربوكة والناي أو ما يطلق عليه الشّبابة التي تصنع من القصب، والقانون والعود وغيرها، ووجدت أيضا صناعة الآلات الموسيقية العسكرية كالزمير وطبول وصنوج والتي يستعملها الجوقة التركية في البلاط، وغيرها من الأدوات الأخرى التي يستعملها سكان البدو في موسيقاهم كالبندير مثلا والذي هو نوع من الطبل الذي يحمل⁽³⁾، وحسب تقرير أرسل إلى فرنسا سنة 1794م يتحدث عن مدى ازدهار هذه الصناعة في الإيالة وخاصّة مدينة تونس، بما فيها ترصيع المصوغ بواسطة أحجار من الألماس كبيرة الحجم ومصنوعات مطرزة بالذهب والفضة مثل محافظ

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص425.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص213.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص432.

الجيب والسروج والأغمد وغيرها من المصنوعات التي ذكرت سابقا، هو ما أورده أيضا ابن أبي الضياف، حيث تحدّث عن سكين صنع بمدينة تونس خصيصا للباي حمودة باشا، غمده وقبضته مرصعان بالألماس، غير أنّ صناعة الحلي من معدن الفضة لوحظ أنّها كانت في يد الصناع والتجار اليهود سواء بمدينة تونس أو حتى باقي مناطق الإيالة الأخرى⁽¹⁾.

1 - 4 . صناعة العطور:

كانت العطور التي تصنع في الإيالة محلّ رواج وشهرة واسعة ليس داخل الإيالة فحسب، بل في نواحي المغرب العربي بأكمله وصولا حتى إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة، وهذا كله بفضل تجارة القوافل التي كانت كثيرا ما تزود صانعي العطور داخل الإيالة بالمواد الأولية كالوشق والعنبر الذي كان يجلب من الجزيرة العربية وغيرها.

يتم استخراج العطور من أزهار نبات الياسمين والورد⁽²⁾، وأزهار البنفسج والفل ذات الرائحة الزكية⁽³⁾، وأزهار البرتقال والقرنفل، والحناء والكحل والسواك وهو قشور تنزع من شجرة الجوز، حيث يتم استعماله في تلوين اللثة أو الشفاه في بعض الأحيان، وتستخرج العطور أيضا من أصل حيواني كالعنبر والزبادة والمسك، أو من الطّفّل أو ما يسمّى بالطين الذي يستعمل لغسل الشعر، وعود القرنفل والبخور والوشق أو ما يسمّى بصمغ محلول النشادر، كل هذه المواد الأولية المستخدمة في صناعة العطور موجودة بالإيالة بنواحي نابل وسوسة والقيروان وغيرها من مناطق الإيالة الأخرى، حيث خصص لها سوق يطلق عليه سوق العطارين، تباع فيه المواد الأولية ومنتجات العطور المستخرجة منها⁽⁴⁾.

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 290-291.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص 430.

(3) . محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 334.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 430-431.

وجدت الأشجار المزهرة في الإيالة بكميات كبيرة وذات أنواع ممتازة، حتى أنّ الأب "رينال" يرشحها على أنّها من أجمل ما يوجد بالعالم، خاصة منها شجر البرتقال والورد، فكانت رائحة زهور برتقال الإيالة يفوق رائحة زهور أشجار البرتقال بمالطة المشهورة، في حين ما وجد من ورد الإيالة والذي تصنع منه العطور وماء الورد لا يقلان جودة على تلك التي كانت تجلب من بلاد الهند ذات الثمن الغالي، وحسب ما ذكره الأب "رينال" أنّ العطور المصنوعة في الإيالة كانت من أهم العطور التي كانت تصدر بكميات كبيرة لخارج الإيالة، ونظرا لجودتها وصنعها الدقيق، كتب عنها الطبيب "فرانك" في كتابه ما يقارب صفحتين يصف ويعرف بهذه الصناعة التي كانت رائجة حتى في الأسواق الأجنبية وهذا ما جعل منها صناعة مربحة للأهالي⁽¹⁾، كما يذكر "Thomas Maggil" أيضا أنّ العطور التونسية ذات نوعية ممتازة، فلولا جودتها الفائقة لما كانت من العطور المصدرة خارج الإيالة، وتضاهي في نوعيتها تلك التي تصدر من بلاد الشام بل أحسنها⁽²⁾.

ظهرت عديد المعامل بالإيالة لصناعة العطور، مثل معمل تونس لتقطير العطور ومعمل صنع العنبر وغيرها، حيث ظهروا في مناطق عدّة بالإيالة كتونس العاصمة وصفاقس ونابل، وما زاد من رواج صناعة العطور هو اهتمام حكام الإيالة بها، فقد كان محمود باشا باي على سبيل المثال محبّا لمزج أنواع من العطور، فساهم بذلك في ظهور أنواع جديدة من العطور، وأطلق على أحداها اسم "الفشوش"⁽³⁾.

لقد اندهش عديد الرحالة الذين زاروا الإيالة في هذه الفترة من نظافة نساء الإيالة وخاصة اللاتي يسكن بالمدن، حيث لوحظ استهلاكهم كميات كبيرة من العطور، حتّى أنّ "ليون الإفريقي" ذكر أنّ دكاكين العطارين في الأسواق كانت آخر ما يغلق من الحوانيت وهذا دليل هام على إقبال

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص291.

(2) – Thomas Maggil, **Nouveau voyage à Tunis**, traduit de l'anglais avec des notes par M. Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815, p163.

(3) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص213.

أهالي الإيالة الكبير على حوانيت العطور، إضافة إلى ذلك كانت النساء يستخدمون أنواع من العطور وصمغ الجاوة في بعض من الأعمال السحرية كطرد الشياطين أو التخلص من الحظ العاثر الذي يلزمهم، كما استخدموا أيضا الوشق والداد لتنظيف وتطهير الأماكن المخصصة للعبادة، وإعطائها رائحة طيبة وبالأخص في المناسبات الدينية كعيد الفطر أو عيد الأضحى، وعرف أيضا بعضا من عائلات الإيالة عملية تقطير الأزهار والنباتات الفواحة، والتي استخدمت خاصة في الطبخ والطب المنزلي.

لقد كانت هذه العطور المصنوعة في الإيالة من بين الهدايا التي كان حسين بن علي يقدمها للملوك الأجانب، وخاصة الزهر الذي كانت العائلات بالإيالة يستخرجونه من أزهار البرتقال الموجود بنواحي الوطن القبلي وتونس، عرف الزهر بفوائده الكبيرة المستخدمة في الطب أو الشرب لمذاقه اللذيذ، كما أرسل يوسف خوجة سنة 1727م إلى الوزير الفرنسي فليبو كونت دي موروا 20 قارورة زهر لشكره على ما لقيه منه من كرم الضيافة طيله مكوته بالعاصمة الفرنسية.

أما ماء الورد الذي كان يستخلص خاصة في منطقة صفاقس ويباع في نواحي الإيالة كتونس والقيروان والوطن القبلي وغيرها، لا يقل أهمية وشهرة ووجودا من الزهر في الإيالة، فله فوائد كبيرة سواء لعلاج بعض الأمراض التي تصيب الجلد والعين، أو يستخدم لتعطير بعض الحلويات والمرطبات، ووجد أيضا ماء العطرشية والذي يطلق عليه بالعربية الفصحى اسم العيّهون، فيستخدم لتعطير بعض من الحلويات، وله أيضا استخدامات طبية كتسكين أوجاع وآلام البطن⁽¹⁾.

1 - 5 . الصناعات الجلدية:

ظهرت بالإيالة العديد من الصناعات الجلدية كصبغة الجلود التي كانت من الصناعات الرائجة بكثرة في الإيالة، كما ظهرت أيضا معامل صناعة الأحذية التونسية والتي يطلق عليها اسم

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص431.

"البلغة"⁽¹⁾ في كل من العاصمة والقيروان وصفاقس، حيث كان الطلب عليها متزايدا في معظم البلاد الإسلامية التي تطلّ على حوض البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾، إضافة إلى صناعات أخرى كانت منتشرة بشكل كبير في معظم المدن والوادي، كصناعة السروج والأحذية والقرب، والمحافظ والأحزمة⁽³⁾.

لكن خلال القرن 19م لوحظ أنّ هذه الصناعة بدأت بالتراجع، أولاً بسبب المنافسة وثانيا نظرا لعزوف العديد من صناع الإيالة، وذلك؛ لأنّ هذه المهنة أصبحت لا توفر لهم ربحا معتبرا مما يضمن لهم العيش الكريم، فمع مرور الوقت فقد الصناع مهارتهم في هذه المهنة وتراجعت بشكل كبير جدا⁽⁴⁾.

ما يميز بعض الصناعات السالفة الذكر أنّها كانت مختلفة بين المدن والقرى وبين الريف، بمعنى أنّ لكل منطقة صناعاتها، فتوجد صناعات خاصّة بأهالي المدن والقرى وصناعات خاصّة بساكني الريف، كما يوجد صناعات أخرى منتشرة في أغلب مناطق ونواحي الإيالة، فيرجع ذلك في عديد من الأحيان على حسب توفر المواد الأولية للصناعة في تلك المنطقة، سواء المحلية منها أو المستوردة من خارج الإيالة، ففي المدن والقرى كانت متواجدة عديد المنتجات أغلبها صناعات متوارثة عن السلف سواء في المدن أو بضواحي القرى، فكان في الإيالة من يمتن مهنة الصباغية والحذائين والبلاغجية والدباغين الذين كانوا يصنعون الجلود ويستخرجون ما مقداره من 50.000

(1) . **البلغة**: هي كلمة من أصل لاتيني، وقد تطورت تسميتها خلات فترات قديمة، فأصلها ليس عربي كانت هذه الكلمة مستعملة في الأندلس خلال قرون سابقة، وكان انتقالها عن طريق المهاجرين الأندلسيين إلى شمال إفريقيا، حيث تركزت فقط في هذه المنطقة، ولا توجد هذه التسمية في مناطق أخرى. ينظر: محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17م**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998م، ص294.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص214.

(3) . كمال مايدي، **السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...**، المرجع السابق، ص260.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص214.

إلى 60.000 قطعة جلد في السنة العادية رغم ما كان فيه من رائحة كريهة، ويتم إرساله إلى سوق الدباغين لبيعه (ينظر الملحق رقم 08).

إضافة إلى ذلك وجد الحريرية أو ما يطلق عليهم الترناجية والذين كانوا يشتغلون بالحرير، وأيضا البرانسية وهم الذين يخطون البرنس أو الجبة، والفوتاجية الذين يعدّون قطعاً من القماش مخصّصة للنساء أو المستحمين أثناء خروجهم من الحمام، والحوكية الذين كانوا يخطون الحائك المعد للنساء، كل هؤلاء الصناع كانوا مختصين في أنواع مختلفة من المنسوجات يتاجرون بها في الأسواق والدكاكين المتواجدة في المدن مثل تونس والقيروان وقرنبالية وسوسة وصفاقس وقرى الجريد والساحل وحتى تجمعات سكانية أخرى مثل تلك المخصصة للأندلسيين.

لقد كان هناك أيضا اختلاف في الإنتاج بين مختلف ساكني المدن وساكنتي القرى في حدّ ذاته على حسب أصلهم وطبقتهم الاجتماعية وغير ذلك، فقد طغا العنصر التركي على المدينة، فكانوا يتميزون بسرّاويلهم وصدرتهم وأحزمتهم المصنوعة من الحرير والكتان وقفطانهم (معطفهم) الطويل⁽¹⁾ وبعمامتهم، أيضا بالنسبة للقضاة فلباسهم تعرف وظيفتهم ومررتهم الاجتماعية، ونفس الأمر فيما يتعلق بالحكام فالرّزة (عمامة خاصّة) لا يلبسها إلّا أكابر القوم، وأيضا كان الحال نفسه بالنسبة لزي العسكريين، أمّا الأندلسيين وإن كانوا قد غيروا لباسهم الأصلي الذي يتمثل في السراويل وقبعة بالريش ولبسوا لباس الأتراك، لكن رغم ذلك حافظ بعضا منهم عليه لأنّه يعتبر من عاداتهم وتقاليدهم.

أمّا العرب في المدن والقرى فقد تميزوا بالسراويل والقميص الذي يحوي الأكمام الطويلة والجبة بدون أكمام والبرنس إضافة إلى القلنسوة والشاشية التي تلفها العمامة، أمّا بخصوص نسائهم فلباسهم تمثل في سراويل وجبة وعصابة للرأس وحايك وسفساري، كما لبس اليهود الذين يعتبرون من سكان

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص426.

الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني ...

الإيالة مثل لباس العرب إلا أنهم يتميزون عنهم بطقية الرأس السوداء الملفوفة بعمامة ذات لون أزرق داكن يميل إلى السواد وهو دليل على ديانتهم التي يعتقدونها وهي العبرية.

إنّ هذا الاختلاف في اللباس بين الأتراك والعرب واليهود والأندلسيون من صوف وحرير وكتان ملونة بعديد الألوان يؤدي إلى إحداث نشاط متواصل ومتعدّد فقد أحصى "لوجيي دي تاسي" 3000 دكان للأجواخ والملابس الداخلية، أمّا بالنسبة للأرياف لا نرى هذا الكم من التنوع، فقد كان العربي البدوي الريفي يكتفي بقطعة من الكتان يستر بها جسمه العاري أو على برنس فقط، أمّا نسائهم فكانوا يلبسون قميصا من كتان أو عباءة من الصوف بألوان محددة حيث كان نصفها بلون أحمر، في حين كان النصف الآخر بلون أزرق، إضافة إلى السفاري وهو نوع من البرنس.

كان هناك منتوجات عديدة بمدن وقرى الإيالة فاشتهرت القيروان⁽¹⁾ التي تعد من أعرق المدن في إفريقيا، إذ يعود تأسيسها للقرن السابع الميلادي⁽²⁾، بزرابيها الملونة والصالحة كفراش للأرض أو غطاء وحتى أيضا للزينة، حيث تعتبر جزء ممّا تأخذه العروس معها خاصّة في منطقة قابس وتوزر وغيرها من مناطق الإيالة، كما كانت هناك منسوجات الصوف مثل البرانس والسفاسر (جمع سفاري) الذي يرتديه الفتيات وحتى النسوة الكبيرات في السن في كلّ من القيروان وتونس وسوسة وجربة وغيرها.

تواجدت أيضا صناعة الفخار بالخصوص في نواحي نابل والتي اشتهرت بفخارها منذ أقدم العصور والتي كان الرومان يطلقون عليها اسم نيابوليس الرومانية المشهورة، ونواحي تستور أيضا، مثل صناعة الجرار والصحون والطواجين التي كانت تطلّى بالبرنيق المرصص الذي جاء به الوافدون الأندلسيون على الإيالة خلال القرن 17م، وصناعة القلال والشربية وزير اللبن التي اشتهرت بها

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 427-428.

(2) . عبد القادر بن محجوبة وحمادي بن موسى، الطرق التجارية والعلاقات الاقتصادية بين تونس والسودان الغربي خلال عهد الدولة الحفصية

1574-1228م، المجلة التاريخية الجزائرية مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مج 5،

العدد 1، جوان 2021م، ص 287.

جزيرة جربة وراس الجبل في الشمال، كما اشتهرت قفصة بصناعة الكانون والطاجين، وصناعة الخزف بنابل وصناعة القرميد المبرنق ذو اللون الأخضر، وصناعة البلاط الخزفي بألوانه المتعددة وبجودته، حتى أنه كان ينافس بلاط إستنبول، كان النحاتة يزينون به سقوف مساكن الأمراء والطبقة البرجوازية والارستقراطية الموجودة بالإيالة، فكانت معاملته موجودة خاصة بتونس، كما وجدت بالإيالة منسوجات الحلفاء بنواحي جربة والجريد وجزر قرقنة، وصناعة الحدادة⁽¹⁾ والنجارة التي اختص العاملون بها بصناعة الأثاث أو العربات التي كانت يجرها الحمير والبغال، أو أدوات منزلية خفيفة⁽²⁾، حيث كانت صناعتها تتم داخل ورشات أو حتى في البيوت أو في الساحات، فكان البيع يتم إما في مكان الصنع أو في دكاكين وحوانيت في رحاب السوق، كما تتطور الصنائع أو تتلاشى حسب التجمع السكاني الموجودة فيه، أي التعداد السكاني، وكثير ما كانت هذه الصنائع تنتج كميات وفيرة تصدر في عديد الأحيان إلى ناحية المشرق أو إلى الجزائر ومرسيليا وقرنة وجنوة وغير ذلك، لأن هذه الصنائع كانت تحت تسيير يد عاملة وتقنيين منظمون يجيدون الصنع بإتقان ولهم خبرة كل حسب اختصاصه، فكانوا مرتبين بشكل منظم بحيث يشرف عليها أمين تابع للقايد ولشيخ المدينة، له سلطة إدارية وتصل إلى حدّ القضائية إذا لزم الأمر.

الملاحظ في مدينة تونس أنّ الطبقة التي حظيت باهتمام كبير واحترام الجميع هي طائفة الشواشية، فكان التجار الأندلسيون خاصة مهيمنين عليها منذ سنة 1694م مكونين طائفة مغلقة بينهم فقط، وحسب ما ذكره التاجر "نيكولا بيرانجي" فقد احتوت هذه الطائفة على ما يقارب من 150 إلى 200 تاجر، بحيث حاولوا السيطرة عليها ومنع دخول أهالي مدينة تونس إليها، ومن بين الأسر الأندلسية المشهورة في هذه الطائفة نجد أسرة بن عاشور كالتاجر الحاج مامي الذي كان يتاجر مع التاجر "نيكولا بيرانجي" منذ أواخر القرن 17م، وأسرة لخوة والتي من بينها التاجر مصطفى الذي

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص428.

(2) . المرجع نفسه، ص426.

كان يتاجر مع التاجر المشهور "لويس صابان"، وأسر أخرى أندلسية كثيرة مثل أسرة المستيري، والأندلسي، الحدّاد، شلبي، التّومي، القرطبي، الفارح، القسطلبي وغيرها.

كما وجدت في الريف بعض الصنائع التي تتجز في الأكواخ وداخل الخيام، وعلى رأسها صناعة الحلفاء التي تستعمل فيها حلفاء السباسب أو أوراق النخيل، فتصنع منهم السّلال والأقفاف والحبال والحصر والبسط الأرضية والمكنسات والعديد من الأدوات التي تستخدم في الاستعمال المنزلي كوعاء حفظ الزيت، فكانت القبائل التي تتقن هذه الحرفة تتواجد في مناطق من وسط الإيالة أو جنوبها وخاصة في الواحات وضواحيها وفي جزر قرقنة أيضا، وبالتحديد نجدهم يمتدون شمالي خط يمتد من منطقة سوسة إلى ناحية الحدود الغربية يضمّ كل من السباسب الغربية بما فيها الوطن القبلي ونابل والحمامات، وباجة وسوسة، وفي الجنوب نواحي صفاقس وقفصة وتوزر.

وجدت أيضا صناعة الفخّار التي كانت مادتها الأولية تلتقط من مجرى النهر فيما يطلق عليها بالطفّل أو الميلاوسي، فصنعت عديد العائلات خاصّة منها الريفية مجموعة من الأدوات منها ذات الاستعمال المنزلي مثل الموقد والكانون والطاجن وغيرها من أدوات الفخّار وخاصّة تلك التي تستخدم في الطبخ.

كان الريف بفضل هذه الصنائع يضم هيكلا خاصّا ومميزا للأسرة الريفية يحدّده نوع النشاط أو الحرفة، فعلى سبيل المثال في ميدان صناعة النسيج عند بعض القبائل، فنجد طريقة نصب الخيمة عندهم حسب ما ذكره "لوسات فالنزي" أنّ داخلها يقسم إلى قسمين بين المرأة التي تعنى بصناعة النسيج وأعمال الغزل والصباغة وغيرها، وبين النشاط العائلي المعتاد، فكانت بذلك الخيمة مقسّمة إلى قسمين قسم لورشة العمل والقسم الآخر مثلما ذكرنا للنشاط العائلي حيث يوضع الأثاث وغيرها، أغلب هذا الإنتاج يستخدم للاستهلاك الذاتي أو يمكن القول حسب الأولوية، بمعنى أنّ الانتاج يراعى فيه احتياجات الخيمة المصنوعة من وبر الإبل وشعر الماعز، ثم الزرابي المخصصة سواء كأغطية أو أفرشة ثم لباس العائلة ومختلف أثاث الخيمة، أمّا الإنتاج الزائد على ذلك فيروج ويباع سواء في الأسواق الريفية والقروية، وحتى أسواق المدن.

كما نجد هذا التركيب العائلي الاقتصادي لدى سكان الريف أيضا في منطقة الهمامة المتواجدة بنواحي قفصة في صناعة وبيع الفخار أيضا، الذي ترجع صناعته للنساء فهنّ يجمعن مادة الصنع ما يسمّى بالطفل من مجاري الأنهار ويستخدمن منه عجينة، ليتم بعد ذلك قولبتها، ويصنعن منه أواني، ثمّ يوضع في الشمس حتّى يجفّ، ثمّ يصقل حتّى يصبح جاهزا، فتأخذه إلى الأسواق ليتم بيعه هناك، في حين أنّ الرجل يقوم بنشاط الفلاحة، أيضا وجد تركيب عائلي آخر لدى بعض العائلات في الواحات الريفية، بحيث لا تقتصر الحرفة في العائلة على النساء، فكان الرجل فلاحا وصانعا وبائعا في نفس الوقت، فكانت حاجة العائلة هي التي تتطلب ذلك، أو تسديد بعض من الديون المترتبة عليهم⁽¹⁾.

2 _ الحرف التعدينية والتحويلية:

وجدت بالإيالة العديد من المعامل التعدينية والتحويلية غير أنّها كانت تابعة للسلطة الحاكمة التي كانت تحت تصرفها، وذلك لخدمة أهدافها، فمن هذه الصناعات التي كانت موجودة بالإيالة نذكر:

2 . 1 - صناعة الأسلحة وملحقاتها:

كان مصنع البارود متواجدا بمدينة تونس لكن هذا المعمل كان إنتاجه قليل ولا يلبي حاجيات الإيالة منه، لكن مع وصول الباي حمودة باشا للحكم قام بإنشاء مصنع جديد وحديث للبارود⁽²⁾، وذلك من أجل إبراز قوة وعظمة الإيالة لتحقيق استقلالها، ومن أهم العوامل التي ساعدت حمودة باشا على إنشاء هذا المصنع هو توفر مادة ملح البارود بكميات وفيرة في عديد من مناطق الإيالة⁽³⁾، يعود تأسيس هذا المصنع إلى سنة 1787م، بناحية القصبة، والذي يذكر القنصل البريطاني أنّ هذا المصنع من إنشاء فرنسيين، بإدارة أيضا من طرف خبراء وصنّاع فرنسيين أشرفوا على بنائه والعمل

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 428-430.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 214.

(3) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 222.

به⁽¹⁾، لقد كان هذا المعمل ينتج نوعا ممتازا من البارود، والملاحظ أنّ سكان الإيالة لم يعرفوا صناعة البارود، وذلك لأنّ الباي حمودة باشا بقدمه على رأس الإيالة كان يمنع على الأهالي العمل بمشاغل البارود حرصا منه على أن تبقى هذه الصناعة سرّا حربيا من جهة ومن جهة أخرى حتى يحافظ على الأمن والاستقرار في الإيالة، لذلك فقد كان الباي حمودة باشا يحرم على الأهالي صناعة البارود أو حيازته، هذا المعمل الأخير الذي أنشأه حمودة باشا استطاع بعد ثلاث سنوات من إنجازه أن ينتج بارودا جيدا وحسن النوع ومكرّر بكمية تصل إلى حوالي 200 قنطار سنويا، ولكن رغم ذلك كان بارود الإيالة لا يضاهي في جودته ما كانت تصنعه المعامل والمشاغل الأوروبية⁽²⁾، ورغم هذه الكمية الوفيرة إلا أنّ حكومة الباي كانت تمنع منعاً باتاً تصدير أي كمية منه للخارج بل على العكس، كانت تستورد كميات وفيرة من فرنسا، وبالنظر إلى وثيقة عثر عليها قدّر ما كان الباي يصرفه على هذا المصنع (دار البارود) سنة 1804م في شهرين اثنين، ففي شهر فيفري صرفت عليه ما قيمته 11.086 ريال، بينما شهر مارس بلغت 12.313 ريال، ويمكن إرجاع هذه الزيادة من شهر فيفري إلى مارس، لاستعداد الباي حمودة باشا من احتمال قيام الحرب مع إيالة الجزائر، التي كانت تلوح في الأفق⁽³⁾، فكان حمودة باشا يحرص أشدّ الحرص على كميات البارود التي ينتجها المصنع حتّى أنّه كان يخزنها كلّها في قصره بباردو، وفي حادثة يذكر أحمد بن أبي الضياف في كتابه، حيث وقع حريق في مستودع الأسلحة بباردو في حدود سنة 1801م، واصفا حرص الباي حمودة باشا وخوفه على أن تصل النار إلى مخازن البارود حيث غادر الباي مع أهله إلى منوبة ورجع بنفسه لمعالجة إطفاء هذا الحريق الذي دام ما يقارب بضعا وعشرين ساعة، والملاحظ أنّ هذا المصنع

(1) . رشاد الإمام المرجع السابق، ص223.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص214.

(3) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص222.

الخاص بالبارود بعد فترة عهد حمودة باشا وبالضبط في حدود 1825م احتكره أحد الفرنسيين الذي سلّم له كامتياز وبقي ينتج مادة البارود⁽¹⁾.

أمّا في ما يخص سبك المدافع وقذائفها فقد قام الباي حمودة باشا بعد وصوله للحكم مباشرة بإنشاء مصنع لسبك المدافع وقذائفها في جناح قصر الحفصية والذي كان يسمى "دار عمل المدافع"⁽²⁾، فيذكر صاحب كتاب تشحيد الأذهان قائلاً: "... وأنشأ محلاً لإنشاء المدافع العظيمة، وحصّن حلق الواد بالأبراج والأبنية العجيبة، بحيث صار لا تدخله فلوكة إلّا ويفتح لها بابان، وبنى قلعة الكاف ..."⁽³⁾، كان هذا المصنع يضمّ مشاغل ومعامل عدّة، كل معمل مسؤول على صناعة معينة، فكان هناك معملًا لتزويب الحديد والنحاس وصبّه، ومعملًا لصناعة المدافع، ومعملًا لصناعة القذائف وغيرها، اهتم الباي بهذا المعمل واعتنى به، فكان كثير الزيارة له وجلب كل ما يحتاج المصنع من معدات لتحديثه حتى أنّه اشترى من فرنسا سنة 1787م مجموعة من المعدات من مدينة تولوز، هذه الآلات استخدمها في إنشاء مسبك لتزويب الحديد والنحاس لاستخدامه في صناعة المدفع، كما قام أيضا سنة 1790م بتقديم طلب لفرنسا من أجل شراء آلة لثقب المدافع، والذي وافقت عليه فرنسا بعد شهرين وتم تشغيلها والعمل بها في الإيالة بعد سنتين، أي بداية من سنة 1792م، يذكر أنّه لما حلّ بالإيالة التونسية قحطا شديدا⁽⁴⁾، ما بين سنتي 1803 و1804م⁽⁵⁾، أرسل إلى سلطان المغرب ليشتري من عنده مؤونة للأهالي، فقد أهداه السلطان أيضا كمية معتبرة من النحاس استطاع الباي حمودة باشا إذابتها وصنع أكثر من 100 مدفع استخدمها للدفاع عن الإيالة وزيادة تحصيناتها⁽⁶⁾، وبحلول سنة 1801م تحصّل الباي من إسبانيا على غير العادة أدوات وآلات أخرى

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص224.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص215.

(3) . محمد بن عمر التونسي، تشحيد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، المصدر السابق، ص24.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص215.

(5) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص225.

(6) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص215.

تلزم لمعمل تذويب وسبك المدافع، وبذلك يذكر قنصل إسبانيا بالإيالة أنّ الباي حمودة باشا بعث إلى إسبانيا رسالة شكر على هذه اللوازم التي استفاد منها الباي كثيرا في مصنعه⁽¹⁾ وفيما يخص صناعة القذائف، فقد قام حمودة باشا بإنشاء معمل يختص بصناعة القذائف المدفعية حوالي سنة 1795م، هذا المصنع الذي أنشأ في منطقة القصبة بجوار الحفصية والتي تبعد عنها بما يقارب كيلومتر واحد⁽²⁾، وهو عبارة على فرن كان حمودة باشا قد تحصّل عليه كهدية من مبعوث فرنسا "هيركولي"، الذي أصبح يحظى بمكانة مرموقة لدى الباي⁽³⁾، رغم كل هذا أصيبت هذه الصناعة بتراجع ملحوظ خلال القرن 19م إذا ما تم مقارنتها مع صناعة المدافع والقذائف في أوروبا.

2 - 2 . الصناعة الخشبية:

تعددت الصناعة الخشبية في الإيالة والتي نذكر منها:

2 - 2 - 1 . بناء السفن:

كان لدى الإيالة التونسية موانئ طبيعية متعددة وذلك راجع إلى الشريط الساحلي الذي تملكه والمطل على البحر الأبيض المتوسط، فقد كان ميناء غار الملح من أهم الموانئ في الإيالة والذي استخدم كدور لبناء السفن، وذلك راجع إلى موقعه الممتاز⁽⁴⁾، فيذكر "جون أندري بايسونال" خلال رحلته إلى الإيالة سنة 1724م أنّها كانت تحتوي على دار صناعة للسفن في ناحية غار الملح، حيث يصف لنا هذه الدار أنّها كانت ذات تجهيز قليل من حيث الوسائل التي تستخدم لصناعة السفن وتحريكها، في حين يذكر رحالة أوروبي آخر من خلال زيارته لميناء غار الملح سنة 1776م، أنّ هذه الدار (دار صناعة السفن) توقفت تماما على صناعة السفن بشكل نهائي لأنّ الباي حمودة

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص227.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص215.

(3) . رشاد الإمام المرجع السابق، ص ص 227-228.

(4) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص215.

باشا قام بإنشاء دار صناعة أخرى حديثة مع ميناء جديد في منطقة حلق الوادي الذي لم يكن ببعيد عن مركز الإيالة، والذي يحتوي أيضا على دار صناعة أخرى قبل مجيء حمودة باشا على رأس الإيالة التونسية⁽¹⁾، أين تم صنع بها سفينتين حربيتين ما بين سنتي 1764 و1765م، خلال فترة حكم علي باي والد الباي حمودة باشا⁽²⁾، وفي عهد هذا الأخير تمّ غلق دار صناعة السفن التي كانت متواجدة بمنطقة غار الملح ونقل كل ما هو موجود فيها من آلات ومعدات إلى المصنع الجديد الذي بناه حمودة باشا في حلق الوادي مباشرة بعد توليه الحكم، فكان إنتاجه وفيرا، حتى أنّ القنصل البريطاني سنة 1791م أرسل إلى دولته يخبرهم بأنّ أسطول الإيالة التونسية تزداد قوته بمرور الوقت ويعود ذلك إلى سببين اثنين أولهما بناء سفن حديثة في دار صناعة السفن بحلق الوادي والثاني تزود الأسطول ببعض السفن الأجنبية التي تحصّلوا عليها من خلال القرصنة، فكان الباي حمودة باشا يرسل طلبات إلى فرنسا خاصّة قصد توفير العديد من المعدّات والمواد التي تستخدم لبناء السفن مثل الصواري وكميات وفيرة من الأخشاب وآلات لتعويم السفن وإرسالها في البحر، والتي وصلته خاصّة من مينائي طولون ومرسيليا سنة 1792م، حتّى أنّ القنصل الفرنسي "ماجرا" يذكر دولته بأخذ الحذر من إيالة تونس، نظرا لتزايد قوتها يوم بعد يوم، وبإمكان الباي حمودة باشا أن يكون سيد البحر الأبيض المتوسط في غضون سنتين فقط، وذلك يعود لاستعانة الباي بخبراء ومهرة أجنب وخاصّة من فرنسا، لهم دراية كبيرة بصناعة السفن.

كما يذكر أيضا القنصل البريطاني أنّ قوّة أسطول حمودة باشا في تصاعد كبير وأنّه يزداد قوة، في حين أنّ الباي ازداد تكبرا وهو ما لاحظته في سلوكه وتصرفاته، إضافة إلى ذلك كانت دار صناعة السفن بحلق الوادي تقوم بإصلاح سفن الدول الأجنبية التي كانت تتعطل قريبة من الميناء مقابل دفع أموال للباي، وبحلول سنة 1813م إلّا وكان أسطول الإيالة مهيا للدفاع عن سواحله من

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 228-229.

(2) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 258.

هجوم إيالة الجزائر الذي كان متوقعا، حيث وصلت الزوارق التي امتلكها الباي إلى ما يقارب 50 زورقا كبير الحجم، مجهزا بمدافع كبيرة، ويضمّون ما يقارب 1000 جندي من جنود بحرية الإيالة، وخلال سنة 1814 وحسب ما ذكر "روسو" وصل عدد هذه الزوارق إلى 70 زورقا كلّها من صنع دار صناعة السفن بخلق الوادي، وما يجدر الإشارة إليه أنّه كانت هناك دار أخرى لصناعة السفن في مدينة بنزرت، وذلك حسب وثيقة وجدت في خزانة الدولة التونسية للوثائق تشير إلى لزمة تلك الدار ما بين سنتي 1795 و1796م لكن لم نجد عنها معلومات كافية⁽¹⁾، ومن العوامل الأخرى أيضا والتي أدّت إلى تطور هذه الصناعة هو اهتمام الحكام وخاصة بمجيء حمودة باشا، فقد استغلّ كل ما كان يدخل للإيالة من إتاوات كانت تفرضها على الدول الأوروبية، وخاصة منها تلك التي تدخل في صناعة السفن، فعلى سبيل المثال تحصلت الإيالة على إتاوة سنوية من دولة السويد سنة 1814م، تحتوي على حوالي 44 مدفع صغير، وكمية معتبرة من مادة الخشب، إضافة إلى كمية من الحبال والبارود والأسلحة والأسلاك الفولاذية وقماش الأشرعة، كما كانت الإيالة أيضا تصلها مساعدات من حين لآخر من طرف الدولة العثمانية من مدافع وحبال وبارود وغيرها.

كما شهدت أيضا هذه الصناعة تراجعا كبيرا خاصة مع النصف الثاني من القرن 19م، وذلك راجع إلى غلاء المواد الأساسية من جهة، والمنافسة الأوروبية من جهة أخرى، حيث أصبحت الإيالة تقدم طلبات تصنيع سفن جاهزة من الدول الأوروبية وخاصة من مرسيليا، فقد تعاقدت معها لبناء مجموعة من السفن تمثلت في فرقاطتين وغرابين شراعيين مقابل أن ترسل الإيالة لفرنسا كميات كبيرة من الصوف وزيت الزيتون.

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص من 229 إلى 234.

2 - 2 - 2 . صناعة الأثاث والأواني الخشبية:

لقد تم استخدام مادة الخشب في التجارة، حيث صنعت منها العديد من الأدوات الجميلة والرائعة من أثاث وأواني للبيوت، كما تم استخدام الأخشاب في عملية بناء المنازل (1)، فكانت المادة الأولية في هذه الصناعة وهي الخشب متوفرة محليا، إضافة إلى ما تستورده الإيالة، حيث وصلت على سبيل المثال إلى الإيالة سنة 1786م سفينة قادمة من جنوة إلى ميناء حلق الوادي محملة بـ 200 لوحة من الخشب اللين، و100 لوحة من الخشب الصلب، ما أدى إلى تطور هذه الصناعة كثيرا على عهد البايات الحسينيين، وخصوصا الباي حمودة باشا الحسيني (2)،

وعموما فإن ما نخلص إليه من خلال الفصل الأول، أنّ الإيالة شهدت تحسنا في النشاط الزراعي والصناعي، ما أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية، وظهور حرف ومهن متنوعة، حيث أشاد بذلك العديد من المؤرخين والباحثين والرحالة، الذين وفدوا إلى الإيالة خلال تلك الفترة، بفضل مجموعة من العوامل التي ساعدت الفلاحين والمهنيين والحرفيين، حيث ساد الاستقرار، كما عمل البايات الحسينيين على إعطاء اهتمام كبير لتحسين النشاط الزراعي والصناعي على الرغم من الكوارث التي كانت تصيب الإيالة من حين لآخر، كالمجاعات والأوبئة والجفاف، فأقبلوا على زراعة الأراضي واستصلاحها واكتساب حرف ومهن متعددة.

(1) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص216.

(2) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص258.

الفصل الثاني:

المعاملات التجارية الداخلية والخارجية في إيالة
تونس خلال العهد الحسيني 1705 . 1814م.

_ أولا: المعاملات التجارية الداخلية.

_ ثانيا: المعاملات التجارية الخارجية.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال العهد الحسيني 1705 . 1814م.

تطافرت عدة عوامل كتوفر المواد الأولية خاصة الزراعية والحيوانية وأيضا براعة الأسر التونسية في إنشاء صناعة في الإيالة التونسية أدت إلى وفرة في المنتج، فأصبح البايات الحسينيين يعتمدون عليها في قطاع التجارة، هذا القطاع الذي ساهم في ربط علاقات تونسية أوروبية في مجال تبادل المنتجات والتي كانت متوفرة في البلاد التونسية، وهذا ما يعرف بالتجارة الخارجية، كما كان للبايات الحسينيين دور كبير في تبادل السلع بين مختلف المدن التونسية وذلك بإنشاء عديد الأسواق داخل المدينة وفك العزلة عن المناطق الصحراوية وهذا ما يعرف بالتجارة الداخلية، لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق لمعاملات الإيالة الداخلية بين نواحي ومناطق الإيالة، والخارجية التي كانت مع العديد من النواحي وعلى رأسها الدول الأوروبية خاصة.

أصبح هذا النشاط التجاري الواسع، من الركائز الأساسية في الاقتصاد التونسي بفضل عوامل عدة خاصة منها مساهمة البايات الحسينيين في إعادة الأمن للبلاد ولمعرفتهم بأنه العامل الأساسي لترويج الصناعات والمنتجات المحلية خارج البلاد التونسية فكانت القوافل تربط مختلف جهات البلاد داخليا سواء الساحلية والشمالية والجنوبية وكذلك خارجيا بربط البلاد التونسية بما جاورها من البلدان⁽¹⁾.

إنّ التجارة بصفة عامة خاضعة لعديد العوامل مثل تأثير سياسة الحكام وكذا الوضع الاقتصادي للدولة والهيكل التحتية المتوفرة بها، والتي تسمح بالقيام بعملية المبادلات، وأيضا توفر رؤوس الأموال لدى المنتجين ولدى المستهلكين.

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني (1705-1830م)، حوليات التاريخ والجغرافيا المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015م، ص ص 291-292.

أولاً: المعاملات التجارية الداخلية:

أ _ مساهمة الحكام في تنشيط التجارة الداخلية:

من خلال جملة من الأخبار التي أفادنا بها الرحالة والعديد أيضاً من المراسلات الدبلوماسية أمثال الوزير السراج وحسين خوجة ومحمد الصغير الباجي وأحمد بن أبي الضياف وحمودة بن عبد العزيز وغيرهم فقد اتفقوا على أنّ الإيالة شهدت نوعاً من الازدهار خلال فترة حسين بن علي إلى غاية سنة 1728م⁽¹⁾، والتي شهدت بداية ظهور تمرد علي باشا على الحكم⁽²⁾، حيث عمّ السلم في فترة حكمه بحسن تدبيره وسياسته.

كما ذكر أيضاً العديد من الأجانب والدبلوماسيين الذين زاروا الإيالة خلال هذه الفترة بإيجابيات سياسة حسين بن علي في تطور التجارة⁽³⁾ وكسب ثقة تجار الإيالة به، فذكر "بايسونال" خلال سنة 1724م أنّ الكثير من التجار يبيعون ويشتررون ويسلمون ويستلمون البضائع إلّا شفوياً وبدون أي ضمانات ولم تصل للحاكم أي شكاوى أو قضية نصب واحتيال من أحد التجار⁽⁴⁾، كما يذكر أيضاً صاحب كتاب ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان بازدهار الإيالة عند تولي حسين بن علي قائلاً: "... وكان يوماً مشهوداً ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ثمّ توجه بنظره السعيد ورأيه الرشيد السديد إلى تعمير مدنها وإحياء مساجدها ودورها ومساكنها ودكاكينها وأسواقها، واستجلب أهلها

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص436.

(2) Mohammed Hadi Chérif, **Hommes religion et pouvoir dans la Tunisie de l'époque moderne**, Annales Economies Sociétés Civilisations, Centre national de la recherche scientifique, Ecole normale supérieure de Lyon, N 6, France, Mai-Aout 1980, p 590.

(3) . يعرف ابن خلدون التجارة على أنّها عملية شراء للبضائع والسلع وادخارها حتى يحين موعد عرضها في الأسواق بزيادة مبلغ على سعر الشراء من أجل تحقيق ربح، للحصول على كسب، وبالتالي الحصول على رأس مال ليقوم بهذه العملية مرة أخرى، أمّا فيما يخص تحديد سعر البيع فاختلف الكثير منهم في ذلك بين أهل السنة والمعتزلة وغيرهم ما بين وجوب تحديد الأسعار أو ترك الحرية للتاجر. ينظر: عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، ط1، دمشق، 2004م، ص88، وينظر الهادي وآخرون، **المغبيون في تاريخ تونس الاجتماعي**، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، ط1، تونس، 1999م، ص54.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص436.

من جميع الأقطار والبلدان وبنوها وجددوا رسومها وأتقنوها ... وغلت فيها الرباع وازداد فيها الخير والمتاع ...⁽¹⁾.

كما ذكر في هذا الشأن "سان جرفي" قنصل فرنسا في أحد المراسلات الصادرة من الإيالة إلى كاتب الدولة للبحرية الكونت دي موروبا في 18 ديسمبر من سنة 1732م أنّ عملية البيع التي حدثت بين العربي والتركي ورعية من رعايا ملك فرنسا تمّ تسجيلها فقط في سجل التاجر الفرنسي بتسجيل اسم الشاري والسعر وكمية المنتج ونوعه والتاريخ الذي اتفقوا على دفع الأموال فيه، فرغم ذلك كان التأخر في الدفع أو الاحتيال نادر الوقوع وأن حصل فتعتبر هذه الوثيقة كدليل إثبات يستعملونها لإعادة حقوقهم، فيكون السجن من نصيب المخالف ولن يخرج منه⁽²⁾ إلا بعد إتمام ما عليه من التزامات، ويذكر القنصل في ذات السياق أيضا بقوله: "... وهذه يا سيدي، العادات التجارية لهذا البلد البربري، حيث، هناك كما تبينته عظمتكم النية الحسنة والمرونة أكثر من فرنسا ..."، وهو ما ذكره أيضا البريطاني "شو" قائلاً: "... يكون التونسيون الشعب الأكثر حضارة من كلّ بلاد البربر، فهم أقل صلفا بكثير... والمعاملات التي يقوم بها هناك الأجانب ... تجري بطيبة خاطر حتى أنني أجد متعة كبيرة عندما أرافق السيد القنصل لورانس في المقابلات المتاحة له، فلقد فكر هذا الشعب في ازدهار تجارته ومصانعه أكثر مما مال إلى النهب وتعاطي القرصنة... هم يبرمون بطيبة خاطر، المعاهدات (مع أمراء النصارى) ويعيشون معهم في وفاق"، فما يمكننا قوله من خلال ما سبق ذكره أنّ الذين وفدوا إلى الإيالة في تلك الفترة من الأجانب أجمعوا على وصف تجار الإيالة من التونسيين بالاستقامة في تجارتهم مثل ما ذكره "شارل أندريه جوليان" وغيره⁽³⁾، كما قام حمودة باشا أيضا بتنشيط التجارة داخل الإيالة وهو ما يذكره ابن أبي الضياف قائلاً: "... وأقبلت الناس في دولته على الفلاحة والمتاجر والصناعات، وكثر العمران، ونمت

(1) . حسين خوجة، ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، المطبعة الرسمية العربية، تونس، 1326هـ/1908م، ص22.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص436.

(3) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص259.

الأموال، وظهرت الثروة...". ومن العوامل التي ساعدت على تنشيط التجارة الداخلية هو ما فرضه حمودة باشا على التجار الأجانب بمنعهم من شراء المحاصيل الفلاحية من فلاحي الإيالة بل يمكن لهم ذلك من تجار الإيالة، علما أنّ الباي قد قام باتخاذ هذه الإجراءات لسببين اثنين، أولهما حتّى يضمن ربحا معتبرا للتجار المحليين، وثانيهما حماية الفلاحين من جشع التجار الأجانب الذين يشترون المحصول قبل وقت الحصاد بأثمان زهيدة، وقد استفاد فعلا كل من فلاحي الإيالة وتجارها من فوائد وأرباح معتبرة نظير هذا الإجراء الذي قام به حمودة باشا⁽¹⁾، أمّا التجار اليهود والقاطنين بالإيالة والذين يعتبرون تونسيين، فقد حدد لهم الباي حمودة باشا البضاعة التي يسمح لهم فقط المتاجرة بها في الداخل، مثل ما جاء في وثيقة وجدت في خزانة وثائق الدولة التونسية فقد أصدر حمودة باشا أمرا في ديسمبر 1788م أنّ اليهود التجار يسمح لهم في الداخل جميع ما يكال بالذراع ويوزن بالميزان مثل الحرير وغيره.

إضافة إلى ذلك قام حمودة باشا بتنشيط التجارة الداخلية والتي كانت تتم عبر طرق القوافل التجارية⁽²⁾ في كامل أنحاء الإيالة جنوبها وشمالها، حيث كان لهذه الطرق الفضل في ترويج البضاعة من منطقة لأخرى، إضافة إلى ذلك فقد قام حمودة باشا ببناء سوق جديد يعتبر من أحسن أسواق مدينة تونس لسعته الكبيرة وموقعه الهام، كما لا ننسى أيضا جهود الوزير يوسف صاحب الطابع هو الآخر الذي كان سببا أيضا في تنشيط التجارة الداخلية في عهد حمودة باشا، حيث يذكر ابن أبي الضياف في ذلك قائلا: "... وله عند الكثير من أعيان المملكة والحاضرة أموال لها بال على وجه القراض يتاجرون بها معتمدين جاهه، حتى أنّ الفقير القادر على عمل التجارة إذا استقرضه

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص292.

(2) . القوافل التجارية: يقصد بالقوافل التجارية هو تنظيم مسبق لمجموعة من التجار على الغالب باختلاف أصولهم وأوطانهم من أجل تحقيق غاية اقتصادية متمثلة في الربح التجاري عن طريق عمليتي البيع والشراء، من مكونات هذه القافلة العنصر البشري وهو الأساس، والحيواني أيضا. ينظر: بالحاج أوزايد وصالح بوسليم، تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري، مجلة روافد للبحوث والدراسات جامعة غرداية، مج 2، العدد 1، الجزائر، جوان 2017م، ص 96.

رأس مال يهش لذلك، ولا يتوقف، ولا يأخذ إلا ثلث الفائدة من أموال قراضه، ترغيبا للناس في العمل، وفي الأخذ من عنده ...⁽¹⁾.

يعدّ الإنتاج الفلاحي والحرفي أساس التجارة الداخلية في الإيالة، حيث امتنهن سكان الإيالة التجارة ونشطوا فيها، وخاصة التجارة الداخلية بين حواضر الإيالة التونسية والتي كانت تدرّ عليهم أرباحا كثيرة⁽²⁾، فكانت التجارة داخل الإيالة شاملة لمعظم حدود الإيالة الداخلية، تقوم بها القبائل التي كانت تجوب أسواق الإيالة، فهي تعتبر نقاط التقاء التجار في أيام محددة خلال الأسبوع أو الشهر أو السنة لبيع منتوجاتهم أو مقايضتها سواء كانت هذه المنتوجات فلاحية أو صناعية، فكانت الأسواق متعددة على كامل تراب الإيالة في الأرياف والمدن كتونس وباجة والقيروان وغيرها⁽³⁾، فعلى سبيل المثال اختصّ سكان كل من صفاقس جزيرة جربة بالبيع سواء بالتجزئة أو الجملة، وانتشر الكثير منهم في مناطق الإيالة كبنزرت وبلاد الجريد وعاصمة الإيالة، حيث كانوا يجمعون العديد مما كانت تنتجه هذه المناطق بواسطة الحمارة⁽⁴⁾ أو عن طريق القوافل من محصول الزيتون الذي يوجد بالمناطق الساحلية، أو تمرور من الجنوب أو حبوب من المناطق الشمالية وغير ذلك، ثم يعودون بها إلى مناطقهم لبيعها إلى الأهالي لاستهلاكها أو لليهود والأجانب لتصديرها خارج الإيالة.

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 293-294.

(2) . محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 259.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص 439.

(4) . الحمارة: تميزت الإيالة التونسية عن غيرها من الإيالات العثمانية في المنطقة المغاربية بوجود فئة عرفت باسم "الحمارة"، هذه الفئة أو الطائفة كانت تقوم بنشاط تكميلي في التجارة يتعلق بنقل البضائع، فكانت هذه الفئة تمتلك مجموعة من الدواب لكي تستخدمها في نقل البضائع من مكان لآخر، وخاصة من السوق إلى منطقة معينة أو العكس، حيث كانوا يتميزون بالأمانة والصدق، فكان التجار يعهدون ببضاعتهم للحمارة، والتي بدورهم يقومون بإيصالها إلى المكان المطلوب منهم، فأصبح هناك العديد منهم في كافة مناطق الإيالة وأصبح لكل جهة حماريها الخاصين بها ينقلون ما يعطونهم من سلع وبضائع، كما امتازت فئة الحمارين أيضا بالدراية الواسعة لأساليب وكيفية حفظ البضائع سواء من الضرر أو التلف. ينظر: محفوظ سعيداني، التجارة بأقطار المغرب العربي في العهد العثماني ما بين القرنين (18-19م)، المجلة التاريخية الجزائرية مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة المسيلة، الجزائر، مج 5، العدد 2، ديسمبر 2021م، ص 572.

كان اهتمام الحسينيين بالتجارة الداخلية واضحا، وأعطوا لها عناية خاصة، وهذا راجع لما لها من فائدة كبيرة على الإيالة والأهالي، فحرص البابات الحسينيين على بناء الجسور لأجل تنقل وتسهيل حركة التجار محملين ببضائعهم بين مدن الإيالة، كما قام البابات أيضا بترميم عدد من الجسور أيضا لتسهيل حركة التجار، زيادة على ذلك أيضا قاموا ببناء محلات وأبراج لمراقبة وتأمين الطريق للتجار والباعة، مثل طريق قفصة وطريق سوسة على عهد الباي حسين بن علي سنة 1714م، وبناء قنطرة وادي الزرقاء⁽¹⁾، وخمس قناطر أخرى على طريق القيروان كقنطرة أبي حميدة، والفحص، والقلعة⁽²⁾، وقام أيضا الباي حمودة باشا ببناء قنطرة طريق بنزرت والتي ربطت الأراضي الخصبة الخاصة بزراعة الحبوب في شمال الإيالة بمدينة تونس حيث تم الانتهاء من صنعها بحلول سنة 1800م، وكلفت خزينة الباي أموالا كثيرة ودامت فترة إنجازها ما يقارب 15 سنة⁽³⁾.

لقد عرفت الإيالة بفضل جهود البابات الحسينيين في قطاع التجارة تطورا ملحوظا ومن أمثلة اهتمام البابات بالتجارة أيضا ما ذكره ابن أبي الضياف حول التاجر التونسي الذي أراد أن يغصب ماله تاجر آخر وهو من أصل جربي، فكان يتماثل في دفع ما عليه من ديون للتاجر التونسي، فقام هذا الأخير برفع تظلماته وتقديم شكوى للباي علي باشا (1735 - 1756م)، حيث قام الباي بتخصيص قبجي للاهتمام بالموضوع ويرد دين التاجر التونسي وهو ما قام به فعلا، ومن صور اهتمام البابات الحسينيين بالتجارة أيضا الحرب التي قامت بين الإيالة ومدينة البندقية عام 1785م والتي يعود سببها إلى إحراق بضاعة للتجار التونسيين في مرسى مالطة بداعي الوباء، فقد رفضت البندقية دفع تعويض للتجار التونسيين والذي قدرته الإيالة بحوالي 14 ألف ريال ببندي⁽⁴⁾.

(1) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية ...، المرجع السابق، ص ص 259-260.

(2) . محمد الباجي بن أبي بكر المسعودي البكري، الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 2012م، ص 245.

(3) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 293.

(4) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية ...، المرجع السابق، ص 260.

أما جل المؤرخين والباحثين وخاصة التونسيين منهم وحتى الرحالة الأجانب الذين زاروا الإيالة التونسية خلال القرنين 18 و19م أجمعوا على أنّ أهم فترة حكم على عهد الأسرة الحسينية⁽¹⁾، والتي امتد حكمها من 1705م إلى غاية 1956م⁽²⁾، هي فترة حمودة باشا (1782-1814م) على كافة المجالات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا⁽³⁾، فقام حمودة باشا باتباع سياسة تجارية في محاولة منه لتنشيط التجارة داخل الإيالة وخارجها، وهو ما أدّى إلى انتعاش الوضع الاقتصادي بالإيالة وخاصة منها التجارة التي ازدهرت وراجت بشكل كبير، وذلك راجع لوفرة المنتجات والأمن، رغم ظهور بعض الأمراض والجوائح من جهة، ومن جهة أخرى بفضل هذه السياسة التجارية التي فرضها الباي حمودة باشا، ومن صورها أن التجّار الأجانب ممنوعين من شراء المنتجات الفلاحية مباشرة من الفلاحين، بل تعاملهم فقط يكون مع التجّار التونسيين، والهدف من هذا القانون هو ضمان ربح معتبر للتجار التونسيين من جهة ومن جهة أخرى أيضا يضمن هذا الإجراء حماية لفلاحي الإيالة من كل نصب أو احتيال قد يقع عليهم من التجار الأجانب، حيث طبق هذا الإجراء خاصة مع نهاية الحرب التي دار رحاها بين الإيالة التونسية والبندقية، كما أنّ الباي حمودة باشا ذهب إلى أبعد من ذلك بمنع التجار اليهود من ممارسة تجارة بعض السلع والمواد داخل الإيالة، مما أدّى إلى تراجع ربح اليهود في التجارة الداخلية للإيالة، فذكر رشاد الإمام أنّ هناك وثيقة موجودة في خزانة الدولة بتونس، هذه الوثيقة تحتوي على أمر أصدره الباي حمودة باشا، ذكر فيه أنّه لا يسمح للتجّار اليهود الاتّجار بكل السلع والمواد في الإيالة دون استثناء بل حدد لهم قائمة ذكر فيها السلع والمواد التي يمكن فقط لليهود فيها الاتّجار بها، هذا الأمر كان الباي حمودة باشا قد صدر عنه في ديسمبر من سنة

(1) . نبهة السلطاني العبيدي، العوامل المؤثرة في سياسة حمودة باشا العسكرية، الكراسات التونسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، العدد 206/205، تونس، ديسمبر 2008م، ص 118.

(2) . نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ترجمة وتقديم: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت، 2001م، ص ص 103-104.

(3) . نبهة السلطاني العبيدي، المرجع السابق، ص 118.

1788م، لكن مع بداية القرن 19م، وبداية من سنة 1815م ومع التطور الواضح للدول الأوروبية والذي تغير من خلاله موازين القوى بينها وبين الإيالة التونسية التي شهدت تراجعاً وتقهقراً واضحاً، فلم يستمر هذا الوضع على حاله، ولم تستطع الإيالة المحافظة عليه⁽¹⁾.

وعموماً فالحياة التجارية في الإيالة التونسية كانت مرتبطة بالتغيرات الظرفية، فقد عرفت رخاء وازدهاراً نسبياً، بفضل الاستقرار وانعدام الأوبئة، فالوضع كان محفزاً لظهور ازدهار اقتصادي خاصة مع بداية حكم حسين بن علي 1705م⁽²⁾، وما بين سنتي 1765 . 1775م، وأيضاً بداية فترة حكم الباي حمودة باشا خاصة ما بين سنتي 1782 . 1800م، صاحب ذلك أيضاً ومن حين لآخر انخفاض في حجم الموارد بداية من النصف الأول من القرن 18م، وذلك راجع إلى العديد من التوترات والثورات الداخلية والخارجية التي كانت تخوضها البلاد التونسية.

تعدّ تجارة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الإيالة والتي كانت محتكرة من طرف البايات، فكان يمنع تصديرها في سنوات القحط والجذب، في حين تكون المنتج الأول المعدّ للتصدير في سنوات الرخاء والخصب خاصة مادتي الشعير والقمح اللذان يعتبران من المواد الأساسية التي تعدّ للتصدير، كما يأتي أيضاً زيت الزيتون في المقام الثاني من حيث ترتيب المواد المصدّرة خارج الإيالة⁽³⁾، حيث اشتهرت به الجهة الجنوبية من الإيالة ما بين سببيلة والقيروان فكانت أحسن وأجود أنواع الزيتون بالإيالة تتواجد بمنطقة قفصة وتوزر، إمّا كطعام أو يعصر ليستخرج منه زيتاً⁽⁴⁾، إلى جانب ذلك أيضاً الصوف الذي كانت الإيالة تصدّر منه ما يقارب ثلاثة ملايين فرنك والذي يعتبر نوعه من أجود الأنواع الموجودة في الأسواق الداخلية للإيالة وحتى خارجها، فقد تم بيع القنطار

(1) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية ...، المرجع السابق، ص ص 260-261.

(2) . محمد الهادي الشريف، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش ومحمد

عجينة، دار سراس للنشر، ط3، تونس، 1993م، ص ص من 92-93.

(3) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية ...، المرجع السابق، ص 261.

(4) . محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص ص من 335 إلى 337.

الواحد منه بسعر يتراوح ما بين 70 إلى 72 فرنك، كما كانت الإيالة أيضا تصدر البقر والجلود والملح والحمضيات والسمك المملح والعسل والإسفنج وغيرها، أما بالنسبة للمواد التي كانت الإيالة تستوردها فنذكر منها خاصة الأقمشة والأسلحة وأغلب المواد المستعملة مثل الخردوات... . ما يلاحظ في التجارة سواء داخل الإيالة أو خارجها أنّ البايات والقياد كانوا يتحكمون فيها بدرجة كبيرة، فقد جنوا منها أموالا وفيرة، مستغلين بذلك مناصبهم وتحكمهم في التجارة وصاروا من أكبر تجار الإيالة، من ذلك مثلا كانت الضرائب والحقوق الجبائية المستخلصة من منتوج الحبوب يستحوذ البايات والقياد على جزء منها وبيعه بطريقة غير مباشرة حيث كانوا يوكلون عليها بعضا من تجار الإيالة لحملها وبيعها في المشرق، وبذلك تعود أموال البيع لحسابهم الخاص، مع إعطاء التاجر الذي كلّف ببيعها ربحا ماليا (1).

ب _ الأسواق وأهميتها:

كان تجار الإيالة يمارسون نشاطهم التجاري في ما يعرف بالفنادق والتي أخذت مسمى الأسواق فيما بعد، حيث تواجد بالإيالة التونسية وكغيرها من الإيالات العثمانية المغاربية المجاورة نفس أنواع الأسواق والتي يمكن حصرها في قسمين رئيسيين أسواق يومية وأسواق أسبوعية، فالبنسبة للأسواق اليومية كانت منكمشة ومتواجدة معظمها داخل الحواضر، وتميزت بالتنظيم في شوارع وأحياء وأزقة هذه الحواضر، وكانت أسمائها تعرف بالمنتجات التي تباع فيها، أما بالنسبة للقسم الثاني من الأسواق فهي الأسواق الأسبوعية والتي كان موضعها بالقرب من الحواضر الكبرى للإيالة وخاصة على أبوابها، حيث كانت تقام هذه الأسواق في أيام معروفة ومعلومة، فيتم فيها بيع المنتجات المحلية والمستوردة، أما في المناطق الريفية والبوادي، فتتم عن طريق القوافل التي كانت تمرّ بها، حيث كانوا يجتمعون في مكان معين ومخصص يكونون من خلال ذلك سوقا، تأتي إليه الدواب محملة بمختلف البضائع وعند الفراغ من العملية التجارية (البيع والشراء) يرجعون إلى مناطقهم ومكان

(1) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية ...، المرجع السابق، ص ص 261-262.

إقامتهم، كما خصص عون مهمته مراقبة تلك الأسواق أطلق عليه اسم "المزوار" أو "كبير الشرطة"، فكان هذا العون يتحرك برفقة فرقة من الجند والحرس، يراقب التجار ويعاقب الغشاشين في الموازين والكيل والتزوير، حيث كان "المزوار" يقوم بمعاينة هؤلاء التجار في عين المكان من خلال ضربهم بالعصا، كما قام الباي حمودة باشا بإصدار قرار بخصوص تنظيم الأسواق داخل حواضر الإيالة سنة 1800م يقتضي توسيع طرق الأسواق وذلك بنزع المصطبات التي بناها التجار أمام محلاتهم التجارية؛ لأن ذلك كان يحدث الفوضى ويعرقل الحركة داخل الأسواق⁽¹⁾.

كان هناك ازدهار تجاري وذلك نتيجة تنوع الانتاج سواء كان زراعيا أو حيوانيا أو صناعيا، فكانت بذلك المدن التونسية تعد من أهم المراكز التجارية التي يشتري منها الأهالي من مختلف جهات البلاد حاجاتهم الضرورية، ويأتي إليها الفلاحين لبيع انتاجهم الزراعي والصناعي، ما أدى إلى نوع من الترابط بين المدن فكثرت الأسواق كسوق العطارين والبركة والترك والقماش والقرانة وغيرها، ونشير هنا إلى أن هذه الأسواق كانت موجودة في العصر الحفصي لتستمر إلى العصر العثماني خلال الفترة الحسينية، إضافة إلى إنشاء أسواق جديدة لم تكن موجودة في الإيالة قبل ذلك، ومن هذه الأسواق نذكر:

1 _ سوق السكاكين:

في الحقيقة هذه السوق كانت منذ القرن 9هـ/15م لكن تم تجديدها في عهد الباي حسين بن علي (1117 - 1153هـ / 1705 - 1740م) وعرفت هذه السوق بصنع السروج ولوازم الفروسية.

(1) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغربية ...، المرجع السابق، ص ص 265 - 266.

2 _ سوق البلاغجية:

أسسها علي باي الثاني سنة 1182هـ/1768م بالقرب من سوق العطارين خارج باب المنارة تميزت بصنع البليغة والكندرة (أحذية تقليدية) وجل صناعاتها من صفاقس وسوسة⁽¹⁾، كما أخذت هذه السوق العديد من التسميات الأخرى، مثل سوق السبابطية، وسوق الخفيين وسوق البشامقية⁽²⁾.

3 _ سوق الباي:

بنى حمودة باشا سوق الباي الذي يذكر الحشايشي أنه بني سنة 1196هـ/1781م، وكان يباع فيه السجاد والأقمشة الحريرية والصوفية، يقع هذا السوق قريبا من دار الباي وهو من أهم الأسواق وأحسنها نظرا لضخامته وموقعه الهام⁽³⁾، واستمرت هذه السوق إلى غاية 1228هـ/1812م⁽⁴⁾.

4 _ سوق الشواشين:

أمر حمودة باشا بإنشاء سوق الشواشين سنة 1782م وكان به سوقين السوق الصغير والسوق الكبير، ومن أهم الجماعات الحرفية بهذا السوق جماعة حرفي الشاشية التي كانت تجني أرباحا كبيرة بهذا السوق⁽⁵⁾، هذه الحرفة التي كانت حkra على حرفي مدينة تونس، كما كان لهذا القطاع أمين يسهر على آداب المهنة وأخلاقياتها وتسوية النزاعات التي كانت تحدث به من حين لآخر⁽⁶⁾.

5 _ السوق الجديد:

قام الباي حمودة باشا بتدشين السوق الجديد والتي بنيت من طرف وزيره يوسف صاحب الطابع سنة 1228هـ/1813م ويمارس فيها مختلف الأنشطة التجارية.

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص ص 292-293.

(2) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 276.

(3) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 98.

(4) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 293.

(5) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 98.

(6) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 293.

كما يذكر صاحب كتاب ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان أنّ حسين بن علي اهتم ببناء سوقين بمدينة القيروان وبعض الدكاكين بها قائلا: " ... ومن حسناته إيجاده للمدرسة التي أحدثها وبناها بمدينة القيروان سنة ثلاث وثلاثين ومئة وألف ... وأحدث بقربها سوقين اثنين بعدة دكاكين متصلة للتجار وغيرهم ... " (1) (ينظر الملحق رقم 09).

كما أولى حمودة باشا اهتماما كبيرا للأسواق القديمة ونظمها وأزال منها الفوضى كإزالة المصاطب التي يبنها التجار أمام حوانيتهم والتي كانت لها آثار سلبية كإعاقة حركة العامة في الأسواق (2)، واجه حمودة باشا مقاومة ورفض من مالكي هذه الدكاكين ورجال الإفتاء في الإيالة، ووقفوا مع حمودة باشا وذلك خدمة للصالح العام (3)، ويذكر ابن أبي الضياف في كتابه أن الباي أصدر قرارا جاء فيه أنه من تأخر في إزالة ما يوجد أمام دكانه يُهدم عليه ويدفع أجر الهادم وإخراج ما هُدم خارج السوق، وذلك مثل ما ذكرنا لتسهيل المرور وتنظيم الشوارع التجارية (4).

ذكر أحد الرحالة الروس عندما قام بزيارة الإيالة التونسية خلال القرن 18م وهو الرحالة "سومراكوف" واصفا أسواق الإيالة أنّها من أفضل الأماكن وأكثرها ضرافة، ووصف هذه الأسواق على أنها أروقة مغطاة، كما وصف سوق العطارين وعديد أنواع الروائح الطيبة الصادرة من الحشائش والأعشاب والورود والحناء، وواصل جولته في سوق الشواشين وما تزخر به هذه السوق من بضائع مختلفة ودخل أيضا سوق الأسلحة والتعرف على محتوياتها، وعرف أن هذه الأسواق تمثل مركز ثقل الحياة الاقتصادية في الإيالة (5).

(1) . حسين خوجة، المصدر السابق، ص23.

(2) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص98.

(3) . أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى ...، المصدر السابق، ص ص 179-180.

(4) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص ص 98-99.

(5) . حفيدة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 293-294.

كانت الأسواق تحوي نظام خاص مثل ما كان موجودا قبل ذلك وهو إقامة التجمعات على حسب الاختصاص في الحرف مثل ما يذكر المؤرخ "أندريه ريمون" (A.Rymand) أن الذين يمارسون نشاطا واحدا يجتمعون في مكان واحد وعلى رأس المساعدين والمتمرنين في كل حرفة معلم وعلى رأس كل حرفة يوجد أمين يراقب جودة الصنع ويحل النزاعات التي قد تنشأ بين المعلم وعمال الحرفة الواحدة، كما وجد في عهد حمودة باشا أسواق أخرى تختص ببيع الغنم تسمى رحبة الغنم وأخرى مختصة في بيع الخيول تسمى المرقاد كما نجد المحتسب وهو موجود منذ العهود الإسلامية الذي كان يشرف على مراقبة الحرفيين والمكايل والأسعار، لكن في العهد العثماني تقلصت خدمته وأصبح فقط على حرفة معينة ذات الصلة بالغذاء كالفرانين والخبازين والجزارين والخضارين وغيرها يقوم هذا المحتسب بجولات ومعه حاملو الموازين والجلادين لمراقبة الأسعار ونوعية المنتجات وذلك لمحاربة الغش في السلع والمكايل.

عادت هذه الإصلاحات بالفائدة على نظام الأسواق فتوسعت وصارت جديدة بالوصف لكل زائر إليها مثل الرحالة "ستانلي" (Stanly) الذي زار إيالة تونس بين سنتي 1784 و1786م ويصفها على أنها مزودة بكل لوازم الحياة من لحوم بيضاء وحمراء وبكميات وفيرة وتتوفر أيضا على كميات كبيرة من الخضار بفعل توفر خصوبة أراضي الإيالة التونسية ويقول أيضا أنه بإمكان الفرد أن يعيش على غذاء يومي يتكون من كميات وافرة من اللحم والخضار⁽¹⁾.

لقد شجع البايات الحسينيين هذه الأمور التجارية للحصول على الأموال لخزينة الدولة وتطويرها ومن أهم هؤلاء البايات حمودة باشا الذي ساهم بسياسته في تطور وازدهار التجارة الداخلية فمنع مثلا التجار الأجانب من ابتياع المحصولات الزراعية من المزارعين مباشرة ويجب أن تتم بواسطة تجار تونسيين، ووضع هذا الاجراء لأمرين أولهما ضمان ربح التجار المحليين على كل صفقة وثانيها حماية الفلاحين عندما يبيع كل محصوله أو جزء منه قبل وقت الحصاد بأثمان زهيدة.

(1) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 99.

كما كان حظ التجار اليهود في التجارة الداخلية محدودا نسبيا وهنا نقصد التجار اليهود القاطنين بتونس ويعتبرون بذلك تونسيين، حيث حدد لهم نوع البضاعة التي يسمح لهم بالمتاجرة بها داخليا فيبيعون ما يكال بالذراع ويوزن بالميزان كالحريز وغيره، كما نشط حمودة باشا التجارة الداخلية التي تتم عن طريق القوافل التجارية بين الجنوب والشمال والتي يرجع إليها الفضل في ترويج البضاعة وتنشيط التجارة، كما قام الباي أيضا ببناء قنطرة بنزرت، وربطت بذلك⁽¹⁾ المنطقة الشمالية التي تمثل ثلث المساحة الإجمالية للإيالة، وأهم منطقة لما تحتويه من مساحات وأراضي خصبة شاسعة واقعة بين الجبال والتي تزرع فيها الحبوب⁽²⁾ بمدينة تونس والنواحي المجاورة لها، واستغرق في بنائها أكثر من 15 سنة والتي انتهت سنة 1800م وما يدل أيضا على اهتمام هذا الباي بتنشيط التجارة الداخلية بناؤه لسوق الباي والذي يعتبر من أحسن أسواق العاصمة، ويذكر ابن أبي الضياف حول يوسف صاحب الطابع أنه كان يقرض الكثير من أعيان المملكة أموالا ليتاجروا بها، كما كان أيضا للفقير حظ من هذه القروض والعمل في التجارة، وكان يوسف صاحب الطابع لا يأخذ إلا ثلث الفائدة من أموال قراضه، وذلك ترغيبا وتحفيزا للناس على العمل، وكان يقول القليل من الكثير كثير. استطاع الباي حمودة باشا بهذه السياسة الحفاظ على منتجات الدولة والحركة التجارية الداخلية بإقامة الأسواق وضمان حق الفلاح في إنتاجه وعمله وقد اتبع البايات من بعده هذه السياسة لإنجاح التجارة الداخلية⁽³⁾.

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 294.

(2) . محمد اللواتي، تزويد المدن التونسية بالمياه خلال العهد الحسيني دراسة تاريخية وأثرية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم

التراث تخصص آثار إسلامية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، 2012/2013 م، ص 15.

(3) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص ص 294-295.

ج _ الأسعار داخل أسواق الإيالة:

كان لهذه الأسواق التي كانت منتشرة في جميع مناطق الإيالة إلى توفر عدّة منتجات من اللحوم، سواء لحم الخروف أو البقر التي وصل سعر الرطل الانجليزي منه بنس إنجليزي واحد، كما وجد أيضا لحم الطيور الداجنة والحمام وكميات الخبز على أغلب أسواق الإيالة، إلى جانب وجود الخضر بمختلف أنواعها وعلى مدار السنة، فيمكن للفرد من الإيالة أن يقتني ما يحتاجه يوميا من الخبز واللحم والخضار وبكميات كافية بسعر لا يتجاوز 3 بنسات إنجليزية.

لقد ساهمت هذه المبادلات التجارية ووفرة الإنتاج وما حققته من أرباح وفيرة إلى تحقيق قفزة كبيرة للإيالة في المجال الاقتصادي، حيث حقق الميزان التجاري للإيالة ربحا وصل لحدود 7 ملايين ريال سنويا، فأدّى ذلك أيضا إلى ظهور طبقة سكانية ثرية في الإيالة، كما مكنت أيضا الباي حمودة باشا بفضل المداخل التجارية الوفيرة للإيالة من تكوين وتعزيز قوة عسكرية كبيرة لم تشهدها الإيالة التونسية من قبل، أثرت بشكل كبير جدا على ازدهار مختلف نواحي الحياة داخل الإيالة سواء الثقافية أو العلمية والدينية أيضا⁽¹⁾.

(1) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربة ...، المرجع السابق، ص266.

ثانيا: المعاملات التجارية الخارجية:

لقد سيطرت الدول الأوروبية على التجارة الخارجية للإيالة على إثر توقيع العديد من المعاهدات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا خاصة، ومن معاهدات الدولة العثمانية مع فرنسا المعاهدة التي كانت في سنة 1535م، ال من محتواها تفعيل دور التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبح للفرنسيين الحق في رسو سفنهم وبواخرهم في موانئ الإيالات العثمانية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، لقد كان التجار الفرنسيون يتمتعون بعدد الامتيازات على أراضي الدولة العثمانية، زد على ذلك أنهم كانوا خاضعين لقوانين حكومتهم داخل أراضي الدولة العثمانية وليس لقوانين الدولة العثمانية، وبهذه المعاهدة وغيرها من المعاهدات الأخرى مع فرنسا جعلت الدولة العثمانية توقع معاهدات أخرى مع دول أوروبية أخرى كبريطانيا وغيرها، غير أنّ الإيالة التونسية لم تنقيد دائما بما جاء في نصوص هذه المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، فمعظم الأحيان كانت الإيالة ترفض هذه الامتيازات وتضع شروطا أخرى على شكل معاهدات أخرى مع هذه الدول الأوروبية، وكمثال على ذلك مثلا فقد انتزع علي باشا حوالي سنة 1740م منطقة طبرقة من التجار الجنوبيين⁽¹⁾، حيث أعطت الدولة العثمانية الإذن للجنوبيين بالحصول على جزيرة طبرقة التي كانت جزء من الإيالة التونسية، كما فرضت على الجنوبيين شروط منها أن لا يقوموا ببناء الحصون، ولا يتجاوزون في البناء إلا شيئا قليلا فقط ومقابل دفع أيضا ضريبة سنوية، لكنهم خالفوا شروط المعاهدة فقام علي باشا واستعاد منهم الجزيرة وفسخ هذه المعاهدة⁽²⁾.

ازدهرت التجارة الخارجية للإيالة خلال عهد حسين بن علي حيث لاحظ "تولو" ما بين سنتي 1731م و1732م على المدن الساحلية ومدينة تونس راجا تجاريا هاما مع عديد الدول في ذلك

(1) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية ...، المرجع السابق، ص263.

(2) . إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، المطبعة الأميرية، ج2، ط1، مصر، 1312هـ/1894م، ص427.

الوقت وهو ما يؤكد وجود عدد كبير من رعايا الدول الأجنبية داخل الإيالة، كما ذكر الرقيق "رينو" في 23 سبتمبر 1727م، الذي يحث على الهجوم على الإيالة وتحطيمها لما كانت تقوم به من ممارسة الرق، أنّ مدينة سوسة كانت مدينة ثرية وتأتي في المرتبة الثانية غنى بعد مدينة تونس، نظرا لما كانت تقوم به من تجارة خارجية مزدهرة وخاصة في مادة الزيت الذي كانت تصدره بكميات كبيرة، فعلى سبيل المثال كانت تصدر إلى مصر بالإسكندرية حوالي 30.000 إلى 40.000 قنطارا من الزيت سنويا، وتوفر أيضا القماش لكامل مناطق الإيالة، وتصدر الفائض منه إلى العديد من الدول المجاورة، إضافة إلى ذلك أيضا كانت فرنسا تشحن حمولات عديدة من مادة الصوف التي كانت توجه بالخصوص إلى مرسيليا، وعرفت أيضا مدينة صفاقس ازدهارا ملحوظا بسبب تجارتها الخارجية خاصة مع الاسكندرية وفرنسا وإيالاتي الجزائر وطرابلس الغرب، بفضل الصوف وعديد أنواع نسيج الكتان الذي يصنع في معاملها.

كما ذكر "لوجيي دي تاسي" (Laugier de tassy) أنّ مدينة تونس كانت يوجد بها الكثير⁽¹⁾ من الدكاكين التي قدر عددها بحوالي 3000 دكانا، حيث كان يباع فيها الملابس الداخلية والأجواخ، إضافة إلى أنّ الساحة الكبيرة التي كانت موجودة بوسط المدينة، عرفت اكتظاظا كبيرا بالتجار، فكانت مدينة تونس أهم مدن الإيالة، لما كانت تشهده من غنى كبير، فيذكر "رينو" (Raynaud) وهو رقيق حسين بن علي وخرنداره⁽²⁾ الخاص، أنّ سيده وهو حسين بن علي كان يملك كنوزا كبيرة، كما كان أهالي المدينة أيضا أغنياء جدا، وكدليل آخر أيضا على غنى هذه المدينة وأهلها هو ما كانت

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص437.

(2) . خرندار: من "خزانة" بالعربية، و"دار" بمعنى ممسك، أي ممسك الخزانة أو المسؤول عنها، وهو مصطلح كان يطلق في العهد المملوكي للدلالة على المتصدي لخزانة السلطان، وقد بات من يتولّى هذا المنصب بمثابة وزير لمالية السلطان. للمزيد ينظر: حسان حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1999م، ص82.

تحمله جيوش الإيالة الجزائرية حين تهاجم البلاد التونسية، خاصة عند إعادة الحكم للحسينيين سنة 1756م⁽¹⁾.

كما كان الباي حمودة باشا مع وزيره يوسف صاحب الطابع أيضا يشجع الأهالي على القيام بالتجارة الخارجية⁽²⁾، وتكوين علاقة وطيدة مع التجار المحليين لتعلمها⁽³⁾، حيث كان الكثير منهم همهم فقط العمل بالمزارع، فبدأ الباي بإعطاء ترخيص لتجار الإيالة في منتوج الحبوب أو الزيت الذي يبيعهون للتجار الأجانب، ويتحصلون على ربح معتبر من خلال ذلك⁽⁴⁾، قصد التخلص من الهيمنة الأوروبية على التجارة الخارجية، فحاول أن يكون التجار الأهالي هم من يقومون بذلك بعد أن كانوا بعيدين كل البعد عن التجارة الخارجية، ولم يكونوا سوى تجار محليين فقط، حيث كان الباي يرجع إفقار البلاد إلى التجار الأجانب، فأول عمل قام به منع التجار الأجانب المتاجرة مباشرة في المحاصيل الزراعية من المزارعين، فكانت معاملاتهم تتم مع مفاوضين تونسيين يعتبرون كوسطاء بين التاجر الأجنبي والأهالي المزارعين، هؤلاء الوسطاء كان حمودة باشا يحثهم على تعلم تقنيات التفاوض خاصة مع التجار الأوروبيين⁽⁵⁾، كما قام الباي أيضا بإعفاء هؤلاء التجار من دفع الضريبة المفروضة على تصدير الحبوب والزيت، وأيضا تخفيض الباي لضريبة الجمركة على تجار الإيالة على البضائع التي تستورد من الخارج وبالأخص من فرنسا، فمن 11% تم تخفيضه، وأصبح فقط 5,5% في حين رفع الباي الرسوم الجمركية التي يقوم التجار الأجانب بدفعها ما يقارب ثلاثة أضعاف القيمة التي كانت مفروضة عليهم سابقا، حيث أدت إلى استياء قنصل فرنسا خاصة، والذي اعتبره إقصاء للتجار الأوروبيين والتضييق على تجارتهم داخل الإيالة وحصره فقط لدى وزيره

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص438.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص294.

(3) Mohammed Hadi Chérif, L'Etat Tunisien et les campagnes au XVIII^e siècle, Cahiers la Méditerranée: série spéciale, N 1, Nice, France, 1973, p14.

(4) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 294-295.

(5) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص96.

ومجموعة من ضباط الإيالة الأقوياء، فأصبح التجار التونسيين يحتكون بالتجار الأجانب ممّا ولد لهم الخبرة في المتاجرة مع خارج الإيالة، فتعلّموا طرق وأساليب كانوا يجهلونهم، وتمكنوا من أن يقوموا بجميع الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية بأنفسهم⁽¹⁾.

اكتسب التجار التونسيون الخبرة وصاروا يقومون بالإجراءات الخاصة بالمتاجرة دون الاستعانة بالأجانب وأصبحوا ينتقلون إلى عديد المناطق الأوروبية يبيعون ويشتررون مختلف السلع، وبذلك يضمن حمودة باشا الربح للتجار التونسيين في الصفقات مع التجار الأجانب، هذا من جهة ومن جهة أخرى حماية الفلاح من خسائر كان يتعرض لها بسبب بيع المحصول بأثمان زهيدة قبل حصاده، فأصبح ثلاثة أرباع تجارة تونس الخارجية حكرا في أيدي كبار وأعيان البلاد، وصارت هناك عائلات لها وزنها في التجارة المحلية التونسية، كتجارة الجلد والقمح والزيت وغيرها، نذكر منهم يوسف صاحب الطابع الذي يقال أنه يملك ثروة طائلة نتيجة ممارسته للتجارة خاصة التجارة البحرية، حتى أنه أصبح يضاوي التجار الأوروبيين وخاصة الفرنسيين الذين كانت لهم مصالح كبيرة بإيالة تونس.

ومن بين العائلات التونسية التي كان لها وزن كبير في التجارة الخارجية للإيالة نذكر منها عائلة بن عياد ومؤسسها حميدة بن عياد الذي كان مستشارا لدى الباي حمودة باشا ويرجع أصله إلى جزيرة جربة التونسية وكان من أغنى أهل البلاد، وأيضا عائلة بلحاج أسسها سليمان بن الحاج الذي نشأ في بلدة غار الملح، كان ثريا حتى أنه يقال أن ثروته تنافس ثروة يوسف صاحب الطابع، واحتكرت هذه العائلة تجارة الجلد بين سنتي 1810 و1847م، وعائلة آل الجلولي وهي من أعرق العائلات في تونس تواجدت بقوة في عهد الأسرة الحسينية عموما وعهد حمودة باشا خصوصا، ومن أبرز شخصيات هذه العائلة التي أصبحت تملك مكانة خاصة في المجال الاقتصادي محمود الجلولي

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 295-296.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

الذي كان من أهم الشخصيات التي كان لها دور كبير في التجارة وخاصة تجارة الزيت والقرصنة⁽¹⁾، فقد استطاعت عائلة الجلولي لوحدها في الفترة ما بين 1798 و1805م من تجهيز 90 سفينة لغرض القرصنة⁽²⁾.

وكمثال على ذلك نلاحظ الجدولين التاليين واللذين يمثلان مساهمة أبرز التونسيين في صادرات القمح والزيت:

_ القمح:

السكان التونسيين	السنوات	1794 - 1802م	1802 - 1815م
عائلة بن عياد	2.450 قفيز	183 قفيز	
عائلة الجلولي	700 قفيز	150 قفيز	
سليمان بن الحاج	-	1.850 قفيز	
يونس بن يونس	11.774 قفيز	500 قفيز	

_ الزيت:

السكان التونسيين	السنوات	1794 - 1802م	1802 - 1815م
عائلة بن عياد	10.750 مطير	4.110 مطير	
عائلة الجلولي	10.000 مطير	48.612 مطير	
سليمان بن الحاج	-	18535 مطير	
يونس بن يونس	36.050 مطير	139.410 مطير	

(1) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 97.

(2) . المهدي جراد، عائلات المخزن بالإيالة التونسية (1705-1881م)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ)، كلية العلوم

الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2007/ 2008م، ص 131.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

كما تذكر بعض الاحصائيات أن نسبة 30% من واردات الإيالة التونسية تتم عن طريق التجار الأهالي، واعتبر التجار الأوروبيين عموماً والفرنسيين خصوصاً أن هذه الحالة غير شرعية وأصبحت تهدد مستقبل تجارتهم في تونس، فقد ذكر في بعض الاحصائيات أنه بسبب هذه المعاملة من حمودة باشا انهارت 15 شركة فرنسية ولم تتحمل هذه الأوضاع سوى 05 منها، كما وضع حمودة باشا نظام جديد للمتاجرة بالمنتجات المحلية مع مختلف الدول في ما يخص التجار المقيمين بإيالة تونس وهو دفع التذكرة (Téskérés)، هذه التذكرة مرخصة من طرف حمودة باشا ومبلغ هذه التذكرة حسب كمية البضاعة، ويذكر المؤرخ "بانزاك" (Panzac) أن سعرها في الفترة 1813 - 1814م بخصوص الحبوب والزيت كالآتي:

التجار	مبلغ التذكرة	النسبة
السكان التونسيين	155.218 بياستر	46%
اليهود	99.342 بياستر	20,57%
الأوروبيين	107.071 بياستر	31,77%
الطرابلسيين	830 بياستر	0,34%
المغربيين	4500 بياستر	1,33%
المجموع	366.961 بياستر	100%

وما تجدر الإشارة إليه أن سعر التذكرة يختلف حسب كمية البضائع ومنه نرى أن المبلغ الكبير لدى التجار الأهالي وهو برهان على امتلاكهم نسبة كبيرة من المنتجات المحلية المتاجر بها⁽¹⁾، وبذلك أصبحت التجارة الخارجية للإيالة تحت سيطرة الباي ووزيره ومجموعة من الضباط وبعض التجار الأقوياء مثل ما يذكر "دوفواز" أنه بحلول سنة 1808م أصبح هؤلاء يسيطرون على ما يقرب ثلاثة أرباع التجارة الخارجية للإيالة، وحسب ما ذكر أنّ هؤلاء كان عددهم يزيد على 150

(1) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص ص 97-98.

تاجرا، في حين تراجع عدد الشركات الفرنسية المتواجدة بالإيالة في عهد الباي حمودة باشا، فبعد أن كانت عشرون شركة تراجع العدد إلى خمسة فقط، في حين يذكر "مجيل" أن الشركات الفرنسية الباقية في الإيالة أصبح عددها اثنين فقط، وهاتين الشركتين أصبحت معاملتهما التجارية مع الخارج قليلة جدا في السنة تضاهي ما كان يقومون به في الشهر سابقا، كما يذكر أيضا الرحالة "مجيل" أن الشركات الإيطالية أيضا لم يبق منها سوى واحدة أو اثنين من جنوة داخل الإيالة، يتاجرون بالخمور فقط، يقومون ببيعه للأسرى الأوربيين بالإيالة، فكتب دوفواز بتاريخ 16 سبتمبر 1814م، (اليوم الثاني من موت الباي حمودة باشا، وهو لا يعلم بذلك)، حيث كان مسافرا للإيالة قادما من فرنسا عبر مدينة طولون يحذر حكومته من أن التجارة الخارجية بالإيالة أصبحت على وشك الوقوع في أيدي تجار الإيالة التونسيين وهو يلقي اللوم على التجار الفرنسيين الذين علموا الباي ووزرائه أمور التجارة الخارجية، وكان من المفروض أن نبقوهم جاهلين بها على حدّ قوله⁽¹⁾، وما يجب الإشارة إليه أن ما كان يقوم به حسين بن علي وقياده وكبار التجار، وما كان يقوم به حمودة باشا مع وزيره وكبار المقربين، أنهما كانا متشابهين في احتكار بعض المنتجات التي يشترونها ويبيعونها فيما بعد، لكن الفرق أن على عهد حسين بن علي كانت غير مباشرة، ودون الفصح عنها أي تتم في سرية، أما حمودة باشا فكانت تتم بصفة مباشرة وعلانية، إضافة إلى ذلك أنه من أبرز تجار الإيالة الذين تمتعوا بامتيازات كبيرة في التجارة الخارجية للإيالة بعد الباي ووزيره والضباط المقربين، هم يهود الإيالة، فحسبما يذكر القنصل البريطاني في الإيالة أنه كانت لهم شركة ذات غنى كبير تدعى Giornata أسسها أربعون يهوديا من أغنى تجار الإيالة التونسية، وتحصلت من طرف الباي حمودة باشا على العديد من الحقوق فيما يخص شراء المنتجات التي تنتجها الإيالة وبيعها للخارج، وبالمقابل

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 296-297.

كانت هذه الشركة تدفع للباي كل سنة ما مقداره 245.000 ريال، بالإضافة إلى تقديم العديد من أقمشة الحرير والألبسة للباي بما مقداره 17000 ريال تقريباً⁽¹⁾.

كانت الإيالة التونسية عموماً تصدر منتجات عديدة أهمها الزيت والقمح والصوف والجلود والشموع والإسفنجة والتمور⁽²⁾، والصابون بأنواعه والتمور ولحوم البقر والقمح والشعير والملح وزيت الزيتون والشواشي وريش النعام وغيرها، أما بخصوص الواردات فقد كانت الإيالة تستورد الصوف من إسبانيا، والقطن واللوز والدردي الأحمر والخان من موندراقون، والقسطل الأخضر والأبيض والشب والصمغ والقرنفل والحرير والورق والجوز من جنوة وغيرها من المنتجات الأخرى.

إنّ الملاحظ من كل ذلك وخاصّة في قائمة المنتجات المصدرة وكثرتها دليل على أنّ الإنتاج المحلي كان وفيراً ومتنوعاً، فهو بذلك سيولد حركية تجارية هامة داخل الإيالة وخارجها⁽³⁾، وفيما يلي نظرة على المعاملات التجارية للإيالة مع مختلف المناطق خارج الإيالة:

أ _ التجارة مع أوروبا وأمريكا:

تعاملت البلدان الأوروبية مع إيالة تونس بشتى أنواع التجارة وذلك راجع الى موقع تونس الجغرافي ومؤهلاتها التجارية، وكذا تنوع منتجاتها الفلاحية منذ دخولها تحت السلطة العثمانية ساهم في تعزيز العلاقة التجارية الخارجية بعد أن تراجعت في عهد الحفصيين وبدأ ظهور التجار المسيحيين المتمتعين بنظام الامتيازات⁽⁴⁾ بعد الاتفاقية المبرمة سنة 1535م بين السلطان سليمان خان الأول

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 299-300.

(2) – Paysonnel et Desfontain, **Voyage dans les régence de Tunis et d'Alger**, publiés par M. Dureau De La Malle, Tome 1, librairie de gide éditeur des annales des voyages, Paris, 1838, p76.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص 438.

(4) . الامتيازات الأجنبية: هي تلك الحقوق والامتيازات التي منحت للدول الأجنبية من طرف السلاطين العثمانيين مثل فرنسا، داخل أراضي الإيالة التونسية في فترات مختلفة، وقد تكون هذه الامتيازات قد حصلت عليها الدول الأجنبية بالقوة، كممارسة ضغوط سياسية أو اقتصادية على الإمبراطورية العثمانية بسبب ضعفها، وهذه الامتيازات مختلفة المجالات قد تكون ذات طابع تجاري أو قضائي وغير ذلك، حيث استمرت هذه الامتيازات حتى بداية الحرب العالمية الأولى. ينظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط3، الرياض، 2000، ص 36.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

القانوني و"فرانسوا الأول"، وسهل قدومهم إلى تونس خاصة منهم الفرنسيين الذين انتظموا في شكل مجموعات عرفت بالأمة "La Nation"، وأصبح هناك قناصل فرنسيين عينتهم فرنسا لتمثيلها لدى الباي وللدفاع عن مصالح الأمة الفرنسية، بذلك دخلت الإيالة التونسية التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية وغيرها، فأصبحت هناك تجارة عبور نشيطة لمختلف البضائع خاصة الإسبانية والشرقية⁽¹⁾ ومع البندقية وجنوة والبروفانس⁽²⁾، كما ظهرت تجارة الحبوب وبروزها كعنصر رئيسي في صادرات الإيالة، إضافة إلى منتوجي زيت الزيتون والصوف⁽³⁾.

كانت التجارة الخارجية البحرية للإيالة مع الدول الأوروبية رائجة⁽⁴⁾، حيث شيدت الفنادق للفرنسيين والإنجليز والهولنديين واليهود والمالطيين والإيطاليين بالإيالة، وأغلب هؤلاء التجار يمثلون مجموعات تجارية موجودة حتى بأوروبا، كما كان للتجار التونسيين مساهمة في تشجيع هذه التجارة منهم كبار التجار كالبايات والقياد وأعوان الدولة، وأيضا التجار الاندلسيين والتجار التونسيين المحليين، كمحمد سيالة وإبراهيم العصفوري ومحمد كراث وغيرهم، والملاحظ هنا أن المنافسة الأوروبية لهم كانت قوية وحدثت من نفوذهم التجاري في الخارج أدى ذلك ببعضهم إلى ترك التجارة الخارجية، وبقوا يمارسون التجارة الداخلية فقط، كالاندلسيين الذين تعرضوا إلى منافسة من طرف الفرنسيين والليفورنيين فتركوا التجارة الخارجية وانصرفوا إلى التجارة الداخلية والحرف التقليدية.

سيطرت الدول الأوروبية على التجارة الخارجية وذلك بوفرة أموالهم بالإيالة، وبالأخص الشركة الفرنسية التي استغلت مقاطعة رأس النيقرو أو ما يسمى ثامكرت (Cap Nègre) الواقعة شرق طبرقة أواخر القرن 17م وبداية القرن 18م وحولته إلى مركز تجاري يشغله التجار الفرنسيين،

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص295.

(2) L'abbé Poirer, Voyage en Barbarie ou lettres écrites de l'Ancienne Numidie pendant les années 1785-1786, Librairie rue du Hurepoix, Tome1, p13.

(3) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص296.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص441.

يقومون فيه بتسويق حبوب إفريقية⁽¹⁾، بفضل إبرام العديد من المعاهدات التي تمكنت فرنسا بموجبها من الحصول على عدة امتيازات خاصة التجارية منها⁽²⁾، فقد تمّ تجديد معاهدة الصلح بين الإيالة وفرنسا خلال فترة حسين بن علي سنة 1710م وتمّ تجديدها أيضا على عهده خلال سنة 1720م، وتجديدها مرة أخرى في أول جويلية سنة 1728م، لتكون هي ثالث مرة يصادق عليها حسين بن علي⁽³⁾، الذي بوصوله للحكم عمل على ضبط الأمن وربط علاقات خارجية مع الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، مما أدّى إلى ازدهار الإيالة اقتصاديا⁽⁴⁾.

ضمنت هذه المعاهدة امتيازات مهمة لفرنسا في إيالة تونس منها حرية التجارة البحرية الفرنسية داخل الإيالة⁽⁵⁾، وتعهّد الإيالة باحترام الامتيازات الفرنسية، منها تحديد الضريبة الجمركية على البضائع الفرنسية بما قيمته 3 %، وتعهّد الإيالة التونسية بإلقاء القبض على سفن الجزائر أو طرابلس الغرب أو سلا، في ما إذا اشتبكت في حرب مع فرنسا، كما تعهدت الإيالة التونسية بعدم استعباد الأسرى الأوروبيين وإطلاق سراحهم لمدة مئة سنة⁽⁶⁾، كما ينص بندها الأول على أن تقوم الإيالة بإيفاد مبعوثين إلى قصر فرساي الملكي بضواحي باريس لالتماس العفو من الملك لويس الخامس عشر، كما يحدد بندها الثالث قيمة التعويضات للخسائر التي لحقت بالبحرية الحربية الفرنسية على أيدي غزاة البحر التونسيين، أما البند السابع يعطي لقائد الأسطول الفرنسي الحق في عتق عشرين من الأسرى النصارى بحسب اختياره، في حين البند الثاني عشر فإنه يمنح امتيازات جديدة للشركة

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص ص 296-297.

(2) . ألفونس روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ترجمة وتحقيق: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قار يونس، د ط، بنغازي، ص 174.

(3) . رضا بن رجب، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685 - 1857م)، دار المدار الإسلامي، ط1، لبنان، 2010م، ص 397.

(4) . محمد بليل وعبد الحق شرف، العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا جامعة ابن خلدون تيارت، مج 1، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2018م، ص 286.

(5) . رضا بن رجب، المرجع السابق، ص 397.

(6) . صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص 48-49.

الفرنسية التي كانت تصطاد المرجان مقابل مرسى تامكرت بالقرب من جزيرة طبرقة⁽¹⁾، هذه المعاهدة والتي بقيت سارية حتى على عهد حكم علي باشا خاصة بعد استئناف المبادلات التجارية مع فرنسا، حيث أعطى الحق للشركة الإفريقية الفرنسية لصيد المرجان على سواحل طبرقة، وكل السواحل التونسية، بالمقابل تدفع فرنسا ضريبة سنوية مقدارها 4500 ريال، كما سمح لهذه الشركة بإقامة مخزن لجمع المرجان وإدارة لها في بنزرت⁽²⁾.

تعد شركة محطة رأس نيقرو (تامكرت) من أهم الشركات الفرنسية التي تمركزت على سواحل الإيالة التونسية، وذلك لاستغلال الموارد الفلاحية خاصة الحبوب بمختلف أصنافها وصيد المرجان والجلود⁽³⁾ التي كانت فرنسا ترسلها إلى مصانعها الجلدية في مرسيليا خاصة لصناعة الأحذية وغيرها⁽⁴⁾، وكان ذلك في الفترة ما بين القرنين السابع عشر والقرن الثامن عشر⁽⁵⁾، قبل أن يضع علي باي حدا للمركز التجاري الذي كان يشغله التجار الفرنسيين ويدمره بالكامل سنة 1741م،⁽⁶⁾ مع العديد من المراكز التجارية لبعض الشركات الفرنسية الأخرى، وقام بإجلاء سكانها ما تسبب في قطع العلاقات الفرنسية مع الإيالة التونسية، لكن ما لبثت أن هدأت الأوضاع وعادت العلاقات الودية بينهما⁽⁷⁾.

(1) ألفونس روسو، المرجع السابق، ص 174.

(2) . نبيهة السلطاني العبيدي القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 إلى 1814م (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2000/1999م، ص 133.

(3) . عبد المجيد قدور، النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، مج 18، العدد 03، الجزائر، ديسمبر 2007م، ص 275.

(4) Louis Chabaud, Marseille et Ses industries : les cuirs et les peaux, Barlatier- Feissat Père et Fils, Marseille, 1881, p 15.

(5) . عبد المجيد قدور، المرجع السابق، ص 275.

(6) محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 85.

(7) . حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية، ط3، تونس، 1953م، ص 152.

من أهم الوظائف التي كانت تقوم بها شركة محطة رأس النيقرو حماية الجالية الفرنسية المستقرة المكونة من أعوان الشركة، وحماية المعدات الحربية والمخازن الكبرى (ما يقارب 07 مخازن)، بالإضافة إلى تصدير كميات من الحبوب، وذكر المؤرخ الصغير بن يوسف فيما يخص نشاط المحطة فقال: "جزيرة تامكرت فهي للفرنسيين صلح مع المسلمين... عمرها سلطان الفرنسيين سابقا ولم نعلم تاريخ العمارة وبنى بها برجا وبيوتا ومخازن وغيرها للتجارة من وطن إفريقيا يتاجرون في القمح والشعير والزيت والشمع والصوف وجميع الحبوب وجعل فيها قبطانا وترجمانا وكتابا وحامية وخدمة كلهم من غير نساء" (1).

أثناء تولي علي باي (1759 - 1782م) على رأس الإيالة التونسية أضحت العلاقات متميزة على العموم مع فرنسا (2) رغم ما كان بينهما من بعض الخلافات حين ضمت فرنسا جزيرة كورسيكا لها مثلا، وهو ما رفضه علي باي، لأنّ هذه الجزيرة كانت تمثل مركزا تتطلق منه سفن قراصنة الإيالة.

مكن علي باي فرنسا من فتح وكالة تجارية في بنزرت سنة 1768م، واعترف لهم بصيد المرجان في السواحل التونسية بكل حرية (3)، كما وقع علي باي أيضا معاهدة أخرى مع القنصل الفرنسي دي روشيه "De Rochie" (4) في 24 جوان سنة 1781م (5) أي في أواخر حكمه، واستمرت

(1). عبد المجيد قدور، المرجع السابق، ص ص 275-276.

(2). سلوى هويدي، علي باي وإدارته للأزمات (1759-1782م)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 147، 2012م، تونس، ص ص 417.

(3) - Tej Ramzi, **Le commerce extérieur de la Tunisie sous le protectorat français (1881-1956)**, Ruvue d'histoire mediterrannée, Faculté des sciences humaines et sociales de l'université de Bejaia, V 02, N 02, Algérie, Décembre 2020, p137.

(4). رزيقة محمدي، جوانب من العلاقات التونسية الأوروبية في عهد حمودة باشا (1782 - 1814م)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية مؤسسة كنوز الحكمة، مج3، العدد 05، الجزائر، 2015م، ص 126.

(5). المعاهدة الموقعة بين علي باي والقنصل الفرنسي "دي روشيه" خلال 24 جوان 1781م. الأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخية، الحافظة رقم 0186، الملف رقم 1055.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

هذه المعاهدة إلى غاية تولي حمودة باشا على رأس إيالة تونس، حيث قام بتجديد هذه المعاهدة وتم التوقيع عليها بقصر باردو بتاريخ 8 أكتوبر 1782م⁽¹⁾ بين الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية وحمودة باشا وذلك بحضور أيضا الوزير الأول مصطفى خوجة⁽²⁾، واحتوت هذه المعاهدة 10 شروط⁽³⁾، أهم ما جاء فيها هو تجديد الشركة الملكية لامتنياز صيد المرجان على طول السواحل التونسية من جزيرة طبرقة من الناحية الغربية إلى غاية طرابلس الغرب شرقا مقابل دفع مبلغ من المال مقداره ثلاثة عشر ألف بياستر⁽⁴⁾، كما قامت الشركة الملكية الإفريقية بتجديد هذه المعاهدة مرة أخرى في جوان 1790م بنفس الشروط السالفة الذكر مثل ما تمّ ذكره في البند الأول منها⁽⁵⁾، وذلك بعد مجيء حمودة باشا (1782 - 1814م) لحكم الإيالة التونسية، رغم سياسته الحازمة مع الدول الأوروبية إلا أنه كان متساهلا مع فرنسا في منحها امتيازات اقتصادية، فعقد اتفاقا مع الشركة الإفريقية، ومنحها حق احتكار صيد المرجان على سواحل الإيالة من طبرقة حتى طرابلس، كما أعطاهم الحق في إنشاء المخازن، وتعهد أن يقوم بحماية موظفي هذه الشركة عند وقوع الحرب⁽⁶⁾، بالمقابل فقد عادت هذه الاتفاقيات بالنفع على التجارة الخارجية للإيالة خاصة في ترويج المنتجات التونسية نحو خارج الإيالة⁽⁷⁾.

(1) . معاهدة سلم وتجارة خلال عهد حمودة باشا بحضور الوزير مصطفى خوجة مع الشركة الفرنسية الملكية الإفريقية في 08 أكتوبر 1782م. **الأرشيف الوطني التونسي**: السلسلة التاريخية، الحافظة رقم 238، الملف رقم 550.

(2) . كمال مايدي، **جوانب من العلاقات الخارجية لإيالة تونس** ...، المرجع السابق، ص ص 175-176.

(3) . محمد مداح ومحمد بليل، **رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م**، مجلة عصور الجديدة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة وهران 1، مج10، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2020م، ص334.

(4) . كمال مايدي، **جوانب من العلاقات الخارجية لإيالة تونس** ...، المرجع السابق، الجزائر، ص ص 175-176.

(5) – Rouard de Card, **Traité de la France avec les pays de l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc**, A. Pedone Editeur, Paris, 1906, p 199.

(6) - صلاح العقاد، المرجع السابق، ص49.

(7) – Eugène Plantet, **Correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour 1577 - 1830**, T3, ancienne librairie germer baillièrre et Félix Alcan, Éditeur Boulevard Saint-Germain, 1899, pp127,128.

كما كرسّت هذه الشركة مبالغ مالية لربط اقتصاد القبائل بتجارتها وتقديم الهدايا لرؤسائها وذلك لبناء علاقات وطيدة معهم والحصول على منتجاتهم، لذا اعتمدت هذه الشركة الدفع الفوري بالريالات الأسبانية، والتي كانت العملة الرئيسية للبلاد حتى سنة 1714م، كما أدخلت معايير كيلية جديدة تتناسب بائع الحبوب، واعتمدت أسعار توفر ربحاً ملائماً للتجار وتعمل على إعفائهم من تكاليف نقل قمحهم إلى أسواق أخرى بعيدة، فامتدت بذلك رقعة مساحات الأراضي المخصصة لزراعة القمح.

كانت شركة راس نيقرو الفرنسية مدة تواجدها تستخدم العملة الفضية الأسبانية كالريال الأشبيلي أو المكسيكي، فصارت التجارة بها من أهم موارد الربح لرأس النيقرو، وذلك بتدهور القيمة الحقيقية لهذه الريالات، هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع قيمتها في السوق التونسية، فكانت الشركات تتحصل على القمح بأثمان حقيقية دون أثمانها، ما أدى إلى تعميق الأزمة المالية للإيالة وأصبحت في تبعية للرأس المال التجاري الأوروبي وخاصة الفرنسي، استمرت هذه الشركات إلى غاية سنة 1741م عندها ذهب الباي علي باشا وابنه يونس إلى طبرقة وقضى على مركز الجنوبيين التجاري ووضع حداً للوجود المسيحي في هذه الجهة⁽¹⁾، كما قام أيضاً بأخذ مركز كاب نيقرو التجاري من الفرنسيين وقام بتدميره سنة 1742م⁽²⁾، وهذا من أجل القضاء على التجار الأوروبيين ومراقبة تصدير منتوجات البوادي، أدى ذلك إلى نشوب حرب لكن سرعان ما عادت الأمور إلى نصابها، وبدأت المصالح من جديد بين البلدين⁽³⁾، بعقد صلح بين الإيالة التونسية وفرنسا خلال شهر رمضان من سنة 1155هـ، الموافق لشهر نوفمبر من سنة 1742م، احتوت على 24 مادة (شرطاً)⁽⁴⁾ (ينظر الملحق رقم 10).

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص ص 297-298.

(2) Pierre Santoni, Le rachat des Corses esclaves à Tunis en 1779, Actes des congrès nationaux des sociétés historiques et scientifiques, N 128-17, Bastia, 2008, p23.

(3) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 298.

(4) . الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 205، الملف 59.

ومواصلة لسياسته التجارية الناجحة قام علي باي الثاني بتشجيع التجار التونسيين فقد حثهم ودعمهم ماديا⁽¹⁾، ذكر ابن أبي الضياف أن علي باي الثاني كان يقرض أموالاً للتجار يتاجرون بها برا وبحرا ولا يسترجع منهم إلا رأس المال، فنشطت بذلك التجارة في عهده عموما برا وبحرا وشرقا أكثر منها غربا، بالرغم من الأزمة التي نتجت عن احتلال فرنسا لجزيرة كورسيكا⁽²⁾، وتوقيع معاهدة بين فرنسا وجنوة في 15 ماي 1768م تصبح بموجبها كورسيكا تابعة لفرنسا، وهو ما رفضته الإيالة التونسية؛ لأن ذلك كان يحد من نشاط البحرية التونسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولم تنته هذه الخلافات إلا بعد عقد صلح سنة 1770م⁽³⁾، وبذلك عاد التجار الفرنسيين إلى تونس وازدهرت التجارة بين البلدين، وحاول بعض التجار التونسيين ربط علاقة تجارية مباشرة مع مرسيليا التي تعتبر آنذاك من أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط، فبدأ أحد التجار التونسيين التجارة إلى مرسيليا سنة 1187هـ/1773م انطلاقا من سوسة وتونس ثم مرسيليا ومن البضائع التي كان يتاجر بها في مرسيليا الغاسول (نبات بري يستخدم في صناعة الصابون) وأيضا الصوف والشعير والفول⁽⁴⁾ والقمح والتمر والشمع وغيرها، كما كان يستورد من مرسيليا القهوة والطرطر (رسوب الخمر في أسفل الإناء الذي يستعمل لصناعة الشاشية)، والشب والكافور والمسامير والفلفل والحديد وسبائك الذهب والأسلحة والأقمشة المختلفة والمذهبة، ومما سجله هذا التاجر من خلال ملاحظاته في مرسيليا أن سوقها صعبة جدا للتجار التونسيين وذلك راجع إلى اللغة والاقامة والمعاملات لأن التجار الفرنسيين كانوا يكتنون عداوة كبيرة للتجار الأجانب ومنهم التونسيين طبعاً، رغم المعاهدات التجارية التي كانت

(1) . الشافعي درويش، علي باي الحسيني التونسي 1759 - 1782م (مواقف من سياسته)، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية للمركز الجامعي غليزان، العدد 03، فيفري 2021م، ص 729.

(2) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 298.

(3) Ferréol Rebuffat, Les piastres de la Compagnie Royale d'Afrique, Cahiers la Méditerranée, commerce de gros, commerce de détail dans les pays méditerranéens (XVI^e-XIX^e siècles), Université de Nice, N H-S 1, France, Avril 1976, p82.

(4) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 298.

قائمة بين البلدين وبالتالي ستكون هناك سيطرة التجار الفرنسيين على التجارة التونسية ومحاوله أخذها بأثمان زهيدة.

الملاحظ أن فرنسا وكغيرها من الدول الأوروبية كانت تهدف إلى تهميش ومحاوله إقصاء الدول الإسلامية عامة من التجارة الخارجية، وقامت بكل الأساليب لتحقيق ذلك لكن تسلط الفرنسيين على التجارة الخارجية لإيالة تونس انتهت في فترة حكم حمودة باشا الذي شجع التجار التونسيين⁽¹⁾. كانت الإيالة تصدر عديد المنتجات من شواشي ذات جودة عالية، حيث لاقت شهرة واسعة خارج الإيالة، كالقمح والشعير والتمور والجلود والصوف وغيرها، فقد أرسلت إلى أوروبا في حدود سنة 1724م ما يقارب 4000 رزمة من مادة الصوف وصل وزنها إلى 20.000 قنطارا، وأيضا 30.000 قنطارا من الجلود، و500 قنطارا من مادة الشمع الأصفر، و400 قنطار من الإسفنج، والجلود المملحة والشمع الأصفر، وبعضا من أنواع الصوف وريش النعام والزيت والقمح والشعير والفول والحمص لفرنسا، إضافة إلى ذلك كان تجار بروفانس يستأجرون السفن ويجوبون موانئ الساحل الشرقي، وذلك لنقل عديد المنتجات التونسية إلى المشرق، وحسب رسالة مؤرخة في تونس سنة 1755م على عهد الباي علي باشا أن هذه الحركة كانت تحت سيطرة اليهود، فكان الباي كثيرا ما يمنع تصدير بعض المنتجات لحماية الاستهلاك المحلي كالقمح والشعير والشمع.

أما فيما يخص واردات الإيالة فقد كانت تستورد المواد التي تستعمل في صناعة الشاشية، فتستورد الصوف من سيقوفيا، والزنجفر من البرتغال والبروفانس وإسبانيا، والدردى الأحمر وغيرها من المواد الأخرى، كما استوردت أيضا في حدود سنة 1716م الأجواخ والصوف والورق والشب والفوة والسكر الأبيض والبهار والزنجبيل والقرفة والكافور والخشب⁽²⁾ المعد لصناعة السفن، أو المستعمل في السقوف، علما أن الجهة الشمالية من الإيالة كان بها غابات ضخمة وكثيفة لإنتاج

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص299.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 441-442.

الخشب غير أنّها لم تكن كافية⁽¹⁾، إضافة إلى استيراد اللوز الحلو، ومسامير للنجارة، والكبريت والخمر.

وبالنسبة لحجم المبادلات والمعاملات التجارية وحسب ما ذكر في بعض المراسلات الدبلوماسية الفرنسية، والتي وجد بعضها في الأرشيف الفرنسي بالعاصمة باريس، فنجد مثلاً أنّ المبادلات الفرنسية التونسية ما بين سنتي 1717م إلى غاية 1720م كانت على النحو التالي:

— في سنة 1717م دخلت للإيالة 97 سفينة تجارية قدرّت قيمة المنتوجات فيها بـ 67.270 ريال، بينما عادت بما قيمته 54.492 ريال، حيث بلغت قيمة ما تمّ استيراده من التونسيين من القيمة الإجمالية (72.270 ريال) 54.492 ريال، أي ما تمثله نسبة 81%، بينما الباقي والذي نسبته 19%، أي ما مقداره 12.778 ريال هو ما تمّ استيراده من طرف الأجانب.

— في سنة 1718م بلغت قيمة الصادرات 58.490 ريال، بينما قيمة الواردات 99.414 ريال منها 66.771 ريال (67,16%) ما تمّ استيراده من طرف التونسيين، و32.463 ريال (32,84%) ما تم استيراده من طرف الأجانب.

— في سنة 1719م زادت قيمة الصادرات حيث وصلت إلى 102.580 ريال، بينما وصلت قيمة الواردات إلى 120.327 ريال، منها ما قيمته 80.026 ريال (66,50%) ما تمّ استيراده من طرف التونسيين و40.301 ريال (33,49%) ما تم استيراده من طرف الأجانب.

— في سنة 1720م نلاحظ تناقصاً كبيراً في قيمة الصادرات حيث بلغت فقط 67.061 ريال، بينما قيمة الواردات بلغت 132.428 ريال منها 61.827 ريال (46,69%) ما تمّ استيراده من طرف التونسيين و70.601 ريال (53,30%) ما تمّ استيراده من طرف الأجانب.

فالملاحظ من خلال ما سبق أنّ الميزان التجاري للإيالة فيما يخص فقط المبادلات بينها وبين فرنسا التي تعتبر من أهم وأبرز الدول التي كانت الإيالة تتعامل معها أنّه كان عاجزاً، وذلك راجع

(1) . محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 334.

مثلما لاحظنا إلى قيمة الصادرات التي كانت أكبر من قيمة الواردات خلال هذه الفترة (1717 - 1720م)، حيث بلغت قيمة هذا العجز 186.763 ريال (مجموع قيمة الصادرات 232.676 ريال، أمّا مجموع قيمة الواردات 419.439 ريال)، فبالرغم من أنّ الميزان التجاري كان عاجزا إلا أن الشيء الإيجابي والملاحظ هو تطور قيمة الصادرات وزيادة قيمتها من سنة لأخرى باستثناء سنة 1720م، ما يدل على تطور الإنتاج المحلي وتضاعف كميته واستهلاكه بشكل أوفر، وهذا الوضع خلال هذه الفترة أشاد به عديد الرحالة من ناحية الرفاهية التي لوحظت على عديد مدن الإيالة.

أمّا في سنة 1721م فالملاحظ في المبادلات التجارية للإيالة عموما مع أغلب الدول خاصة فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وغيرها من الدول الأخرى شهدت تدني كبير سواء في قيمة الصادرات أو الواردات، فحسب ما ذكره قنصل فرنسا بتونس "بايل" (Bayle) أنّ قيمة البضاعة المستوردة بلغ 13858 ريال فقط، بينما شهد عام 1722م ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 1721م حيث دخلت 103 سفينة محملة ببضائع قيمتها 47.251 ريال من مختلف الدول بما فيها فرنسا وإيطاليا وغيرها، وشحنت أثناء عودتها منتوجات بالقيمة نفسها، وفي سنة 1723م وصلت لميناء حلق الوادي 103 سفينة تجارية قادمة من بروفانس وإيطاليا وبلدان أخرى مفرغة ما قيمته 115.948 ريال وعادت ببضائع تونسية بقيمة 37.253 ريال، كما تضاعفت أيضا قيمة الصادرات والواردات خلال سنوات 1734 و 1735 و 1737م، لتصل قيمة الصادرات سنة 1739م إلى 103.734 ريال، في حين وصلت قيمة الواردات إلى 364.119 ريال.

إنّ الملاحظ من هذه الإحصائيات نرى أنّها ليست دقيقة بنسبة كبيرة جدا، لكن تعطينا صورة عامّة عن مدى حجم الصادرات والواردات خلال هذه الفترة، وذلك يعود إلى أنّ هذه الإحصائيات تجاهلت شركة رأس نيقرو وما كانت تصدره لوحدها نحو فرنسا من منتوجات تونسية بما يقارب من 542 سفينة في الفترة الممتدة ما بين سنة 1706 و سنة 1742م، حيث تم تدميرها عقب الحرب

التي دارت بين الإيالة وفرنسا على يد علي باشا⁽¹⁾، وأيضاً يجب أن نأخذ بعين الاعتبار قيمة الريال سواء بانخفاضها أو ارتفاعها⁽²⁾، وفي ما يلي صادرات بعض المنتوجات نذكر منها:

_ صادرات الحبوب:

عرفت بداية الأسرة الحسينية على عهد حسين بن علي نشاطاً تجارياً خارجياً ملحوظاً، حيث عرفت الإيالة تصدير كميات معتبرة من الحبوب⁽³⁾ وخاصة القمح⁽⁴⁾، لمختلف دول أوروبا وعلى رأسها فرنسا بالخصوص، ففي الفترة ما بين سنتي 1716 و1720م تم شحن 171 سفينة من مجموع 267 سفينة، أي أن نسبة ما كانت تشحنه الإيالة من حبوب وبقول خلال هذه الفترة وصل إلى ما يقارب 41,64% من مجموع صادراتها، منها 86 سفينة نحو فرنسا و70 سفينة نحو إيطاليا و16 سفينة نحو باقي الدول الأخرى بنسب مرتبة على التوالي 50% لفرنسا، 40,70% لإيطاليا و9,30% لباقي الدول الأخرى، أمّا في الفترة من سنة 1721 إلى 1725م شحنت 93 سفينة من الحبوب من مجموع 213 سفينة، بنسبة قدرت بـ 43,66% من مجموع صادراتها، منها 36 سفينة نحو فرنسا، و38 سفينة نحو إيطاليا و19 سفينة باتجاه باقي الدول الأخرى، بنسب مرتبة على التوالي 38,70% لفرنسا، 40,80% لإيطاليا، و20,43% لباقي الدول الأخرى، وفي الفترة من 1726م إلى غاية 1730م شحنت من الموانئ التونسية 86 سفينة حبوب من مجموع 170 سفينة بنسبة قدرت بـ 50,59% من مجموع صادراتها منها 54 سفينة باتجاه فرنسا و20 سفينة نحو إيطاليا و12 سفينة إلى باقي الدول الأخرى، بنسب مرتبة على التوالي 31,76% لفرنسا و11,76% لإيطاليا و7,05% لباقي الدول الأخرى، أمّا فيما يخص الفترة من 1731م إلى غاية 1735م شحنت من الموانئ التونسية 126 سفينة من الحبوب من مجموع 163 سفينة بنسبة تقدر بـ

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 441 إلى 445.

(2) Pierre Bonnassieux, **Les grandes compagnies de commerce**, Librairie Plon, Paris, 1892, p 202.

(3) . ننوه هنا أنّ لفظ الحبوب لا تعني فقط القمح، بل الشعير والحمص والبقول، والعدس، والجلبان وغيرها.

(4) . كمال مايدي، **السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...**، المرجع السابق، ص280.

77,30% من مجموع صادراتها منها 79 سفينة نحو فرنسا و 41 سفينة باتجاه إيطاليا و 6 سفن باتجاه⁽¹⁾ باقي البلدان الأخرى، أما الفترة من 1736 إلى غاية 1740م فقد شحنت من الموانئ التونسية 59 سفينة من الحبوب من مجموع 107 سفينة، بنسبة تقدر ب 55,14% من مجموع صادراتها، منها 41 سفينة باتجاه فرنسا و 16 سفينة باتجاه إيطاليا وسفينتين لبقية البلدان الأخرى أي بمجموع 536 سفينة، شحنت محملة بالحبوب من أصل 920 سفينة خلال فترة حكم الباي حسين بن علي، كما يمكن إضافة 542 سفينة تم شحنها باتجاه شركة رأس نيقرو⁽²⁾ في الفترة الممتدة من سنة 1706م إلى غاية 1741م، وبعملية حسابية $36/542 = 15,06$ ، أي بمعدل يصل إلى 15 سفينة سنويا، لذا نستنتج أن الفترة ما بين 1716 إلى غاية 1740م، وهي فترة تقدر ب 25 سنة يصل عدد السفن فيها إلى $25 \times 15,06 = 376,5$ سفينة، يبقى هذا الرقم تقديري فقط لأن عدد السفن سنويا يمكن أن يزيد أو ينقص حسب عوامل متعددة منها العوامل الطبيعية والعوامل السياسية وغيرها، لذا فالمعدل السنوي النهائي حينها يكون $376,5 + 542 = 912,5 / 25 = 36,5$ سفينة سنويا في الفترة ما بين 1716 إلى غاية 1740م، وذلك لأن الحركة التجارية هي كل المنتجات التي تصدر وتستورد ولا تقوم على منتج الحبوب لوحده.

إن الكميات الكبيرة من الحبوب المستوردة من الإيالة وخاصة فرنسا يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل منها أسعارها المنخفضة والتي كانت تباع بها في الإيالة، زيادة على ذلك ما كانت تعيشه فرنسا من كوارث، خاصة منها الطاعون والقحط والجفاف وغير ذلك، وعلى سبيل المثال بالنسبة للسعر نجد أن سعر القفيز حوالي سنة 1698م كان يصل إلى 11 ريالا، وسنة 1699م وصل إلى 15 ريالا، وذلك يعود للسياسة التي انتهجها مراد باي، في حين أن سنة 1735م كان

(1). المختار باي، المرجع السابق، ص 445.

(2). كانت شركة رأس نيقرو من أهم الشركات الفرنسية التي أقيمت على سواحل الإيالة التونسية وذلك لاستغلال المنتجات الفلاحية التونسية وعلى رأسها الحبوب وغيرها من المنتجات الأخرى كالجلود والمرجان، وجدت هذه الشركة خاصة في الفترة ما بين القرن 16م والقرن 18م، أي إلى غاية هدمها والقضاء عليها خلال عهد علي باشا سنة 1741م. ينظر: عبد المجيد قدور، المرجع السابق، ص 275.

سعره لا يتعدى 10 ريالات، هذه الأسعار المتدنية لأسعار الحبوب تعود لوفرة المحصول خاصة سنوات 1705م، وفي الفترة ما بين 1709 - 1710م والفترة 1716-1717م، وسنة 1719م و1720م، 1726م، 1730م، 1733م.

كما نلاحظ أيضا مما سبق ذكره، وحسب الإحصائيات المذكورة أنّ كمية وقيمة الصادرات كانت منخفضة مقارنة بكمية وقيمة الواردات، يعود ذلك أيضا لبعض من العوامل منها الطاعون⁽¹⁾ الذي كان كثير الحدوث فقد اجتاحت الإيالة مثلا خلال القرن السادس عشر خمس مرات، أمّا القرن الثامن عشر فكانت بدايته بسنة 1701م، الذي قضى على العديد من الأهالي⁽²⁾، ثم عاد الطاعون للظهور سنة 1704م⁽³⁾، وسنوات الجفاف أيضا والظروف المناخية والحروب الأهلية على عهد المراديين والحسينيين، أتت على تلف العديد من المحاصيل، إضافة إلى النزاعات الخارجية العسكرية مع إيالة الجزائر تارة، ومع فرنسا تارة أخرى، والداخلية مثل تمرد ابن أخ علي باشا عليه سنة 1728م، ورفض لويس الخامس عشر سنتي 1714، 1716م القيام بالتجارة⁽⁴⁾ مع الإيالة والقحط والجفاف الذي أصاب الإيالة سنوات 1713م، و1725م، وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1729-1730م، أو السياسة التي فرضها الباي حسين بن علي والتي تدعو إلى تحديد أسعار الحبوب لحماية التاجر والفلاح التونسي سنتي 1710م، 1716م، والفترة الممتدة من 1720م إلى غاية 1732م.

لقد احتل منتج القمح الصدارة من بين المنتجات المصدرة من طرف الإيالة والملاحظ في الأرقام السابقة تدل على أنّ القمح يعد منتوجا أساسيا يمثل جانب مهم جدا من صادرات الإيالة

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص446.

(2) Lucette Valensi, Op.cit, p 1541.

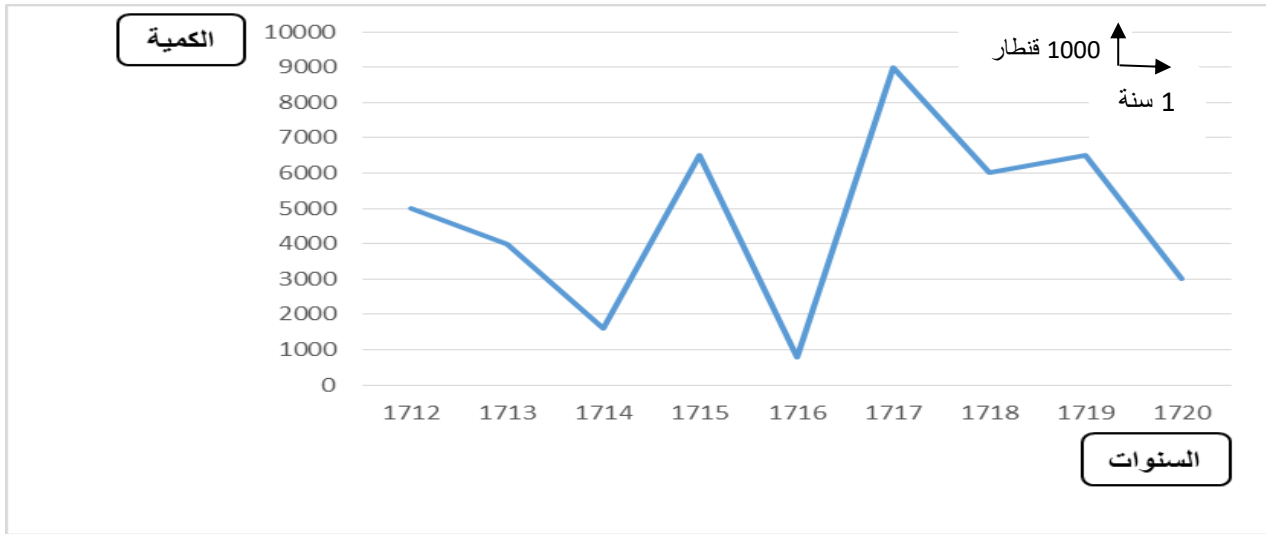
(3) . محمد الطاهر ابن عاشور، أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، دار سحنون للنشر والتوزيع ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، تونس، 2006، ص87.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص446.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

بنسبة تصل أحيانا إلى 80 من مجموع صادرات الإيالة، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن عدد السفن التي كانت تقل صادرات الإيالة من الحبوب وعلى رأسها القمح 172 سفينة من أصل 267 سفينة في الفترة الممتدة من سنة 1716م إلى غاية 1720م، بنسبة قدرت بـ 64,41 %، في حين وصلت النسبة إلى 77,30 % خلال الفترة الممتدة من سنة 1731 إلى غاية 1735م، فكانت الإيالة تصدر هذه الكميات المعتبرة من منتج القمح خاصة إلى كل من فرنسا وإيطاليا وبدرجة أقل إلى باقي البلدان الأخرى، فنجد كمية صادرات الإيالة من الحبوب في الفترة الممتدة من 1712 وإلى غاية 1720م موضحة في الجدول والمنحنى أدناه:

السنة	1712	1713	1714	1715	1716	1717	1718	1719	1720
الكمية (قنطار)	5000	4000	1600	6500	800	9000	6000	6500	3000



منحنى بياني يمثل كمية صادرات إيالة تونس من الحبوب خلال الفترة 1712 – 1720م

فمن خلال المنحنى البياني نلاحظ أنّ سنة 1716م شهدت أقل كمية تصدير من منتج القمح، في حين السنة التي تليها 1717م شهدت أعلى كمية إنتاج خلال هذه الفترة، فكانت الكمية سنة 1716م 800 قنطار، في حين وصلت الكمية سنة 1717م إلى 9000 قنطار، فالتراجع في الكمية سنة 1716م يعود إلى قيام لويس الخامس عشر ملك فرنسا بمنع التجار الفرنسيين من

استيراد القمح الذي تنتجه الإيالة، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعود ذلك إلى أن الباي حسين بن علي قام بتقليص كمية المنتج المصدر من الحبوب، أمّا تضاعف كمية صادرات الإيالة من الحبوب سنة 1717م يعود إلى أنّ فرنسا كانت بحاجة ماسّة للقمح خاصة، وبكميات كبيرة جراء الطاعون الذي أصابها خلال هذه السنة، وزيادة على ذلك فقد كان منتج الإيالة جيدا من القمح سنوات 1717، 1718، 1719م.

أمّا الفترة الممتدة من 1721 إلى غاية 1725م حيث شهدت هذه الفترة سياسة صارمة من الباي حسين بن علي فيما يخص مراقبة أسعار المنتجات والسياسة الحمائية لفلاحي وتجار الإيالة التي انتهجها الباي فقد انخفضت كمية الصادرات بشكل كبير فلم يغادر الإيالة سنة 1725م مثلا غير 93 سفينة فقط، وإذا عدنا إلى سنة 1724م نجد أنّ كمية صادرات القمح انخفضت إلى 220 قنطار فقط، وهذا كله بالرغم من وجود الطاعون الذي اجتاحت فرنسا (البروفانس خاصة) في الفترة الممتدة من 1721 إلى غاية 1724م، كما تواصل أيضا الانخفاض في كمية القمح المصدرة خاصّة إلى فرنسا والتي كانت تحتل صدارة الدول التي تصدر لها الإيالة من سنة 1726م إلى غاية 1730م، ويعود ذلك إلى مواصلة السياسة المتشددة التي انتهجها الباي حسين بن علي⁽¹⁾.

أمّا الفترة التي تلت ذلك من سنة 1731م إلى غاية 1734م فتعتبر من أحسن الفترات التي شهدت انتاجا كبيرا في انتاج الحبوب، فبالرغم من مواصلة الباي لسياسته إلّا أن حركة السفن المصدرة للقمح كانت على نطاق أوسع فزاد عددها إلى 126 سفينة من أصل 163 من مجموع الصادرات بنسبة تقدر بحوالي 77,60%، وهي ثاني أحسن فترة في حكم حسين بن علي من ناحية إنتاج الحبوب وتصديرها، ففي هذه الفترة على سبيل المثال وصلت كمية الإنتاج سنة 1734م إلى 11.000 قنطار، وذلك يعود إلى المحصول الوفير والممتاز سنة 1733م، أمّا الفترة التي تلي ذلك وهي الأخيرة من عهد الحسين بن علي والممتدة من سنة 1736م إلى غاية 1740م فقد تراجعت

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص447.

كمية تصدير منتج الحبوب وعلى رأسها القمح بشكل كبير، حيث غادرت موانئ الإيالة خلال هذه الفترة 59 سفينة فقط من أصل 107 سفينة بنسبة تقدر بـ 55,14% وهو أقل معدل وصلت إليه صادرات الإيالة من الحبوب، حيث شهدت الإيالة خلافات على الحكم انتهت بموت الباي حسين بن علي سنة 1740م، حيث تعتبر هذه الفترة (1735-1740م) من أخطر الفترات التي مرت بها الإيالة لما نجم عنها من اضطراب وانفلات أمني وحروب أهلية طاحنة بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا⁽¹⁾.

ـ صادرات الزيت:

لقد كان زيت الزيتون من بين أهم المنتجات المصدرة من الإيالة، حيث كانت تجارته قديمة جدا والتي تعود إلى القرن السابع عشر، فكان الباي حسين بن علي يقوم بفرض رقابة عليه، بحيث لا يسمح بخروجه من الإيالة إلا عن طريق رخصة خروج والتي يطلق عليها باسم التسكرة (التذكرة). يعتبر زيت الزيتون من بين أكثر المنتجات تصديرا في الإيالة، خاصة إلى كل من البروفانس الفرنسية وإيطاليا والاسكندرية بمصر وإزمير⁽²⁾ وغيرها من البلدان الأخرى حيث عثر سنة 1629م داخل سرداب في سجن قصر قصبة تونس على جرار من زيت الزيتون ولكن بحلول سنة 1686م شهدت الإيالة حروب أهلية كان لها أثر كبير في انخفاض منتج زيت الزيتون في أغلب نواحي الإيالة ما عدا سوسة، حيث كان التاجر "نيكولا بيرانجي" يصفها بصنوبر الزيت، فكانت وحدها التي تصدّر زيت الزيتون رغم ما كانت تعانيه الإيالة من حروب أهلية ومشاكل داخلية⁽³⁾.

(1) . إبراهيم شعبان السعداوي، القيروان والقضية الحسينية خلال سنة 1735م، ندوة إشعاع القيروان عبر العصور، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، المجلد 01، تونس، أفريل 2009م، ص 275.

(2) . إزمير: أو ما يطلق عليها أيضا اسم سميرنا هي مدينة في تركيا الآسيوية (الأناضول)، تقع على خليج في الأرخبيل، ينسب إنشاؤها إلى امرأة أمازونية (إحدى النساء اللواتي يقطن القوقاز في آسيا الصغرى)، فتحها السلطان العثماني مراد الثاني سنة 1424م. للمزيد ينظر قسطنطين جورغيفتش موستراس، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة وتعليم: عصام محمد الشحادات، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2002م، ص ص من 52 إلى 54.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص 448.

وبالعودة إلى قبيل قيام الأسرة الحسينية سنوات 1692، 1693، 1697، 1698، 1699، 1700م، نجد أنّ ميناء مرسيليا الفرنسي قد استورد من الإيالة التونسية عديد الشحنات من زيت الزيتون، فنجد في سنة 1692م مثلاً قد استورد 12.352 كلغ من الزيت، أمّا سنة 1693م ما مقداره 48.352 كلغ وفي سنة 1697م استوردت 29.643 كلغ، وتضاعف العدد في سنة 1698م ليصل إلى 99.438 كلغ، وفي سنة 1699م انخفض إلى 26.145 كلغ، أمّا سنة 1700م فقد وصلت كمية استيراد الزيت إلى ذروتها بمقدار 478.154 كلغ من الزيت، فإذا جمعنا كل هذه الكمية المستوردة من فرنسا خلال هذه السنوات المذكورة وقسمناها على عدد السنوات نصل إلى معدل سنوي مقداره 115.680 كلغ، أمّا سنوات 1707، 1708، 1709م، فنجد أنّ شركة رأس نيقرو أيضاً قد استوردت من إيالة تونس بمعدل سنوي ما بين 224.000 إلى 280.000 كلغ.

أمّا الفترات التي تلت ذلك من 1710 إلى 1719م، 1720 إلى 1729م، 1730 إلى 1739م، نجد أنّ كمية الزيت التي قامت بشحنها السفن من الإيالة والمتوجهة خاصّة إلى قرنة ومرسيليا كانت تمثل نسبة 8,10% من المنتوجات المشحونة في الفترة الأولى (1710 إلى 1719م)، ونسبة 20% في الفترة الثانية (1720 إلى 1729م)، و12,7% في الفترة الثالثة (1730 إلى 1739م)، فمن خلال هذه الإحصائيات والنسب المعتبرة يتضح لنا أنّ زيت الزيتون من بين أهم المواد التي كانت تصدّرها الإيالة، وهذا دليل على العناية الكبيرة التي أولاها حسين بن علي سواء للزياتين، أو باستصلاح الأراضي لزيادة غراسة شجر الزيتون.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ كمية الزيت المصدّرة لا علاقة لها بإنتاج زيت الزيتون في الإيالة، إنّما يرتبط بحاجة البلدان من هذه الكمية خاصّة إذا علمنا أنّ فرنسا كانت بحاجة له، باستخدامه في تطوير صناعة مادة الصابون، لذلك فقد وصل لميناء مرسيليا شحنات معتبرة من مادة الزيت، والجدول التالي يوضح كمية مادة زيت الزيتون المصدرة من الإيالة خاصّة إلى قرنة ومرسيليا في الفترة الممتدة من سنة 1725 إلى غاية 1739م، خلال حكم الباي حسين بن علي.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال ...

السنة	1725	1726	1727	1728	1729	1730	1731	1732	1733
كمية الزيت (هيكولتر)	300	625	1050	1080	10000	2500	2500	2500	2500

1734	1735	1736	1737	1739
4600	1400	7500	2100	290



منحنى بياني يمثل كمية صادرات إيالة تونس من الزيت خلال الفترة 1725 – 1739م

من خلال المنحنى البياني الممثل لهذه الفترة (1725 إلى 1739م) نجد ثلاث نقاط قصوى وهو ما يدل على أنّ كمية الزيت المصدّرة كانت بكميات كبيرة، وهي سنوات 1729، 1734، 1736م، كما يمكن تقسيم المنحنى إلى أربع فترات، الفترة الأولى من سنة 1725 إلى 1729م، حيث نلاحظ تزايد متواصل في كمية الزيت المصدّرة، أمّا الفترة الثانية وهي من سنة 1730 إلى غاية 1733م، ونلاحظ فيها استقرار في الكمية المصدّرة، في حين الفترة الثالثة كانت من سنة 1734 إلى غاية 1736م، وهي فترة غير مستقرة زيادة تارة ونقصان تارة أخرى، والفترة الرابعة والأخيرة من سنة 1737 إلى 1739م، حيث نرى تراجع كبير جدا لتصل الكمية إلى 290 كلغ سنة 1739م، وهو ما يدل الوضع الخطير الذي شهدته الإيالة بوقوع الحرب الأهلية والتي أثرت على

إنتاج الزيت، خاصّة إذا علمنا أنّ مجالها المكاني كان في الجهات التي كانت تهتم بزراعة أشجار الزيتون بنواحي سوسة والقيروان، وبعضاً من جهات الساحل الشرقي للإيالة⁽¹⁾، وفي عهد حمودة باشا، الذي اتبع سياسة عادت بالنفع على زراعة الزيتون واستخراج الزيت منه وتصديره للدول الأجنبية، فيذكر المكناسي من خلال رحلته إلى مدينة تونس قائلاً: "... وهي كثيرة الزيتون تحمل زيتها المراكب إلى بر النصارى طول أيام السمة، فقد أخبرني بعض أهلها الذين كانوا قائمين بمثونتها، أنّ أعشار زيت تونس فقط من غير عملها ستة وثلاثون ألف مطر، والمطر فيه قلتان والقلة اثنان وثلاثون رطلاً..."، وهذا دليل على كمية الإنتاج الكبيرة التي تنتجها الإيالة من الزيت بفضل زراعة أشجار الزيتون⁽²⁾.

ـ صادرات التمر:

تعدّ التمر في إيالة تونس أيضاً من المواد التي كانت تصدر لمناطق متعددة، فقد اشتهر بها منذ القديم ناحية جنوب الإيالة خاصّة، حيث انتشرت بنواحي الجريد ونفطة وتوزر وقفصة والحامّة وقابس وغيرها، كما تواجدت أيضاً في جزر قرقنة وجربة والأعراف⁽³⁾، فيصف لنا صاحب كتاب نزهة الأنظار قائلاً: "... وقرية قابس فيها مياه كثيرة وبساتين من نخل ورمان وعنب وتين وفواكه جمة فإنّها بلدة عظيمة وسارة متسعة وفيها أسواق كثيرة ودكاكين عظيمة كثيرة المساجد والمزارع كثيرة الحناء بحيث لا تساويها ففي ذلك بلدة..."⁽⁴⁾.

لقد اشملت التمر في الإيالة على أنواع متعددة وذات جودة جيدة، كما تعدّ النخلة أيضاً مصدراً للأخشاب والسعف الذي كانت تصنع منه أنواع عديدة من السلال والحبال وأدوات المطبخ والأثاث المنزلي، من حصر وقف وأدوات الصيد وبعض المعدات التي تستخدم في معاصر الزيت

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص449.

(2) . محمد بن عبد الوهاب المكناسي، رحلة المكناسي، المصدر السابق، ص325.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص450.

(4) . الحسين بن محمد الورثياني، المصدر السابق، ص655.

وغير ذلك من الاستعمالات المتعددة، غير أنّ المنتج المصدر من حلق الوادي وصفاقس وسوسة إلى إنكلترا ومالطة وبالخصوص إلى إيطاليا وفرنسا هي تمرور بمختلف أنواعها.

وبداية من القرن 17م إلى أوائل القرن 18م كانت تمرور الإيالة تصدر بكميات معتبرة، فقبيل تولي الأسرة الحسينية على رأس الإيالة التونسية تمّ تصدير 9.848 كلغ من التمرور إلى قرنه سنة 1693م، أمّا سنة 1695م انخفضت الكمية وتمّ تصدير 4150 كلغ فقط، وهي نفس الكمية التي صدرت سنة 1698م، في حين ارتفعت الكمية مع حلول القرن 18م وبالضبط سنة 1700م لتصل إلى 6000 كلغ.

أمّا صادرات التمرور باتجاه مرسيليا فنجد الكمية مرتفعة عمّا لاحظناه في قرنه فمثلا في سنة 1693م تمّ تصدير 16.908 كلغ، وفي سنة 1694م ما مقداره 21.475 كلغ، في حين شهدت سنة 1695م تراجع ووصلت الكمية إلى 9.385 كلغ فقط، ليتواصل التراجع في سنة 1696م ليصل إلى 6085 كلغ، أمّا سنة 1697م نلاحظ ارتفاعا ملحوظا في الكمية المصدّرة إلى مرسيليا بـ 5.164.310 كلغ، ليعود الانخفاض مجددا سنتي 1698م و1699م بـ 22.037 كلغ و3695 كلغ على التوالي.

وحسب المؤرخة "لوسات فلنزي" فقد ذكرت بعض الإحصائيات حول صادرات الإيالة خاصّة على عهد حسين بن علي وما بعدها، حيث بلغت الكمية المصدرة في الفترة من 1717م إلى 1720م مقدار 395 قنطار، و725 قنطار في الفترة من 1721 إلى 1725م، أمّا الفترة من سنة 1726 إلى 1730م فقد بلغت حوالي 380 قنطار، ومن 1731 إلى 1735م بلغت 580 قنطار، كما نلاحظ تراجع في حجم صادرات التمرور بشكل كبير جدا خلال الفترة من 1736 إلى غاية 1740م حيث بلغ 64 قنطار فقط، لكن خلال الفترة من 1741 إلى 1745م تضاعفت الكمية لتصل إلى 633 قنطار، فإذا قمنا بحساب المعدل السنوي على مدى هذه الفترة (1717 - 1745م) نجده يصل إلى أكثر من 95 قنطار سنويا، وكمعدل عام نجد أنّ الإيالة تصدر من 200 إلى 300 قنطار نحو كلّ الاتجاهات بما فيها فرنسا.

كما نلاحظ أنّه في سنة 1726م لما تأثرت الإيالة بمحصول التمور ذو النوعية الرديئة خلال سنة 1725م اضطر الباي حسين بن علي إلى توجيه منتج القمح إلى الاستهلاك المحلي فقط ولم يسمح بتصدير التمور بكميات كبيرة، ما جعل صادرات الإيالة من التمور تقل في الفترة من سنة 1726م إلى غاية 1730م، حيث بلغت 380 قنطار فقط، وبتحسن الوضع في الفترة من 1731 إلى غاية 1735م من خلال نوعية وكمية انتاج التمور من جهة ووفرة أيضا انتاج القمح من جهة أخرى، فقد بلغت صادرات الإيالة من التمور ما مقداره 580 قنطار، رغم أنّ الباي حسين بن علي واصل سياسته الحمائية، أمّا الفترة التي شهدت انخفاض رهيب وكبير جدا هي الفترة من سنة 1736 إلى غاية 1740م، وأكد يعود ذلك إلى الحرب الأهلية التي كان جنوب الإيالة مسرحا لها، فالجنوب موطن غراسة النخيل، حيث قدرت كمية صادرات التمور 89 قنطار فقط، لكن ما لبث هذا التراجع طويلا، حيث عاد الهدوء للإيالة بعد استقرار الوضع ونهاية الحرب الأهلية التي انتهت بنهاية حكم الباي حسين بن علي بقتله وقطع رأسه غير بعيد من القيروان سنة 1740م، ليأتي ابن أخيه علي باشا على رأس الإيالة التونسية في الفترة من سنة 1740 إلى غاية 1756م.

أمّا بالنسبة للشعير والحمص والعدس وال فول وبقول أخرى فإنّ المعلومات عنها قليلة، لكن رغم ذلك نلاحظ أنّ ميناء مرسيليا قبل قيام الأسرة الحسينية وبالتحديد سنة 1699م، والتي عرفت هذه السنة بالقحط الذي أصاب فرنسا بنواحي مرسيليا والبروفانس وغيرها، فقد استوردت من الإيالة 290.400 كلف من الشعير، أمّا الكمية في السنة التي قبلها، وهي سنة 1698م شهدت انخفاض ولم تشحن لمرسيليا سوى 35.700 كلف فقط، في حين لو قارناه بكمية صادرات القمح في نفس السنة 1698م فقد وصلت لمرسيليا 774.300 كلف من القمح، ولطولون ما مقداره 2.139.690 كلف، فمن خلال هذه المقارنة بين صادرات القمح وصادرات الشعير، نجد أنّ الشعير كان يمثل منتوجا ثانويا بالنسبة للبلدان المستوردة من الإيالة في الظروف العادية، لكن يصبح منتوجا أساسيا كالقمح عند حدوث أزمات اقتصادية صعبة مثل ما لاحظناه سنة 1699م عندما حلّ بفرنسا القحط، ونفس الاستدلال يمكن تطبيقه على كل من العدس والحمص والفول في سنتي 1698م و1699م،

فاستوردت مرسيليا في هذه السنة الأخيرة ما مقداره 47.400 كغ من الحمص و786450 كغ من الفول و218.147 كغ من العدس، أما في سنة 1698م فكانت الكمية منخفضة بشكل كبير في الظروف العادية، حيث استوردت من الإيالة 21000 كغ من الحمص و450.750 كغ من الفول و10.350 كغ من العدس فقط، إذن فالقاعدة يصح تطبيقها على هذه المحاصيل مثل منتج الشعير.

كانت التجارة في عهد حسين بن علي في اتجاه ومنحى متصاعد نتيجة للسياسة التي سهر على تطبيقها الباي بحفض الأمن والسلم وتحكمه في أسعار المنتجات وحجم المبادلات مع البلدان وذلك حماية للتجار والمنتجون التونسيون، ما جعلهم يعملون بجِد لتوفير الجو الملائم للعمل والإنتاج وهو ما يدل عليه حجم صادرات المنتجات الأساسية الثلاثة القمح، الزيت، والشعير، رغم ما حدث له في نهاية حقبة حينما حلت الحرب الأهلية والتي كان لها أثر كبير في انقلاب الأوضاع وتراجع التجارة في الإيالة⁽¹⁾.

كما انتهج الباي حمودة باشا سياسة خارجية مع الدول الأوروبية تميزت بمواصفات أولها إعطاء الحرية لتصدير منتج الحبوب، وخاصة منها القمح إلى الدول الأوروبية، حيث كان ذلك ممنوعا في سابق فترة حمودة باشا، ومن أهم الدول التي استقادت كثيرا من هذا الإجراء هي فرنسا، فكان لها بذلك حصّة الأسد من قمح الإيالة، أما ثاني المميزات للتجارة الخارجية الأوروبية هو البحث عن أسواق خارجية لتسويق الانتاج، وقد نجح الباي في ذلك، أما الثالثة فهي حرص الباي على تجنب الأسباب التي تؤدي إلى انكماش التجارة الخارجية، فحرص على أن لا يدخل في الحروب مع الدول الأوروبية، وذلك بعقد، العديد من المعاهدات معها وأيضا العمل على تقوية أسطوله الحربي والحفاظ على الأمن داخل الإيالة، والعمل دائما على تحسين إنتاج الإيالة الفلاحي ووفرته، أما الميزة الرابعة فهو تجنب الباي التدخل في شؤون الدول الأوروبية وخاصة تلك الحروب التي كانت تجري

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 450 إلى 453.

بينهم من حين لآخر، فكان حمودة باشا يقف على الحياد فيما يخص ذلك، والميزة الخامسة هي منح الباي مثل ما ذكر في رسالة سنة 1795 ترخيص لتصدير منتجات الإيالة إلى كل دول أوروبا دون استثناء، حتى وإن كانت تلك الدول على عداوة مع الإيالة في ذلك الوقت مثل مالطة وجنوة ونابولي، تمتد صلاحية هذه الرخص للسنة التي بعدها في حالة عدم استعمالها في سنة الحصول عليها، أما الميزة السادسة فهو إعطاء الموافقة على اعتماد كلا من عملة إسبانيا المتمثلة في الريال الإسباني وعملة فرنسا الفرنك الفرنسي في المعاملات التجارية مع دول أوروبا، وذلك لتجنب المشاكل التي تقع جراء تحديد قيمة العملة، أما السابعة فهي توفير الأمن للتجار الأجانب داخل الإيالة سواء على أرواحهم أو ممتلكاتهم وأموالهم، وكمثال على ذلك، لما أمرت الدولة العثمانية حمودة باشا بأن يعلن الحرب على فرنسا بعد ما غزا نابليون الأول على مصر، فقام الباي مباشرة بتطبيق ذلك وقطع العلاقات مع فرنسا، وأرسل سفينة لمساعدة الدولة العثمانية، والملاحظ من ذلك أن الباي قام بالحفاظ على أموال التجار الفرنسيين وعلى سفنهم التجارية أيضا، حتى أن أحد التجار الفرنسيين يذكر من خلال ذلك أنهم بدون قنصل أحسن بكثير من وجوده، فمن خلال هذه المعاملة للتجار الفرنسيين، وبعد نهاية الحرب وتوقيع الصلح مع نابليون الأول حصل بين فرنسا والإيالة تبادل للهدايا، اعترافا للباي على المعاملة الحسنة التي حضي بها التجار الفرنسيين وأموالهم وسفنهم التجارية⁽¹⁾، واهتم حمودة باشا أيضا بالموانئ والتي كان يعرف جيدا دورها الكبير في المجال العسكري والتجاري، فالسفن بحاجة إلى موانئ لترسو فيها خاصة مينائي حلق الوادي وغار الملح الذي يستعمل عادة للقيام بالجهاد البحري فقام حمودة باشا بإصلاحهما وذلك لإعادة النشاط إلى المدينة، رغم محاولة الباي حسين بن علي إصلاح ميناء غار الملح، وذلك ببناء قناة تربط العاصمة بالميناء، لكن هذه القناة كانت تتميز بالضيق وتتسع فقط للقوارب الصغيرة، وما يدل على عزم حمودة باشا إصلاح الميناءين الرسالة التي أرسلها القنصل الفرنسي "دي شاتوناف" (Dechateauneuf) إلى حكومته سنة

(1) . رشاد الإمام المرجع السابق، ص ص من 301 إلى 303.

1791م يخبرهم أن الوزير مصطفى خوجة يطلب من حكومة فرنسا الترخيص لإيالة تونس الحصول على جرافتين لاستعمالهما في حفر الميناءين، فأرسلوا الأجهزة والمعدات اللازمة، كما أرسلوا معها عمال يشغلون تلك الآلات، وقد انطلقت الأشغال في 03 ماي 1796م، وأوكل الباي تسييرها لمهندسين هولنديين منهم المهندس "همبير" (Hambert) و"فرانك" (Fank) وأصبحت بذلك البلاد محصنة ببخيرة تفصل المدينة عن حلق الوادي وتحمي المدينة بما فيها من أسوار ومدافع⁽¹⁾.

عمل أيضا الباي حمودة باشا على الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنشيطها، فقام بفرض العديد من القوانين منها مثلا تحديد الرسوم التي كانت تجبى على المنتجات المستوردة خاصة من أوروبا بـ 11 %، وكخطوة جريئة فقد قام أيضا بتصدير منتجات فلاحية بصفة مباشرة وعلمية باسم الإيالة التونسية نحو الدول الأوروبية، وتأتي ضمن سياسته الفلاحية التي انتهجها، هذه السياسة التي كان لها أثر كبير على اهتمام الفلاح التونسي بأرضه، فقد أوجدت له أسواقا خارجية لترويج منتجاته لذلك اهتم الفلاحون التونسيون بخدمة أرضهم حتى صارت تدر عليهم أرباحا وفيرة، وهو ما جاء على لسان القنصل البريطاني حيث ذكر قائلاً في إحدى رسائله: " ... بسبب التصدير إلى الخارج على يد التجار الأجانب، نشطت البلاد التونسية اقتصاديا، لقد عم الناس حماس شديد، بل لهفة عارمة على تعميم زراعة الحبوب على مختلف أنواعها، وكذلك الزيتون، وذلك لما لهذه المنتجات من أرباح طائلة لازدياد الطلب الخارجي المستمر، بسبب تضاعف الكميات المصدرة سنة بعد سنة ..."، فأصبحت بالإيالة مناطق فلاحية مزروعة شاسعة كحقول الحبوب التي كانت محصورة بين منطقتي صفاقس ومنطقة عنابة بإيالة الجزائر.

إنّ هذا الاهتمام الكبير من فلاحى الإيالة التونسية بأراضيهم أدّى إلى توفير مداخيل مالية معتبرة للإيالة، وهو ما يوضح ذلك ميزانها التجاري خاصة خلال فترة حمودة باشا، والذي شهد ربحا سنويا وصل إلى حدود 07 ملايين ريال في بعض السنوات، من خلال تصدير العديد من المنتجات

(1) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص ص 93-94.

بكميات وفيرة مثل الشاشية بمختلف أصنافها والحبوب والزيوت وغيرها من المنتجات الأخرى، لكن التجارة الخارجية في الإيالة التونسية وكغيرها من الإيالات المغاربية مع بداية القرن 19م أصبحت تحت يد التجار الأجانب خاصة الأوروبيين منهم، حيث أصبحت هناك تسهيلات جمركية على سلعهم، فلم تتجاوز الرسوم على السلع الأجنبية المستوردة إلى داخل الإيالة أكثر من 3% إذا كان صاحب السلعة أوروبيا و4,5% إذا كان صاحب السلعة تونسيا⁽¹⁾.

لقد كانت فرنسا في عهد حمودة باشا تتمتع بامتيازات تجارية كبيرة بالإيالة، وأيضا بريطانيا بدرجة أقل، وذلك بقيام الباي بتخفيض ضريبي على الرسوم الجمركية التي كانت تدفعها كلا من فرنسا وبريطانيا فقط، من 5% إلى 3%، أما باقي الدول الأوروبية فكانت تدفع ما نسبته 5%، ومن بين أهم المنتجات التي تصدّرها الشركات الفرنسية من الإيالة إلى فرنسا هي الحبوب وبالأخص القمح، والذي كانت تتمتع به على الخصوص شركة مرسيليا المسماة بالشركة الملكية لإفريقيا، وما بين سنتي 1784م و1785م عند زيارة كلا من "ستانلي"، و"بوري" الإيالة سنة 1785م، وجد أنّ هذه الشركة كانت تحظى بتجارة واسعة للعديد من منتجات الإيالة الأخرى، فكانت تستورد بعض السلع التي تحتاجها الإيالة في صناعاتها خاصة الصوف الإسباني الذي يستعمل لصناعة الشاشية، وأيضا السكر والبهارات والبن والكتان، وتصدّر من الإيالة الحبوب والحرير والزيوت⁽²⁾.

وكمثال على هذه المبادلات التجارية بين الإيالة التونسية وفرنسا نلاحظ في الجدولين التاليين قيمة ما تستورده وما تصدّره الإيالة من وإلى فرنسا في بعض المنتجات خلال الفترة الممتدة من 1786 إلى 1789م كما يلي⁽³⁾:

(1) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية ...، المرجع السابق، ص ص 263-264.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 304-305.

(3) Paul Masson, Op.cit, p 599.

صادرات الإيالة التونسية إلى فرنسا في الفترة الممتدة من 1786 إلى 1789م	
الزيت	6.962.000 ليرة (Livres)
الصوف	3.780.000 ليرة (Livres)
القمح	1.127.000 ليرة (Livres)
الجلود	688.000 ليرة (Livres)
الشمع	205.000 ليرة (Livres)
الفول	552.000 ليرة (Livres)
الإسفنج	100.000 ليرة (Livres)
التمور	42.000 ليرة (Livres)
الشعير	112.000 ليرة (Livres)
التبغ	33.000 ليرة (Livres)

واردات الإيالة التونسية من فرنسا في الفترة الممتدة من 1788 إلى 1789م ⁽¹⁾	
القهوة	106.000 ليرة (Livres)
السكر	108.000 ليرة (Livres)
أقمشة	38.000 ليرة (Livres)
حديد	32.000 ليرة (Livres)
خشب	45.000 ليرة (Livres)
حرير	26.000 ليرة (Livres)

⁽¹⁾ Paul Masson, Op.cit, p 601.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

ويمكننا من خلال هذه الأرقام التي ذكرها القنصل الفرنسي معرفة مدى حجم التجارة التي كانت بين الإيالة وفرنسا، ومقارنتها بالمعاملات التجارية للإيالة من الدول الأخرى لسنة 1787م، موضحة في الجدول الآتي:

واردات من مرسيليا إلى الإيالة التونسية	5.239.649 ليرة فرنسية
صادرات من الإيالة التونسية إلى مرسيليا	4.629.603 ليرة فرنسية
واردات من بقية الدول الأجنبية الأخرى إلى الإيالة التونسية	2.099.750 ليرة فرنسية
صادرات من الإيالة التونسية إلى بقية الدول الأجنبية الأخرى	3.095.665 ليرة فرنسية

وللعلم أنّ الليرة الفرنسية (Livre) بالنسبة للريال التونسي كانت غير ثابتة، لكن يمكن معرفة أنّه في سنة 1770م، كانت قيمة الريال التونسي تقدّر بضعفين من قيمة الليرة الفرنسية تقريبا. أما في سنة 1793م وحسب ما ذكر "دوفواز"، حين أرسل لحكومته مقدار المبادلات التجارية بين تونس والدول الأجنبية لسنة 1792م، فيمكننا أن نلاحظ مدى التعامل الكبير بين الإيالة وفرنسا، وثانيا ارتفاع قيمة هذه المبادلات مقارنة بسنة 1787م، حيث ورد في هذه المراسلة مقدار ذلك مبينا في الجدول التالي:

واردات من مرسيليا إلى الإيالة التونسية	5.878.031 ليرة فرنسية
صادرات من الإيالة التونسية إلى مرسيليا	7.751.318 ليرة فرنسية
مجموع صادرات وواردات فرنسا مع الإيالة التونسية	13.629.349 ليرة فرنسية
مجموع صادرات وواردات بقية الدول الأجنبية الأخرى مع الإيالة التونسية	6.984.003 ليرة فرنسية
الفارق بين مجموع صادرات وواردات فرنسا وبقية الدول الأجنبية الأخرى	6.645.346 ليرة فرنسية

غير أنّ هذا الوضع التجاري الجيد بين الإيالة وفرنسا، فيما يخص التجارة الخارجية تراجع بعد ذلك، وأصبحت دول أخرى تتمتع بذلك، وعلى رأسها بريطانيا، ويعود ذلك خاصّة إلى مقتل الملك لويس السادس عشر وقيام الجمهورية الفرنسية، وهو ما تحتم على الباي حمودة باشا عقد معاهدات جديدة، لكن فرنسا رفضت ذلك وأعلنت القطيعة، ممّا أثر على التجارة الخارجية بينهما، وبالتالي حرمت فرنسا من أهم مورد للحبوب وبالخصوص القمح، فاستغلت بريطانيا ذلك، فقام القنصل البريطاني بتقديم النصيحة لبلاده، واستغلال هذه القطيعة بين فرنسا والإيالة لصالحه، بوجود القيام باحتلال موانئ الإيالة حتى يقطع المدد عن فرنسا من مادة الحبوب، وبالتالي يحقق ما كانت بريطانيا تسعى له من خلال تحقيق أمرين، أولاً ازدهار تجارة بريطانيا الخارجية مع الإيالة وثانياً تجويع الجيوش الفرنسية، والتي كانت تحارب في أوروبا، فكانت فرنسا تحاول بذل مساعيها لعودة المبادلات التجارية بينها وبين الإيالة إلى ما كانت عليه، فعقدت في سنة 1795م معاهدة جديدة مع الإيالة وعادت شركاتها التجارية للعمل، إلّا أنّها لم تعد كما كانت عليه من قبل، وأصبحت فرنسا تفكر في احتلال تونس لتحصل على ممتلكاتها من كميات الحبوب والمواد الأولية مثل الزيت والجلود والصوف والشمع وغيرها، كما أنّ سياسة حمودة باشا التجارية التي فرضها على فرنسا بعد القطيعة لم تتغير.

حاولت فرنسا جاهدة لتحقيق عودة المبادلات، لكنها فشلت وتحولت تجارة تونس الخارجية إلى دول أخرى غير فرنسا، وعلى رأسها بريطانيا، التي فازت بالريادة من بين هذه الدول سنة 1807م، إضافة إلى ذلك أيضاً فقد كان الحصار الاقتصادي الذي فرضته بريطانيا على فرنسا سبباً في تحول تجارة الإيالة الخارجية من مرسيليا إلى مالطة، كما أنّ قنصل فرنسا بتونس سنة 1811م، ذكر لحكومته أنّ التجارة الخارجية مع الإيالة لن تدوم وستتوقف قريباً جداً، ويرجع سبب ذلك في

رسائله العديدة التي بعث بها إلى فرنسا يشكو لحكومته من السياسة التي يقوم بها الباي اتجاه فرنسا، ويدعو حكومته إلى تأديب الباي عن طريق استخدام القوة والحرب إن لزم الأمر⁽¹⁾.

أمّا بريطانيا فقد أصبحت تحصل على ما كانت تحصل عليه فرنسا من التخفيض في ضريبة الرسوم الجمركية⁽²⁾ (3%)⁽³⁾، وأصبح الباي يلبي طلبات بريطانيا للحصول على حبوب الإيالة، وحتى بعدم توفرها في الإيالة، فكان الباي يقدمها لبريطانيا من مخازنه الخاصة مثل ما حدث سنة 1801م، حيث اتفق مع بريطانيا على أن يستبدل هذه الكمية مقابل تزويده بمدافع حربية وأسلحة، وبقيت هذه المعاملات التجارية بين الإيالة وبريطانيا في تزايد مستمر خلال الفترة من 1801 إلى غاية 1814م، بنهاية فترة حكم الباي حمودة باشا.

أمّا بالنسبة لمعاملات الباي الخارجية مع باقي الدول الأجنبية الأخرى غير بريطانيا وفرنسا، فقد حافظت على معاملاتها كما هي⁽⁴⁾ بين عداء تارة وصلاح تارة أخرى، فقد اشتركت إسبانيا مع فرنسا وهاجموا الإيالة ناحية حلق الوادي، حيث فقدت الإيالة العديد من المراكب⁽⁵⁾، وبعد سنة 1790م حاول الباي حمودة باشا تحسينها قليلا وتقوية تلك العلاقات التجارية مع إسبانيا، فيصف القنصل البريطاني فيما يخص معاملات الإيالة مع إسبانيا أنها ستؤثر على التجارة الفرنسية مع

(1) . رشاد الإمام المرجع السابق، ص ص من 305-308.

(2) - **الجمركة**: وهي ضريبة تفرض على البضائع والسلع المصدرة والمستوردة، حيث تأخذ بمقدار نسبة مئوية سواء من سعر البيع أو من وزن البضاعة، كما كانت هناك رسوم جمركية تفرض على الأجانب من الدول الأوروبية. ينظر: فارس زاهر، **تنوع الضرائب وتنظيماتها في عهد الدولة العثمانية وتأثيراتها الاقتصادية "دراسة تاريخية شرعية"**، مجلة الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة أحمد بن بلة وهران، المجلد 20، العدد 01، الجزائر، ماي 2019م، ص ص 380-381.

(3) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 309.

(4) . رشاد الإمام المرجع السابق، ص 311-312.

(5) . إبراهيم السعداوي، **تطور فئة وجهاء المال بإيالة تونس**، المجلة التاريخية المغربية مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 123، 2006م، ص 64.

الإيالة، وبالأخص استيراد كميات من الصوف الإسباني، والصبغ القرمزي⁽¹⁾ والتي كانت الإيالة قبل ذلك تستوردهما عن طريق فرنسا، فيذكر القنصل أنّه في مدّة شهر فقط وصلت إلى موانئ الإيالة التونسية ما يقارب 31 سفينة من إسبانيا لكي تشحن بالحبوب، وعلى ما يذكر القنصل أنّ هذا العدد لم يحدث له مثيلاً من قبل خاصّة بعد توقيع معاهدة سنة 1791م، فأصبحت تصل للإيالة كميات كبيرة من الصوف الإسباني حتى أنّ قنصل فرنسا طلب من حكومته احتلال مدينة القنت (Alicante) الإسبانية، وهي المدينة التي كانت توفر الصوف للإيالة، الذي يستخدمه الباي في صناعة الشاشية، غير أنّ فرنسا لم تستطع ذلك وزاد حجم المبادلات التجارية بين الإيالة وإسبانيا وتتنوعت السلع⁽²⁾.

أمّا معاملات الإيالة التجارية مع دويلات إيطاليا فكانت ضئيلة، وذلك راجع للعلاقات بينهما والتي اتسمت بالعداء تارة والصلح تارة أخرى، فالعداء كان خاصّة مع البندقية⁽³⁾ إثر الحروب المتكررة منها حرب سنة 1789م والتي لم تنته إلا في سنة 1792م⁽⁴⁾، رغم إبرام معاهدة للسلم بينهما سنة 1763م من أجل حماية التجارة والملاحة⁽⁵⁾، كما كان العداء أيضاً مع مملكتي نابولي وصقلية، في حين كان السلم مع مملكة جنوة ومقاطعتي توسكانيا وليفورنو، ولكن رغم سوء العلاقات مع نابولي وصقلية إلا أنها تخللتها فترات من السلم وإن كانت ضئيلة، فقد نجحتا في توقيع معاهدات حصلتا من خلالها على امتيازات مهمة، وعلى إثر انفصال مملكة نابولي عن سيطرة فرنسا في أواخر حكم حمودة باشا سنة 1814م طلبت من مفوضها بتونس "ريناتو مارتينو" إبرام معاهدة صلح

(1) . القرمز: حسب ما جاء في لسان العرب هو صبغ أرمني أحمر مستخلص من نوع من الديدان، تصبغ به الثياب، فلا يمكن بعد ذلك نزعها منها. ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن المنظور)، لسان العرب، نشر أدب الحوزة، المجلد 5، إيران، 1405هـ، ص 394.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 312-313.

(3) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 188.

(4) . أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ...، المجلد 2، الجزء 3، الصدر السابق، ص 20.

(5) . الشافعي درويش، المعاهدة التونسية البندقية سنة 1763م أول معاهدة للسلم بين تونس وجمهورية البندقية في العصر الحديث (دراسة وثيقة)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، المجلد 12، العدد 2، ديسمبر 2019م، الجزائر، ص 465.

مع الباي والتي تمت بالفعل في 26 مارس 1814م وقد استفادت نابولي من ذلك بامتيازات تجارية مهمة ضمنيتها بنود هذه المعاهدة نذكر منها:

— يسمح لقنصل نابولي الإقامة بتونس لمدة سنة وهي مدة المعاهدة التي تمت بين الطرفين، كما يتمتع هذا القنصل بكامل الصلاحيات التي يتمتع بها قناصل الدول الأخرى.

— السماح لكل من سفن تجارة نابولي وإيالة تونس التنقل بحرية في موانئ كلا الطرفين.

— يسمح لسفن نابولي بصيد المرجان في سواحل الإيالة التونسية.

أما صقلية فقد كانت معظم هذه الفترة في حالة حرب مع الإيالة، نتيجة لنشاط القرصنة الذي كان بين الطرفين ودام إلى غاية سيطرة الإنجليز على جزيرة صقلية بداية من القرن التاسع عشر ميلادي، حاولت بذلك إنجلترا عقد سلم بين إيالة تونس وحكومة صقلية، وبعد أخذ ورد بدأت مفاوضات عقد الصلح حين قدم الأميرال الإنجليزي "سيدني سميث" في أبريل سنة 1812م إلى تونس وطلب أن يتم إبرام المعاهدة باسم إنجلترا لكن الباي رفض ذلك، وانتهى التفاوض بتوقيع هدنة بين صقلية وإيالة تونس ارتبطت بمدة الوجود الإنجليزي واستفاد أيضا الإنجليز من ذلك مع صقلية بتمويل القوات الإنجليزية بالقمح التونسي⁽¹⁾.

أما بالنسبة لأمريكا، فقد عقد الباي حمودة باشا معها اتفاقية، تم المصادقة عليها في 21 فيفري 1798م، واحتوت 23 بندا، تضمنت مسألة السلم بين الجانبين، وخاصة فيما تعلق بحماية السفن الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾، وتشجيع التبادل التجاري الخارجي بينهما، رغم مساعي فرنسا لإحباط تلك المعاهدة، والتي قامت بتخويف الباي أنه في حالة حصول هذا الاتفاق مع أمريكا ستحل كارثة على أسواق حبوب الإيالة في جنوب أوروبا، وذلك يعود لأنّ تجارة الدول الأوروبية مع أمريكا تتمثل في تصدير حبوب الإيالة إليها بعد شرائها من الإيالة، وكمحاوله أخرى

(1). كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس، ...، المرجع السابق، ص ص من 188 إلى 200.

(2). محمد بنهاشم، الولايات المتحدة الأمريكية والإيالات العثمانية الجزائر ليبيا وتونس، مجلة دفاتر تاريخية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، العدد 01، المغرب، 2010م، ص 62.

من فرنسا لعدم إتمام تلك المعاهدة هو محاولة إقناع حمودة باشا بأن أمريكا قد أمضت معاهدة صلح مع إيالة الجزائر، وبالتالي ستدخل السفن الأمريكية البحر المتوسط وهو ما سيدرّ على الإيالة مكاسب من خلال قرصنة تلك السفن الأمريكية، لكن الباقي لم ينصت لذلك، واستمر حجم المبادلات التجارية الخارجية بين الإيالة وأمريكا في تزايد مستمر سنة بعد سنة، حيث عاد على الإيالة بأرباح معتبرة وهو ما أغضب كل من فرنسا وبريطانيا، يذكر الرحالة "مجيل" الذي قدم إلى الإيالة سنة 1809م أنّ التجارة الخارجية الأمريكية مع الإيالة كانت تشهد ازدهارا كبيرا، ومثال ذلك أنّ البن الذي كانت تستورده الإيالة من أمريكا كان أكثر رواجاً من البن القادم من الجزيرة العربية، وكما يذكر "ماجرا" أنّ الأمريكيين كانت تجارتهم مع الإيالة في تزايد، ويعود ذلك إلى ما يصدرونه للإيالة من منتجات الهند الشرقية والغربية، كما يقدر قنصل فرنسا بالإيالة سنة 1814م المنتجات الأمريكية الموجودة بمدينة تونس بما مقداره 500.000 ريال، وهي قيمة كبيرة مثل ما جاء على لسان هذا القنصل، إضافة إلى العدد الكبير من السفن الأمريكية الذي كان متواجداً في موانئ الإيالة⁽¹⁾.

وعموماً ومن خلال ما سبق ذكره فيمكننا أن نلاحظ أنّ المبادلات التجارية الخارجية للإيالة مع الدول الأوروبية فيما يخص الصادرات، كانت عبارة عن منتجات فلاحية وحيوانية في أغلبها مثل الحبوب وعلى رأسها خاصة القمح والشعير، إضافة إلى الفول والحمص والعدس والتمر، كما كان أيضاً زيت الزيتون من أهم المواد الغذائية التي تصدر إلى الخارج، فهي تمثل مع القمح الركيزة الأساسية للحياة الفلاحية والتجارية التونسية، كما كانت الإيالة التونسية تصدر كميات من الكسكسي نحو ليفورنه بالإضافة إلى السمن والصوف والجلود، والصابون والمنسوجات التي كانت منتشرة خاصة في بلاد الجريد وسوسة وجربة، كما كانت هناك مواد أخرى مصدرة كالشموع والإسفنج ومن المصنوعات كالأحزمة والشاشية، في حين كانت الواردات عبارة عن مواد غذائية كالتفاح واللوز والزيت وأيضاً التبغ والخمر التي كان التجار اليهود يستوردونها، ومن المواد الكمالية نجد الأقمشة

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص من 313 إلى 315.

والمنسوجات الرفيعة، بالإضافة إلى الصوف الإسباني ومواد التلوين وأدوات لخدمة الصوف وذلك لصناعة الشاشية، وتستورد أيضا المواد الأولية لمصانعها وورشاتها والأدوات الضرورية لصناعة السفن.

لقد مكنت التجارة البايات من ترويج منتجاتهم سواء الفلاحية منها أو الصناعية، وذلك من خلال إنشاء العديد من الأسواق الداخلية، كما أنّ تنقل القوافل من منطقة لأخرى ساهم في فك العزلة عن بعض القبائل الجبلية والصحراوية وأحدثت نوعا من التقارب بين مختلف القبائل وتبادل الأفكار والتجارب والمعرفة، كما ساهمت التجارة في دخول الإيالة في منافسة تجارية مع الدول الأوروبية ساهم ذلك في ترويج منتجاتهم وتنويع وتطور صناعتها كما ونوعا⁽¹⁾.

ب _ التجارة مع الدول الإسلامية:

التجارة البرية خارج حدود الإيالة وبالأخص مع الدول الإسلامية، كانت تعتمد خاصة على القوافل القادمة من البلدان المجاورة للتجارة أو الحج، حيث كانت تأتي محملة بعديد المنتجات التي تصل إلى الإيالة، تبيعها وتقتني منتجات أخرى، فقد وصل عددهم حسب قنصل فرنسا "جون أمبروزان" (Jean ambrozin) ما بين 10 إلى 12 ألف فردا⁽²⁾، فكانت الإيالة ملتقى للقوافل الصحراوية والمغربية، مثل قوافل غدامس وفزان التي تأتي بالعاج والتبر وريش النعام، وتحمل الملح والمنسوجات الأوروبية والمرجان وخاصة المعادن، هذه القوافل موجودة في الخريف والشتاء ما أدى إلى تنشيط الحركة التجارية في الإيالة وتبيع ما كانت تستورده من أوروبا، فأصبحت إيالة تونس تجمع بين مختلف الأجناس، وذلك حسب نوعية التجارة التي يتعاطاها كل جنس، ويرجع هذا التنوع الكبير في الأجناس إلى عودة الأمن والاستقرار، وبذلك نلاحظ عودة التجار المسيحيين كما أعيد بناء الحي الإفرنجي الذي كان متواجدا في جهة باب البحر⁽³⁾، وقد ذكر "جون أندري بايسونال" الذي

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص ص 305-306.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص 439.

(3) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 296.

زار إيالتي الجزائر وتونس سنة 1724م أنّ هناك خمسة قوافل كانت تصل إلى الإيالة التونسية، منها ثلاثة من المغرب العربي، الأولى وهي قافلة المغاربة التي تنطلق من فاس بالمغرب، فقد عدّ بها ما يقارب 100 جمل تحمل الزنجفر والسكّة (نقود إيطالية) وسفاسر (أحجبة نسائية)، والنحاس المنقوش، ثم تعود هذه القافلة وهي تحمل الشواشي والحريز وغيرها من المنتجات المتواجدة بالإيالة، أمّا القافلة الثانية والثالثة تتطلقان من مدينة فرّان بالمغرب فتأتیان بالعبيد والذهب وتعودا محملتين بالأجواخ وخيوط القطن والتوابل والبلور وقلائد المرجان، في حين تأتي القافلتان الرابعة والخامسة من المشرق الإسلامي، وبالتحديد من مكّة إلى الإيالة محملتان بالقهوة والنسيج الموصلي والكتان وغير ذلك، كما كانت غدامس⁽¹⁾ أيضا نقطة تواصل لتجارة القوافل مع نواحي إفريقيا السوداء، فكان لها محطات بتمبكتو وكانوا وفزان وتونس والوادي.

إضافة إلى ذلك كان التجار التونسيون يستأجرون أيضا سفنا لتصدير كميات معتبرة من المنتجات إلى الإسكندرية بمصر وخاصة منها الزيت، حيث بلغت كميته ما يقارب 40.000 ميلرول (Millerols)، (مليرول المرسيلى وحدة لقياس السوائل يساوي 64,33 لتر)، أي ما يعادل 2.573.000 لتر من الزيت باتجاه مدينة الإسكندرية بمصر، وصابون وشواشي وقراضة الذهب⁽²⁾، والنعال والبرانس والشمع، أمّا عن طريق القوافل فقد كانت قافلة تونس تنقل إلى مصر الزيت أيضا والطرابيش والنعال التي كانت تصنع من الجلد والعسل والشمع والزبد، كانت هذه المنتجات التونسية لها شهرة كبيرة لدى المجتمع المصر، فكان يستهلكها بكميات كبيرة⁽³⁾، في حين كانت الإيالة تستورد

(1) . غدامس: كانت خلال الحكم العثماني مدينة يحيط بها جدران من طين يصل علوها إلى حوالي خمسة إلى ستة أقدام، بها بعض الأبراج المربعة الشكل، تحوي فتحات لوضع البنادق من خلالها، كما تحيط بالمدينة بساتين كثيرة من نخيل على امتداد أربعة أميال. ينظر: فريدريك هورنمان وألكسندر جورديون لينج، رحلتان عبر ليبيا، ترجمة: دار الفرجاني، مكتبة دار الفرجاني، ط1، طرابلس، 1974م، ص320.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 440 إلى 442.

(3) . عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م، ص ص 196-197.

من مصر القهوة والأرز والقطن والقنب⁽¹⁾، والفلفل وملح النشادر القرفة ومواد العطار⁽²⁾، والمصنوعات المحلية مثل صناعة المنسوجات الحريرية القطنية، وبعض السلع التي تستوردها مصر من الخارج كالبن والصمغ والروائح والشيلا⁽³⁾، كما كانت هذه السفن المستأجرة أيضا تنقل إلى أزمير وعديد الموانئ الأخرى في المشرق أجواخ الصوف وكميات كبيرة من الشواشي وقراصة الذهب، فكانت الإيالة تصدر خاصة المنتجات الغذائية وبعض من المنتجات المصنعة، أما بالنسبة للاستيراد فقد كانت الإيالة تستورد المواد الأولية لمعاملها ومصانعها من مواد ضرورية لصناعة الشاشية ومواد أولية لصناعة السفن كالخشب⁽⁴⁾.

كما عمل حمودة باشا على تشجيع المبادلات التجارية مع الدول الإسلامية وظهر ذلك في تعامله مع العديد من الدول الإسلامية منها بالخصوص الدولة العثمانية ومصر في المشرق، وإياليتي الجزائر وطرابلس الغرب، والمغرب الأقصى في المغرب، فانتعشت هذه المبادلات، بحيث قام الباي بخفض نسبة التعريفة الجمركية التي شملت السلع المستوردة من الدول الإسلامية في المشرق والمغرب والتي يقوم بها تجار الإيالة من 11% إلى 5%⁽⁵⁾، وحسب ما جاء على لسان الأب "رينال" أنّ كل من الجزائر وطرابلس الغرب وإسطنبول والإسكندرية وأزمير وسالونيك قد نشطت تجارتها مع الإيالة بشكل كبير، وارتفعت قيمة المبيعات بينهم وبين الإيالة إلى مقادير مالية كبيرة، كما يذكر الأب "رينال" أيضا⁽⁶⁾ قائلا: "... يمكننا أن نقيم تلك الأهمية إذا علمنا أنّ السفن التجارية العاملة

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص442.

(2) . عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، المرجع السابق، ص ص 196-197.

(3) . محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2، القاهرة، 1944، ص46.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص442.

(5) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص315.

(6) . رحلة الأب رينال من الرحلات ذات الطابع الديني التي تختص بالنشاط التبشيري والإرساليات الدينية، حيث تحوي على معلومات تتعلق بتنظيم الكنيسة وضعية الأسرى المسيحيين في إيالات بلاد المغرب والإجراءات التي تختص بافتداء هؤلاء الأسرى وحياتهم الاجتماعية وغيرها. ينظر: سميرة بوزبوجة، الرحالة الأوروبيون في البلاد التونسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، المجلة الجزائرية للمخطوطات مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، مج 18، العدد 1، مارس 2022م، ص 317.

بانتظام في ذلك الميدان يزيد عن المائتين في كل سنة ..."، كما يضيف الرحالة "مجيل" أيضا أنّ الميزان التجاري للإيالة قد بلغ ما مقداره 7.000.000 ريال سنويا، وهذا مما كانت تصدره من صناعة الشاشية.

ومن أبرز السلع التي كانت الإيالة تصدرها إلى الدول الإسلامية في المشرق الشاشية والحبوب والزيت والسكر الذي كانت الإيالة تستورده من أمريكا على وجه الخصوص، أمّا السلع التي كانت تستوردها الإيالة منها فهي القطن والحلي، والشبّ، وأيضا البن الحجازي من شبه الجزيرة العربية (1). كانت معاملات الإيالة التجارية مع مصر، تشهد نشاطا كبيرا خاصّة فترة تولي حمودة باشا العرش، ففي سنة 1782م وصل لميناء الإسكندرية 25 سفينة أوروبية كانت تستأجرها الإيالة التونسية لنقل البضائع، في حين خرج من ميناء الإسكندرية خلال نفس العام 12 سفينة محملة ببضائع وسلع مصرية (2)، فكانت الإيالة تستورد من مصر الكتان والقماش والغزل والأدوية وغيرها، وبحود سنة 1798م ذكر قنصل فرنسا أنّ عدد تجار الإيالة التونسية والتي كانت في مصر أثناء الغزو الفرنسي لها وصل عددهم إلى ما يقارب 600 تاجر، كما يذكر القنصل "ماجر" في تقرير سنة 1802م أنّ مصر كانت من أهم المناطق التي تتعامل معها الإيالة التونسية خاصّة عن طريق ميناء الإسكندرية، ويذكر أيضا وكيل حمودة باشا الموجود بالإسكندرية سنة 1812م أنّ عدد السفن المحملة بالسلع والتي كانت تتعامل معها الإيالة ذهابا وإيابا، والخاصة بالمشرق الإسلامي كانت مصر من أهمها، فقد بلغت 200 سفينة سنويا، في حين نلاحظ أنّ سنة 1870م أصبحت قليلة جدا، فهي لا تزيد على خمسة سفن فقط (3)، إضافة إلى ذلك كانت تمر عبر الإيالة التونسية قافلتان والمتمثلتان في قافلتي الحجيج، حيث تمثلان حركة تجارية كبيرة وهامة مع شبه الجزيرة العربية، فقد

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 316-317.

(2) Daniel Panzc, Les échanges maritimes dans l'Empire ottoman au XVIII^e siècle, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, Presses universitaires de Provence, N 39, France, 1^{er} semestre 1985, p 178.

(3) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 317-318.

وصل عدد الحجاج في القافلة الواحدة أواخر القرن 18م ما بين 30.000 إلى 40.000 حاج وبها ما يقرب 4000 إلى 5000 جمل، فكانت هذه القوافل تقوم بالمقايضة في مكنة من شواشي ومرجان وأجواخ ومنسوجات الكتان، وعمائم وأكياس القود ومناديل الحرير وأقمشة أخرى عديدة من مختلف المناطق التي كانت تمر بها⁽¹⁾.

أما فيما يخص المبادلات التجارية للإيالة مع الدول الإسلامية في بلاد المغرب، ومنها إيالتي الجزائر وطرابلس الغرب، والمغرب الأقصى⁽²⁾، فالملاحظ أنّ الإيالة كانت تستورد العبيد من فزان بإيالة طرابلس الغرب سنة 1724م مثل ما ذكر الرحالة "جون أندري بايسونال"⁽³⁾، فكانت ظاهرة بيعهم تثير الكثير من الشفقة، يجرون مثل الماشية ويقفون أمام التجار الذين يساومون على سعر العبيد، أزواج يفصلون على نسائهم، وأطفال على أمهاتهم، وبعد الشراء يساقون إلى الإيالة، ليعيشوا كالخدم أو يعاد بيعهم في أسواق أخرى⁽⁴⁾، كما يذكر أيضا الرحالة "مجيل" سنة 1809م أنّ الإيالة التونسية كانت تستورد جذر القوة من طرابلس الغرب، حيث كانت تتمتع بجودة أحسن من تلك التي كانت تأتي من أزمير في نظافتها وطراوتها وسعرها الأرخص⁽⁵⁾، وللعلم تعدّ الطرق التجارية من أهم وسائل التواصل بين إيالتي تونس وطرابلس الغرب لأنها توصل التاجر إلى مراكز التجارة، وهي تقريبا خطوط رئيسية ثابتة⁽⁶⁾، فكانت تصل سنويا ثلاث قوافل تجارية إلى إيالة تونس تدعى قوافل غدامس، جالبة معها ريش النعام وغبار الذهب والعبيد السود⁽⁷⁾ (ينظر الملحق رقم 11).

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 440-441.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 318.

(3) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 151.

(4) . الأنسة توللي، عشر أعوام في طرابلس 1783-1793، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967م، ص 43.

(5) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 151.

(6) . ريم بدري يحيى الزادمة، العلاقات التجارية والثقافية بين المغرب العربي والسودان الغربي (الثامن - العاشر الهجري / الرابع عشر - السادس عشر الميلادي)، (بحث مقدم لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في التاريخ الإسلامي)، كلية الآداب والتربية، قسم التاريخ، جامعة التحدي، سرت، ليبيا، 2008م، ص 43.

(7) - Thomas Maggil, Op.cit , p165.

وما زاد من ازدهار التجارة الخارجية بين الإيالة التونسية وإيالة طرابلس الغرب هو تطور التجارة الداخلية التي شهدتها طرابلس الغرب خلال عهد الأسرة القرمانلية⁽¹⁾، والتي كانت تقوم خاصة على نظام الاحتكار من طرف كبار التجار⁽²⁾، إضافة إلى امتلاكها أسطول قوي اضطرت من خلاله الدول الأوروبية لعقد العديد من المعاهدات لتنظيم علاقاتها البحرية والتجارية معها⁽³⁾، ما أهلها لأن تكون مركزا تجاريا مهما⁽⁴⁾، وعلى العموم فإن العلاقات بين إيالتى تونس وطرابلس الغرب كانت حسنة في أغلب الأوقات بتولي الأسرة القرمانلية⁽⁵⁾ الحكم في إيالة طرابلس الغرب سنة 1711م⁽⁶⁾، حيث كان له تأثير إيجابي على العلاقات بين الإيالتين في مختلف المجالات بالأخص التجارية منها⁽⁷⁾.

كانت إيالة تونس تستورد من طرابلس الغرب انطلاقا من الموانئ المتواجدة في شاطئها الشرقي الزعفران والفوة والطرونة والأباسي والقماش والسجاد، فقد بلغ كمية ما تستورده من مادة الزعفران ما يقدر بثمانية قناطير منه، ومن 500 إلى 600 قنطار من جذور الفوة و400 قنطار

(1) . وفاء كاظم ماضي الكندي، دراسة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835 - 1911م)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه آداب في التاريخ الحديث)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، ماي 2005م، ص ص من 18 إلى 20.

(2) . حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية 958 - 1248هـ (1551 - 1831م)، الجزء 1، تحقيق: محمد الأسطى وعمار جحيدر، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، ط2، ليبيا، 2001م، ص 404.

(3) . أبي عبد الله محمد بن خليل ابن غلبون الطرابلسي، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، التصحيح والتعليق عليه: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002م، ص 242.

(4) . وفاء كاظم ماضي الكندي، المرجع السابق، ص ص من 18 إلى 20.

(5) . الأسرة القرمانلية: هي أسرة أصلها تركي، نشأة بمدينة قرمان ببلاد الأناضول، قدم جدهم الأكبر مصطفى إلى طرابلس عندما كان بحارا صغيرا، واستقر بالمنطقة، فامتلك بعضا من المزارع والنخيل في حي يدعى المنشية، فاندماج أبناؤه بأهالي البلاد وحدث بينهم مصاهرة، كما يذكر أيضا ابن غلبون أن كلمة القرمانلي نسبة إلى القبيل المشهور بأرض الأناضول. ينظر: رود لفوميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة: طه فوزي، مكتبة الفرجاني، د ط، ليبيا، د س، ص 11. وإتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ط2، القاهرة، 1991م، ص 326.

(6) . عمر علي بن إسماعيل، إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835م، مكتبة الفرجاني، ط1، ليبيا، 1966م، ص 149.

(7) . عمار جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1991م، ص 210.

من الطرونة و300 قنطار من الأباسي و100 حزمة من قماش أسود لصنع الأكياس و1000 قطعة من سجاد مصراتة و200 قنطار من التمر⁽¹⁾، والفلفل وأنواع أخرى من الأقمشة⁽²⁾، أما صادرات الإيالة نحو طرابلس الغرب فقد اشتملت على الزيت النقي والجلود والبلح والطواقي الحمراء⁽³⁾، والحمص والتمر والحناء والحلبة والدهان والفول ومواد الصباغة إضافة إلى بعض المنسوجات كالبرانيس والشواشي وغيرها⁽⁴⁾، كما كانت أيضا قوافل غدامس تعود محملة بالأقمشة بمختلف أنواعها، والجلود الحمراء التي تدخل في صناعة الأحذية، والحرير وغير ذلك.⁽⁵⁾

أما بالنسبة لإيالة الجزائر فقد ربطتها بالإيالة التونسية علاقات تجارية هامة بفضل القوافل التجارية المارة بينهما⁽⁶⁾، فكانت جهة الشرق منها من بين أقرب الأسواق الخارجية للإيالة التونسية، حيث يقوم تجار قسنطينة بنقل سلع للإيالة ويتزودون منها بما يحتاجه سكانها من مواد كمالية، هذا التواصل التجاري الذي⁽⁷⁾ كان يتم عبر القوافل التجارية، التي تنطلق من إيالة الجزائر عبر العديد من المناطق خاصة منها قسنطينة⁽⁸⁾ والوادي وتوقرت⁽⁹⁾ وورقلة والتي تعتبر بموقعها الجغرافي الهام

(1). جان كلود زليتنر، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا 1500 - 1795، فرنجي، ترجمة: جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، مصراته، ليبيا، 2001م، ص 391.

(2). إنعام محمد سالم شرف الدين، تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711 - 1835، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس، 1998م، ص104.

(3). رود لقوميكاكي، المرجع السابق، ص 31.

(4). إنعام محمد سالم شرف الدين، المرجع السابق، ص 105-106.

(5). رزيقة محمدي، إصلاحات حمودة باشا الداخلية وعلاقاته الخارجية...، المرجع السابق، ص148.

(6). حمدون بن عتو، الطرق التجارية وأسواق مدينة الجزائر في العهد العثماني خلال القرنين 16-19م، مجلة آفاق فكرية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، ماي 2023م، ص354.

(7). محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص151.

(8). Jean Joseph Marcel et Frank Louis, Op.cit, p 123.

(9). تقرت أو توقرت: أول من قام ببناء هذه المدينة هم النوميديون في أعلى نتوء وتحت هذا النتوء نهر صغير وجسر متحرك مثل ما هو موجود في أبواب المدن، ويحاط بالمدينة سور مصنوع من الطوب والطين. ينظر: الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، الجزء 2، ط2، بيروت، 1983م، ص135. ومارمول كربخال، إفريقي، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الجزء 3، الرباط، 1989م، ص165.

إحدى المحطات الرئيسية لقوافل التجار والحجيج الآتية سواء من جهة الجريد أو السودان⁽¹⁾، والتي تسلك طرقا رئيسية تربط إيالتي الجزائر وتونس وهي أربعة (ينظر الملحق رقم 12)، أولها طريق تونس الذي ينطلق من مدينة قسنطينة، ويمر بالعديد من المناطق أهمها وادي زناتي وسوق أهراس ليصل إلى مدينة الكاف التونسية ثم إلى عاصمة الإيالة مدينة تونس، حيث تقدر المدة اللازمة لقطع هذا الطريق بخمسة وعشرين يوما، كانت الرحلة إلى إيالة تونس بعيدة لكن ممتعة، بحيث تجد القافلة كل ما تحتاجه من مرافق، حتى أنّ سعر البغال للكرء من قسنطينة إلى الإيالة التونسية كان متوسطا، فقد تراوح ما بين 15 و 25 فرنكا للبغل الواحد ذهابا، وما بين 30 إلى 40 فرنكا إيابا، كانت قسنطينة ترسل إلى الإيالة التونسية قافلة شهريا مكونة بما يقارب 300 بغل إلى مدينة تونس محملة بالصوف والجلود والتمور والشواشي ذات الصناعة الجزائرية⁽²⁾، والبقر والغنم والماعز⁽³⁾، وتعود منها بمنتجات أوروبية وعطور وبعض السلع المحلية والأجنبية⁽⁴⁾ مثل الحرير والصوف⁽⁵⁾ والقهوة والتوابل، أما الطريق الرئيسي الثاني فهو طريق قفصة ونفطة الذي يبدأ من مدينة الوادي، ثم يتفرع إلى قسمين أحدهما يذهب مباشرة إلى نفطة، والثاني يواصل نحو الشمال الشرقي ليصل إلى مدينة قفصة، وحسب ما كتب في بعض المصادر فإنّ تجار الوادي كانوا يحملون إلى أسواق الإيالة التونسية مصنوعات مثل الأقمشة الصوفية، وأيضا التمور ذات النوعية الجيدة والمظلات والتبغ وغيرها،

(1) . عامر دحو وشهرزاد شلبي، أهم المراكز التجارية في الصحراء الجزائرية من خلال الرحلات الحجازية في القرنين (11-12هـ) / 17-

18م، مجلة دراسات تاريخية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، جانفي 2024م، ص 375.

(2) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 152-153.

(3) . رشيد حفيان، الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11-12 هـ / 17-

18م، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير

عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013/ 2014م، ص 77.

(4) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 153.

(5) . رشيد حفيان، المرجع السابق، ص 77.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

ويعودون من إيالة تونس وهم محملين بكمية كبيرة من المصنوعات المحلية والأوروبية مثل المواد العطرية وأقمشة الحرير والكبريت والأسلحة⁽¹⁾.

أما الطريق الثالث فكان طريق نفطة وغدامس حيث ينطلق من مدينة توقرت إلى بسكرة⁽²⁾ وكوينين بإيالة الجزائر، ثم يتفرع إلى طريقين أحدهما⁽³⁾ يتجه نحو الجنوب الشرقي للجزائر وصولاً إلى نفطة ومرورا بعدة مناطق في إيالة الجزائر⁽⁴⁾، والثاني إلى غدامس بإيالة طرابلس الغرب⁽⁵⁾، وقد ذكر محطات العياشي في كتابه الرحلة العياشية التي يطلق عليها اسم "ماء الموائد"⁽⁶⁾.

كان تجار توقرت يحملون إلى جنوب الإيالة التونسية التمور التي تشتهر بها وادي ريغ، وأيضاً الأقمشة الصوفية العادية ويجلبون من الإيالة الكثير من الأقمشة القطنية والعطور المجلوبة من أوروبا⁽⁷⁾، والطريق الرابع هو طريق غدامس الذي ينطلق من ورقلة⁽⁸⁾، ثم يتجه نحو الشرق عبر

(1) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص من 153 إلى 155.

(2) . بسكرة: هي أحد المدن الجزائرية تقع في الجهة الشمالية الشرقية منها، تشتهر بزراعة النخيل، وتعد تجارة التمور بها محورا أساسيا لتجارة القطر الجزائري، كما تشتهر مدينة بسكرة عبر التاريخ بأنها محطة مهمة للسياح خاصة عبر القوافل التجارية. ينظر: أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، مطبعة الشريف، د ط، تونس، 1948م، ص 96.

(3) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 156.

(4) . صالح بوسليم وعبد القادر علون، تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني، مجلة آفاق للعلوم لجامعة الجلفة، العدد 10، جانفي 2018م، ص 334.

(5) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 156.

(6) . العياشي: صاحب رحلة العياشي المسماة "ماء الموائد"، اسمه أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي فهو الأديب والرحالة والفقيه والصوفي من بلاد المغرب ولد في شعبان 1037 هـ / 4 ماي 1628م في قبيلة آيت أعياش بأحواز سجماسة، توفي بالطاعون يوم الجمعة 18 ذو القعدة 1090 هـ / 31 ديسمبر سنة 1679م، حرص على أخذ العلم من علماء وفقهاء بلده وخاصة منهم شيوخ الزاوية العياشية ينظر: عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية 1661-1663م، المجلد 1، حققها وقدم لها: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط 1، أبو ظبي، 2006م، ص 29.

(7) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 156.

(8) . ورقلة: كتبها ملرمول كربخال باسم "ورغلة"، أما الحسن الوزان فكتبها "وركلة"، بناها البرابرة في صحراء نوميديا، فكانت محاطة بسور من الآجر، بنوا داخله منازل والعديد من واحات النخيل والقرى والقصور الحصينة. ينظر: الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي)، المصدر السابق، ص 136. وينظر مارمول كربخال، إفريقيا، المصدر السابق، ص 166.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

الفيافي إلى مدينة غدامس بإيالة طرابلس الغرب، حيث تلتنقي هناك القوافل التجارية القادمة من تونس وطرابلس الغرب والجزائر والسودان فتتبادل ما عندها من منتجات⁽¹⁾، وما يدل أيضا على العلاقات التجارية بين إيالتي تونس والجزائر رحلة ابن حمادوش سنة 1743م إلى المغرب الأقصى، حيث كان يحمل معه عدد من الشواشي التونسية الصنع والمقدر عددها بأربعين تزيئة من الشاشية⁽²⁾، كما يذكر أيضا "فكتور قرين" أنّ هناك علاقة تجارية وطيدة منذ وقت بعيد ربطت مدينة توزر _ التي يصفها بالعاصمة الحقيقية لناحية الجريد _ بالجنوب الجزائري⁽³⁾.

كما شجع حمودة باشا أيضا المعاملات التجارية مع إيالة الجزائر رغم ما كان يحدث من مشاكل ومشاحنات بينهما⁽⁴⁾، وذلك لقربها من الأسواق الخارجية في الشرق الجزائري، فكان تجار قسنطينة يفضلون التعامل مع إيالة تونس، يحملون لها منتجاتهم ويتزودون منها بما يحتاجونه من مختلف المواد وخاصة القوافل التي كانت تربط جنوبي الإيالتين⁽⁵⁾ فكان تجار الوادي يحملون إليها الأقمشة الصوفية، وأنواع التمور الممتازة والمظلات والأنعام⁽⁶⁾، والتبغ حيث يعتبر تبغ عنابة من أحسنها لأنه يمتاز برائحته القوية⁽⁷⁾، ويتلقون منها كميات من زيت الزيتون⁽⁸⁾ والعديد من مصنوعات محلية وأوروبية بأعداد كبيرة، وكانت الإيالة تستقبل عن طريق قسنطينة أيضا سنويا ما بين 08 إلى

(1) . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص157.

(2) . عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، رحلة ابن حمادوش الجزائري - لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م، ص32.

(3) - Victor Guérin, Voyage Archéologique dans la Régence de Tunis, Henri plon imprimeur-éditeur, Tome1, Paris, 1862, p259.

(4) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص319.

(5) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص301.

(6) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص302.

(7) . أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 (سيرته - حروبه - أعماله - نظام الدولة والحياة العامة في عهده)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص175.

(8) . وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياح البحر، تعريب: عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006م، ص164.

الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية لإيالة تونس خلال...

10 قوافل تجارية، والتي زاد عددها بعد سنة 1809م، حيث صارت تلك القوافل تصل شهريا إلى الإيالة، والجدول التالي يوضح لنا أكثر بعض السلع المصدرة والمستوردة:

أهم الأسواق	المقاصد	المواد المصدرة	المواد المستوردة
قسنطينة	تونس	الصوف، الجلود المدبوغة، التمور، الشواشي، ريش النعام، ...	المصنوعات الأوروبية، العطور، التوابل، القهوة، الأقمشة الحريرية
الوادي	نفطة	التبغ، التمور	المواد العطرية، الأقمشة الحريرية، الاسلحة، الكبريت، ...
توقرت	نفطة غدامس	الأقمشة الصوفية العادية، التمور، المظلات، المواد العطرية، الحبوب، ...	الأقمشة القطنية، العطريات، المصنوعات الأوروبية، التبر، العبيد، البخور ...
ورقلة	غدامس	الأقمشة الحريرية والقطنية، التمور، الحبوب، الأسلحة، وأنواع من العملة ...	التبر، العبيد، العاج، البخور، وكثير من المنتجات الإفريقية.

فكانت تصل إلى الإيالة التونسية من إيالة الجزائر سنويا قوافل تجارية من مختلف مناطق الجزائر وخاصة القريبة من الحدود الشرقية للإيالة مثلما يلاحظ في الجدول كقسنطينة والوادي وتوقرت وورقلة⁽¹⁾، جالبة إلى الإيالة البرانس والغنم والعملة، وبيعها في الإيالة تعود القوافل، وقد اشترت بثمنها الشالات والأقمشة والحلي والشواشي ومواد البقالة⁽²⁾ والمواد العطرية والخيوط المذهبة

(1) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص302.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص319.

والعقاقير والأدوية وغيرها⁽¹⁾، يذكر "مجيل" أنّ تلك التجارة أصبحت ذات أهمية كبيرة وفائدة لتجارة الإيالة التونسية، وأصبحت إيالة الجزائر تمثل موردا هاما وربحا وفيرا لتجار الإيالة التونسية، فالإيالة تستورد⁽²⁾ من إيالة الجزائر عن طريق القوافل التجارية جلود الحيوانات والشمع والحيوانات الوحشية والماشية⁽³⁾ من كباش وأبقار وجمال⁽⁴⁾ (ينظر الملحق رقم 13)، والصوف والمرجان⁽⁵⁾ عن طريق تجارها، في حين كان تجار إيالة الجزائر يقتانون من إيالة تونس الكتان والأجواخ والحريير المصنع أو الخام⁽⁶⁾ الذي كان للأندلسيين الدور الكبير في صناعته⁽⁷⁾، والأدوية والعطور والتوابل وكميات من الحبوب⁽⁸⁾ والأسلحة والسكر والحديد والورق⁽⁹⁾، والملاحظ أنّ ما كان يقتنيه التجار الجزائريين من إيالة تونس كثيرا منه كان تجار إيالة تونس يستوردونه من الخارج، حتى وصلت حجم تلك المبادلات لحدّ أنّ تجار الإيالة التونسية كانوا يلعنون تلك المشاحنات والحروب مع إيالة الجزائر

(1) . كوثر العايب، العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات (1711-1830م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، الوادي، 2013/ 2014م، ص61.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص319.

(3) . أحمد بن المبارك بن العطار، تاريخ بلاد قسنطينة، تحقيق وتعليق وتقديم: عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011م، ص109.

(4) . وثيقة توضح جانبا من العلاقات التجارية بين حكام إيالتي تونس والجزائر. ينظر: الأرشيف الوطني التونسي، الصندوق 223، الملف 384، الوثيقة رقم 19 (14).

(5) . عميرايي أحميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البع، قسنطينة، 2002م، ص34.

(6) . أحمد بن المبارك بن العطار، المصدر السابق، ص109.

(7) . ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م، ص47.

(8) . أحمد بن المبارك بن العطار، المصدر السابق، ص109.

(9) . عميرايي أحميدة، المرجع السابق، ص34.

ويتمنون نهايتها⁽¹⁾، كتلك التي قام بها الباي مراد سنة 1700م على قسنطينة⁽²⁾، أو التي قادها يوسف صاحب الطابع في عهد حمودة باشا سنة 1807م على قسنطينة أيضا⁽³⁾، وذلك يعود للأضرار التي كانت تلحقها بالعلاقات التجارية بين الإيالتين⁽⁴⁾، لكن برغم هذه الخلافات كان حمودة باشا يشجع على التجارة مع إيالة الجزائر⁽⁵⁾، ويحاول المحافظة على العلاقات الطيبة بين الإيالتين عملا بوصية والده قبل موته، حيث أمره على الالتزام بدفع السنوية لإيالة الجزائر؛ لأنهم أخذوا لهم بثأرهم من ابن عمهم رغم وجود حقد من حمودة باشا على حكام إيالة الجزائر⁽⁶⁾، فكانت القوافل التجارية تتجه من شرق الإيالة الجزائرية إلى إيالة تونس، وذلك للقرب الجغرافي بينهما⁽⁷⁾.

أما المبادلات التجارية الخارجية للإيالة مع المغرب الأقصى، فيذكر "جون أندري بايسونال" خلال زيارته للإيالة سنة 1724م أنّ هناك العديد من القوافل التجارية التي كانت تأتي من المغرب الأقصى كل سنة، فكانت قافلة فاس والتي يسميها التونسيين "قافلة المغاربة" تجلب معها النقود الذهبية والبرانس والنحاس وصبغة الزنجفر، وتعود إلى المغرب محملة بالشواشي والحريز، وعلى عهد حمودة باشا كانت المغرب الأقصى تستورد من إيالة تونس صبغة القرمز بالخصوص، في حين تستورد الإيالة من المغرب الأقصى سفاسر الحريز، يذكر أنّ أحد تجار الإيالة ويدعى محمد

(1) . أحمد بن المبارك بن العطار، المصدر السابق، ص109.

(2) . حنفي هلايلي، إقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في ضوء المجلة الإفريقية، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، المجلد 05، العدد 18، قسنطينة، أكتوبر 2015م، ص144.

(3) . محمد الصالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلاد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2009م، ص75.

(4) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص320.

(5) . رزيقة محمدي، العلاقات التونسية المغربية في عهد حمودة باشا (1782-1814م)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، المجلد 4، العدد 8، الجزائر، سبتمبر 2016م، ص211.

(6) . أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر 1168-1246هـ/1754-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص85.

(7) . - رزيقة محمدي، العلاقات التونسية المغربية ...، المرجع السابق، ص211.

مرفي كان له تجارة في المغرب الأقصى، حيث استأجر سفينة تجارية من دولة أجنبية من أجل نقل سلعة من ناحية تطوان إلى ليفورنو، حيث مرّ أيضا بجبل طارق واشترى كمية من السكر، وفي أثناء طريقه إلى ليفورنو وقع في قبضة قراصنة فرنسيين بداعي أنّ السفينة لأعدائهم البريطانيين وصادروا تلك البضاعة، ولمّا اشتكى هذا التاجر لحمودة باشا بعث برسالة إلى الحكومة الفرنسية بالإفراج على السفينة وكل حمولتها وإعادتها للتاجر التونسي، وإلا أعطى الأمر لقراصنة بالاستيلاء على كل سفن فرنسا المتواجدة بموانئ الإيالة فهذا دليل واضح على حرص الباي على تأمين الحماية لتجار الإيالة العاملين بالتجارة الخارجية⁽¹⁾.

ج _ التجارة مع دواخل إفريقيا:

إن التجارة التونسية مع دواخل إفريقيا وخاصة بلاد السودان تعود إلى مراحل تاريخية بعيدة، حيث وفرت هذه التجارة مداخيل مالية هامة للإيالة، فقد استطاعت من خلالها الإيالة أن تنمي تجارتها مع بلاد السودان، وذلك منذ بداية القرن 18م، فقد كانت الإيالة التونسية من أهم المحطات التجارية التي تصل إليها البضائع الإفريقية، فكانت القوافل تزود الإيالة أيضا بالعبيد، الذي خصص له سوق أسبوعي كل يوم جمعة يدعى بسوق البركة، هذا وقد كانت الإيالة تصدر عديد المنتجات إلى دواخل إفريقيا منها الكتان، الحرير الخام، المنسوجات، الجلود الجاهزة لصناعة الأحذية، وصباغ عديدة تستخدم في صباغة الحرير...، هذه التجارة الخارجية مع بلاد السودان عادت على الإيالة بأموال كبيرة، وبالأخص عندما تحولت خطوط سير القوافل نحوها، وذلك راجع لانتشار الفوضى والاضطرابات في المناطق المجاورة، لكن مع مرور الوقت تناقصت مداخيلها مع بداية القرن 19م بسبب الأوضاع العالمية عموما، وذلك بتحريم القرصنة والرق خصوصا، وتحول التجارة ناحية الغرب بسبب التواجد والتغلغل الأوروبي داخل القارة الإفريقية⁽²⁾.

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 321-320.

(2) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغربية ...، المرجع السابق، ص ص 264-265.

عمل حمودة باشا على ربط علاقات تجارية وطيدة مع مجموعة من دول إفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، وللعلم فإنّ هذه التجارة كانت موجودة قديما قبل عهد حمودة باشا حيث كانت تتم برا عن طريق القوافل التجارية ونادرا بحرا عن طريق مضيق جبل طارق فيما يخص دول إفريقيا الواقعة في الغرب، وحسب ما يذكر فإنّ هذه التجارة قد ازدهرت كثيرا، حتى أنّ بعض الرحالة أكّدوا أنّ تجارة الإيالة مع إفريقيا السوداء بلغت أهمية كبيرة في عهد حمودة باشا، وأصبحت تفوق بكثير تلك القوافل التجارية التي كانت تأتي من إيالة الجزائر وتونس مجتمعة، ومن أبرز العوامل التي أدّت بالبالي إلى الاهتمام بهذه التجارة هو حاجته لمعدن الذهب بعد أن استولت إيالة الجزائر على ذهب الإيالة سنة 1756م، وأيضا في عهد والده علي باي (1759_1782م)، وأخذوها لإيالة الجزائر.

لقد وفر حمودة باشا من خلال هذه التجارة مع دول إفريقيا معدن الذهب⁽¹⁾، بالإضافة إلى تجارة العبيد وريش النعام والعاج وبذلك أصبحت الإيالة فيما بعد تصدر هذه المنتجات التي تستوردها من إفريقيا، وخاصّة العبيد إلى المشرق وريش النعام إلى ليفورنه⁽²⁾، وفي تقرير كتبه "تريل" إلى حكومته البريطانية، أنّ عدد القوافل التي كانت تصل إلى الإيالة عددها من 05 إلى 06 قوافل سنويا، تأتي بالعبيد وكميات وفيرة من ريش النعام وأسنان الفيلة والصمغ وغيرها، هذه المواد تحقق ربحا وفيرا لتجار الإيالة كما جاء في تقرير فرنسي، إضافة إلى إقامة سوق للعبيد يوم الجمعة من كلّ أسبوع، حيث كان له مكان مخصص لذلك.

أمّا بالنسبة للسلع المصدّرة من الإيالة إلى هذه الدول الإفريقية فهو الأجواخ والكتان والموسلين والجلود لصناعة الأحذية والحريز المصنع والخام ومختلف الصباغ لصباغة الحريز ومواد البقالة، فكانت الإيالة تصدر إلى دواخل إفريقيا أكثر من 50 قنطارا سنويا.

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 321-322.

(2) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع ...، المرجع السابق، ص 302.

تعدّ فترة حكم حمودة باشا من أحسن الفترات في ما يخص المعاملات التجارية مع الدول⁽¹⁾، واستطاع تطوير التجارة وتنويع الصناعة وترويج المنتجات داخليا وخارجيا، لكن هذه السياسة الناجحة لم تتواصل من بعده؛ لأن البايات الذين خلفوه لم تكن لهم القدرة على مواصلة ذلك والحفاظ على الوضع الاقتصادي المتطور فقد بلغت مداخيل الدولة في عهد حمودة باشا 24 مليون فرنك⁽²⁾، وهذا بشهادة العديد ممن عاصروا حكمه أو ما ذكره المؤرخون، ونذكر من بينهم "ستانلي" الذي قدم إلى الإيالة سنة 1784م، فيذكر أنّ سوق مدينة تونس كان يضمّ كل اللوازم الضرورية من لحوم بأنواعها، وخرفان ودجاج وطيور، وكميات هائلة من الخبز، حيث تراقب بصفة دائمة من قبل رجال شرطة الإيالة، فيتفحصون نوع البضائع أو سعرها أو وزنها...، كما يذكر أيضا وجود أنواع عديدة من الخضار وكثرتها، فيخبرنا أنّ العامل اليوم يمكن له العيش على أكل الخبز واللحم والخضر بمقدار كافٍ وسعر رخيص.

يذكر "ستانلي" أيضا أنّ أراضي الإيالة تعتبر من أخصب أراضي العالم، في حين كتب "ماجرا" سنة 1793م أنّ هذا الازدهار الذي وصلت إليه الإيالة في شتّى المجالات زراعيًا وتجاريًا خاصّة وحصولها على ثروات وفيرة، أدّت إلى تعزيز قوة الإيالة عسكريًا، أمّا قنصل فرنسا وبعد ثلاث سنوات من ذلك أي سنة 1796م يذكر قيمة واردات الإيالة من صادراتها، حيث لا تتعدى ثلث قيمة ما تصدّره الإيالة إلى الخارج، فقد كان الميزان التجاري للإيالة يشهد ربحًا وفيرًا، أمّا "فرانك" فيصف لنا خصوبة أراضي الإيالة ومنتوجها الوفير من الشعير⁽³⁾، علماً أنّ أخصب المناطق في الإيالة هي الجهة الشمالية، وتقل في الجهة الوسطى والشرقية، ويعدّ إنتاج الحبوب (القمح والشعير) من أهم المحاصيل التي تزرع في الجهة الشمالية والوسطى من الإيالة، فكانت الإيالة توصف منذ

(1) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 323-324.

(2) . حفيظة بوتوقوماس، النشاط التجاري للمجتمع...، المرجع السابق، ص 303.

(3) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 324-325.

القديم بمخزن حبوب روما⁽¹⁾، أمّا التاجر الإنجليزي "مجيل" فقد وصف هذا الازدهار الذي وصلت إليه الإيالة ببعض الأرقام، فقد ذكر أنّ مداخل الإيالة تصاعدت بشكل ملحوظ إلى أن وصلت إلى 24.000.000 ريال وهو مبلغ كبير جدا لم تصل إليه الإيالة على عهد كل باياتها السابقين، ويذكر هذا الرحالة أيضا أنّ الكميات التي كانت تنتجها الإيالة من منتوج القمح، لم تنتجها بلدان شمال إفريقيا مجتمعة، حيث أنّ سياسة حمودة باشا التجارية مع دول خارج الإيالة نتج عنه تصاعد كبير في تصدير منتوجات الإيالة، كما ذكر أيضا قنصل فرنسا أنّ الإيالة بفعل موقعها الجغرافي الهام وإنتاجها الوفير ستكون أهم مدن شمال إفريقيا تجاريا وأوفرها ثروة، وفي الأخير يذكر ابن أبي الضياف واصفا مدى الازدهار الاقتصادي الذي وصلت له الإيالة سنة 1807م قائلا: "... أقبلت الناس ... على الفلاحة والمتاجر والصناعات، وكثر العمران، ونمت الأموال، وظهرت الثروة..."⁽²⁾.

ما نخلص إليه من خلال دراسة المعاملات التجارية للإيالة على المستوى الداخلي والخارجي، أنّها لقيت اهتماما واضحا من طرف البايات الحسينيين، فاهتموا بالتجارة الداخلية ببناء العديد من الجسور لتسهيل تنقل حركة التجار، إضافة إلى إحياء أسواق وبناء أخرى جديدة، لكن ما يلاحظ أنّ بعض من التمردات والثورات الداخلية من حين لآخر، كانت تؤثر على تراجع التجارة وانخفاض حجم الموارد، أمّا بالنسبة للتجارة الخارجية للإيالة فقد سيطرت عليها المعاملات مع الدول الأوروبية بالخصوص وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، وبعضها من الدويلات الإيطالية، من خلال إبرام معاهدات تجارية سواء مع الدولة العثمانية في بداية الأمر، أو مع الإيالة التونسية بعدما حظيت بنوع من الاستقلال في تسيير شؤونها، وبقاء ارتباطها بالدولة العثمانية اسميا فقط، كما تميزت فترة حمودة باشا

(1) . محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص ص 331-332.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 326-327.

الحسيني باعتبارها من أحسن الفترات تجاريا، فأصبح العديد من الأهالي تجارا كبارا يمتلكون أموالا طائلة بفضل السياسة التي انتهجها الباي، والتي عادت بالنفع على تجار الإيالة.

الفصل الثالث:

العملات المتداولة والأوزان والمكاييل والأطوال
والتنظيم الجبائي في إيالة تونس خلال العهد
الحسيني 1705 . 1814م.

_ أولا: العملات المتداولة.

_ ثانيا: الأوزان والمكاييل والأطوال.

_ ثالثا: الجباية والأداءات.

الفصل الثالث: العملات المتداولة والأوزان والمكاييل والأطوال والتنظيم الجبائي في إيالة تونس
خلال العهد الحسيني 1705 . 1814م

خلال هذا الفصل سنخرج على جانب مهم في تجارة الإيالة الداخلية والخارجية وهي العملات التي كانت متداولة في الإيالة سواء منها المحلية أو الأجنبية، والتي أخذت أشكالاً متنوعة، إضافة إلى تنوعها من حيث مادة الصنع فكانت منها الذهبية والفضية وحتى النحاسية، إضافة إلى ذلك سنلقي نظرة عن الأوزان والمكاييل والأطوال التي كانت مستعملة في الأسواق والمعاملات التجارية للإيالة، وفي المبحث الأخير سنرى مدى تنوع الضرائب أو الأداءات (التنظيم الجبائي) في الإيالة خلال عهد الأسرة الحسينية، فكانت منها أداءات أصلية ثابتة وخاصة تلك المفروضة على المحاصيل الفلاحية وعلى الحرف والمهن، ومنها الظرفية التي كانت تأخذ صفة قضائية، أو في صورة هدايا وغيرها من الأداءات الأخرى.

أولاً: العملات المتداولة:

تعدّ العملة هي الأساس في كلّ التعاملات المالية التجارية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، كما كان لوجود علاقات تجارية خارجية للإيالة دور كبير في تعدد العملات الأجنبية بالإيالة خاصّة منها الريال الإسباني، الذي كان الأساس في معاملات الإيالة الخارجية⁽¹⁾، فاعتمدت هذه العملة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، كما كانت العملة ضرورة لاستقرار الأسعار⁽²⁾، لذا فالإيالة التونسية كغيرها من المناطق العثمانية المجاورة لها عملة أو سكة، وما يجدر الإشارة إليه أن هذه العملة كانت تحمل أسماء السلاطين العثمانيين⁽³⁾، لفترة حمودة باشا مثلاً دونت على عملاته أسماء أربعة سلاطين من حكام الدولة العثمانية، السلطان عبد الحميد الأول وسليم الثالث ومصطفى الرابع ومحمود الثاني⁽⁴⁾.

لقد شهدت الإيالة في الفترة قبيل تولي حسين بن علي الحكم عدم الاستقرار النقدي وانخفاض العملة وتغوّق النقود الأجنبية، فقام حسين بن علي بالتمسك بالنظام النقدي الموروث عن حكم المراديين، ولكن قام بتوسيعه من جهة، ومن جهة أخرى حماية العملة الخاصّة بالإيالة، فيضمن بذلك استقرار الأسعار⁽⁵⁾، كما نلاحظ أنّ الأندلسيين أيضاً وجدوا بأعداد معتبرة في دار السكة، فكانت أمانة دار السكة يتولاها محمد القسطلبي الأندلسي، هذه العائلة التي تعتبر من أبرز العائلات الأندلسية التي لعبت دوراً أساسياً في دار السكة⁽⁶⁾.

(1) . ياسين صنديد، الأسرة الحسينية ودورها في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا (1117- 1197هـ / 1705-1782م)،

(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث)، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، الجزائر، 2012/2013م، ص148.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص458.

(3) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغربية ...، المرجع السابق، ص262.

(4) Henri Hugon, Les emblèmes des Beys de Tunis, Ernest Leroux, Paris, 1913, p 20.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص458.

(5) . عبد الحكيم القفصي، المرجع السابق، ص ص 609-610.

ظهرت العديد من العملات المحلية والأجنبية إلى منذ عهد حسين بن علي إلى غاية نهاية حكم الباي حمودة باشا (1782، 1814م)، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ _ العملات المحلية:

خلال القرن 18م وجد في الإيالة عملات محلية على ثلاثة أنواع حسب المعدن الذي صنعت منه⁽¹⁾، وهي الذهبية والفضية والنحاسية⁽²⁾ (ينظر الملحق رقم 14)، والتي تتواجد الكثير منها في المتاحف الجزائرية بحكم المعاملات التجارية بين الإيالتين، تعود للقرنين الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، خصوصا ناحية الشرق الجزائري بمتحف بجاية وسيرتا بقسنطينة وقالمة، وناحية الغرب أيضا بمتحف وهران⁽³⁾، كانت تضرب في دار السكة باسم سلطان الدولة العثمانية، والتي وصلت إلى الإيالة الجزائرية من خلال المعاملات التجارية مع طبرقة، أو عن طريق القوافل التجارية التي تصل إليهما.

1 _ النقود الذهبية:

عرفت هذه العملة في الإيالة بما يطلق عليها "السلطاني" أو "سوكان البربري"، أو "سوكان المحبوب"، ويرجع تسميتها بذلك إلى سلطان الدولة العثمانية، حيث أخذ السلطاني شكلا دائريا، أما من ناحية الوزن والقيمة فكانت تختلف من فترة لأخرى⁽⁴⁾، لكن مع بداية القرن 18م، وبالتحديد سنة 1705 مع بداية حكم الأسرة الحسينية وجد سلطاني باسم أحمد الثالث يقدر وزنه بـ 3,48 غرام⁽⁵⁾،

(1) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص148.

(2) . ناهض عبد الرزاق القبسي، المسكوكات النقدية في البلدان العربية قديما وحديثا، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص ص من 184 إلى 190.

(3) . صدام رزيم وعبد القادر فكاير، تداول النقود التونسية في الشرق الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830م)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، جانفي 2022م، ص100.

(4) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص ص 148-149.

(5) Paul Sebag, Les monnaies tunisiennes au XVII^e siècle, Revue monde musulmane et de la Méditerranée, N 55-56, Villes au levant, 1990, p 258.

هذا الدينار المصنوع من مادة الذهب أو المسمى أيضا بالدينار الذهبي كان يستخدم كعملة داخل الإيالة أو لدفع المساهمات التي كانت تقدم للسلطان العثماني⁽¹⁾، ما يلاحظ على هذه العملات المصنوعة من مادة الذهب أنها كانت قليلة التداول، وذلك يعود لندرة مادة الذهب، واستخدمت هذه العملة فقط في معاملات محلية قليلة أو مع بلاد المشرق، حتى أنه كان من الصعب الحصول عليها مع بداية القرن 18م، فكانت تكتز لمعدنها النفيس لدى كبار شخصيات الإيالة كالبايات وغيرهم، وما يلاحظ أيضا أنه وجد لهذه العملة تقسيمات منها النصف والربع⁽²⁾.

كانت معاملات الإيالة قائمة على عمليتين الذهبية (المحبوب⁽³⁾)، والعملة الفضية (الريال)، لكن بمجيء حسين بن علي قل التعامل بها وذلك راجع لسياسة التقشف التي اعتمدها، وبقي التعامل خاصّة بالعملة الفضية⁽⁴⁾.

كان الدينار الذهبي أو ما يعرف بالسلطاني يزن ما مقداره 3,5 غرام من الذهب مثل ما ذكر سابقا، ومتحف النقود بالعاصمة الفرنسية باريس يحتفظ بواحدة منها، حيث يعود تاريخها إلى سنة 1705م الموافق لـ 1117هـ وهي السنة التي تولى فيها الباي حسين بن علي على رأس الإيالة التونسية، كما يحتفظ المتحف أيضا بنصف سلطاني مكتوب عليه سنة 1729م، والذي كان قياس قطره 19 مليمترا، أما على ظهر السلطاني نقشت العبارة التالية: "السلطان أحمد خان، أعز الله

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص458.

(2) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص149.

(3) . المحبوب: من العملات العثمانية التي سكّت في مدينة القسطنطينية، فكانت من النقود المتداولة قبل حكم الأسرة الحسينية بإيالة تونس، كما كانت أيضا من بين العملات المتداولة في الأسواق الجزائرية أواخر العد العثماني. ينظر: سمير مشوشة، ابن حمادوش الجزائري وأبو راس الناصري يؤرخان للعلاقات التجارية بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 3، العدد 4، الجزائر، مارس 2017م، ص300.

(4) . محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغربية ...، المرجع السابق، ص262.

نصره وأدام ملكه"، كانت قيمة السلطاني في ذلك الوقت ريالين، لكن التعامل بالسلطاني لم يكن حرًا بل كان مقيداً⁽¹⁾

2 _ النقود الفضية:

وجدت النقود الفضية المحلية في الإيالة على صورتين الريال والناصري⁽²⁾.

2 - 1 - الريال:

كانت الإيالة تستخدم في معاملاتها المحلية الريال المقتبس من الريال الإسباني، حيث كان العمل به منذ عام 1630م وكان العملة الرئيسية في المعاملات الداخلية للإيالة⁽³⁾، أمّا قيمته قبيل تولي الباي حسين بن علي على حسب ما ذكره محمد الصغير بن يوسف يساوي 52 ناصري، وهو نفسه ما ذكره "نيكولا بيرانجي" سنة 1700م، فذكر أنّ ثلاثة أرباع الريال تساوي 39 ناصري، ونصف الريال يساوي 26 ناصري، أمّا عملة السلطاني كانت تساوي 3 ريالات أو ما مقدره بالناصري هو 156 ناصري⁽⁴⁾.

خلال العشرينات من القرن 18م بدأ بايات الأسرة الحسينية بتقليد العملة الإسبانية، فقاموا بصكّ أجزاء الريال، ثمّ الريال بعد ذلك، وخلال سنة 1766م، وحسب دراسة "فاريجيا دو كانديا" Farrugia de candia على عهد علي باي كان أول ظهور للريال المحلي، أمّا تقارير القنصلية الفرنسية وأرشيفات الحبوس فتذكر أنّ صك الريال كان خلال الأربعينيات من القرن 18م على فترة حكم علي باشا.

خضع الريال إلى تغييرات عديدة سواء على وزنه أو قيمته، فكان وزن الريال القديم 15 غرام وربع، وقيّمته بالعملة الفرنسية 1 فرنك و15 سنتيم، في حين شهد الريال الجديد انخفاض فكان وزنه

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص458.

(2) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص149.

(3) Paul Sebag, *Op.cit*, p 259.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص459.

11 غرام ونصف وقيمته بالعملة الفرنسية 62 سنتيم وربع، ومن أهم تقسيمات الريال الخروبة والتي تمّ صكّها سنة 1774م تزامنا مع اعتلاء عرش الدولة العثمانية مصطفى خان⁽¹⁾.

2 - 2 - الناصري:

يسمّى أيضا الريال الناصري، وسمّي أيضا الناصري الحيدري، حيث عرف بهذا الاسم نسبة إلى أول حاكم عثماني للقيروان سنة 1574م⁽²⁾ حيدر باشا⁽³⁾، الذي أمر بضربه لتخلف الناصري الذي كان ينتسب للسلطان الحفصي⁽⁴⁾.

الناصرى التونسى عملة فضية أخذت شكلا مربعا، وكان الأوروبيون يطلقون عليه اسم "أسبر" المشتق من الكلمة اليونانية "Aspre" والتي تعني "العملة البيضاء" أي العملة الفضية، حيث تمّ سكّه في دار سك العملة بالإيالة⁽⁵⁾، كان كثير الاستعمال محليا، وبصفة يومية، وبلغ وزنه في عهد حسين بن علي ما مقداره 0,450 غرام⁽⁶⁾، مصنوع من الفضة ذو عيار 650 جزء من ألف، وحسب ما ذكره "هوقون" قائلا: "... محاكاة لعملة سابقة الشكل ذاته مستوحاة هي نفسها من نقود موحدية، بقيت راسخة في الذاكرة بتونس باسم ناصري مومني ...". فمن خلال ذلك نستخلص أنّ عملة الناصري كانت تقليد وامتداد من ناصري مومني، وهي السكة والعملة التي كانت متداولة على عهد الدولة الموحدية⁽⁷⁾، حيث أخذ اسمه قديما نسبة إلى سلطانها محمد الناصر سنة 1212م عندما زار

(1) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص ص 149-150.

(2) . ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2012، ص188.

(3) . محمد مقصودة، أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس وليبيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين دراسة سوسيو تاريخية مقارنة، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، 2018/2019م، ص150.

(4) . ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر...، المرجع السابق، ص188.

(5) Paul Sebag, Op.cit, p 260.

(6) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص150.

(7) . المختار باي، المرجع السابق، ص459.

تونس⁽¹⁾، وما تجدر الإشارة إليه أنّ وزن الناصري المستعمل في الإيالة لم يكن ثابتا طيلة فترة بايات الأسرة الحسينية، حيث تراوح وزنه ما بين 0,35 و0,55 غرام، ونقش على ظهره عبارة: "السلطان أحمد بن محمد خان، أدام الله نصره. ضرب في تونس. أنت يا مبلغ الحاجات. أنت الكافي للضرورات"⁽²⁾

أمّا بالنسبة لقيمته خلال القرن 18م فقد كانت تقريبا ثابتة أمام الريال، فنجد أنّ 1 ريال يساوي ما مقداره 52 ناصري، وتمثّلت تقسيماته في نصف الناصري والربع، كما استعملته المؤسسات التجارية لفرنسا عند دفعها لضريبة اللزم والمستحقات.

3 _ النقود النحاسية:

تمثّلت النقود النحاسية في الفلس والفلس للرقيق، حيث تعود تسمية الفلس إلى كلمة فوليس العملة البيزنطية اليونانية القديمة (Phollis)، ذات الشكل الدائري، وكان يطلق التجار الأوروبيون على الفلس بكلمة بورب (Bourbe)، أمّا الفلس الرقيق فيطلقون عليه اسم بوربين (Bourbine)، والذي يساوي جزء من 12 جزء من ناصري، أو جزء من 624 من ريال⁽³⁾، هذه العملات كانت تصنع من النحاس الذي يتم استيراده من خارج الإيالة، كما لوحظ أنّها ذات استعمال كبير محليا خاصّة عند اقتناء المنتجات الاستهلاكية⁽⁴⁾، والجدول التالي يوضح قيمة بعض العملات المحلية مقارنة ببعضها ببعض:

(1) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص150.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص459.

(3) . Jean Joseph Marcel et Frank Louis Op.cit, p 215.

(4) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص150.

1 محبوب	4,5 ريال
1 ريال	16 خروبة
1 خروبة	3,25 ناصري
1 ناصري	02 فلس
1 ناصري	12 فلس رقيق
1 فلس	06 فلس رقيق

لقد كان النظام النقدي في الإيالة متعدد المعادن بما فيها الفضة والذهب والنحاس، كما كان أيضا متعدد العملات التي كانت متداولة كالفلس المساوي لجزء من 12 جزء من ناصري، والخروبة التي تساوي 3 ناصري وربع، والتي يصل وزنها إلى غرام واحد، والريال الذي يساوي 16 خروبة، حيث وجدنا هذه العملات لا يزال معمولاً بها حتى سنة 1713م، وبحلول سنة 1714م ما يزال أيضا الريال الذي يساوي 52 ناصري متداولاً إلى هذه الفترة والذي حافظ عليها حسب ما عثرنا عليها حتى سنة 1735م وما بعدها، وبقي محافظاً على قيمته التي تساوي 52 ناصري، وفي ما يخص العملة التي كانت متداولة بكثرة وبصورة متواصلة خلال الفترة الحسينية، وحسب ما ذكره محمد الصغير بن يوسف هي عملة أو سكة الناصري، ومثل ما ذكرنا سابقاً فهي عملة مربعة الشكل تساوي 12 فلساً، ومن العملات المتداولة أيضاً هي الخروبة والتي تساوي 3 ناصري و3 فلس، وعملة الريال والتي تساوي 52 ناصري كما سبق ذكره، كما وجدت عملات أخرى، أو هي أجزاء من الريال كثن الريال الذي يساوي 6 ناصري ونصف، وربع الريال الذي يساوي 13 ناصري ونصف، ونصف الريال الذي يقدر بـ 26 ناصري، وثلاثة أرباع الريال ومقدارها 39 ناصري، وهو ما أكدته "هانري هوقون" حين ذكر أنّ العملات الأساسية المتداولة في الإيالة خاصة على عهد الباي حسين بن علي هي الريال الفضي، والذي تساوي قيمته 16 خروبة، والخروبة مقدارها 39 فلس (الفلس مصنوع من معدن

النحاس، جمعه فلوس، كما كان يطلق عليه أسماء متعددة منها حدر أو قفصي، أو بورب bourbe أو بوربين bourbine⁽¹⁾. (ينظر الملحقين 15، 16)

ب _ العملات الأجنبية:

تعددت العملات الأجنبية في الإيالة وتنوعت بشكل واضح، حيث ساهمت خاصّة الشركات الفرنسية في ذلك، ومن بين هذه العملات ⁽²⁾ نجد النقود الإسبانية التي تواجدت خلال القرن 18م في الإيالة التونسية بكثرة⁽³⁾، وخاصّة منها الريال الإسباني الذي تميّز على أنّه العملة الأكثر تداولاً، فكان مطلوب لدى تجار الإيالة في عمليات البيع، فكان الأعلى تداولاً في أسواق بلاد المغرب عموماً، حيث يعود سبب ذلك إلى غنى الدول الأجنبية بالمعادن الثمينة التي كانت تصل إليها من العالم الجديد بداية من القرن 15م وحتى القرن 17م هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود عديد المصانع التي اختصت في صنعه خاصّة بمرسيليا وجنوة وبيزا، فكانت تزود الأسواق الرئيسية في بلاد المغرب خاصّة تونس ووهران وسبته، إضافة إلى الريال الإسباني فقد وجدت عملة السوكان البندقي، التي كانت متداولة خلال القرنين 18 و19م، في حين كان النقد الفرنسي نادر التعامل به على الصعيدين الخارجي والمحلي للإيالة، فالعملات المستخدمة بين تجار البروفانس والإيالة كان بالعملات المحلية السالفة الذكر أو الريال الإسباني.

لقد مثل الريال الإسباني رغم كونه عملة أجنبية الصدارة في المعاملات النقدية الرئيسية وقامت لأزيد من قرن بدور العملة الوطنية منذ دخوله الإيالة بحدود سنة 1630م، وبقي العمل به للعقود الأولى من القرن 18م، فكان يستعمل في عملية التصدير والاستيراد ودفع الضرائب وافتداء الأسرى المسيحيين ودفع رواتب الجند، ومن العوامل التي أدّت إلى تدفقه بشكل كبير داخل الإيالة

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 459-460.

(2) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص 151.

(3) . حسام صورية، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، وهران، 2012 / 2013م، ص 155.

الفصل الثالث: العملات المتداولة والأوزان والمكاييل والأطوال والتنظيم الجبائي...

هي عملية القرصنة التي كانت تتمّ خلال القرن 17م، والمبادلات التجارية مع المؤسسات والشركات الفرنسية وقدم أعداد كبيرة من الوافدين الأندلسيين على الإيالة⁽¹⁾، كما كان أيضا لتهاطل المعادن الثمينة على شبه الجزيرة الإيبيرية من مناجم أمريكا (العالم الجديد) في الفترة الممتدة من 1493 إلى غاية 1660م دور كبير على انتشار العملات الإسبانية على بلاد المغرب⁽²⁾.

كان للشركات الفرنسية في رأس نيقرو دور كبير في استيراد العملات الأجنبية وتدفقها بالإيالة، وخاصة منها الريال الإسباني، وأبرز مثال على ذلك الشركة الملكية الإفريقية والمتواجدة فروعها في مختلف أنحاء بلاد المغرب عموما، حيث كان لها سجلات وجدت في أرشيف الشركة يطلق عليها "سجلات الريالات" والتي كانت تسجل كمية الريالات التي تمّ تداولها خلال عمليتي التصدير والاستيراد، تماما مثل سجلات المواد المصدّرة والمستوردة، والملاحظ أنّ هذه الشركة وجدت صعوبة كبيرة في توفير الريال الإسباني سنة 1742م، وذلك يعود إلى توقف سك الريال منذ سنة 1728م، وفي ما يلي نرى مدى الربح الذي حصلت عليه بعض الشركات التجارية الفرنسية والمتمثلة في كل من الشركة الملكية الإفريقية وشركة الهنود في الجدول الآتي:

اسم الشركة	الفترة	الأرباح	المعدل السنوي
الشركة الملكية الإفريقية	1713-1718م	97.982 ريال إسباني	16.330 ريال إسباني
شركة الهنود	1719-1728م	362.304 ريال إسباني	36.230 ريال إسباني

فكانت بذلك الشركات الفرنسية مصدر مهم لتدفق العملات الأجنبية خاصة منها الريال الإسباني، حيث دعمت الإيالة بالسيولة النقدية للمتعاملين مع هذه الشركات الفرنسية برأس نيقرو.

(1) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص ص 151-152.

(2) . ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر ...، المرجع السابق، ص 184.

وما يجدر الإشارة إليه أنّ لهذا التدفق للعملات الأجنبية انعكاسات سلبية خاصّة تدهور القطع النقدية للعملة المحلية، فنلاحظ أنّ حسين بن علي سنة 1714م قام بمنع تداول الريال الإسباني في المعاملات المحلية الداخلية وفرض استخدام الناصري المحلي.

إضافة إلى ذلك قامت الشركات الفرنسية بتلاعبات احتيالية على نقود الإيالة المحلية بإخراجها من الإيالة إلى فرنسا بكميات كبيرة من طرف بعض المؤسسات التجارية بناحية مرسيليا، وعلى رأسها شركة الإخوة رو (Frères Roux) التي نلاحظ في سجلاتها مدى قيامها بتحويل كميات كبيرة من العملات الموجودة في الإيالة إلى مرسيليا من قبل هذه الشركة خلال الفترة ما بين سنتي 1772-1790م كما نلاحظه في الجدول التالي:

الفصل الثالث: العملات المتداولة والأوزان والمكاييل والأطوال والتنظيم الجبائي...

التاريخ	القيمة	العملة
سبتمبر 1772م	1498	سوكان محبوب
جوان 1773م	600	/
/	107	سوكان بندقي
ماي 1776م	45	/
جوان 1777م	112	سوكان محبوب
جانفي 1784م	389	ريالات إشبيلية
فيفري 1784م	500	سوكان محبوب
سبتمبر 1788م	1215	ريالات قوية
مارس 1789م	820	ريالات إسبانية
جوان 1789م	722	/
أوت 1789م	27	الأرباع = 93 قطعة ذهبية
سبتمبر 1789م	3221	ريالات قوية
مارس 1790م	340	/

من خلال هذا الجدول نرى الكمية الكبيرة للعملات التي تحصلت عليها هذه الشركة، والتي تمّ تحويلها إلى مرسليليا، والهدف من ذلك هو استنزاف المعادن الثمينة الموجودة في الإيالة من ذهب وفضّة، وهذا مثال واحد فقط على العديد من الشركات الفرنسية التي تقوم بذلك خلال القرن 18م، ضف إلى ذلك ما كانت ترسله بعض الشركات الأجنبية الأخرى مثل الإيطالية من كميات كبيرة من العملة إلى ليفورنو.

خطر آخر لا يقل خطورة على استنزاف المعادن الثمينة من الإيالة، هي عمليات تزيف الريالات بمختلف أنواعها الموجودة في الإيالة، فكان تجار البروفانس خاصّة يقومون بإخراج الريالات الجيدة وتغييرها بأخرى رديئة، ومن ثمّ إعادة إرسالها للإيالة، وهو ما تعرض له على سبيل المثال

أيضا الناصري، فكانت عمليات التهريب والتزوير شائعة كثيرا خلال القرن 18م، حيث ألحقت أضرارا كبيرة باقتصاد الإيالة، وهذا دليل على رفض أهالي الإيالة لهذه الريالات والتعامل فقط بالعملات الإسبانية والتي كانت سببا في رواجها داخل الإيالة على حساب النقود المحلية⁽¹⁾.

ج _ تطور قيمة العملة:

تعدّ الإيالة التونسية في تلك الفترة مركزا تجاريا هاما في حوض البحر الأبيض المتوسط، ضف إلى ذلك ممارسة القرصنة وافتداء الأسرى، والذي كان يمثل دخلا هاما لخزينة الإيالة، فقد سمح ذلك بدخول العديد من العملات الأجنبية من نواحي متعددة، مثل جنوة وقرنة وطبرقة ومرسيليا وراس نيقرو والقسطنطينية⁽²⁾ ومصر وإزمير وغيرها، حيث كان التعامل بهذه العملات داخل الإيالة، ومن بين هذه العملات الأجنبية التي كانت متداولة في الإيالة نجد سكة البندقية، وهي عملة ذهبية تسمى سكا البندقي، أو زكينو (zecchino)، كما يطلق عليها أيضا سلطاني بندقي، إضافة إلى ذلك وجد الريال الإسباني والذي يدعى بالإشبيلي والمسمى أيضا الدورو، الذي جاء مع وصول الأندلسيين في حوالي أوائل القرن السابع عشر الميلادي أثناء فرارهم من ظلم الإسبان ومحاكم التفتيش، كما وجد أيضا سكي فرنسا⁽³⁾، إضافة إلى العملات العثمانية التركية مثل العثماني والشرفي والقرش وغيرها.

إنّ تعدد هذه العملات في الإيالة جعلها معرضة للتزييف وخاصة منها العملات الأجنبية، لذلك فقد سحب الباي حسين بن علي الريال الفرنسي سنة 1714م وفرض التعامل بالناصرى،

(1) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص ص من 152 إلى 155.

(2) . القسطنطينية: كانت تعرف قديما "ليغوس" وهي قاعدة بلاد الترك في أوروبا، تعرف حاليا باسم إسطنبول، وأول من بنى هذه المدينة كان من ملوك الرومان والذي يدعى قسطنطين بن قسطنطة، وهذا الأخير هو الذي قام ببناء مدينة قسطنطينية الجزائرية، عندما قام بغزو بلاد الروم وما وراءها من الممالك ببلاد المغرب. ينظر: محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، مج 2، ط1، بيروت، 1988م، ص 19. وأيضا: سليمان بن خليل بن بطرس بن جاويش، التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012م، ص 11.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص 460.

وأعطى مقابل كل ريال فرنسي 13 ناصري، أي لكل 4 ريالات فرنسية 52 ناصري، ليصبح الناصري منذ سنة 1714م العملة الأساسية للإيالة، لكن بعد ذلك بحوالي 11 سنة، بحدود سنة 1725م أخرج الباي عملة أخرى وهي ربع ريال بقطر بلغ 25 مليمتر، ووزن وصل إلى 5,55 غراما من فضة ذو معيار 650 جزء من ألف، كما عرفت الإيالة بحدود سنة 1735م استخدام الريال التونسي الذي حافظ على وزنه بمقدار 22,20 غرام والذي كان عليه في سنة 1725م، لكن معيار الفضة فيه تغير من 650 جزء من ألف إلى 440 جزء من ألف، وتراجعت قيمته التي أصبحت تساوي خمس السلطاني، وباشتداد الحرب الأهلية بين الباي حسين بن علي وابن أخيه علي باشا⁽¹⁾ حول الخلافة وقتله لعمه حسين بن علي في مدينة القيروان سنة 1740م⁽²⁾، شهدت العملة تراجعا، حيث قام علي باشا بتغيير معيار الناصري من الفضة وعوض جزء منه من مادة النحاس، كما أدخل أيضا التعامل بالثمن والخروبة فانخفضت عملة الناصري وتراجع السلطاني بفقدانه الثلث من قيمته ليصبح يساوي فقط ريالين وناصري واحد، فاستغل المضاربون هذا الوضع الذي آلت إليه الإيالة خلال بداية الحرب الأهلية 1735م خاصة منهم القيروانيين وأهل الساحل فبادلوا في معسكرات العثمانيين الأتراك أكياسا من نواصر بعملات ذهبية، وأعادوا شراء نواصر في مدينة تونس بأقل سعر وبيعها مجددا لتحقيق ربح معتبر، حتى لوحظ غياب كبير للنقود الذهبية في تلك الفترة، وعلى العموم يمكننا الخروج بنتيجة مفادها أن العملة التونسية قد اتسمت إجمالا باستقرار نسبي اتجاه النقود الأجنبية في الفترة من سنة 1705 إلى غاية 1735م، وكتفصيل أكثر لتطور قيمة الريال التونسي نجد أن قيمته مقارنة بالريال الفرنسي خلال الفترة من 1712 إلى غاية 1714م كان في تزايد وبالتالي يمكن تمثيله بواسطة منحنى تصاعدي، أما الفترة من 1714 إلى 1726م فقد شهدت قيمته حالة من الاستقرار، فيمكن

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص461.

(2) . صلاح العقاد، المرجع السابق، ص32.

تمثيله بمنحنى أفقي، في حين شهدت الفترة من سنة 1729 إلى 1755م تراجعاً في قيمة الريال التونسي، وبالتالي يكون التعبير عنه بمنحنى منخفض قليلاً.

د _ تطور سعر بعض المنتجات:

إنّ المتعارف عليه في تطور الأسعار سواء بارتفاعها أو انخفاضها يخضع لقانون العرض والطلب المتعارف عليه، فكلما كانت ندرة المنتجات ترتفع سعرها، وكلما زاد الانتاج وكثر ينخفض سعر المنتج، لكن هذا يمكن اعتباره أحد العوامل فقط المتحكمة في السعر وليست كلّها، ذلك أنّ لتطور قيمة العملة علاقة بذلك أيضاً، وهي التي تقوم بدور أساسي إضافة إلى عوامل أخرى أيضاً. وإذا أخذنا على سبيل المثال منتج القمح وهو المادة الرئيسية والأساسية في صادرات الإيالة، فقد كان خاضعاً للظروف المناخية من أمطار طوفانية مضرّة بالمحصول أو الجذب والقحط مثل الذي حدث سنة 1717م، أو كوارث طبيعية كالجراد والطاعون الذي أصاب الإيالة ما بين شهري أبريل وسبتمبر من سنة 1705م، أو الكوارث البشرية كتلك الصراعات التي كانت تحدث من حين لآخر بين القبائل، والحروب الأهلية كتمرد علي باشا على الخلافة وغيرها.

فعند تصدير الإيالة منتج القمح مثلاً بما مقداره قفيز في مركز راس نيقرو سنة 1686م من 28 إلى 30 ريالاً، وللعلم فإنّ القفيز مقداره 560 لتر، أو ما يساوي ثلاث حمولات ونصف مرسيلية، وحسب ما ذكره قنصل فرنسا "أوجي سورهند" أنّ وزنها 08 قناطير أي 800 كلغ، وبالمقارنة مع سنة 1666م نجد أنّ سعره ارتفع بشكل ملحوظ، حيث كان سعره فقط 05 ريالات، وبلغ سنة 1692م ما مقداره 22 ريالاً، حيث كانت الإيالة مهددة بالمجاعة فارتفع سعر القمح، أمّا سنة 1697م والتي كانت سنة شهد فيها منتج القمح وفرة، انخفضت قيمته إلى ما بين 10 و11 ريالاً، أمّا سنة 1698م، فقد بلغ سعره 11 ريالاً، بينما في سنة 1699م وصل إلى 15 ريالاً، أمّا في فترة حكم الأسرة الحسينية نلاحظ أنّه في سنة 1711م بلغ مقدار القفيز 10 ريالات، وهي نفس القيمة في سنة 1713م، أمّا في سنة 1730م ارتفع سعره ليصل إلى ما يقارب 20 ريالاً.

وفي سنة 1734م وهي سنة قبيل نهاية فترة حكم الباي حسين بن علي وتمرد ابن أخيه علي باشا (علي بن محمد بن علي تركي) عليه وتوليه الحكم سنة 1735م، فقد بلغ مقدار القفيز من القمح 20 ريالاً، ومع استمرار الصراع والحروب الأهلية فإنّ الرقابة عن الأسعار كانت منعدمة، فتضاعفت الأسعار وشحت المواد الغذائية ومنتجات أخرى عديدة بسبب عوامل كثيرة، أبرزها انعدام الأمن الذي اجتاح معظم نواحي الإيالة، أمّا سعر القفيز من القمح في أسواق الإيالة الداخلية بمدينة تونس سنة 1720م، فكان 08 ريالات، أمّا سعر 05 كلغ من لحم البقر حسب ما ذكره محمد الصغير وصل إلى ريالاً واحداً، وقيمة 20 لتراً من زيت الزيتون بمقدار ثلاثة أرباع الريال وخروبتين⁽¹⁾، أمّا سنة 1726م فكانت سنة رطبة مع هطول المطر بوفرة ما يقارب 05 أشهر متواصلة، بداية من 29 أوت 1726م، حتى أنّ منطقة سوسة أخرجت الحبوب التي كانت مخزنة في المطامر والمنازل والمخازن، فشهدت هذه السنة انخفاض أسعار المنتجات مقارنة بفترات الكوارث الطبيعية، حيث نلاحظ أنّ سعر قفيز القمح الباجي في أسواق الإيالة ما مقداره 05 ريالات فقط، وللعلم فإنّ قفيز القمح الباجي سعته ضعف القفيز العادي (القفيز التومي التونسي) تقريباً بمقدار 1040 لتر، أمّا القفيز العادي فقد وصل سعره في هذه السنة إلى 02 ريالات و26 ناصري.

أمّا سعر بعض المواد والماشية في مدينة تونس وشمالى الإيالة مثل وادي مجردة وغيرها فقد وصل سعر كلغ من الخبز بحوالي نصف ناصري أي ما يقارب ثلث خروبة، وخمس كيلوغرامات من العسل بلغ سعرها ثلث أرباع الريال وخروبتين، و03 أرطال من التمر المجلوب من نواحي الجريد بناصري، أمّا بالنسبة للماشية فقد بلغ سعر بقرة سمينة 03 ريالات والثور المستخدم للحرث بما مقداره 04 ريالات وحصان الجر من 07 إلى 08 ريالات، وفرس الركوب بما يقارب 20 ريالاً. وبالعودة للقمح وانخفاض سعره الكبير مقارنة بسنة 1720م بنسبة تفوق 68% وإضافة إلى تحسن الظروف المناخية وغيرها، يمكن إرجاعها أيضاً إلى وفرة منتج القمح وذلك خوفاً من فساده

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 461-464.

وتلفه بسبب السوس بفعل الأمطار الغزيرة المتهاطلة، كما يعود انخفاض سعر اللحم وخاصة البقر إلى نقص المخابئ من جهة، وخوفا من هلاكها بفعل غزارة الأمطار المتواصلة لعدة شهور من جهة أخرى، فكان سعر 500 غرام من لحم البقر سنة 1720م 5,20 ناصري، في حين انخفض سنة 1726م إلى ناصري واحد فقط أي بنسبة 80,77%، وكمثال آخر ما بين سنتي 1737 و1738م والتي كانت تسودها حرب الخلافة والحروب الأهلية، كان سعر الشعير ريالاً ونصف الريال في ناحية القيروان⁽¹⁾ أما ويبة القمح فبلغت 25 ريالاً، وهو سعر مرتفع جداً، وذلك بسبب قلة المنتج وتدهور الأوضاع في الإيالة، وعموما نجد أنّ سعر محصول القمح، قد تراوح ما بين 10 و11 ريالاً، باستثناء سنة 1726م، والتي شهدت تدني واضح في الأسعار للأسباب المذكورة سابقاً قد وصل إلى ريالين و26 ناصري، في حين نلاحظ ارتفاعها ما بين سنتي 1709 و1713م، حيث وصلت إلى ما بين 22 و25 ريالاً، أما كمية الإنتاج فيمكن ربطها بعدة عوامل منها عاملين مهمين جداً وهما:

_ الظروف والعوامل المناخية سواء بتحسّنها مثل ما كان الأمر سنوات 1704، 1706، 1714م، وبالأخص 1726م، ما أدّى إلى تحسن كمية الإنتاج، أو بتدهورها مثل الجذب الذي حصل سنة 1716م والبرد الذي أضّرّ بدرجة كبيرة على الماشية سنوات 1715، 1730، و1740م وبعضاً من الكوارث الطبيعية كالطاعون وغيرها.

(1) . القيروان: مدينة تونسية أسسها عقبة بن نافع خلال الفتح الإسلامي لإفريقية وبنى بها مسجداً، واقعة على سهل فسيح تبعد عن البحر بما يقارب 50 كيلومتر، أمّا فيما يخص أصل التسمية فقد اختلف في تحديده قديماً عند العرب، فمنهم من قال أنها موضع يجتمع به الناس والجيش، ومنهم من ذكر أنها تعني عتاد الجيش، ومنهم الذي ذكر أنها الجيش نفسه، فنلاحظ أنّ المعنى متقارب حيث يدور حول الجيش، ينظر: محمد زيتون، القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1988م، ص ص 71-72 وينظر أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسأكلهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوش، مراجعة: محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، الجزء 1، ط2، بيروت، 1994م، ص ص من 10 إلى 12 و Marcel Juilliant Saint Lager, La Régence de Tunis, Juillet saint-lager éditeur, Alger, 1874, p13.

_ الأوضاع السياسية كالحروب الخارجية مثل ما حدث سنة 1705م، والصراعات والحروب الأهلية مثل ما حدث بسبب الخلافة كسنوات 1728، 1730، 1736، 1738، 1739م، حيث تضاعفت أسعار القمح والشعير والزيت وغيرها، ممّا جعل الإيالة تستوردها من بلدان أخرى مثل الجزائر، كما تسببت هذه الحروب من جهة أخرى بإلحاق ضرر كبير بالماشية بصورة خطيرة جدا⁽¹⁾.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 465 إلى 467.

ثانيا: الأوزان والمكاييل والأطوال.

هناك العديد من الأوزان والمكاييل والأطوال التي كانت تستخدم في الإيالة التونسية خلال القرن 18م وبداية القرن 19م، وذلك حسب استعمالها ونوع السلعة وحتى المنطقة التي تتواجد بها هذه السلعة، وهذا ما أدى بالعديد من المؤرخين لمواجهة صعوبات كبيرة عند محاولة ضبطها بشكل دقيق لموضوع الأوزان والمكاييل والأطوال بالإيالة.

أ _ الأوزان:

نجد في معظم البلدان المتوسطية فيما يخص وزن 100 كلغ له تسميات متشابهة، فنجد في جنوة يطلق عليه بالكنتارو "Cantaro"، والقنطار "Quintar" في البلدان الإسلامية، وبالكنتال "Quintal" في مرسيليا، إلا أنه لم يكن بذات الوزن الحالي (100 كلغ)، حيث كان يعتمد الرطل أو ما يطلق عليه في بعض الدول الأجنبية روطون، أو روطالو، وهذا ما يؤكد سنة 1699م التاجر "نيكولا بيرانجي" "Nicolas Beranger" عند مقارنته بين الأوزان في مرسيليا والإيالة، حيث يذكر أن 100 رطل تونسي يعادلها في مرسيليا 124-125 رطل مرسيلي، أي 100 رطل مرسيلي يعادل 80 رطل تونسي فإذا كان القنطار المرسيلي يساوي 40 كلغ، والرطل يساوي 400 غرام، فإنّ القنطار التونسي يساوي 50 كلغ والرطل التونسي 500 غرام، كما نميز أيضا في الرطل ثلاثة أنواع وجدت في الإيالة وهي:

1 _ الرطل العطاري:

يساوي هذا الرطل 16 أوقية يستخدم لوزن الأدوية والمسك والمرجان والمواد الثمينة والأفيون والعطور، والمعادن أيضا مثل الرصاص والحديد والنحاس والقصدير، أمّا المواد النفيسة مثل الفضة والذهب والألماس فتقاس بالقيراط.

2 _ الرطل السوقي:

يساوي 18 أوقية ويستخدم لوزن الزبدة واللحوم والزيت، والصابون والعسل والفواكه الجافة بأنواعها المختلفة والزيتون.

3 _ الرطل الخضاري:

يساوي 20 أوقية، حيث يستخدم لوزن الخضراوات بكل أنواعها، والفواكه الطازجة، والجدول الآتي يوضح أنواع الرطل التونسي ووزنه خلال القرن 18م:

الوزن	كتابتها باللغة الفرنسية	التسمية المستعملة في الإيالة
506 – 880 غرام	Livre attary	رطل عطاري
445 – 568 غرام	Livre soucky	رطل سوقي
453 – 639 غرام	Livre khaddary	رطل خضاري

أما القنطار فنجد أيضا له ثلاثة أنواع وهي:

_ القنطار الذي يساوي 100 رطل، حيث يستعمل لوزن السلع بمختلف أنواعها ما عدا القطن الخام والصوف والحديد.

_ القنطار الذي يساوي 110 رطل، حيث يستخدم لوزن القطن الخام والصوف.

_ القنطار الذي يساوي 150 رطل، وكان يستخدم لوزن القطن المغزول والحديد.

ب _ المكاييل:

استخدمت في الإيالة العديد من المكاييل سواء في المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بالإيالة، ونذكر منها:

1 _ مكيال المطر:

الذي يستخدم لكيل الزيت⁽¹⁾، الملاحظ في مكيال المطر أنه ليس له مكيال محدد لكن الراجح أنه يساوي قلتان، وسنرى في الجدول في ما يلي تطور مطر الزيت، قبيل وبعد حكم الأسرة الحسينية⁽²⁾، كما وجدت القربة لتعبئة الزيت والتي كانت تصنع من جلد الماعز، وعلى الرغم من أن

(1) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص ص 155-156.

(2) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 229.

الفصل الثالث: العملات المتداولة والأوزان والمكاييل والأطوال والتنظيم الجبائي...

مطر ناحية سوسة أكبر من مطر مدينة تونس، إلا أنّ الحساب الأجنبي الخاص بالمعاملات والمبادلات خارج الإيالة كانت تتم حسب مطر مدينة تونس، والجدول التالي يوضح لنا تطور مطر الزيت ووزنه حسب بعض مدن الإيالة سنوات 1700، 1701، 1763م:

السنة	المدينة	وزن المطر الواحد
1700م	المنستير	18,5 كلغ
1700م	صفاقس	18 كلغ
1700م	سوسة	20 كلغ
1701م	غار الملح	16,6 كلغ
1701م	سوسة	20 كلغ
1701م	تونس	16 كلغ
1763م	تونس	17,1 كلغ

كما وجدت أيضا وحدة قياس أجنبية تعرف بالميليرول، وهي وحدة قياس خاصة بالسوائل كالزيت والخمر وغيرها، والتي تساوي 64,33 لتر.

2_ مكيال القفيز:

بالنسبة لكيل القمح استعملت جرة كبيرة مصنوعة من الطين ومعالجة من الداخل، بما يحفظ الزيت لأكثر من سنة، لكن الملاحظ أنها كانت تستعمل خاصة في تعبئة الزيت الذي كانت الإيالة تصدره اتجاه بلاد المشرق، أمّا استعمالها في حمولات السفن المتجهة إلى الموانئ الأوروبية فكان غير شائع.

خضع مكيال القفيز للعديد من التغييرات خلال الفترة الحديثة، فنجد أنّه في سنة 1766م تراوح وزنه ما بين 313,5-360,3 كلغ، أمّا خلال سنة 1782م فقد تراوح ما بين 313,5-385,4 كلغ للقفيز الواحد، وفيما يخص أجزاء القفيز فهو ينقسم إلى وية، وكل وية تحوي 12 صاع، كما يفسر عادة ارتفاع أو نقصان وزن القفيز حسب ظروف السوق ويتدخل رسمي للبايات من حين

لآخر، وذلك بإدخال تعديلات على مكيال القفيز، كما كان أيضا مكيال القفيز يختلف من منطقة لأخرى، حيث كان قفيز مدينة تونس أصغرها، أما قفيز باجة فهو ضعف قفيز مدينة تونس مرتين، وقفيز مدينة الكاف بثلاث مرات قفيز مدينة تونس، إضافة إلى ذلك وجد مكيال آخر في شركات رأس نيقرو الفرنسية لكيال الحبوب يعرف باسم "مكيال الرأس الأسود"، أو "المكيال المغربي"، وهو ما يعادل وزنه ثلاث حمولات مرسلية ونصف، حيث قدّرت حمولة مرسلية واحدة بحوالي 120 كلغ.

ج _ الأطوال:

يعتبر الذراع من أهم مقاييس الأطوال التي كانت مستعملة في الإيالة، وهو ما يطلق عليه عادة بالبليك "Pik"، وقد وجد له ثلاثة أنواع وهي (1):

1_ الذراع الهندازي:

يبلغ طوله 0,6730 متر (26,500 بوصة إنجليزي) (2)، يستعمل لقياس الأقمشة الصوفية (3).

2_ الذراع التركي:

يبلغ طوله 0,6370 متر (25,079 بوصة إنجليزي) (4)، يستعمل لقياس الأقمشة الخيطية والأقمشة الحريرية (5).

(1) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص ص من 157 إلى 159.

(2) R. Dusgate, Notice sur les poids, Msures et Monnaie de Tunis et sur leurs rapports avec ceux de France et d'Angleterre, Barrois l'ainé libraire, Paris, 1832, p 05.

(3) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص 159.

(4) R. Dusgate, Op.cit, p 05.

(5) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص 159.

3 _ الذراع العربي⁽¹⁾:

يعادل قياسه 0,4884 متر (19,225 بوصة إنجليزي)⁽²⁾، ويسمى أيضا بالذراع البلدي، أو ذراع فقط، واستعمل هذا النوع لقياس الأقمشة القطنية⁽³⁾.
كما وجدت أطوال أخرى استعملت في الإيالة منها "القدم" الذي يساوي 16 أصبعا، وعرض الأصبع يساوي 0,02 متر، و"الخطوة" التي تساوي 03 أقدام، و"الفرسخ" لقياس المسافات والذي يساوي 5760 متر⁽⁴⁾

(1) . الذراع العربي: أو يمكن تسميته بالذراع فقط، فهو الذراع الطبيعي الذي يمتد من المرفق أو مفصله إلى نهاية الصبع الأوسط من اليد، ونظرا للفوارق عند البشر فيما يخص طول الذراع، فعادة ما كانت تحدث العديد من الخلافات فقد اتفق على قياس محدد. ينظر: رجب نصير الأبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس، 1998م، ص 201.

(2) R. Dugate, Op.cit, p 05.

(3) . ياسين صنديد، المرجع السابق، ص159.

(4) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص228.

ثالثا: الجباية والأداءات.

تعتبر الجباية في الإيالة منذ نشأتها من أهم مداخل الخزينة خلال الفترة الحديثة، فيذكر صاحب كتاب الحل السندسية في الأخبار التونسية عن الجباية والزم، والدور الهام الذي تمثله للإيالة من حيث تسديد نفقات الدولة، فيذكر على لسان الداوي أحمد خوجة (1640-1647م) عندما أراد أن يعاقب جندي إثر تعديه على تاجر قائلا: " ... أتعلم أنّ هؤلاء الباعة عليهم قائد ملتزم، وإذا انفتح باب الغضب والجور بطلت الباعة، وإذا بطلت انقطع مدد القائد، وإذا تعطل القائد انقطع المال المرتب للعسكر، وإذا انقطعت المرتبات تأتيني إمّا أبيع كركي أو تتسبب في قتلي..."⁽¹⁾

أ - التنظيم الجبائي:

كانت الإيالة التونسية مقسمة إلى أربع مناطق أو ما عرف بالأوطان أو تسمى أيضا سنجق، وهي إفريقية، الكاف، القيروان، والجريد، فهي الأراضي التي تشملها محلة الصيف والشتاء، مقسمة إلى جهتين أولها جهة الشمال الشرقي، وتضم كل من نواحي تونس وبنزرت والوطن القبلي، أما الجهة الثانية فهي الوسط الغربي وأيضا الجنوب الغربي إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية. لقد كانت جهات الإيالة السالفة الذكر تراقب جبائيا فتزورها المحلة مرتين لجمع الضرائب، كما سبق ذكره، مرة في الشتاء ومرة في الصيف، وبداية بعهد حسين بن علي كان وقت خروج محلة الصيف على مدار شهري جوان وجويلية، وفي بعض الأحيان كانت تجوب الإيالة شهري جويلية وأوت، وحتى سبتمبر أحيانا، في مناطق تونس وماطر وباجة وتبرسق والكاف ومكثر، وغيرها، وحسب ما ذكره بايسونال فإن المحطة الرئيسية هي باجة، حيث يتواجد بها قصر يسمى بقصر باردو يتميز ببستانه الجميل والواسع أرجائه، حيث من هذا القصر تنطلق السرايا الموكل إليها جمع الضرائب.

(1) . أبي عبد الله محمد بن محمد الأندلسي (الوزير السراج)، الحل السندسية في الأخبار التونسية، دار الكتب الشرقية، ج 2، تونس، 1973م،

أما المحلة الثانية وهي محلة الشتاء والتي تنطلق عادة شهري نوفمبر وديسمبر أو ديسمبر وجانفي، حيث لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان عن شهرين، فكانت تجوب الساحل بنواحي سوسة وصفاقس والمنستير وغيرها، وأيضا منطقة الأعراس الواقعة باتجاه الجنوب بما فيها قابس وقصر الجمعة ومطماطة ...، ونواحي جربة والجهة الغربية، بما فيها الجريد ونفزة وقفصة وتوزر ...، كما كانت تشمل أيضا جهات الشمال الغربي، وأيضا السباسب العليا والوسط الغربي ومنطقة الجنوب الشرقي وحتى الجنوب الغربي، فهذه المناطق كانت عملية جباية الضرائب فيها صعبة للغاية، وتتطلب عناء كبيرا، لأن هذه الجهات كان يقطنها معظم القبائل المتمردة الكارهة للضرائب والمعادية للسلطة، والتي يطلق عليها عادة بلاد العرب.

كما وجدت في الإيالة أيضا ضريبة القانون وهي ضريبة اعتمدها عثمان داي والتي تركز خاصة على عدد النخيل وأشجار الزيتون الموجودة في كل دائرة، حيث الدائرة مقسمة إلى نواحي. أما ضريبة الزمة والتي هي أيضا موجودة منذ عهد الحفصيين، فيجمعها القايد للزام على المنتجات مثل الجلود والفراء، والأماكن المستغلة التي يتم فيها عرض المنتجات كالأسواق والدكاكين وغيرها، لكن هذه الطريقة الجبائية التي كان يقوم بها المطالب بمبلغ الزمة وعلى رأسها القايد، الذي كان يقوم بطرح خدمته وأعوانه من حصّة الضريبة كانت مضرّة وبها عيوب كثيرة، كأن تجعل دافعي الأداءات خاضعين لنوع من التعسف والاستبداد الذي يفرضه عليهم القايد، كما أنها أيضا خلفت طبقة إقطاعية وهم اللّزامين الذين فرضوا أنفسهم بقوة، والعيب الآخر لهذه السياسة الجبائية هو تعريض اللّزام لمخاطر القبائل المتمردة الراضة لدفع الجباية والتي تصل في بعض الأحيان لحدّ القتل.

ب _ أعوان الجبائية:

أمّا الممثل والمسؤول الأول عن الجبائية بمركز الإيالة بتونس هو الباش كاتب الوحيد أو ما يسمّى أول الكتاب أو خزندار، أو أمين مال أول، وهو بمثابة الوزير الأول في وقتنا الحالي⁽¹⁾، حيث كان يعينه الكتاب أو الكتبة الذين يعملون في تصريف شؤون مالية الإيالة، وهم اليهود الذين كانوا يحضون بثقة الباي لتصريف شؤون المالية في الإيالة، وهو ما ذكره "بوارون" سنة 1752م الذي كان يعمل كمفوض للحروب بطولون الفرنسية حيث ذكر أنّ قائد الباي الكبير أو المسؤول عن الخزينة، وما يعرف أيضا بصاحب الخزينة كان يهودي، ليس هذا فحسب بل حتّى أمناء المال الخاصين، وأيضا الماسكين لدفاتر الحسابات وضباط آخرين والكتبة الذين كانت لهم صلة بالكتابة والحسابات.

وفي ما يخص الأعوان والمسؤولين عن جمع الضرائب هم قائد الدائرة أو المدينة أو الناحية أو شيخ القبيلة أو شيخ البلد في مدن أخرى، ممن كلفهم الباي بجمع الضرائب، حيث يكلف قائد الدائرة بجمعها، فكان يستعين القايّد بأعوانه الذين يطوفون الوطن المسؤول عنه أو دائرته لجمع مختلف الضرائب، ومنها المجبى والقانون، وبعض الأداءات الأخرى التي كانت مفروضة على بعض المنتوجات غير المؤجرة ويسلمونها إلى القايّد، ويمكن في بعض الأحيان اللجوء إلى فرض القوة وأظهارها خاصّة على تلك القبائل المتمردة والمستعصية، لعدم دفعها للأداءات المفروضة عليها، كما يصل الأمر عادة إلى حدّ أنّ المحلّة⁽²⁾ تعسكر في سفح الجبل وذلك لمحاصرة القبائل المتمردة على دفع الأداءات.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 472-475.

(2) . المحلّة: هي فرقة خاصّة تعرف أيضا بالتحصيلات المحلية، مهمتها جبائية أموال الزكاة وغيرها من أنواع الأداءات والضرائب المختلفة. ينظر: مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، المجلد 05، العدد 16، تونس، أفريل 2013م، ص 422.

وعلى العموم فإنّ المهمة التي كانت موكلة إليهم وهي الكتابة الحسابية، حيث كانوا يعملون تحت إمرة الوزير أو القايد، بتقديم تقديرات على قيمة الأداءات والمصاريف العمومية التي سيتم جمعها، فيحددون بذلك مبالغ الأداءات كالمجبي والقانون واللّزمة وغيرها المفروضة على الأهالي، كما كانوا يقومون أيضا بوضع بعض الحسابات المتعلقة بالأداءات وإتاوات أخرى، والتي من المفروض استخلاصها، إضافة إلى ذلك يقومون بصرف أموال مرتبات أعوان الباي وبعض المستخدمين لديه، وصرف أيضا الأموال العمومية الخاصة بالبنائات العسكرية مثل بناء القصور والأسوار والقلاع الصغيرة والخنادق وغيرها، وفي تشييد وبناء دور الصناعة أو ترميمها، وصنع السفن والقيام ببناء منشآت مثل إقامة الجسور، وأيضا في المشاريع الخيرية مثل التعليم والزوايا والكتاتيب والأحباس، أمّا الفائض من الأموال، فكان هؤلاء الكتبة يخصصونه للمناصب الجديدة التي يعينها الباي والذي كان هذا الأخير بصفة مباشرة وشخصية يقوم بفرض رقابة على هذه المصاريف المالية التي يقوم بها الكتبة.

ج - أنواع الجبائية (الأداءات):

كانت الأداءات والضرائب في الإيالة عديدة ومتنوعة، فيمكن لنا تقسيمها إلى صنفين أداءات أصلية أو ما نستطيع أن نطلق عليها أيضا أداءات عادية، والثانية أداءات ظرفية أو غير عادية، فما يميز الأولى عن الثانية، أنّ الأولى هي ضرائب دائمة، أمّا الثانية فهي ضرائب حسب الحالة.

1 - الأداءات الأصلية:

1.1 - أداء المجبي:

يعدّ هذا الأداء أو الضريبة من بين الضرائب الشائعة في الإيالة التونسية، فيعود فرض هذا الأداء إلى الحاكم عثمان باي خلال القرن السادس عشر الميلادي، فكان هذا الأداء (المجبي) محل حديث الكثير من المؤرخين والإخباريين وشهود عيان، وفي مذكرات وكتابات العديد من الرحالة الأوروبيين خاصة خلال القرن الثامن عشر الميلادي، مثل قنصل فرنسا بتونس "جاك بوايي دي سان جرفي" في الفترة ما بين 07 سبتمبر 1729م إلى 24 جويلية 1733م، حيث أطلق عليه في

مذكراته التاريخية باسم الخراج (le carache)، كما وصفه زميله "بيار جون بينيون" الذي كان موجودا بمدينة تونس في الفترة من 22 ديسمبر 1723م إلى غاية 07 ديسمبر 1729م بضريبة أو أداء الجزية، كما كتب عن ذلك أيضا "جون أندري بايسونال" الذي كان موجودا بالإيالة التونسية في 20 جويلية 1724م، أنّ باي الإيالة كان يخرج على رأس مجموعة من الإنكشارية والصبايحية إلى الأرياف لجمع الضريبة أو ما أطلق عليه أيضا اسم الخراج، كما ذكر ذلك أيضا في العديد من الدفاتر الجبائية، وخاصة الدفاتر من العدد 01 إلى العدد 13، وغيرها من الدفاتر الأخرى على غرار العدد 14، 620، و2159 الموجودين داخل أرشيف دار البايتونس، حيث قام باستغلالهم كل من توفيق البشروش ومحمد الهادي الشريف في دراساتهم، ولاحظ البجاوي محمد الصغير بن يوسف أنّ ابن البايتونس الأمير محمد قام بمغادرة المعسكر على رأس جيش سنة 1728م بعدما أذن له البايتونس باستخلاص المجبي، وفي سنة 1740م أيضا قاد الأمير يونس محلة الصيف لاستخلاص المجبي، كما لوحظ أيضا أنّه في بعض الظروف الاستثنائية تمّ إعفاء بعض القبائل، مثل تلك الخاضعة لإدارة قايد ماطر، وأيضا قايد باجة مدة سنة كاملة من المجبي، وذلك يعود إلى قيامهم بردم مضيق طبرقة بعد إلحاقها بالإيالة سنة 1741م من قبل علي باشا⁽¹⁾.

يفرض المجبي على الرقاب، بحيث يمكن دفعها بالتقسيط⁽²⁾، ويعدّ من بين الأداءات الأكثر ضمانا، وذلك راجع إلى استقرار الأفراد في موطنهم وتشبّثهم بأرضهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن للأهالي دفع المجبي على أقساط متعددة، وهو ما ذكر في الدفتر عدد 620 الذي قام بفحصه محمد الهادي الشريف واستخدمه في العديد من دراساته، والموجود حاليا بأرشيف الحكومة التونسية، إنّ أداء المجبي الذي كان مفروضا على قبيلة أولاد بوسالم سنة 1726م والتي تقطن في الجنوب الغربي من باجة قد تمّ تسديده على 15 قسطا أو ما يسمّى بوحدة جبائية، أو زمالة،

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 477-478.

(2) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 233.

والملاحظ أيضا أنّ هناك بعض من الأهالي والأشخاص كانوا معفيين من ضريبة المجبى، سواء بصورة دائمة أو قد تكون وقتية، أو يحضون بتخفيض قيمتها بقرار من الباى، يعود في بعض الأحيان إلى أنّهم قدّموا خدمات سابقة، فمن ذلك ما طبق مثلا على قبيلة دريد وبعض من فروعها مثل أولاد عرفة ومناعة، ووجوين، ورزق، حيث تمتعوا بإعفاء وقتي، وذلك لأنهم كانوا يزودون جيش الإيالة بغالبية المحاربين من الفرسان العرب، أو ما يطلق عليهم باسم المزارقتية، سواء أثناء الحروب أو وقت خروج محلي الصيف والشتاء، أو تمتع بعض القبائل أيضا بإعفاء وقتي، مثل تلك الخاضعة لإدارة قايد ماطر، وأيضا قايد باجة مدة سنة كاملة كما ذكرنا ذلك سابقا، ويعود إلى قيامهم بردم مضيق طبرقة بعد إلحاقها بالإيالة سنة 1741م من قبل علي باشا بعد انتصاره على لويس الخامس عشر، أو المهاجرين الأندلسيين الذين كانوا يتمتعون بتخفيضات مهمة سواء قديما وقت عثمان داي خلال القرن السادس عشر، واستمر ذلك إلى عهد حسين بن علي، أو الشرفه والعديد من القياد والمشايخ، الذين تمتّعوا أيضا بتخفيضات هامة وصلت إلى حدّ الإعفاءات تماما من دفع أداء المجبى، جزاء لهم على وفائهم للباى أثناء تمرّد علي باشا، أو أنّ الباى أراد استمالتهم إليه حرصا منه للحفاظ على النظام وسلطته، وهناك أيضا من تمّ تخفيض الأداء عنهم، أو الإعفاء بحكم قربهم للباى، مثل ما فعل حسين بن علي مع فرع الغزالي الذي ينحدر من قبيلة شارن نواحي الكاف، حيث كانت تنتمي له والدة الباى.

وفي مقدار المجبى المستخلص على سبيل المثال، نلاحظ أنّ ناحية سوسة قد دفعت من مجموع الأداءات كلها ما مقداره 23.326 ريال، ما بين سنتي 1710 و1712م، وكان نصيب ما دفعته من ضريبة المجبى 8964 ريال ما يعادل نسبة تقدر بـ 38,25% من مجموع الضرائب، حيث نلاحظ أنّ نسبة ما كانت تجمع من ضريبة القانون كانت مرتفعة جدّا مقارنة بالمجبى، خاصة في نواحي الأعراض والجهات الغالب عليها زراعة النخيل، في حين نرى العكس في النواحي التي كانت سائدة فيها زراعة الحبوب، حيث كانت ضريبة المجبى هي السائدة.

ما تجدر الإشارة إليه أنه رغم ثقل هذه الضريبة، إلا أن هذا لم يتفاد عموماً، بل على العكس فكان البايات من حين إلى آخر يقومون بعملية تخفيضها، وهو ما لوحظ في دفتر الأرشفة الحكومي العدد 03 والذي استنتج منه محمد الهادي الشريف حرص البايعين بن علي في الفترة الممتدة من سنة 1710 إلى 1712م، على تخفيف ضريبة المجبى على كثير من الأهالي المدانين، مثل أولاد بوسالم الذين دفعوا فقط 6632 ريال، والذي كان من المفروض أن يدفعوا ما مقداره 9577 ريال، أي ربوا 2944 ريال بنسبة تخفيض وصلت إلى 30,74 % ، وأيضاً ما حدث لأولاد علي الذين ربوا تخفيض قدره 2737 ريال من مجموع ما كان مفروض عليهم، والذي قدره 5814 ريال، بنسبة تخفيض بلغت 47,07 %⁽¹⁾.

1 - 2 - أداءات فلاحية:

1 - 2 - 1 - العشر:

يعتبر العشر من الضرائب الشرعية التي تعنى بالإنتاج الزراعي، فكانت الأراضي الفلاحية تخضع لضريبة أو أداء العشر الذي يستخلص من الفلاحين والمزارعين على منتوجاتهم⁽²⁾، أي يؤخذ من الإنتاج العشر أو الجزء العاشر⁽³⁾، وهو ما كان يطلق عليه "الخلاص"⁽⁴⁾ الذي يأخذ من محصول الحبوب مثل القمح والشعير والذرة وغيرها، خاصة في سهول وادي مجردة والمناطق النائية بالإيالة⁽⁵⁾، أمّا ضريبة القانون فهي خاصة بالأشجار المثمرة مثل النخيل وأشجار زيت الزيتون... كما سيأتي ذكرها، فأداء العشر أو ما يطلق عليه أيضاً "صيفية" في إشارة لفصل الصيف أو فصل الحصاد،

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 479 إلى 482.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 280.

(3) . حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث، الجزائر، 2005م، ص 105.

(4) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 280.

(5) Rached Lakhal, L'approvisionnement alimentaire de Tunis à l'époque moderne: l'apport des sources archivistiques, Horizons Maghrébins, Presses Universitaires du Midi, N 55, France, 2006, p 158.

فهو بذلك أداء صيفي، كانت أغلب الجهات التي تخضع للعشر تقع في الناحية الشمالية والوسطى من الإيالة أمثال الأندلسيون والبجاوة وأولاد عون وأولاد سعيد وجلاص ودريد والهامة والفراشيش⁽¹⁾ التي تعتبر من أكبر القبائل في الإيالة التونسية⁽²⁾، وللعلم فإنّ هذا الأداء لا يتعلق بكمية الحبوب التي تم جنيها، بل بوحدة القياس التي كان معمولاً بها في النظام التركي، فتأخذ على حسب الأرض المحروثة بواسطة المحراث، وعلى سبيل المثال فقد دفع كل من أولاد يحيى وأولاد مصطفى، اللذان ينتميان لوطن إسراوة ما مقداره 02 ريال وربيع، أمّا في وادي مجردة فقد دفع كل من أولاد بلليل وصوله وأسن ورياح على أراضيهم الفلاحية ضريبة قدرت بـ 28 وية من القمح و14 وية من شعير، أي ما يقارب 780 كغ من القمح و294 كغ من الشعير، أمّا الأراضي التي يمتلكها الأتراك فهي لا تدفع إلا 8/7 من دينار أي ما مقداره 17 وية من القمح و8,5 وية من شعير، أي ما يعادل على التوالي 476 كغ من قمح و178,5 كغ من شعير، وحسب دفتر العدد 03 من أرشيف الحكومة التونسية والذي تمّ فحصه من طرف محمد الهادي الشريف، أنّ أداء العشر أو صيفية ماطر بكاملها قد درّت على الخزينة في الفترة ما بين سنتي 1710 و1712م ما مقداره 1145 قفيز من القمح، و1145 قفيز من الشعير، في حين أداء العشر بناحية باجة بلغت 1340 قفيز من القمح.

لقد كانت ضريبة العشر مطبقة حتى في عهد المراديين، ولكن قيمته ومقدار دفعه لم يكن يمتاز بالعدل، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها المزروعات من أحوال الطقس غير الملائمة أحيانا، إضافة إلى الكوارث التي تحلّ بالإيالة من حين لآخر، كالطاعون وهجوم الجراد وغيرها.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 483-484.

(2) . محمد صلاح حقي، النشاط الاقتصادي لقبيلة الفراشيش في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وعلاقته باقتصاديات

البلدان الأوروبية، مجلة كان التاريخية الإلكترونية، مج 12، العدد 45، سبتمبر 2019م، ص 129.

1 - 2 - 2 - القانون:

تعتبر ضريبة القانون من الأداءات المباشرة أيضا التي تدفع على الأشجار المثمرة كأشجار زيت الزيتون والنخيل وغيرها، فقد اشتهرت المناطق الشمالية من الإيالة بزراعة أشجار الزيتون والتي فرض عليها أداء القانون، خاصة بنواحي بنزرت التي غطتها غابة رائعة من أشجار الزيتون، كما نجد أيضا ناحية الوطن القبلي والساحل الشرقي انطلاقا من هرقلية إلى صفاقس ونواحي سوسة والمنستير والقلعة الكبيرة وبنبله ومكنين وطبلبة وجمّال ومساكن وغيرها، فقد ذكر "جون أندري بايسونال" واصفا ناحية سوسة قائلا: "إنها كانت ملائمة بالزيتون، والنخيل، وأشجار أخرى مثمرة، وعظيمة بالكمية الكبيرة، من الزيوت التي تحتويها، والتي منها توسق بحرا إلى مصر والمشرق كله".

وكمثال على أداء القانون الخاص بمزارع أشجار الزيتون وحسب ما ذكر في تعدادها نجد أن دائرة سوسة قبيل تولي حكم الأسرة الحسينية، أي أثناء حكم الأسرة المرادية للإيالة حوالي سنة 1676م وما يليها، وصل عددها إلى حوالي 156.131 شجرة، مقسمة كالآتي:

سوسة	مساكن	جمّال	القلعة الكبيرة	القلعة الصغيرة
35999 شجرة	30181 شجرة	21170 شجرة	9861 شجرة	7232 شجرة

وكل هذه النواحي بدائرة سوسة مجتمعة كانت تدفع من ضريبة القانون ما مقداره 8563 دينار سنة 1676م ومثلها تقريبا بعد هذه الفترة مع زيادة أو نقصان طفيف، أمّا في الفترة ما بين سنتي 1711 و 1712م أي في عهد الأسرة الحسينية وتوليّ حسين بن علي الحكم، كانت دائرة سوسة قد دفعت ضريبة بلغت مقدارها 8832 ريال، زائد ضريبة ما كانت تدفعه زوايا نواحي دائرة سوسة كسوسة والقصير والصيبة، بعد الإعفاءات التي كانت تتمتع بها هذه الزوايا، فكانت تدفع كلّها ضريبة القانون والتي بلغت 595,5 ريال، فبجمع مقدار ما كانت تدفعه سوسة مع زواياها نجد

أنّه وصل إلى 9.427,5 ريال أي أنّ هناك فارق في أداء القانون بين الفترتين الأولى (حكم المراديين) والثانية (حكم الأسرة الحسينية) بلغ 865 ريال⁽¹⁾.

وكمثال آخر في ناحية الأعراض في ما يخص ضريبة القانون، وهذا دائماً حسب الدفتر عدد 03 والذي يغطي الفترة من 1710م إلى 1712م، أنّ مجمل الأداءات المدفوعة بلغت ما مقداره 63.000 ريال، فدفعت منطقة جارة ضريبة القانون مقدارها 1390 ريال، من مجموع الضرائب المقدّر بـ 1900 ريال أي أنّ نسبة ضريبة القانون بلغت 73,15 % من مجموع الضرائب، أمّا منطقة الحامّة فدفعت ضريبة القانون ما مقدارها 1909 ريال من مجموع الضرائب المقدّر بـ 2390 ريال أي بنسبة بلغت 79,87 %، وهو دليل آخر على أولوية مزارع الزيتون وأشجار النخيل على الحبوب، وهذا أمر غير مستغرب لملائمة مناخ مناطق الجنوب لذلك، لكن فقط أردنا إعطاء صورة على مدى أهمية إنتاج الزيتون والنخيل في الإيالة، وإعطاء حسين بن علي لهما أهمية كبيرة في نواحي متعددة من الإيالة، إضافة إلى ذلك فقد كانت أشجار النخيل في بعض الواحات تعدّ شجرة ملكية ذات استهلاك كبير، وخصوصاً نواحي جنوب الإيالة⁽²⁾، في منطقة الجريد⁽³⁾، وصدّرت منها كميات معتبرة نحو مرسيليا وقرنة وغيرها، لذلك فليس من الغريب أن تكون ضريبة القانون على النخيل هي المهيمنة على نواحي كثيرة منها توزر والحامّة ونفطة وواحة قابس وأراضي نفزاوة جهة دوز ومطماطة والمهذبة وقابس والهمامة الواقعة شمالي قفصة وغيرها⁽⁴⁾.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 484 إلى 486.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص 488.

(3) . محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 338.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص 488.

1 - 2 - 3 - اللزّمة:

اللزّمة هي اتفاق بين طرفين، حيث يلتزم أحدهما بالتزامات للطرف الثاني، الذي يمثله البايلك فهو يتحكم في كل اللزّمة، كما يتعهد اللزّام بتقديم أداء معلوم سواء كان هذا الأداء عينا أو نقدا، كما يتعهد البايلك بالسماح للزّام أن يجمع الضرائب والأداءات التي فرضها البايل على الأهالي مقابل منح بعض الحقوق للزّام، وربحا يسمح له بتأدية هذا الاتفاق، ويستطيع اللزّام أن يوظف بعض المساعدين الذين يعينونه على تأدية أعماله، على أن يسدد رواتبهم من ماله الخاص دون المساس بأموال الضرائب والأداءات التي يجمعها⁽¹⁾، وكمثال على ذلك فقد قام حمودة باشا سنة 1214هـ بتجديد قيادة لزّمة الحوت ودار الصناعة إلى حميدة بن عياد (ينظر الملحق رقم 17)⁽²⁾، أمّا في ما يخص حسابها فنلاحظ على سبيل المثال أيضا جرد لما يقوم به اللزّامة عند حساب قيمة اللزّمة لحسن بن ساسي فيما يخص منتوجي القمح والشعير خلال سنتي 1191 و1192هـ / 1777 و1778م⁽³⁾ (ينظر الملحق رقم 18).

هذه الضريبة يمكن تقديمها بصفة عينية أو نقدية⁽⁴⁾، حيث تفرض اللزّمة على العديد من المواد الأولية، سواء الجلود والعسل الذي تنتجه بعض القبائل والسمن الذي تقدّمه بنزرت ونابل وتبرسق وباجة والدخان الذي يزرع في الشمال الغربي، والصوف الذي تنتجه منطقة ماجر، والخل والفحم والملح والخشب وغيرها.

فكانت مدينة سوسة كمثال على ذلك قد دفعت مقدار 4924 ريال لزّمة لمختلف المواد الأولية التي توفرها المدينة في الفترة ما بين سنتي 1710 و1712م، وفي هذه الفترة أيضا بلغ ما دفعه قايد

(1) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 207.

(2) . الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الحافظة 2، الملف 1، الملف الفرعي 1، ص 3.

(3) . الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر رقم 207، صفحة 77.

(4) . توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2008م، ص 175.

ماطر علي بن ميلاد للخرينة لزمة بلغت قيمتها 20.002 ريال، أمّا لزمة الجلود والفراء بمدينة تونس وفرت للخرينة ما مقداره 20.000 ريال سنة 1721م⁽¹⁾، أمّا على عهد علي باشا (1740-1756م) استطاعت ضريبة اللزمة أن تكون مداخيل هامة لخرينة الإيالة، فاعتمدها علي باشا منذ بداية حكمه للتخلص من الضائقة المالية، فارتفعت مثلا لزمة دار الجلد ووصلت قيمتها إلى 77.000 ريال سنة 1740م، واستمر هذا الارتفاع حتى بعد 1756م، بعودة الحكم لأبناء حسين بن علي، فوصلت لزمة دار الجلد ما بين سنتي 1757 و1759م إلى 125.000 ريال⁽²⁾، وتواصل ارتفاعها حتى على عهد حمودة باشا الحسيني (1782-1814م) فقد بلغت ما بين سنتي 1787 و1788م إلى 200.000 ريال، وزادت ما بين سنتي 1789 و1790م لتصل إلى 240.000 ريال، وللعلم أنّ هذه اللزمة لم تتجاوز خلال فترة حسين بن علي 20.000 ريال⁽³⁾، وللعلم فإن هذه الضريبة كانت تقدم نقدا أو عينا

1 - 2 - 4 . نظام المشتري:

يعتبر نظام المشتري ضريبة أو أداء غير مباشر يفرض على المنتجين وبالأخص على الفلاحين، وهذا الأداء سابق لفترة حكم الأسرة الحسينية، أي قبل تولّي حسين بن علي، حيث يكون للباي أولوية شراء المنتجات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي عن طريق وسطاء، وقد يكون هؤلاء الوسطاء وكيل أو شيخ قبيلة أو قايد، مثل ما حدث سنة 1726م مع علي بن ميلاد قايد ماطر والوطن القبلي، وإبراهيم شيخ قبيلة بني ساسي، حيث تكون لهم أولوية الشراء مثل ما ذكرنا سابقا، مع الأخذ بعين الاعتبار وخاصّة الطلب الأوروبي، وكمية الانتاج المتعلقة سواء بالحبوب أو الزيوت

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص 489.

(2) . عثمان البرهومي، الزعم والمجال الحضري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث 1705 1856م، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في التاريخ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2008/2009م، ص ص من 82 إلى 84.

(3) . محمد الحبيب عزيزي، مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية

العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، مج 5، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2005م، ص 164.

وحتى الخرفان والسمن والقطران والفحم والملح وغيرها، حيث يشترون بسعر ثابت ومضبوط ومربح للفلاح، وذلك قصد تسويقه في الخارج أو وضعه في السوق الداخلية في حالة النقصان وعند الحاجة. إنّ الفائدة من هذا النظام تجنب الفلاحين عناء التفاوض مع الباعة في شأن محاصيلهم من جهة، ومن جهة أخرى الوقوف في وجه التجار الأجانب، وبالأخص كل من شركتي راس نيقرو وإفريقيا، من التحكم في السعر والكمية التي تصب في مصلحتهم، كما أنّها من جهة أخرى أيضا يستطيع الباي من خلال هذا النظام التحكم في سعر المواد الأولية الضرورية لأهالي الإيالة، وبالتالي يستطيع الباي تنظيم السوق وتحديد كمية الاستهلاك تماشيا مع الظروف المناخية كالقحط والجراد والكوارث، وأيضا حاجة السكان، والأهم من كل هذا جمع أرباح مهمة تخصص في إنجاز مرافق واستثمارات لصالح ساكني الإيالة.

كان التجار الفرنسيون يشتكون من الإجراء الذي اتخذه حسين بن علي، وخاصة وأنّ مادتي الحبوب والزيت كانت مهمّة جدا لأهالي البروفانس وما جاورها، فأصبح الباي عندهم يعتبر هو التاجر الوحيد للإيالة، إذ يشتري من فلاح ومنتجي الإيالة كل المنتجات ويبيعها لتجار فرنسا وعلى رأسها شركة راس نيقرو، فأصبحوا يرددون عبارات أنّ حرية التجارة لم تعد ممكنة مع هذا الباي وذكروا خلال سنة 1716م أنّ العائق الكبير الذي يقف في وجه تجارتهم مع الإيالة هم الباي حسين بن علي وبخله لأنّه يحتكر التجارة له وحده، زد على ذلك بيع المنتجات للتجار الفرنسيين بأسعار باهظة، ففي سنة 1710م أجبر حسين بن علي شركة راس نيقرو شراء ما مقداره 3000 قفيز من القمح بسعر إجمالي قدر بـ 40.000 ريال أي سعر القفيز الواحد 13,33 ريال في حين أنّه دفع للفلاحين ما مقداره للقفيز الواحد 5,33 ريال، وحسب ما جاء به محمد الصغير بن يوسف في الفترة ما بين سنتي 1734 1735م، أنّ مقدار ربح الباي من منتج القمح كان ريالين للقفيز الواحد، في كلّ من باجة وتبرسق وماطر، فقد استطاع الباي حسين بن علي تحقيق ربح من منتج القمح وتوفير أموال للخزينة بلغ مقدارها 10.906 ريال بالنسبة للسنة الأولى سنة 1734م، و27.180 ريال بالنسبة للسنة الثانية 1735م، وهو ربح ليس بالقليل إذا اعتبرنا أنّ هذا الأداء

(المشتري) خاص فقط بمنتوج واحد وهو القمح، وفي منطقة محددة من الإيالة (باجة وماطر وتبرسق)، فما بالك إذا اعتبرنا المنتوجات الأخرى مثل الزيت والشعير والصوف والقطران والخرفان والخشب والملح وغيرها، وقمنا بحسابها على كامل الدوائر والجهات هي الأخرى من الإيالة، فسيوفر بدون أدنى شك مدخول معتبر جدا للخزينة، وما يدل أكثر على أهمية أداء المشتري للإيالة هو المحافظة على تطبيقه وتمسك البايات به على عهد كل من علي الثاني (1759_1782م)، ومن بعده على عهد ابنه حمودة باشا (1782_1814م) حيث قام هذا الأخير بإدخال عديد الإصلاحات والتحسينات عليه.

1. 3 - أداءات تجارية:

مع مجيء حسين بن علي رأس الإيالة التونسية، عمل على توفير الهدوء والأمن والاستقرار، وقد نجح في ذلك خاصة في الفترة من 1705م إلى غاية 1728م⁽¹⁾، حيث قام بتنظيم جباية خاصة تفرض على المعاملات التجارية سواء داخلية أو خارجية، والمتعلقة بالأنشطة الحرفية والدكاكين، والضرائب المتعلقة بالأسواق، وحتى على نظام القرصنة الذي كان سائدا خلال تلك الفترة⁽²⁾.

1. 3. 1 - على المعاملات الداخلية:

كانت هذه الضريبة تطبق على الحرف والدكاكين الموجودة بالأسواق، فقد أحصى مثلا خلال حكم علي باشا ما يقارب 3000 دكان في مدينة تونس فقط، كما كانت هناك أيضا لزمات خاصة على الباعة في الأسواق التي كانت عديدة في الإيالة، مثل ما ذكر ذلك محمد الصغير بن يوسف عند وصفه لسوق بوسديرة الذي يقع على ضفاف مجردة في الجنوب من باجة، وهو ما لاحظته أيضا "جون أندري بايسونال" في رحلته إلى الإيالة التونسية خلال سنة 1807م على عهد الباي حمودة باشا (1782_1814م)، حيث كثرت الأسواق وتعددت، فكان لكل مدينة سواء كبيرة أو صغيرة

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 489 إلى 493.

(2) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص 239.

أسواقها، وما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه الأسواق وجدت على الدوام في المدن الكبيرة، كتونس وباجة وسوسة والقيروان ونابل وبنزرت، حيث ذكر أبو راس الناصري أنّ سوق جربة تستمر على مدار أربعة أيام متواصلة، كما كانت أيضا هناك أسواق دورية خلال الفصول، وهي كثيرة خاصة خلال فصل الصيف والربيع، وذلك نظرا لوفرة المنتجات، أمّا المدن الصغيرة مثل ماطر وصفاقس ومساكن والقرى والقلعة الكبيرة وغيرها، فهي تقتصر فقط على سوق واحدة قد تكون في غالب الأحيان أسبوعية تباع فيها البضائع والمواد الغذائية على اختلافها، أو يحدث فيها أيضا عملية التبادل وقد تجد أيضا حتى فض الخصومات بين القبائل، هذه الضريبة متعلقة بعدد الأسواق والدكاكين التي مثل ما ذكرنا فهي متعددة بالإيالة.

1 - 3 - 2 - على الشركات والتجار الأجانب:

هذه الضريبة أو الأداء متعلقة بتسديد حقوق الديانة على السلع والبضائع سواء عند تصديرها أو استيرادها، أيضا هذه الضريبة تدفعها الشركات وخاصة منها الفرنسية والجنوية لمعاملاتها الرائجة مع الإيالة⁽¹⁾، أو الهدايا والإهانات المالية التي تدفعها للإيالة.

تعتبر الضرائب الديوانية مصدرا مهما من مداخيل الخزينة، حيث تتحكم فيها مدى وضع التجارة الراهن، وحركة السفن ونوع البضائع المصدرة أو المستوردة، وأيضا حسب الاتفاقيات بين الإيالة والدول الأجنبية، وما كانت تنص عليه، وعموما فإنّ السلع التي كان يصدرها تجار الإيالة التونسيون تخضع لضريبة تقدر قيمتها بـ 05 %، أمّا السلع القادمة من الإمبراطورية العثمانية، فتفرض عليها ضريبة قيمتها تكون أقل من المنتجات والسلع التي تفرض على الأجانب من بلدان أوروبا، وما تجدر الإشارة إليه أنّ المقدار أو القيمة التي تفرض على هذه الدول الأوروبية لم تكن متساوية، فقد كانت تتحكم فيه المعاهدات وتجديدها من حين لآخر، أو مقدار تعامل هذه الدول الأجنبية مع الإيالة، فكان هناك تطبيق بند الدولة المفضلة على غيرها من الدول الأخرى، وعموما

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص493.

كانت بضائع هذه الدول سواء الفرنسية بموجب معاهدة 06 ديسمبر 1710م، أو الهولندية بمعاهدة 19 جويلية 1713م، أو الإنجليزية بمعاهدة 30 أوت 1716م، كانت كلّها تخضع إلى ضريبة سواء عند دخولها إلى الإيالة أو خروجها تقدّر بنسبة 3% ،

وبعد فترة حسين بن علي وتحديدًا حوالي سنة 1740م على عهد علي باشا، حاول الزيادة في قيمة هذه الضريبة إلى نسبة 33% لكنه فشل في ذلك، وبقيت النسبة في حدود 3% على السلع الفرنسية و11% في ما يخص البضائع الإيطالية، مثل ما نصّت عليه معاهدة 1748م، ولمعرفة أهمية هذا الأداء وما يدره على الخزينة من أموال، فيمكننا أن نضرب مثالًا بميناء حلق الوادي وحده وما كان يصله من بضائع من مرسيليا مثلًا أو المتجهة نحوها، علما أنّ مرسيليا من أهم المناطق التي تشهد حركة تجارية كبيرة مع الإيالة التونسية، ففي الفترة ما بين سنتي 1717 و1720م أي على مدار أربع سنوات تمّ استيراد من ميناء مرسيليا بضاعة قيمتها 419.439 ريال، وتصدير إلى الميناء نفسه ما قيمته 232.676 ريال، فإذا اعتبرنا أنّ السلع والبضائع تفرض عليها أداء بقيمة 3% سواء كانت هذه السلع مصدرة أو مستوردة، فيمكن معرفة قيمة الضرائب المدفوعة خلال هذه السنوات الأربع (1717_1720م) أي $419.439 \times 3\% = 12583$ ريال، هذا بالنسبة لقيمة ضريبة السلع المستوردة، و $232.676 \times 3\% = 6980$ ريال بالنسبة إلى البضائع المصدرة، أي بضريبة مجموعها 19.563 ريال، أي بحوالي فقط 4891 ريال للسنة الواحدة، والملاحظ هنا أنّ هذه القيمة كانت ضئيلة، خاصّة إذا ما تمّ مقارنتها بسنتي 1734 و1737م، فنجد أنّه في سنة 1734م السلع والبضائع المستوردة من فرنسا بلغت ما قيمته 264.966 ريال، أمّا قيمة البضائع المصدرة إلى فرنسا بلغت 139.766 ريال، وبالنسبة إلى السلع والبضائع المستوردة من إيطاليا بلغت قيمتها 113.880 ريال، أمّا قيمة البضائع المصدرة إليها قدرّت بحوالي 13.620 ريال فإذا قمنا بتطبيق نسبة 3% على البضائع والسلع الفرنسية، ونسبة 11% على البضائع والسلع الإيطالية، حصلنا على ضريبة مقدارها 7949 ريال على البضائع المستوردة من فرنسا ($264.966 \times 3\% = 7949$ ريال)، وضريبة مقدارها 4194 ريال على البضائع المصدرة إلى فرنسا ($139.766 \times 3\% = 4193$ ريال).

ريال)، بمجموع ضرائب تقدّر بـ 12.142 ريال من فرنسا، أمّا بالنسبة إلى إيطاليا فكان مقدار ضريبة السلع والبضائع المستوردة منها 12.527 ريال، إذا طبقنا نسبة 11% طبعا المفروضة على السلع والبضائع الإيطالية ($113880 \times 11\% = 12527$ ريال، أمّا ضريبة السلع والبضائع المصدّرة إليها فبلغت قيمتها 1498 ريال، أي ($13620 \times 11\% = 1498$ ريال)، ومنه تكون مجموع الضرائب ما مقداره 26.167 ريال خلال سنة 1734م، وبتطبيق نفس الحسابات السابقة على سنة 1737م سنصل إلى قيمة ضريبة سنوية بلغت 21.745 ريال.

وعموما فقد كانت الجباية الديوانية تمثل مدخولا ضعيفا نسبيا للخزينة، إذا ما قارناه مع الضرائب والأداءات الأخرى، حتى وإن أضفنا له بعض الضرائب مثل رسوم إرساء السفن، التي بلغت 25 ريال للسفينة، أو الرسوم التي تفرض على براميل الخمر والكحول التي تبلغ 10 ريال للبرميل الواحد، والذي يتم توريده من فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأجنبية الأخرى⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى أيضا فقد كانت الشركات الأجنبية المتواجدة بالإيالة والتي تمتلك أسكلة⁽²⁾ سواء فيما ما يخص فرنسا في راس نيقرو، أو إيطاليا المتمثلة في جنوة بجزيرة طبرقة، والمتواجدين على الساحل الشمالي للإيالة، فرأس نيقرو مثلاً والذي يعود لسنة 1520م، عندما قام ثلاثة تجار فرنسيين بممارسة التجارة به وكونوا شركة، ليتم بعد ذلك تسليمه إلى تجار فرنسا لمدة 20 سنة⁽³⁾، ويمنح لهم امتياز حرية المتاجرة بالمرجان والحبوب⁽⁴⁾، هذه المعاهدة التي أبرمها من جهة الإيالة كل من مراد باي ومحمد باي، ومن جهة فرنسا "لوران دارفيو" في 12 صفر 1077هـ الموافق لـ 14 أوت 1666م مقابل 35.000 ريال تسدد سنة بعد سنة حتى تاريخ نهاية هذا الامتياز⁽⁵⁾، والتي

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 495-496.

(2) . أسكلة: كلمة عثمانية معناها الميناء أو المرفأ حيث كثر استخدامها خلال حكم الدولة العثمانية. ينظر: محمود عامر، المصطلحات

المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية جامعة دمشق، العددان 117-118، سوريا، جانفي-جوان 2012م، ص 360.

(3) . المختار باي، المرجع السابق، ص 497.

(4) . نيقولا زياده، إفريقيات دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن، 1991، ص 60.

(5) . المختار باي، المرجع السابق، ص 497.

أعطت الإيالة لهذه الشركة امتيازات بحرية التجارة في رأس نيقرو، وصيد المرجان⁽¹⁾، وبناء ثلاث مخازن أخرى في حال ما إذا كانت القديمة غير صالحة، ووضع جدار يحيط بالمركز على أن لا يزيد ارتفاعه على ثمانية أقدام⁽²⁾، وبعد احتلال الإنجليز لرأس نيقرو سنة 1685م تمّ كراءه لشركة جون قويتيني وفقا لمعاهدة كانت بتاريخ 28 رمضان 1096هـ الموافق لـ 28 أوت 1685م لمدة 6 سنوات، مقابل دفع إتاوة واحدة فقط مقدرة بـ 52.000 سكي، وإذا تمّ تجديد وتمديد أجل هذه المعاهدة تكون هناك شروط أخرى، حيث بقيت هذه المعاهدة مبرمة بين الإيالة والشركة لغاية إبرام معاهدة في 16 ربيع الثاني 1123هـ الموافق لـ 03 جوان 1711م مع وكيل شركة إفريقيا برأس نيقرو "قاسيار لابيروز"، يتسلم من خلالها سنويا ما مقداره 1000 قفيز من القمح بسعر يبلغ 10 ريال للقفيز الواحد، على أن يلتزم بدفع الأداءات المفروضة عليه، ومقابل ذلك يحق للشركة أن تتاجر بهذه البضائع، ومثل ذلك أيضا فقد كان مركز طبرقة المحصن والذي كان يستحوذ عليه الجنوبيين الإيطاليين بدفع أداءات ولزمات سنوية تسلّم للباي بما مقداره 6000 ريال.

كما أنّ هناك ضرائب وأداءات يفرضها الباي في ظروف معينة على الدول الأجنبية يطلق عليها الإهانات، وهي نوع من العقوبة، حيث كان الباي حسين بن علي مثلا يفرضها، والتي كانت تسلّم له نقدا، أو يمكن تسميتها بالغرامة، ففي إحدى المرات كان الباي حسين بن علي قد حجز مجموعة من الخيول كانت قد خرجت من رأس نيقرو، والذي كان مخالفا لأمر قد أصدره الباي سابقا ممّا توجب عليها دفع غرامة بلغ مقدارها 4000 ريال، وذلك لأنها تسببت في شجار جرح فيه مجموعة من العرب، وكمثال آخر أيضا على ذلك، أنّ علي باشا فرض سنة 1741م على بعض التجّار الفرنسيين غرامة قدرها 4473 ريال أثناء الحادثة التي قطع فيها علي باشا رأس عمّه حسين

(1) Elie De La Primaudaie, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, imprimerie de ch lahure, Paris, 1861, p 44.

(2) D'arvieux Chevalier, Mémoires du Chevalier D'arvieux, Libraire rue S. Jacques, T 3, Paris, pp 551-552.

بن علي، وذلك لأنه اتهمهم بالوقوف إلى جانب ابن عمّه محمد بن حسين حاكم سوسة أثناء حربه معه.

وإضافة إلى ذلك كان القناصل أيضا يقدمون للباي وأبنائه وحاشيته أداءات ظرفية في صورة هدايا، حيث قام "فور" وهو قنصل فرنسا بتقديم 1000 سكي بندي سنة 1742م من أجل فضّ النزاع والحرب التي كانت قائمة بين فرنسا والإيالة التونسية، وأيضا فقد كان الباي وحاشيته مثل الباشا والداي والكاية وآغا الإنكشارية وغيرهم، يتلقون هدايا ظرفية مثلا عند إمضاء معاهدة جديدة أو تجديد القديمة أو إبرام معاهدة سلم أو تجارة، أو تولي حاكم جديد للإيالة وغيرها.

أمّا نوعية الهدية وقيمتها فكانت تختلف حسب الظروف الراهنة، فإذا كان الباي يتعهد لخوض حرب من الحروب، فنجد أن الدول تهبه مدافع وبنادق وبارود...، فقدّم الهولنديين مثلا سنة 1712م هبة للباي تمثلت في 10 مدافع حديدية على ركانزها، و2000 كورة خاصة بهذه المدافع، وقنطار من البارود، وحوالي 400 سيف و400 مدفع صغير، أمّا إن كان الباي في محنة واستطاع الخروج منها فنجد هذه الدول الأجنبية يهبونه نقودا أو مواد مثل الخشب والحبال، ليستطيع بها إعادة ترميم وبناء أسطوله، أمّا إذا كان الباي يمهد لمفاوضات وإبرام معاهدة سلم مثلا أو حماية بعض السفن الأجنبية من سفن الإيالة التي تجوب البحر المتوسط، فإنّ الباي يعطى له مبالغ من السكي وأواني من فضة، وقد تصل أيضا إلى عربة مذهبة مثل ما قدم الهولنديين له عربة فاخرة مذهبة، أو كما أعطى قنصل النمسا للباي حسين بن علي سنة 1731م أواني من فضة قدر سعرها بأقل من 2000 ريال، حيث لم يقبل بها الباي وأعادها إليه مع إعطائه أمرا بإعادة تكرارها في العام المقبل على أن يكون مقدار الهدية 20.000 ريال، وقدمت أيضا مجموعة من مقاطعات هولندا لعلي باشا يوم 09 سبتمبر 1741م هدية بفضل تجديد معاهدة السلم التي كانت سنة 1713م، تمثلت هذه الهدية في ألماسة بلغت قيمتها 3000 ريال، وأيضا ساعة مرصعة بالأحجار الكريمة، وبندقية وأربع مسدسات مزخرفة بالفضة وأقمشة بلغت قطع من الجوخ الهولندي وقطعتين من المخمل وواحدة من الياحور المزخرف بمادتي الذهب والفضة وصندوق يضم مجموعة من أواني خزفية خاصة بمائدة الطعام،

وبينما كانت الحرب الأهلية على أشدها، قام ملك السويد بإرسال 24 مدفعا وكورا وقطرانا وألواح خشبية وصل عددها إلى 1800 لوحة لصناعة السفن، ومجموعة ساعات مصنوعة من الذهب المرصع بالألماس...، كما وعد الملك الباي بصنع سفينتين له، كل سفينة بها ما يقارب 20 مدفعا⁽¹⁾، حيث توصل ملك السويد إلى توقيع معاهدة سلم وتجارة مع الإيالة في الأول من رمضان سنة 1149هـ الموافق لـ 08 جانفي 1737م، ومن بين ما نصّت عليه أن تكون السفن التجارية السويدية محمية من قبل أسطول الإيالة على أن تدفع ضريبة⁽²⁾ (ينظر الملحق رقم 19)، كما أمضت السويد معاهدة أخرى مع الإيالة التونسية في 27 جويلية 1737م⁽³⁾.

يلاحظ من خلال ذلك أنّ أعلى وأفخم الهدايا المرسلة للباي كانت تصل من فرنسا، وخاصة من لويس الخامس عشر سعيا وراء إقامة سلم مع الإيالة، وصلت إلى حدّ توصية ممثله في الإيالة إلى تقبيل يد الباي عند زيارته له، وتقديم له سنة 1742م قطعة من القماش المذهب ومسعطا من ذهب، وساعة بصندوقين من ذهب أيضا...، كما أعطى لإبني الباي محمد وسليمان مجموعة أجواخ وقطع مزخرفة من القماش بالذهب والفضة وساعات...، إضافة إلى ذلك فقد قام بإعطاء كلا من الخزندار ولكبار الكتاب وللوزراء والكاهية وحتى لرقيق الباشا العديد من الأشياء الأخرى، ورغم ذلك فقد كان الدانماركيين ينافسون الفرنسيين، حيث قاموا بالأمر نفسه أثناء توقيع وثيقة سلم فأرسلوا للباي علي 30.000 سكي ولابنه محمد 10.000 سكي، وعدد كبير من الأخشاب وصواري للسفن ومدافع وأسلحة وذخيرة وصل عددها ما بين 18 و 20 مدفعا، كما تسلم الباي أيضا أثناء توقيع معاهدة مع المفوض الدانماركي "همكن" في 10 ديسمبر 1751م، ما يصل إلى 20 مدفعا مصنوع

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 497 إلى 500.

(2) . الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 258، الملف 763، التاريخ الأدنى والأقصى 1737.

(3) . بديرة المازري، العلاقات السويدية التونسية 1737-1815م حسب وثائق الأرشيف السويدي، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مركز

الدراسات والأبحاث الاقتصادية، مج 27، العدد 103، تونس، 1990م، ص14.

من حديد وما يقارب 1500 قنبلة و6 مراسي وحزمات من حبال، وبراميل من القطران والزفت وأنواع عديدة من الأجواخ وغيرها.

كما كان البايات أيضا يرسلون بعضا من الهدايا لشكر الملوك على هداياهم من جهة، واستمالتهم من جهة أخرى، مثل ما حدث مع الباي حسين بن علي سنة 1724م حين أرسل مجموعة من الأبقار وصل عددها إلى 8، و50 من الخرفان و6000 خبزة، أمّا الباي علي باشا وسعيا منه إلى تمتين الروابط خاصّة مع فرنسا، فقد أهدى لها مجموعة من الحيوانات المختلفة سنة 1750م لمعرض الوحوش الذي يملكه العاهل الفرنسي، كما أهدى أيضا جوادين لملك إنجلترا سنة 1751م⁽¹⁾، حيث أبرمت معاهدة سلم بين علي حسين بن علي باي وجورج الثاني ملك إنجلترا بهدف حماية سفنه وأفرادهم⁽²⁾ (ينظر الملحق رقم 20)، كما أهدى أيضا لملك الدانمارك بمناسبة إبرام معاهدة 10 ديسمبر 1751م سيفاً مذهباً وأربعة خيول و8 جمال و5 نعاعات، و4 غزلان، و4 خرفان، وطقم فرس مطرز سرجه بالذهب ...

وعموماً فالملاحظ أنّ هذه الهدايا كانت لها قيمة كبيرة للبايات، فقد كانت تعوض ما كان يدفعه الباي للدولة العثمانية من مصاريف ناتجة عن الهدايا والهبات المقدمة للصدر الأعظم وأمير بحري الأسطول التركي بإسطنبول⁽³⁾ وغيرهم، فقد ذكر محمد الصغير أنّ حسين بن علي قام بإرسال سفينة بها هدايا ثمينة إلى السلطان ووزيره من أجل أن يحصل ابن أخيه على رتبة باشا تونس⁽⁴⁾.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 501-502.

(2) . الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 244، الملف 405، الملف الفرعي 1، التاريخ الأدنى والأقصى 1751م.

(3) . إسطنبول: ومن أسمائها أيضا إسلامبول، وهي كلمة مكونة من لفظين، الأول istin بمعنى نحو، والثاني polin بمعنى المدينة، أي نحو المدينة، يقال أنّ البيزنطيين عندما هجموا على القسطنطينية للقضاء على العثمانيين وجدوا أنفسهم لا يستطيعون الوقوف في وجه العثمانيين وبالتالي ذكروا istin polin أي نحو المدينة، بمعنى عودوا إلى المدينة. ينظر: حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2004م، ص ص 24-25.

(4) . المختار باي، المرجع السابق، ص 502.

1 - 3 - 3 - على القرصنة وتجارة الإنسان:

تعرف القرصنة لدى الدول الأجنبية بأنها ذلك التسابق البحري والاعتداء عليهم وعلى سواحلهم، والتي كانت تمارسها الإيالات العثمانية، بينما تصفها المصادر الإسلامية بتسمية غزاة البحر التي لا تعني دائما الجانب السلبي، ومهما يكن فإن الأوروبيين اعتبروها حرب مطاردة بينهم وبين الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾، فكان نشاطا قانونيا بترخيص من راييس البحر أو ما يطلق عليه عند الأوروبيين قائد البحر، فكان هذا النشاط يدرّ على الخزينة أموالا وفيرة وغنائم ثمينة، تحتوي على نقود من ذهب وفضّة وحلي وسفن وأسلحة وبضائع مختلفة، وفي مقامها الأول الرقيق الذي مثّل قيمة تجارية هامة، ورغم كل ذلك فقد كان الرقيق في الإيالة يعاملون معاملة حسنة، فقد ذكر "جون أندري بايسونال"⁽²⁾ الذي كان موجودا بالإيالة سنة 1724م وزار أحد السجون التي كان موجودا بها النصارى، فكتب قائلا: "إنّي، حسب ما قرأته من حكايات، كنت أعتقد أنني سأجد هؤلاء المساكين في حالة يرثى لها، تدعو إلى البكاء دما، ولكن الذي رأيته لا يتماشى مع الفكرة التي كونتها لنفسي من خلال ما كان افتدائيو الأسرى المتدينون يحرصون على رصفه من كلام في كتبهم، وهذه السجون عبارة عن منازل كبيرة يسكنها رقيق الباي والدولة... وهم أبعد من أن يئنوا تحت وطأة القيود، إذ هم في حرية لا غبار عليها... يعملون لحسابهم، مع إعطاء الباي مبلغا زهيدا لإنجاز أعمال يومية، ... وسرعان ما يجمعون المال الذي به يفقدون أنفسهم ... ، ولئن كانت المصلحة هي التي تحدوا الأتراك لسلوك هذا السلوك، فإنه يمكن الجزم بأن أترك هذه البلاد كانوا ذوي إنسانية كبيرة تجاه أرقائهم، بالنسبة إلى رجل مثلي زار أمريكا والمشرق، إذ أنني يمكن لي

(1) . كمال مايدي وبوسليم صالح، نشاط القرصنة بإيالة تونس في عهد حمودة باشا الحسيني (1782-1814م) الأهداف والنتائج، مجلة

الوحدات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، مج 14، العدد 1، الجزائر، جوان 2021م، ص 184.

(2) . جون أندري بايسونال: ولد سنة 1694م أبوه يدعى "شارل" وأمه "آن ازوارد" من عائلة نبيلة، درس بداياته الأولى في مرسيليا وأكمل دراسته

في باريس، جاء إلى الجزائر وتونس سنة 1724م بأمر ملكي، كان الهدف منه دراسة التاريخ الطبيعي لإيالاتي الجزائر وتونس، توفي سنة

1775م. ينظر: حسان كشرود، يابك الشرق دراسة طبيعية وزراعية من خلال الرحالين بايسونيل ودي فونتين والدكتور توماس شو، مجلة

قضايا المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، مج 2، العدد 2، الجزائر، جوان 2017م، ص ص 49-50.

الجزم بأنّ هناك شيء من الخجل يصيب النصارى عندما كنت شاهدا على الكثير من قسوة النصارى وعدم إنسانيتهم تجاه أرقائهم النصارى... فالأتراك يسمحون في السجون بممارسة الديانة النصرانية بحرية، فيقام هناك القداس والفروض الدينية، مع كل الاحتفالية المطلوبة⁽¹⁾، فكان الرقيق في الإيالة التونسية وخاصة في فترة حكم حسين بن علي يقيمون شعائرهم الدينية بحرية كبيرة، ويعمّدون في الكنيسة الموجودة بمدينة تونس "سانت كروا"، كما كانوا أيضا يقفون شهودا في أعراسهم، ويتلقون العلاج الطبي في مستشفى الثالوثيين المتواجد أيضا بمدينة تونس، وفي حالة موتهم يدفنون في المقبرة الخاصّة بالمسيحيين، وهي مقبرة القديس أنطوان الموجودة بالإيالة في مدينة تونس.

لقد كان بحارة الإيالة يجوبون البحر للحصول على غنائم، فما إن يستحوذون على السفينة حتى يصعد على ظهرها الرأيس وخوجته للتحقق من السفينة ومعرفة جنسيتها ومدى الحمولة التي على ظهرها وقيمة الأشياء الموجودة بها ووجهتها....، وبعد نقل الركاب إلى سفينتهم يعودون بالسفينة التي استولوا عليها إلى الميناء، وتعداد ما هو موجود بها، وتقسم حسب نظام القسمة المعتاد بين الباي والمجهزين والرأيس والجند وطاقم السفينة (بحارة، نجّارون، وعمال...)، باستثناء فقط المجدّفين الذين كانوا رقيقا من أصل إسباني أو إيطالي، فكانوا يختارون حسب قوتهم البدنية خاصّة⁽¹⁾، وحسب ما ذكره القنصل الفرنسي "سان جرفي" خلال عهد حسين بن علي فإنّ نصف الغنيمة ونصف هيكل السفينة المستحوذ عليها يعود للباي (بعد خصم المصاريف الأولى للحملة من مؤونة وأجرة الانكشاريين المشاركين فيها)، أمّا النصف المتبقي فيقسم بين القبطان وطاقمه من الرأيس والمدفعي وصاحب السفينة وغيرهم من بقية الطاقم، ومع هذا كلّه تعدّ هذه أمثلة فقط على ما كان يحصل عليه الباي من فوائد الاستيلاء على سفن الدول الأجنبية، وحسب ما ذكر فقد كانت تعود على الإيالة ما مقداره 100.000 ريال سنويا حسب إحصائية سنة 1731م، وما دلّ على ذلك أيضا هو عدد السجون الكثيرة المتواجدة بالإيالة والخاصّة بالأسرى المسيحيين، حيث وصل عددها إلى ما يقارب

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 503 إلى 505.

14 سجنا مثل سجن الثالوث والقديسة لوسي والقديس فرانسوا وسانت كروا وغيرها من السجون الأخرى⁽¹⁾.

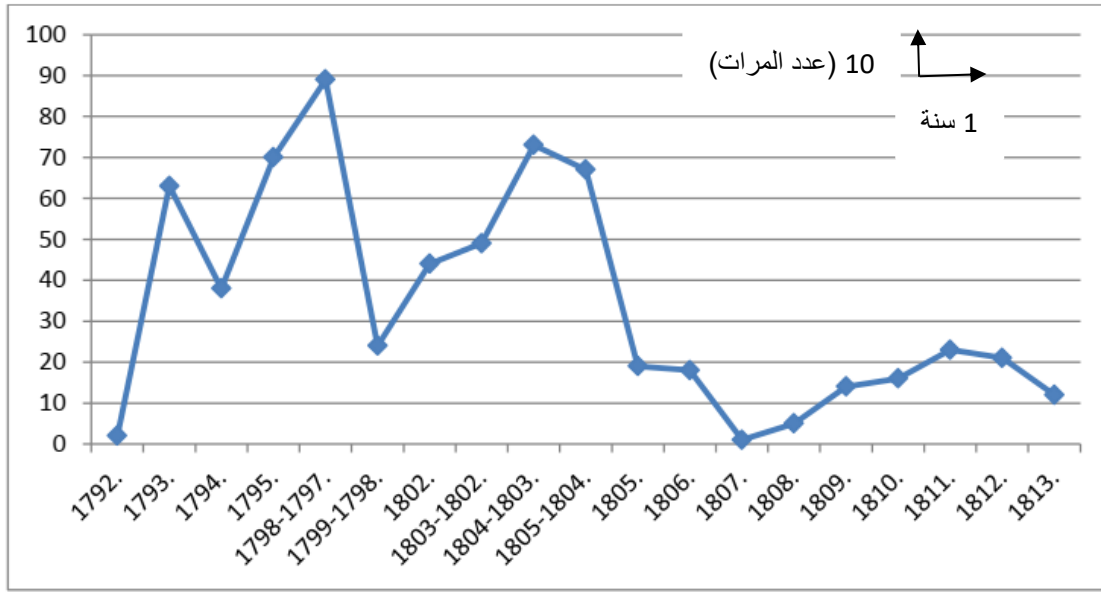
كما كان حمودة باشا أيضا متحمسا لشن حروب ضد الدول التي لا تربطه معها معاهدات سلام، وذلك لتنشيط الجهاد البحري ومنتها الفرصة للصراع القائم في أوروبا، ويذكر لنا القنصل "ماجرا" (Magra) أن حمودة باشا كان يبني سياسته التجارية التي تربطه بأوروبا على أساس الخلاف بينهما، ويستعملها كأداة للضغط على الدول الأوروبية لتحقيق أهدافه وفرض قوته وهيئته عليها، وبذلك تعزز الجهاد البحري سواء في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي في عهد حمودة باشا وحقق أرباحا طائلة في التجارة باستعمال الغنائم من سلع وأسرى للتسويق، فمثلا قام القبطان محمد رايس بالهجوم سنة 1802م على سفينة سنسبيبي (Seine Pierre) التابعة لسردينيا وجاء بحوالي 1000 أسير، ونرى في الوثائق التي نشرها "Grand Champ" حول نشاط الجهاد البحري للإيالة التونسية ما بين سنتي 1792 - 1824م، فالجدول التالي يبين لنا تطور ذلك:

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 508-509.

السنة	عدد المرات التي تم فيها نشاط الجهاد البحري في السنة الواحدة	مكان الانطلاق
1792	02	ميناء غار الملح
1793	63	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء غار الملح . ميناء غار بنزرت
1794	38	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء غار الملح . ميناء غار بنزرت . ميناء جربة
1795	70	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء غار الملح . ميناء غار بنزرت . ميناء جربة . ميناء سوسة.
1789 . 1797	89	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء جربة . ميناء منستير
1798 . 1799	24	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء بنزرت . ميناء جربة . ميناء سوسة
1802	44	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء بنزرت . ميناء جربة . ميناء منستير
1802 . 1803	49	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء جربة . ميناء منستير . ميناء سوسة
1803 . 1804	73	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء جربة . ميناء منستير . ميناء سوسة

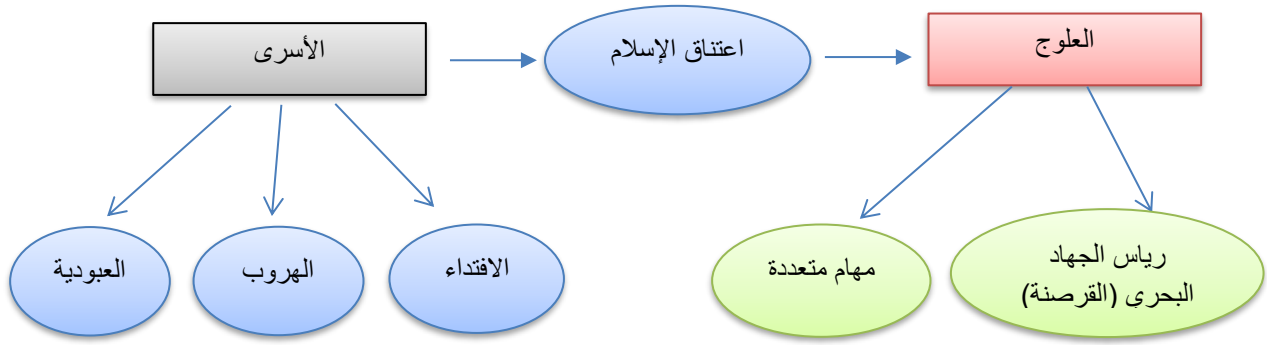
الفصل الثالث: العملات المتداولة والأوزان والمكاييل والأطوال والتنظيم الجبائي...

1804 . 1805	67	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء جربة . ميناء منستير . ميناء غار الملح . ميناء بنزرت . ميناء صفاقس
1805	19	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء منستير . ميناء سوسة
1806	18	ميناء حلق الوادي . ميناء صفاقس . ميناء بنزرت
1807	01	ميناء حلق الوادي
1808	05	ميناء حلق الوادي
1809	14	ميناء حلق الوادي
1810	16	ميناء حلق الوادي
1811	23	ميناء حلق الوادي
1812	21	ميناء حلق الوادي
1813	12	ميناء حلق الوادي



منحنى بياني يمثل نشاط الجهاد البحري في الفترة الممتدة ما بين (1792-1813م)

من خلال الجدول والمنحنى نستنتج أن حمودة باشا أعطى اهتماما كبيرا للجهاد البحري، لأنه رأى أن هذا النشاط هو الذي يجعل الإيالة قوية بين مختلف الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر وسيلة لجني الإتاوات والأموال من الدول التي كانت تبخر في البحر المتوسط، كالسويد والدانمارك وأمريكا لحماية سفنها، وبذلك بنى حمودة باشا قوة تجارية في البلاد التونسية، فيذكر المسعودي أن الباي حمودة باشا اتخذ عدة أساطيل للغزو، وبذلك استولى على غنائم كثيرة، كانت توزع حسب مشاركة كل واحد في رأس المال من مجهز السفينة وطاقمها، حتى الباي لديه حصة إذا شارك في تجهيز السفينة، أما إذا لم يساهم في ذلك، فيأخذ فقط العشر من الغنائم، كما يتمتع الباي بحق الحصول على الأسرى سواء ببيعهم أو تشغيلهم كخدم أو كعمال أو السماح لهم مثلاً بالعمل لحسابهم كالمسيحيين المتواجدين في طبرقة، كما أن بعض الأسرى من يعتنق الإسلام ويسمون الأعلاج وقد يرتقي هؤلاء الأعلاج في المناصب مع مرور الوقت مثل "مريانو ستينكا" (M.Stinca) الذي أصبح من خاصة الباي، والشكل الموالي يوضح مصير الأسرى بعد الجهاد:



لقد كان للموانئ وأيضاً الجهاد البحري دور مهم في ازدهار التجارة من جهة واسترجاع البلاد قوتها وهيبته وسط مختلف القوى الخارجية من جهة أخرى، وبذلك تهيأت الظروف لإصلاحات حمودة باشا التجارية (1).

أمّا فيما يخص سعر الرقيق فقد كان غير مستقر، حيث يزيد وينقص حسب صفة سيد هذا الرقيق الذي يريد افتدائه، ووضع الأسير الاجتماعي وما يملكه (ثروته) وسنّه وحتى جنسه وقوة بلده...، وكمثال على ذلك وصل سعر الرقيق سنة 1710م ما يقارب 200 ريال، في حين تضاعف هذا السعر سنة 1729م ليصل إلى 500 ريال، أمّا في سنة 1734م فقد كانت البندقية في تفاوض مع الإيالة حول أسرى وصل سعر الرقيق الواحد إلى 400 ريال، وفي سنة 1755 افتدى 32 جنوباً بثمان زهيد قدر بـ 1426 ريال، أي بحوالي 44,56 ريال للأسير الواحد، أمّا على عهد الباي محمد الرشيد (1756_1759م) وصل ثمن الرقيق الواحد إلى ما بين 150 إلى 300 سلطاني بندقية مثل ما سبق ذكره حسب منزلته الاجتماعية وعمله وسنّه...، فإذا اعتبرنا على سبيل المثال أنّ معدل الأسير النصراني الواحد وصل سعره إلى 300 ريال، فيمكننا أن نقول أنّ عملية المتاجرة بالرقيق كانت تدرّ على خزينة الإيالة أرباحاً معتبرة.

وللعلم إذا أردنا التدقيق في معرفة أهمية المتاجرة بالرقيق بصفته مصدراً من مصادر مداخيل خزينة الباي، لابدّ أن نعرف مدى المصاريف الناتجة عن قرصنة الأسرى النصارى للسفن الإسلامية،

(1) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص ص من 94 إلى 96.

وما كان يحصل عليه القراصنة المسيحيين، إضافة إلى ذلك أيضا ما كان يلحق من أضرار لسفن الإيالة وقلاعهم وأسوار مدنها الساحلية والأبراج وغيرها، زد على ذلك دخول الأسرى النصارى للإسلام وهو ما وجب على الإيالة عتق هذا الرقيق الذي أصبح مسلما حسب ما جاء في قانون الإيالة.

لذا فإنّ المتاجرة لا تقتصر على دول البربر فحسب (تونس، الجزائر، ليبيا)، بل حتّى دول النصارى كانت تمارس القرصنة بكثرة على سفن الإيالة والاستيلاء عليها مشحونة بالخيرات والرقيق المسلم، فكانت عديد المناطق مثل مالطة والبندقية وقرنة تعتبر أسواقا للرقيق المسلم، ففي قرنة كانت تتواجد بها ثلاث شركات تختصّ بهذا النشاط المربح، حيث وصل سعر الرقيق المسلم على سبيل المثال بمالطة سنة 1707م ما يقارب 117 سكي، و130 سكي سنة 1712م، أمّا سنة 1713م فقد وصل إلى 200 سكي، وتراجع سنة 1716م ليصل إلى 117 سكي⁽¹⁾، وفي سنة 1734م كان يطلب لافتداء رقيق مسلم ما يقارب 400 ريال، غير أنّ هذا السعر انخفض ما بين سنتي 1728 و1729م ليصل إلى 100 سكي للرقيق.

فالملاحظ من خلال ذلك أنّ القرصنة المسيحية كانت كثيرا ما تجبر سفن الإيالة على الرد بالمثل، وخاصّة في عهد حسين بن علي الذي لم يكن يشجع عليها بإفراط مثل الذين سبقوه من المراديين، والراجح قد يعود ذلك إلى قناعة دينية ولاعتبارات إنسانية، وهو ما دلّ عنه طريقة تعامل المسلمين مع الأسرى المسيحيين بالمقارنة مع معاملة النصارى للرقيق المسلم مثل ما سبق ذكره على لسان "جون أندري بايسونال".

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص من 510 إلى 513.

1 - 4 - أداءات على الصناعة التقليدية:

هناك بعض القبائل التي تختص بالمتاجرة ببعض السلع التي يتم صناعتها في الأرياف مثل جلاص وقبائل السواسي، فيقوم هؤلاء التجار بتسديد ضريبة للزامة المكلفين بجمعها⁽¹⁾، فكان الصناع على عهد حسين بن علي يصنعون النسيج والسلال ومنسوجات الحلفاء وغيرها، كما كان المنتجين الرجل لهم نظام معين داخل الخيمة بحيث يقسم العمل بين الرجال والنساء، فكانت المنتجات المصنوعة والزائدة عن الحاجة من ثياب مصنوعة من الصوف أو شعر الماعز والسفاسر والأجواخ وحجاب النساء والحاك والبرنس...، تباع في نواحي القيروان من طرف أولاد إيدير وفليجي وجلاص، أمّا نواحي جمال فكانت تبيعها قبائل الشواشي، كما تواجدت أيضا الفراش وأغطية قفصة والبرانس المنتجة⁽²⁾ من توزر وحايك نفطة وغيرها، حيث كانت تباع في الأسواق الريفية، وتخضع أيضا إلى أداءات معينة وهي تلك التي كان يقبضها عنهم لزامة الأسواق.

وحتى تجار المدن الرئيسية الذين كانوا يتاجرون في أسواقها داخل دكاكينهم وحوانيتهم في تونس وبنزرت وسوسة وصفاقس، وداخل البلاد مثل القيروان ونابل وزغوان...، حيث كانت تفرض عليهم أداءات يقوم باستخلاصها اللزامة أو شيخ المدينة المكلف من طرف سلطة الباي، فكان هؤلاء التجار يقتانون قطع النسيج والثياب التي تصنع من شعر الماعز والحريز والكتان وخاصة البرانس، التي تجلب من الجريد وتوزر ونفطة والملابس الصوفية وحجاب جربة وسفاسر قفصة، والعديد من قطع القماش التي تصنع جهة جنوب الإيالة، والسلاسل من نابل ومنتجات الحلفاء وصناعة السروج والعطور والشواشي.

(1) . كمال مايدي، السلطة والمجتمع بإيالة تونس...، المرجع السابق، ص242.

(2) . المختار باي، المرجع السابق، ص514.

2 _ الأداءات الظرفية:

تحمل هذه الأداءات والضرائب صبغة عدلية أو خدماتية (مقابل تقديم خدمة)، أو في صورة هدايا وذلك حسب الحالة.

2 - 1 - أداءات قضائية (عدلية):

يرجع هذا الأداء إلى الحكم الذي يفرضه القاضي أو القايد أو الباي، بحيث يدفع الشخص الذي صدر في حقّه الحكم غرامات أو خطايا لتعويض المخالفة التي قام بها، فتعطى له فرصة لتبرئة ذمته بدفع مبلغ من المال أو عدد من الحيوانات كالإبل والخيول والماعز والغنم، إضافة إلى ذلك كانت هذه العقوبات والغرامات تفرض على المجموعات أيضا، بل حتى على المدن، فكانت مثلا تفرض غرامات جماعية على المتمردين على سلطة الباي بدفع غرامة أو مصادرة الأملاك، وقد تصل إلى الموت، فابن مصطفى مثلا سنة 1717م في عهد حسين بن علي فقد حياته، أو أيضا بوعزيز في عهد علي باشا الذي هو الآخر تم قتله، وذلك لأنهما لم يعترفا بسلطة الباي، وليس هذا فحسب بل سلط العقاب على كامل المجموعة، إما بتشتيتها أو دفع غرامة جزاء الفعل الذي قام به فرد منهم، فقد دفع الوسّالتية غرامة فرضت عليهم مقدارها ما بين 30.000 إلى 40.000 ريال عندما ثاروا على الباي حسين بن علي سنة 1729م حسب ما ذكره محمد الصغير، وأيضا قبيلتي خمير وماجر، حينما استغلوا قيام الحرب الأهلية وامتنعوا عن تسديد ما عليهم من ضرائب ما بين سنتي 1735م و1740م فعوقبوا بغرامة جماعية وصل مقدارها إلى 40.000 ريال⁽¹⁾، وأيضا أولاد مساهل الذين رفضوا دفع ما عليهم من ضرائب وأداءات خلال تسعينيات القرن 18م، خاصة سنة 1795م خلال فترة حكم حمودة باشا التي بلغت 7000 ريال وخطية عينية قدرت 80 فرسا⁽²⁾.

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 515-516.

(2) . يعقوب خديجة، حامد بن شريفة شيخ أولاد مساهل وثورته على السلطة بتونس سنة 1795م، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، مج 04، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2018م، ص 35.

كما أنّ حكم الإعدام أيضا لم يكن واجب التنفيذ إذا دفع المجرم الدية، أي المبلغ المفروض عليه ليس للقبيلة أو لعائلة الميت بل لخزينة الباي، إضافة إلى ذلك يمكن أن يصل هذا الأداء إلى مصادرة أملاك وزير أو أعوان للسلطة عقابا لهم على تجاوز أو اختلاس أو تلاعب بأموال الإيالة، فقد قام حسين بن علي بمصادرة أملاك قاسم بن سلطنة والتي بلغت حسب ما ذكر ما مقدارها 80.000 ريال.

2 - 2 - أداء مقابل خدمة استثنائية:

أيضا هناك أعمال أخرى كان البايات يدخلون من خلالها أموالا للخزينة، حيث أنّ الباي أو وزيره مثلا يقوم بأداء خدمة لعون من الأعوان، وهي في الواقع ضريبة تفرض على الأشخاص مقابل تقديم خدمة لهم، من ذلك مثلا ما قام به الخزندار مصطفى بن متيشة على ابن المخنوق حيث دفع هذا الأخير ما مقداره 50 ريال نظير نقل جثمان إلى بيته بمدينة تونس على عربة من عربات القصر، فأعطيت 10 ريالات للسائق والبقية لخزينة الباي، ومهما كانت طبيعة هذه الخدمات فهي لم تكن قليلة الأهمية بل كانت تدرّ على الخزينة أموالا معتبرة كغيرها من الأداءات الأخرى.

2 - 3 - أداء في صورة هدايا:

هناك أداءات جبائية في شكل هدايا تقدم مثلا عند اعتلاء الباي لعرش الإيالة أو ازدياد مولود للباي أو لأبنائه أو تسمية قائد أو شيخ قبيلة، وهو ما يذكرنا بما هو موجود لدى مركز السلطة للدولة العثمانية، والتي كان يدفعها أعوان الإمبراطورية الجدد للصدر الأعظم في إسطنبول، فكان الباي أيضا يتلقى هدايا الأعياد الدينية أثناء الاحتفال بها، حيث كانت هذه الهدايا تضبط ضبطا، ويصل إلى حدّ التصريح بمقدارها وحجمها، فقد ذكر أحمد بن أبي الضياف في كتابه إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان⁽¹⁾، والتي ذكر فيها "الضيعة" أو ما يطلق عليها أيضا "الوهبة"⁽²⁾

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص ص 516-517.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 280.

بخصوص تلك الزيارة التي قام بها الباي علي الثاني سنة 1757م لبدو الوسّالتية برفقة قايدهم علي السهيلي والباش كاتب الوزير أحمد الأصرم، حيث قدّم للباي الطعام وسلّمت له مجموعة من الهدايا كما تجري العادة دائماً عند الزيارة⁽¹⁾، وللعلم أنه ليس الباي وحده من يتلقّى الضيفة، بل حتى أعوانه من القياد وشيوخ القبائل، وهو أمر لم يمنعه البايات ولا يرون حرجاً في ذلك مثل ما ذكر ابن أبي الضياف قائلاً: "... والملوك يغضون الطرف عن ذلك لا سيما إذا لم ترفع لهم الشكاية، لما يأخذونه من العمال عند الحاجة..."، كما يذكر أيضاً: "... ولا شك أنّ ما يؤخذ منهم من العمال نزر يسير بالنسبة لما يتأثّلونه من أموال الرعايا، فنجدهم لأجل ذلك يتقربون لرجال الدولة، ويستميلونهم بالهدايا، فيذكر كل واحد من رجال الدولة صاحبه من العمال بالنجابة والأمانة...".

بتولّي الباي حمودة باشا حاول تغيير هذا النظام الجبائي وتطبيق نظام آخر جديد باقتراح من وزيره وكاتبه حمودة بن عبد العزيز، وهو أنّ القياد ينصبون على مشاركة مالية⁽²⁾، فتصبح للدولة من خلال هذا النظام مدخولاً جديداً، فكل عامل جديد لابدّ عليه أن يدفع مبلغاً من المال يعطى ليوسف صاحب الطابع سرا أطلق عليه تسمية الاتفاق لأنه كان يتم سرا بين الذي يريد العمل في جباية الضريبة (العمال) وبين الوزير، ويتحصل الوزير في المقابل على اللفظية، وهو مبلغ من المال مقابل الوعد بالوظيفة، وأصبحت بذلك المحلة مجرد جهاز لمراقبة خلاص الضرائب ولا علاقة لها بجمعها، كما أراد الباي من هذه التعديلات الجبائية أن يجعل للدولة دخلاً ثابتاً لا يتغير حسب الفصول والمواسم عرف مثل ما ذكرنا بالاتفاق وأصبحت للدولة مداخيل إضافية حيث يذكر الطبيب فرانك (Frank) أن الدولة كانت تجني من المشاركة المالية أكثر مما تجمعها من الأعشار والجدول التالي يوضح ما على القياد من لزمة حسب الأوطان بداية من جانفي 1814م:

(1) . المختار باي، المرجع السابق، ص517.

(2) . رشاد الإمام المرجع السابق، ص280.

الفصل الثالث: العملات المتداولة والأوزان والمكاييل والأطوال والتنظيم الجبائي...

القائد	وطن القيادة	قيمة لزمة الوطن
سعد العياري	أولاد عيار	45000 ريال
محمد الأفطس	السواسي	13500 ريال
عمار بن مبارك	العزيب الصغير	13500 ريال
حسن العيساوي	العزيب الكبير	9000 ريال
اسماعيل العبيدي	المثاليث	34000 ريال
سي السعيد	رياح	9000 ريال
محمد بوكاف	تبرسق	13500 ريال
محمد بن عياد	جربة	27000 ريال
محمد الخياشي	سوسة	36000 ريال
محمد الجلولي	المنستير	13500 ريال
بكار الغمار	باجة	13500 ريال
محمود الجلولي	بنزرت	13500 ريال
الحاج عثمان دليمة	-	27000 ريال
محمد عياد	القيروان	4500 ريال

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ المبلغ الكبير الذي كان يدفعه القياد لخزينة الإيالة⁽¹⁾، حيث بقي هذا النوع من الجباية معمولاً به إلى غاية سنة 1855م⁽²⁾.

من خلال ما رأيناه في الفصل الثالث نخلص إلى أنّ هناك تنوع واضح في العملات المتداولة سواء منها ما تم سكّه محلياً، أو العملات الأجنبية المستعملة في التجارة الخارجية، فكانت هذه

(1) . رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس ...، المرجع السابق، ص ص 90-91.

(2) . رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 281.

العملات مصنوعة من مواد مختلفة الذهبية منها والفضية والنحاسية، كما لوحظ أنّ الشركات الفرنسية بالخصوص والمتواجدة بالإيالة، حاولت القضاء على العملات المحلية، وغزو أسواق الإيالة بالريال الإسباني، وتهريب كميات كبيرة من العملات المحلية إلى فرنسا، وهو ما جعل حسين بن علي بمحاولة الوقوف في وجه الفرنسيين، ومنع التداول بالريال الإسباني وتعويضه بالناصري المحلي، إضافة إلى ذلك تعتبر الجباية من أهم مصادر الدخل للخزينة، فكانت تستخلص على جميع المجالات فلاحية كانت أو تجارة أو صناعة، وتفرض على الرقاب والممتلكات والأراضي والمعاملات والشجر ...، سواء في صورة أصلية ودائمة أو ظرفية حسب ما تقتضيه الحالة، وعلى الصعيد السياسي كانت الجباية استراتيجية يستغلّها الباي لتدعيم سلطته وتركيز نفوذه، وخدمة أيضا للصالح العام، حيث لاحظ عدد من الرحالة الأوروبيين الازدهار الذي وصلت إليه بعض المدن خاصّة من خلال تجارتها الرائجة، مثل مدينة تونس التي ظهرت سنة 1731م بمظهر من الرخاء، والتي جعل منها من أهم مدن بلاد البربر عموما الأغزر تجارة.

خاتمة

خاتمة:

ختاما لهذه الدراسة توصلت إلى جملة من النتائج والملاحظات يمكن ذكرها فيما يلي:

_ شهدت الملكيات الزراعية بالإيالة والمتعلقة بتنظيم الأرض واستغلالها تقسيما داخليا منذ دخول الإيالة تحت الحكم العثماني، فكانت هناك الملكيات الخاصة أو ما تعرف بأراضي الملك، والملكيات المشاعة (أراضي القبيلة)، وملكيات الدولة (أراضي البايك)، والملكيات الخاصة بالوقف (أراضي الوقف)، حيث بقي هذا التقسيم سائدا في الإيالة خلال فترة منذ الدخول العثماني للإيالة ولغاية فترة حكم الأسرة الحسينية.

_ بداية الحكم العثماني للإيالة التونسية لم تشهد الإيالة انتعاشا واضح في مجال الزراعة بسبب سوء الأوضاع الداخلية والخارجية، والتي شهدت حالة من عدم الاستقرار، لكن بمرور فترة زمنية ولغاية تولي الداوي عثمان أواخر القرن 16م وبالتحديد سنة 1593م شهدت انتعاشا واضحا في المجال الزراعي إذ استفاد خاصة من عوامل عدة أبرزها خبرة الأندلسيين في هذا المجال والاستقرار والأمن الذي صاحب ذلك، وهو ما لوحظ أيضا على المجال الصناعي الذي شهد هو الآخر تطورا واضحا فاستفادت الإيالة من خبرتهم ومعارفهم التي كانوا يستخدمونها في حياتهم اليومية، ما انعكس أيضا على انتعاش الوضع التجاري على المستويين الداخلي والخارجي.

_ تنوع المحاصيل الزراعية في الإيالة بتولي الأسرة الحسينية وعلى رأسها الحبوب كالقمح والشعير، والزيتون بدرجة ثانية والذي أشاد بكثرة تواجد أشجاره أحمد بن أبي الضياف، إضافة إلى النخيل ومحصول التمر الذي يحتل المرتبة الثالثة إنتاجا، كما لاحظنا أيضا إقبالا معتبرا من الأهالي على زراعة الأرض واستصلاحها، فقد أعادت للفلاح تلك العلاقة التي تربطه بالأرض من خلال توفر الظروف المساعدة على ذلك.

_ تنوع الحرف والمهن وتطورها بشكل ملحوظ مثل الصناعات الصوفية، وعلى رأسها صناعة الشاشية التي لقيت رواجا كبيرا داخل الإيالة وخارجها، واستخراج الزيت وصناعة الصابون، والحلي والعطور والصناعات الجلدية وصناعة الأسلحة والسفن وغيرها، هذا التنوع في الحرف والمهن بطبيعة

الحال يعود إلى تضافر العديد من العوامل كوفرة المادة الأولية الموجودة بالإيالة، أو المستخلصة من عائدات الجهاد البحري، والبعض الآخر ما يتم استيراده من خارج الإيالة، كما كان أيضا لتشجيع الحكام وإنشاء الأسواق بالخصوص دور كبير في ذلك، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.

— يعتبر قطاع التجارة ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد التونسي خلال عهد الأسرة الحسينية، فقد شهد انتعاشا واضحا وهو ما ذهب إليه عديد من كتبوا خلال هذه الفترة أمثال أحمد بن أبي الضياف، وعدد من الأجانب الذين وفدوا للإيالة خلال هذه الفترة مثل بايسونال وسان جرفي وغيرهم على حرص البايات الحسينيين واهتمامهم بالتجارة الداخلية، وأعطوا لها عناية واضحة ببناء الجسور لتسهيل تنقل حركة التجار وبناء محلات وأبراج مراقبة وتأمين الطرق وغيرها، لكن رغم ذلك يمكن القول أن التجارة في الإيالة كانت مرتبطة بالتغيرات الظرفية، فقد عرف قطاع التجارة تراجعاً وانخفاضا في حجم الموارد في بعض الأوقات التي شهدت توترات وثورات داخلية وخارجية.

— سيطرت الدول الأوروبية على التجارة الخارجية للإيالة من خلال توقيع العديد من المعاهدات سواء تلك التي كانت بينها وبين الدولة العثمانية أو مع الإيالة التونسية بعدما لوحظ نوع من الاستقلال في اتخاذ القرار عن الدولة العثمانية، فقد كان التجار الأجانب يتمتعون بامتيازات هامة، وتعتبر فرنسا أولى الدول الأجنبية التي تتعامل مع الإيالة، إضافة إلى بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها من الدول الأخرى، لكن الملاحظ أنّ الإيالة التونسية في كثير من الأحيان لم تنقيد بما جاء في هذه المعاهدات من بنود كانت هذه الدول قد صادقت عليها مع الدولة العثمانية، وتضع شروطا أخرى في شكل معاهدات جديدة معها، مثل ما حدث في معاهدة 1740م بين الإيالة وجنوة حول منطقة أوجزيرة طبرقة، حيث كانت الدولة العثمانية قد منحت الإذن للجنوبيين بالحصول عليها، فوضعت الإيالة شروطا وبنودا جديدة على المعاهدة لكن الجنوبيين لم يلتزموا بما جاء فيها من بنود فقام علي باشا واستعاد منهم جزيرة طبرقة وتم فسخ المعاهدة.

— انعكست السياسة التجارية التي انتهجها حمودة باشا باكتساب تجار الإيالة من الأهالي خبرة وأصبحوا يمارسون التجارة الخارجية دون الاستعانة بالأجانب، فتمكن حمودة باشا بهذا الإجراء من

أن يضمن ربحا لتجار الإيالة من جهة، ومن جهة أخرى حماية الفلاح من الضغط الذي يمارسه عليهم التجار الأجانب عند بيع المحصول لهم قبل حصاده بأثمان قليلة، وبهذا الإجراء ظهرت العديد من العائلات التونسية التجارية، والتي أصبح لها وزن كبير في التجارة الخارجية للإيالة كعائلة بلحاج، وعائلة بن عياد التي تعدّ هذه الأخيرة من أغنى العائلات في الإيالة.

_ أجمع أغلب المؤرخين والباحثين الذين كتبوا خلال هذه الفترة، وحتى الرحالة أيضا الذين وفدوا للإيالة إلى أنّ فترة حكم الباي حمودة باشا (1782 _ 1814م) تعتبر من أفضل الفترات التي مرت بها الإيالة خلال العهد الحسيني، وهذا نظرا لتوافر عوامل عديدة أدّت إلى ذلك أهمها سياسة الباي التي انتهجها داخل المجتمع التونسي، والتي أدّت إلى فرض استقرار سياسي، فقويت بذلك سلطته، كما عمل على النهوض بالواقع الاقتصادي من خلال جملة من الإجراءات خاصّة منها دمج الأهالي ومختلف شرائح المجتمع فيه، فأقبلوا على الزراعة وامتحنوا الحرف والصناعات وأصبح منهم تجارا يملكون ثروات طائلة.

_ غلب على تجارة الإيالة الخارجية مع الدول الإسلامية في المشرق والمغرب، ومع دواخل إفريقيا تجارة القوافل، فكانت الإيالة من بين أهم المحطات التجارية التي كانت تصل إليها السلع من الدول الإسلامية والإفريقية وخاصّة بلاد السودان التي كانت توفر معدن الذهب وتجارة العبيد.

_ تنوعت العملات المتداولة في الإيالة خلال فترة الدراسة سواء المحلية منها أو الأجنبية، والمصنوعة بمختلف المعادن الثلاث الذهبية والفضية والنحاسية، لكن الملاحظ أنّ الشركات الفرنسية عملت على القيام بتلاعبات للقضاء على العملات المحلية، وعملت على غزو أسواق الإيالة بالريال الإسباني، وإخراج العملات المحلية إلى فرنسا بكميات كبيرة من خلال مؤسساتها التجارية، وهو ما أدّى بحسين بن علي مثلا سنة 1714م بالقيام بمنع التداول بالريال الإسباني وتعويضه بالناصري المحلي في خطوة منه لإنقاص العملة المحلية.

_ الملاحظ في الإيالة خلال هذه الفترة المدروسة أنّ الأداءات أو الضرائب عديدة ومتنوعة فكانت منها أداءات أصلية دائمة مثل ضريبة المجبى، أو الضرائب الفلاحية والتجارية، ومنها أداءات ظرفية

كالقضائية، أو في صورة هدايا وغيرها، صحيح أنّ هذه الضرائب كانت توفر مدخولا معتبرا لخزينة الإيالة مكن البايات الحسينيين من استغلاله في تنظيم الإيالة والنهوض بها، ضف إلى ذلك فائدتها الهامة على الصعيد السياسي حيث استغلها البايات لتدعيم سلطتهم وفرض الأمن والاستقرار في الإيالة بالقضاء على سيطرة القبائل الكبرى، وإخضاعها إلى دفع الجباية، لكن الملاحظ أيضا أنّ هذا التعدد والتنوع في الضرائب كان نقمة أواخر الفترة المدروسة، وبالتحديد أواخر حكم حمودة باشا، فقد أثقلت هذه الضرائب كاهل الأهالي، وهو ما جعلهم يتركون زراعة الأرض واستصلاحها، والتحول إلى حياة الترحال هربا من النظام الضريبي، حيث أصبحوا لا يستطيعون تسديد ما عليهم من أداءات. _ وعموما تعدّ فترة البايات الحسينيين بداية بتولي مؤسسها حسين بن علي وصولا إلى عهد الباي حمودة باشا الحسيني من أحسن الفترات خلال تاريخ تونس تحت ظل الحكم العثماني اقتصاديا، وذلك استنادا إلى ما ذهب إليه العديد من الباحثين والمؤرخين والرحالة الذين وفدوا للإيالة خلال فترة حكم البايات الحسينيين وصولا لعهد الباي حمودة باشا، والتي تعتبر فترة حكمه أحسنهم على كافة المجالات خصوصا الاقتصادي منها.

الملاحق

الملحق: 01

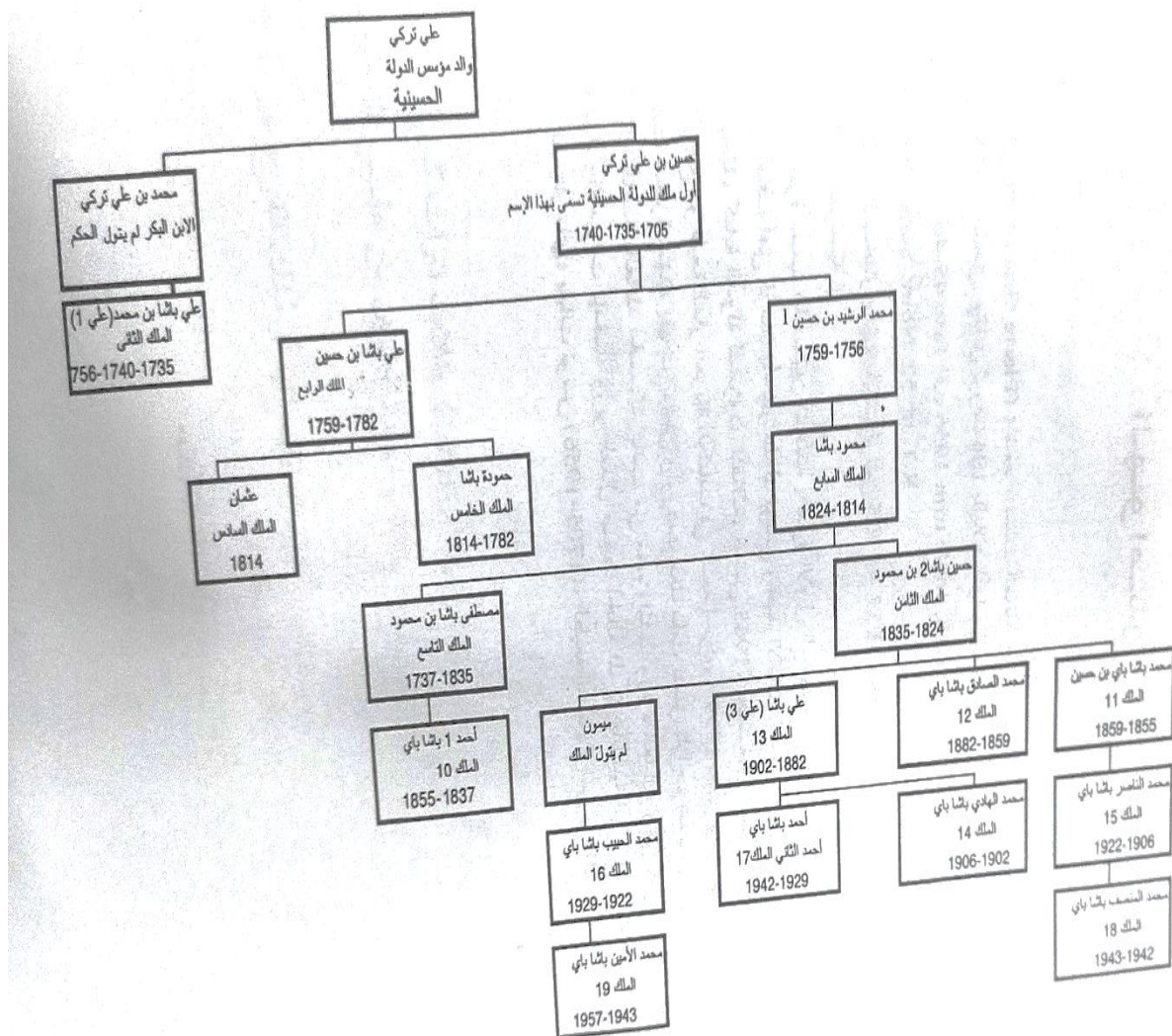
ـ أبيات شعرية نظمها العلامة الشيخ محمد بيرم الثاني يذكر فيها جميع بايات الإيالة التونسية منذ الدخول العثماني 1574م إلى عهد محمود باي الذي تولى الحكم سنة 1229هـ / 1814م.

بايات تونس إن ترم عداً لهم	فالسّت مع عشراهم ⁽³⁾ أعداد
رمضان أولهم وثانٍ بعده	مولاه ذو الصّيت البعيد مراد
ثم ابنه حمودة باشا الذي	أيامه بين الوري أعياد
ثم ابنه المبتزّ للذايات ما	لهم من الملك الكبير مراد
ثم الثلاثة من بنيه محمد	وعلي ورمضان ⁽⁴⁾ هم الأطواد
ولقد تخلّل بين ذلك عمّهم	بمحمّد الحفصي الشّهير يراد
وكذا ابن شكر صهرهم وعتيقهم	من حرّكه لحربها أعضاد
ومراد بن علي الآتي من الـ	أسواء ما فتّت به الأكباد
ثم الشّريف إبراهيم وبه قد اند	قطعت على من قبله الإمداد
ثم استقرّ حسين بن علي الذي	لم تعرفي أيامه أنكاد
من بعد ذاك علي حسين عمّه	وابن الحسين محمّد ويزاد
فيهم علي باي أخوه وبعده	ابن له من سعه يزداد
حمودة الباشا المعين على الذي	فيه صلاح للورى وسداد
وأخوه عثمان تلاه ودون ار	بعة الشّهور ضمّه الألحاد
فأتى ابن عمّهما أمير زماننا	محمود مقروناً به الإسعاد
لا زال في حصن الحماية مرشداً	والخير في أيامه يزداد

ـ ينظر: محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986م، ص60.

الملحق : 02

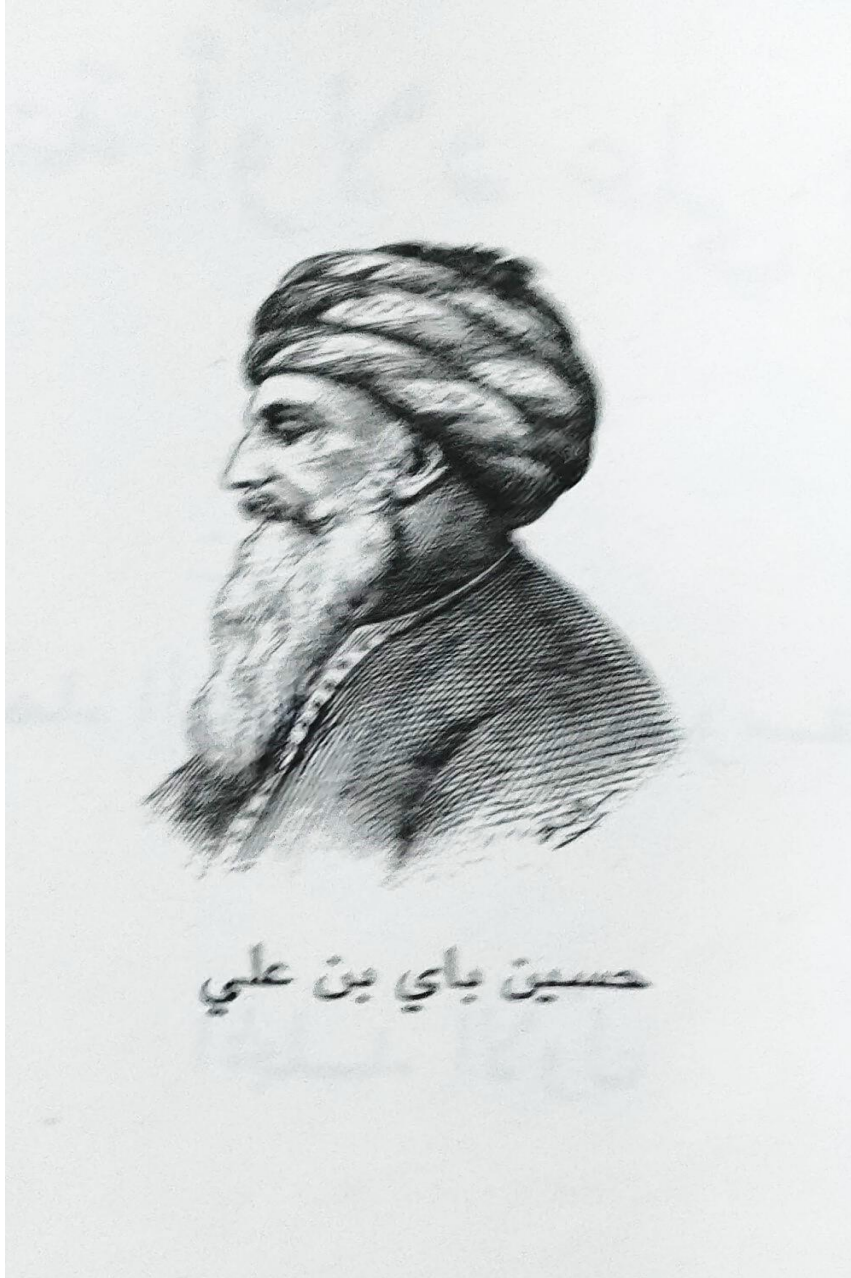
_ مخطط يوضح شجرة نسب الملوك الحسينيين من 1705 إلى 1957م.



_ ينظر: المختار باي، المرجع السابق، ص12.

الملحق: 03

_ صورة لمؤسس الأسرة الحسينية الباي حسين بن علي.



_ ينظر: محمد الصغير بن يوسف، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، تقديم وتحقيق:

أحمد الطويلي، مج 1، المطبعة العصرية، ط 1، تونس، 1998م، ص 03.

الملحق: 04

_ صورة للباي حمودة باشا الحسيني (1782 - 1814م).



_ ينظر: الحبيب بولعراس، المرجع السابق، ص 425.

الملحق : 05

_ صورة تمثل محلة باي تونس لجمع الضرائب أواسط القرن الثامن عشر.



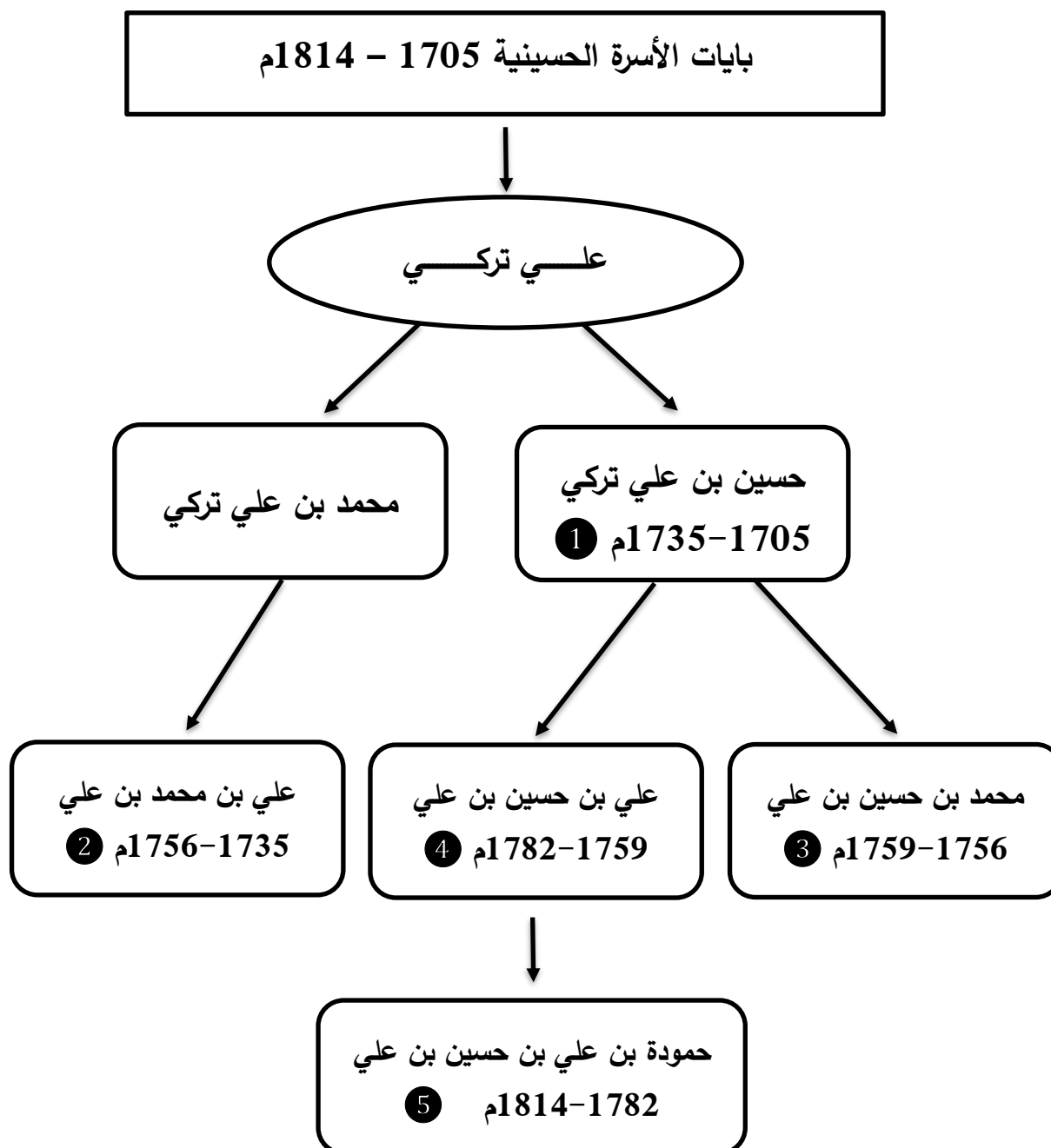
_ ينظر : جوهان أورنست هابنسترايت، رحلة العالم الألماني: ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر

وتونس وطرابلس (1445هـ-1732م)، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني ، دار

الغرب الإسلامي، د ط، تونس، 2007م، ص153.

الملحق: 06

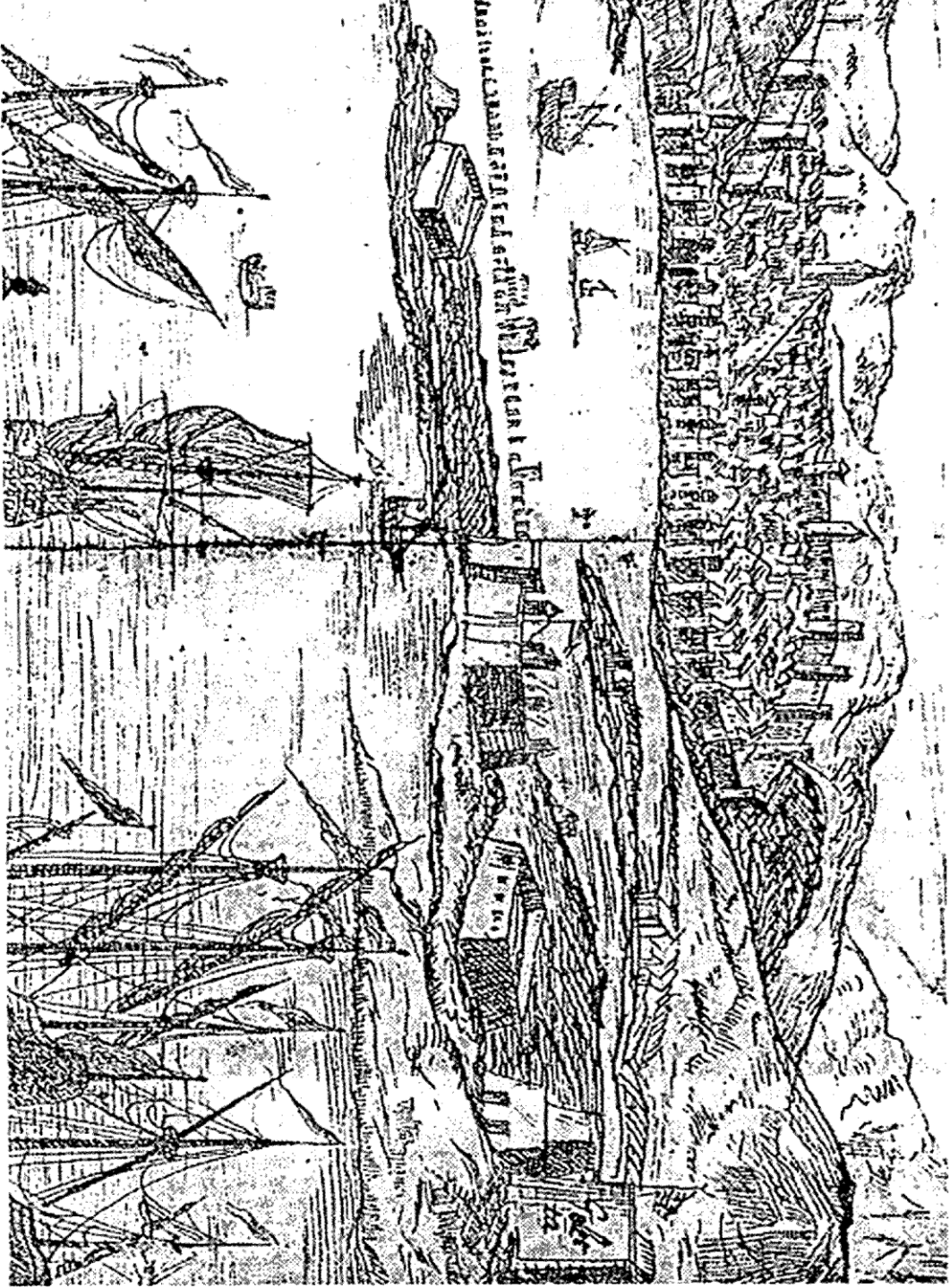
_ مخطط يمثل بايات الأسرة الحسينية منذ تأسيس تأسيسها سنة 1705م إلى غاية نهاية فترة حكم حمودة باشا 1782م.



_ بالاعتماد على: فوزية لزغم، المرجع السابق، ص 235.

الملحق: 07

- صورة تمثل مدينة تونس أواخر القرن الثامن عشر.



_ ينظر: جوهان أورنست هابنسترايت، المصدر السابق، ص154.

الملحق: 08

_ تسميات لبعض الحرف والمهن المتداولة خلال الفترة العثمانية مع تعريف مختصر.

- البابوجي : صانع الأحذية المصنوعة من النعل الأصفر وبيائعها
- البجاقجي : السكاكين : صانع السكاكين وبيائعها.
- البحار : من يشتغل بالفلاحة بالفحص.
- البرادعي : صانع البرادع أو الرحال .
- البراملي : البراميلي ، صانع البراميل .
- البشماقجي : صانع حذاء البشماق وبيائه
- البلاغجي : صانع البلغ (ج بلغة) وبيائعها
- التماق: صانع الحذاء الرجالي الطويل وبيائه .
- الجقماقجي : صانع الأسلحة وبيائعها.
- الجواج : بائع البيض والدجاج .
- الحجام : الحلاق والمزين والمصاص
- الحرار : ناسج الحرير وبيائه .
- الحائك : ناسج الصوف وبيائعها.
- الحجار : قاطع الحجر .
- الحصار : مظفر الحصائر وبيائعها.
- الحلاطجي : المُطَرِّز على الجلد
- الحفاف : الحلاق
- الحلفاجي : صانع أدوات شتى من مادة الحلفاء وبيائعها
- الحلواجي : صانع الحلويات وبيائعها
- الحمار : بائع الدواب ومؤجرها
- الحمال : حامل البضائع
- الحوات : بائع السمك

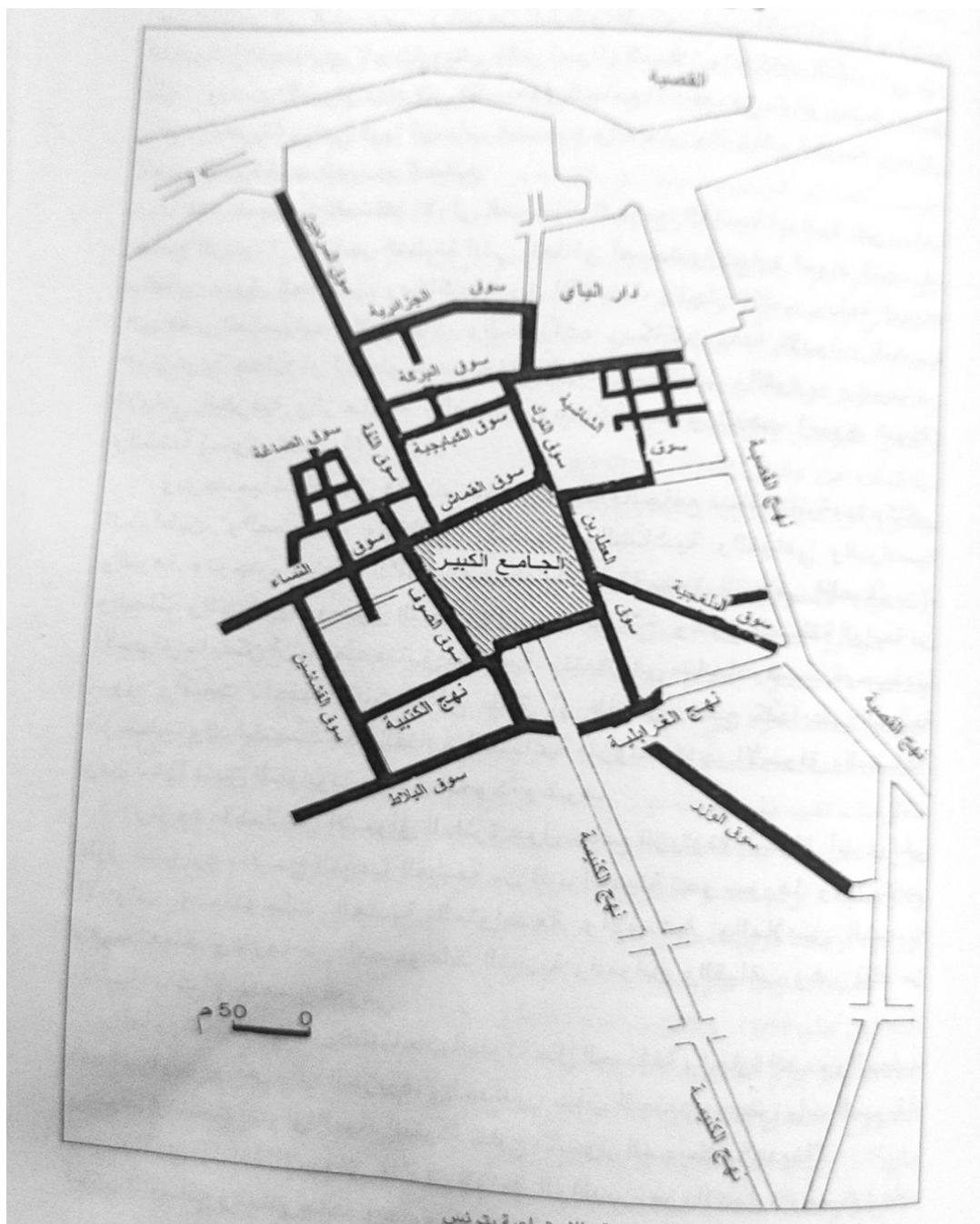
يتبع ...

- الحمائمي : اسم معلم الحمام (من له النظارة على الحمامات)
 الخراط : اسم لمن يخرط العود أو الخشب .
 الدباغ : بائع الجلود المدبوغة.
 الدخاخي : بائع الدخان
 السكاكري : بائع السكر.
 السمان : بائع السمن والزبدة والعسل .
 السفاج : صانع الفطائر المقلية .
 الشماع : صانع الشمع وبائعه
 الشواشي :صانع لباس الرأس الشاشية أو القلنوسة
 الصباولجي :صانع خيط القنب .
 الصفار :صانع الأواني النحاسية .
 العطار : بائع العطر ومواد أخرى من سكر وأرز وغيرها .
 الفران : العامل في الأفران .
 الفكاه : الفاكهاني ، بائع الفواكه .
 القنداقجي :صانع الخشب الموجه لصناعة الأسلحة "القنداق"
 القوقجي : القاوقجي ، صانع القلنوسة الطويلة وبائعيها .
 المقفولجي : الاسكافي .
 المقايسي : صانع الحلبي من مادة القرن .

_ ينظر: عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م مقارنة اجتماعية-اقتصادية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث)، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002م، ص ص 475-476.

الملحق : 09

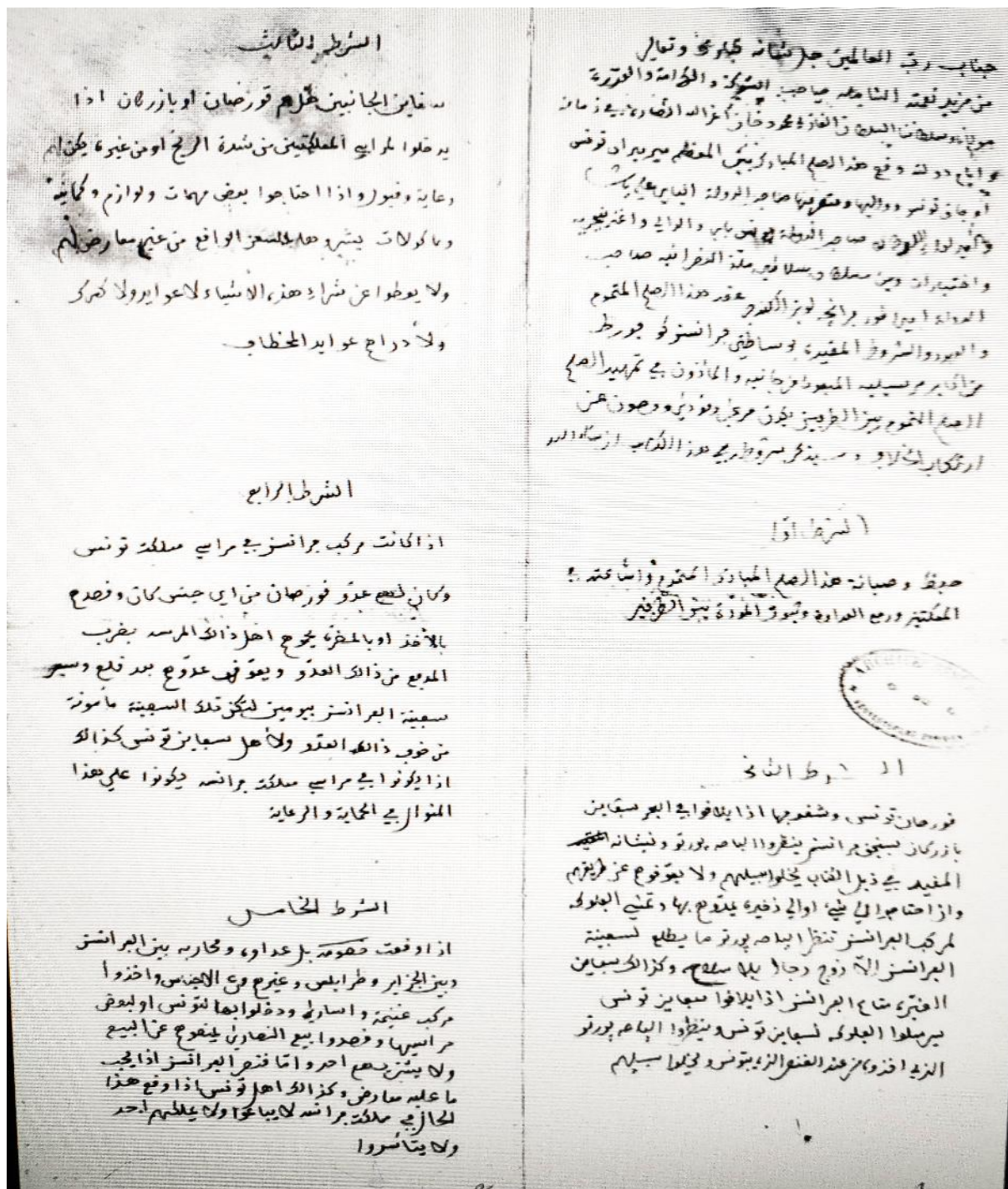
صورة تمثل تنظيم أسواق مدينة تونس خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

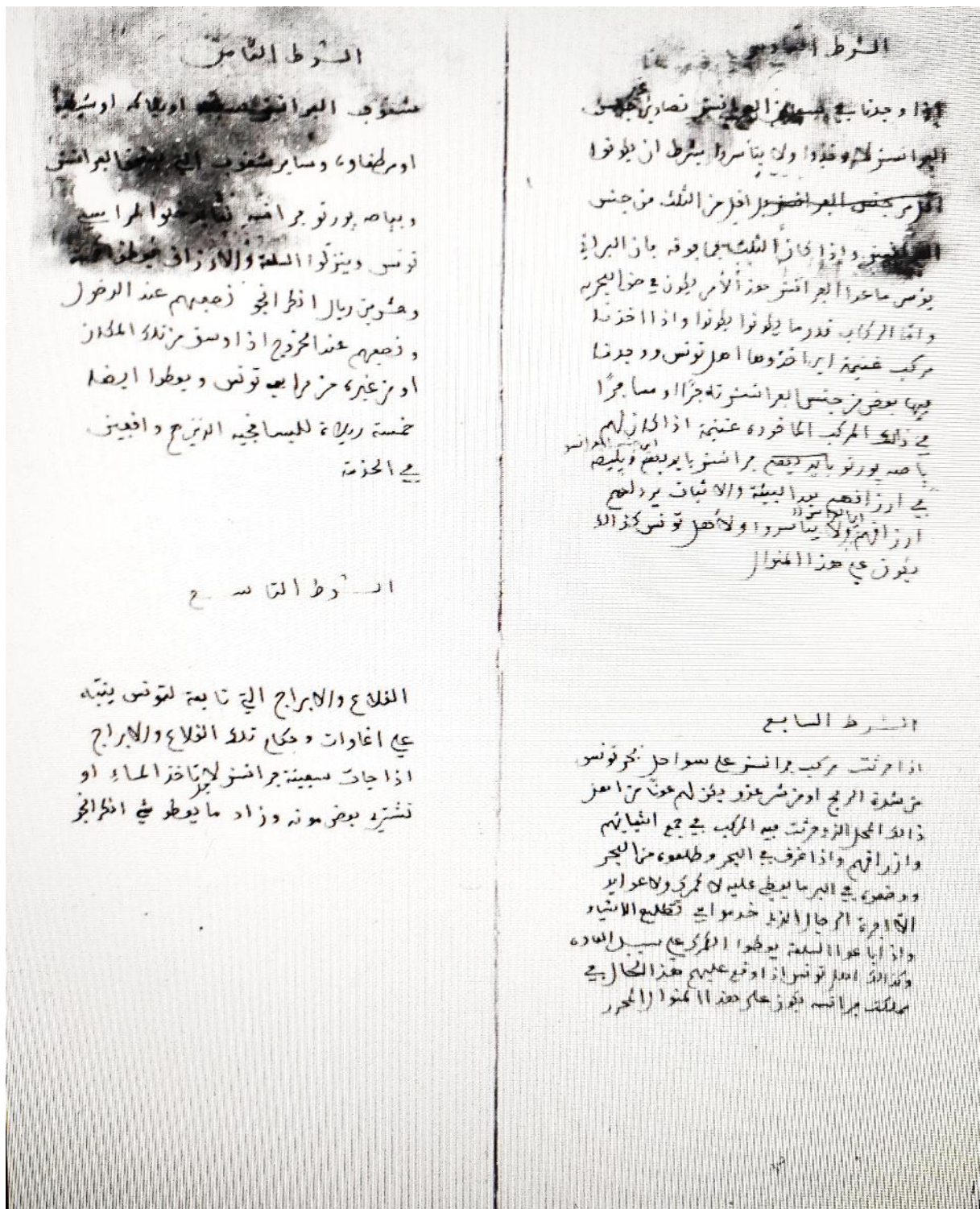


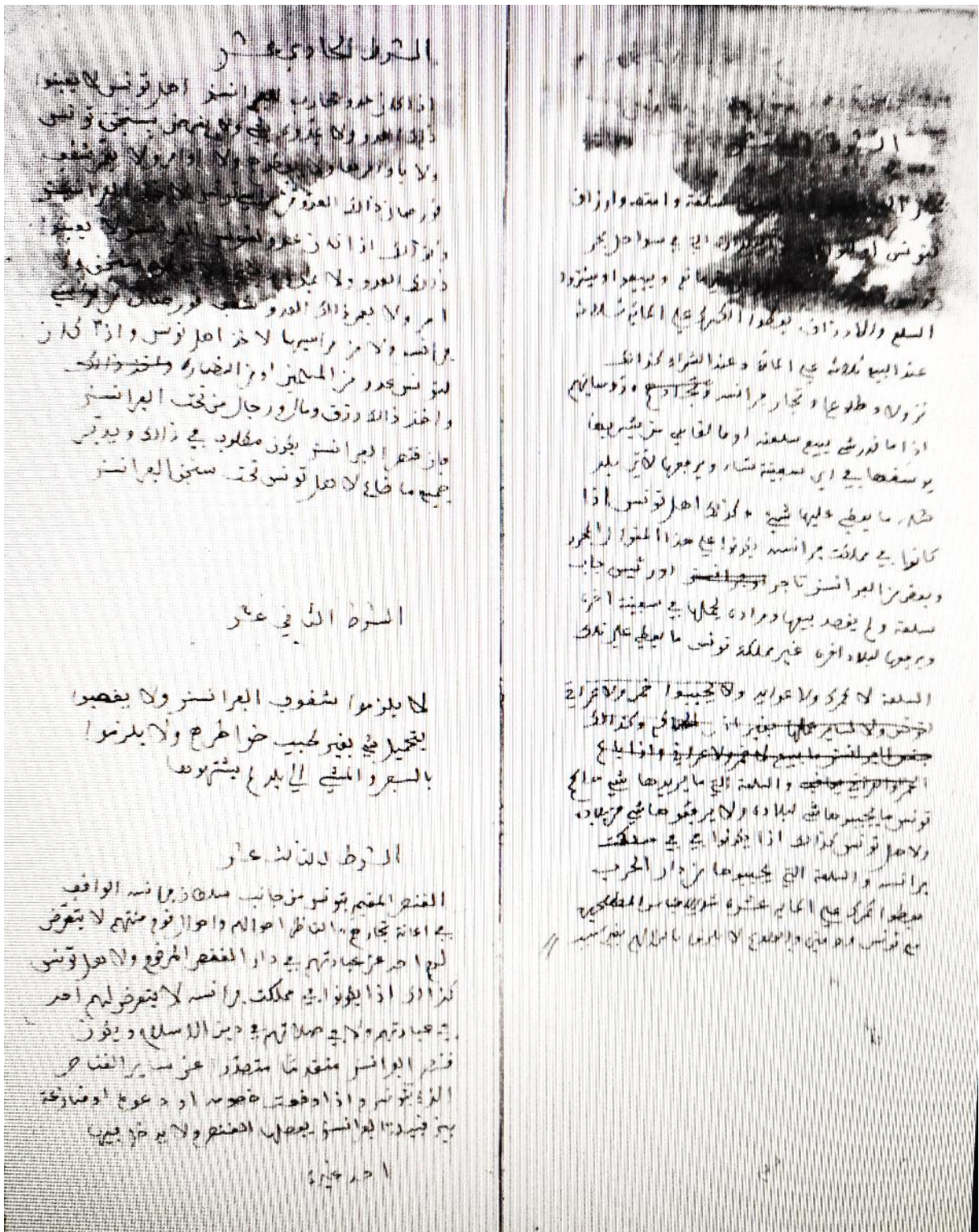
__ ينظر: محمود فروة، التجارة والتجار في تونس (1881-1956م)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة تونس، سلسلة تاريخ 4، المجلد 38، تونس، 2009م، ص45.

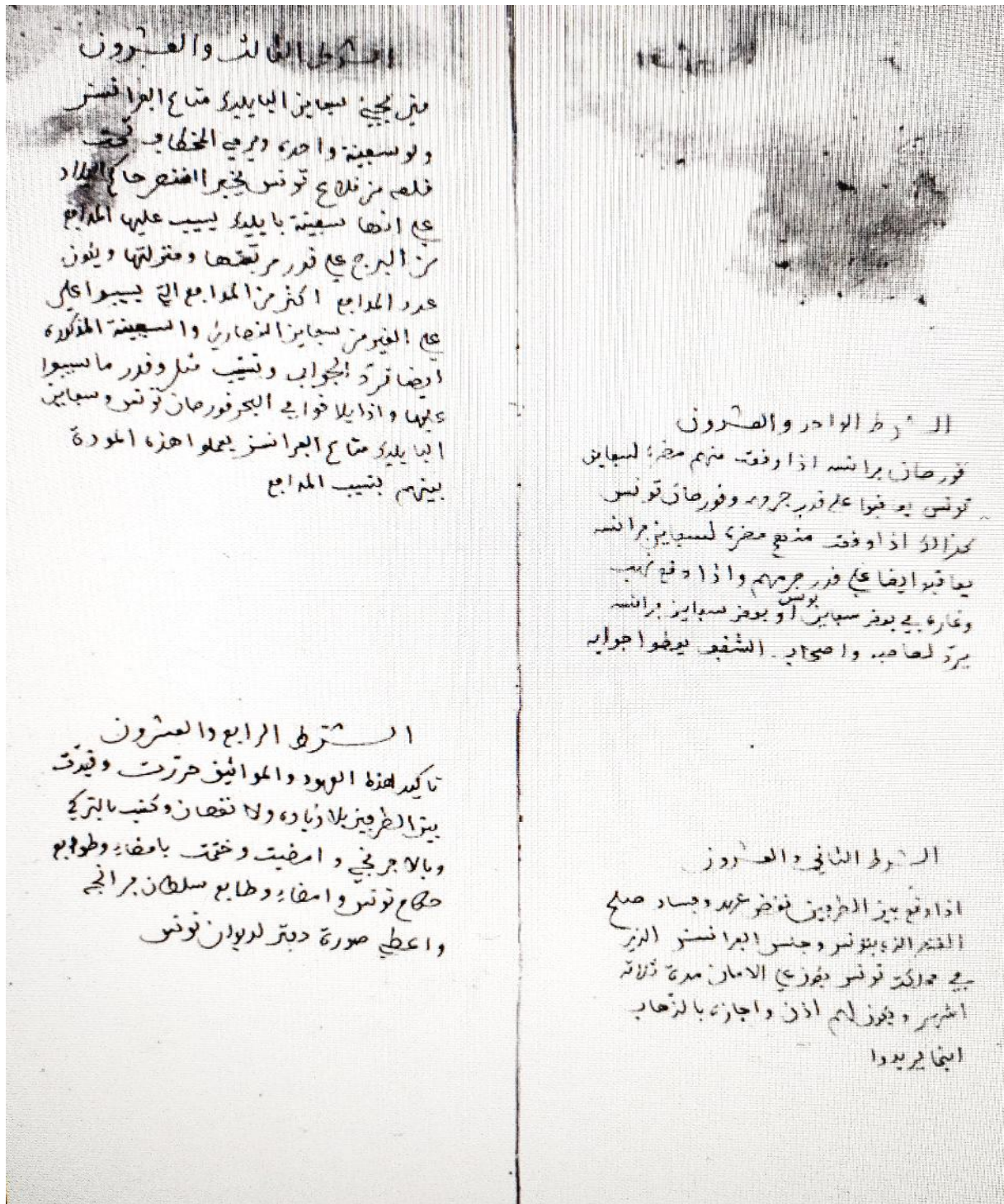
الملحق : 10

__ وثيقة تمثل معاهدة الصلح التي تمت بين الإيالة التونسية وفرنسا خلال شهر رمضان من سنة 1155هـ، الموافق لشهر نوفمبر من سنة 1742م.









خاتمة الصلح المجرى

هذا الصلح وقرره كل من الامم المباركة بين السلطنة العثمانية
وتونس وحاصرها المعظم الامير الاسود بمزايا السلام الباري
على ياشا ديم بركة وبين سلطان تونس وجميع ملته المتفرقة
امير الطور برانجه لوزير الخاسر عشر بوس طيني وكيله
المبعوض المرسول من جانبهم برانجه لوزير الطور
يلدر مسيليم ومن اجوادها بولي ديم بركة وعرفه
الصلح المباركة وشروطه ليكن ثابتا باقرار الملوك المتحالفة
وعدم الفكر وصداقة القلوب من الطرفين حاكم تونس
يرد جميع السفار البرانية التي اخذوا اسارى بالبلاد
وتجوز ورد جميع السفار البرانية المعرفين والذين اخذوا بالبلاد
في البحر بالحالة الموجودة وكذلك الوزير المرفوع لزم
نفسه في ان سلفه في تونس يرد لوزير جميع الاسارى
المسلمين الذين هم من تونس ومن حالها الموجودين
في برانجه في التاريخ بغير اشارة في قرة اسرم وبقية اسناد
وجميع بقية الاسرى الذين هم من البرانس الزاوية تونس
وبودمان ولا يرد لوزير تونس تحت حمايته في تونس
وتاريخ الصلح وقرره هذا علاقه ثابتة باقرار العداوة
والحروب بين الطرفين ولا يفتقر الى اية اشارة ولا
مطلب في جميع ولا يفتقر الى اية اشارة ولا
يرد من الوجه فيما مضى في التاريخ يوم التاريخ
ويقره السور في المذكر نال عليه بقره الممل بمان
بغير خلاف في تاريخه عروسة تونس كور في تاريخه
في التاريخ يوم التاريخ
روفاة ممل

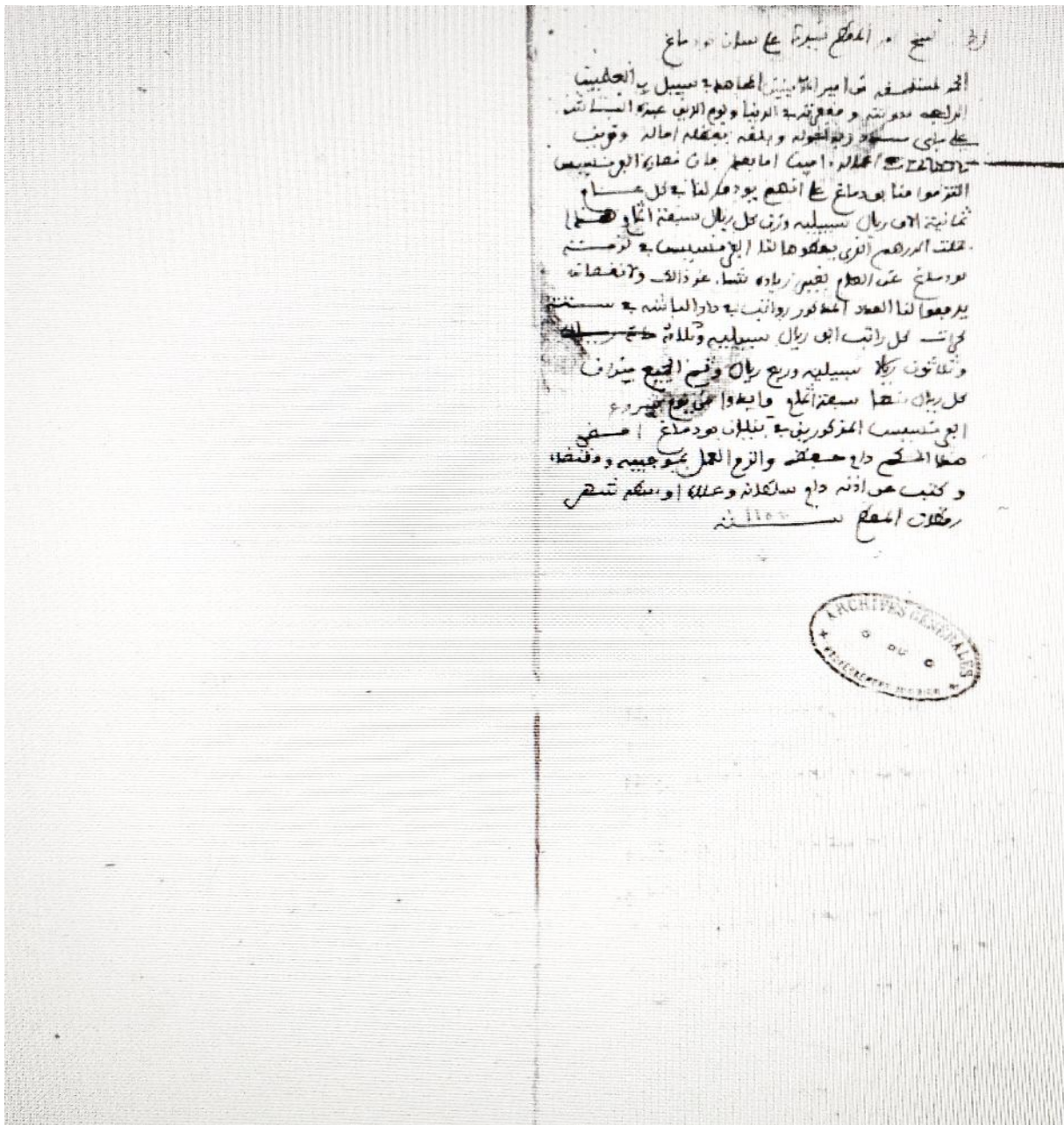
في تاريخه يوم التاريخ

في التاريخ يوم التاريخ
في التاريخ يوم التاريخ
في التاريخ يوم التاريخ

خاتمة الصلح

هذه الخاتمة وقرره هذا الصلح المباركة وعرفه بين السلطنة
مملكة تونس وحاصرها المعظم الامير السديعي بامير
ذاع عزة وبين سلطان سلاطين ملته النملانية اقرار الطور
سهم برانجه لوزير الخاسر عشر بوس طيني وكيله المبعوض
المرسول من جانبهم برانجه لوزير الطور
ومن اجوادها بولي ديم بركة وعرفه هذا
الصلح المباركة وليكن ثابتا باقرار الملوك المتحالفة بين
الطرفين حاكم تونس يرد جميع البرانس الزاوية
الاسرى والمسافرين الذين اخذوا تحت سجن
البرانس بالبلاد يرد في البحر وجميع الاسرى
البرانس الزاوية في البر والذين هم من تونس في المراس
ويرد جميع السفار التي اخذوا في البحر والمعرفين
الموجودين في الحالة الموجودة وكذلك الوزير المرفوع
لزم نفسه في ان سلطان يرد لوزير جميع الاسارى
المسلمين الذين هم من تونس ومن حالها الموجودين في مملكة
برانجه في التاريخ بغير اشارة في اعمارم ومن عذر
استثناء في مدة اسرم وجميع بقية البرانس الزاوية
في تونس وبودمان وسائر مملكة تونس يرد لوزير
في حمايته حاكم تونس وهذه العلامة المشاهدة
لاستقرار العداوة والحروب بين الطرفين ولا يفتقر
الى اية اشارة في تاريخه وجميع الاسرى الموجودين
في ما مضى في تاريخه وجميع الاسرى الموجودين
والذين هم من تونس يرد لوزير جميع الاسرى
بغير خلاف في تاريخه عروسة تونس كور في تاريخه
يوم تاريخه وقرره هذا علاقه ثابتة باقرار العداوة
والحروب بين الطرفين ولا يفتقر الى اية اشارة ولا
مطلب في جميع ولا يفتقر الى اية اشارة ولا
يرد من الوجه فيما مضى في التاريخ يوم التاريخ

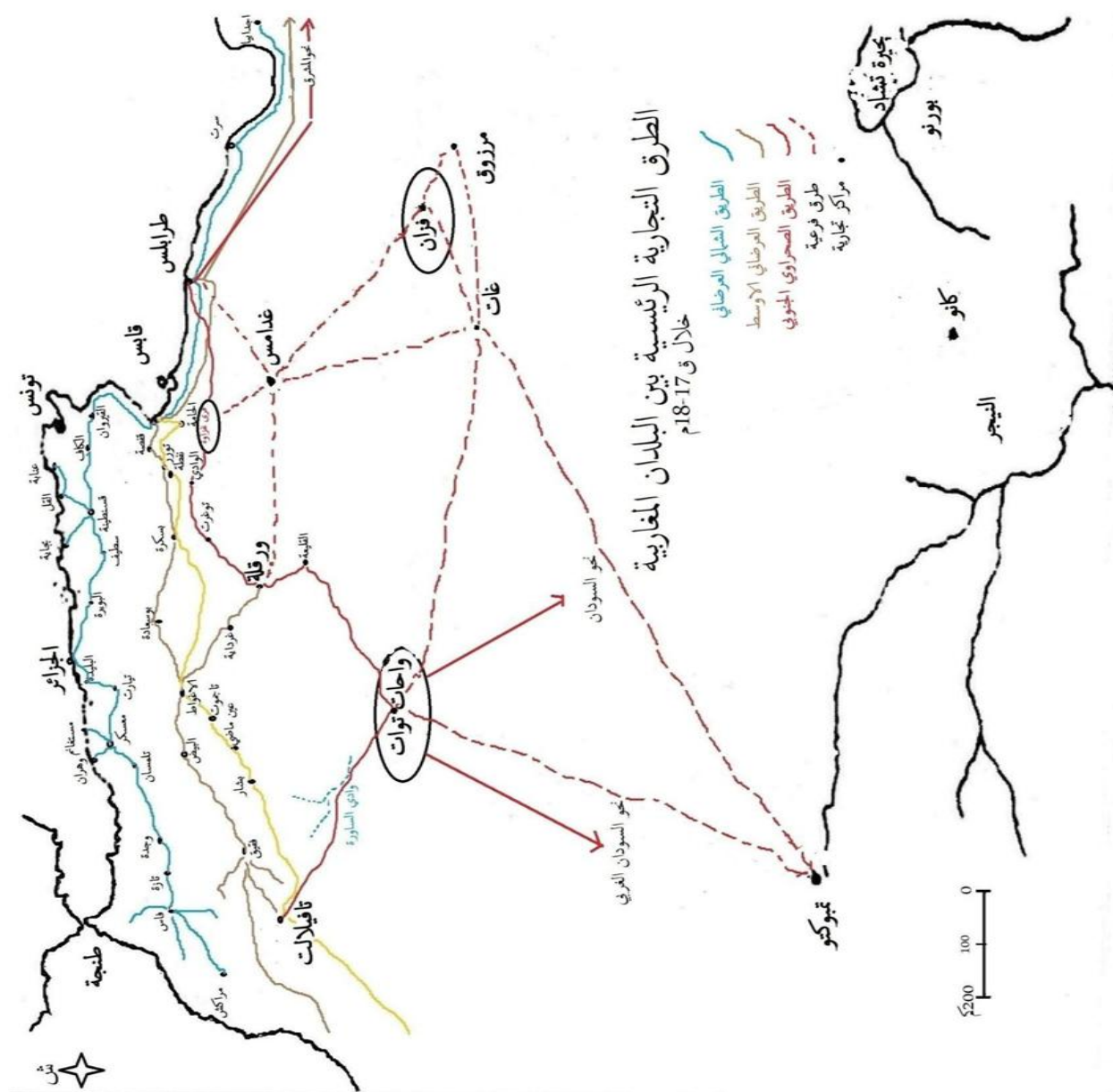
تاريخه يوم التاريخ
في التاريخ يوم التاريخ



ينظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 205، الملف 59.

الملحق : 11

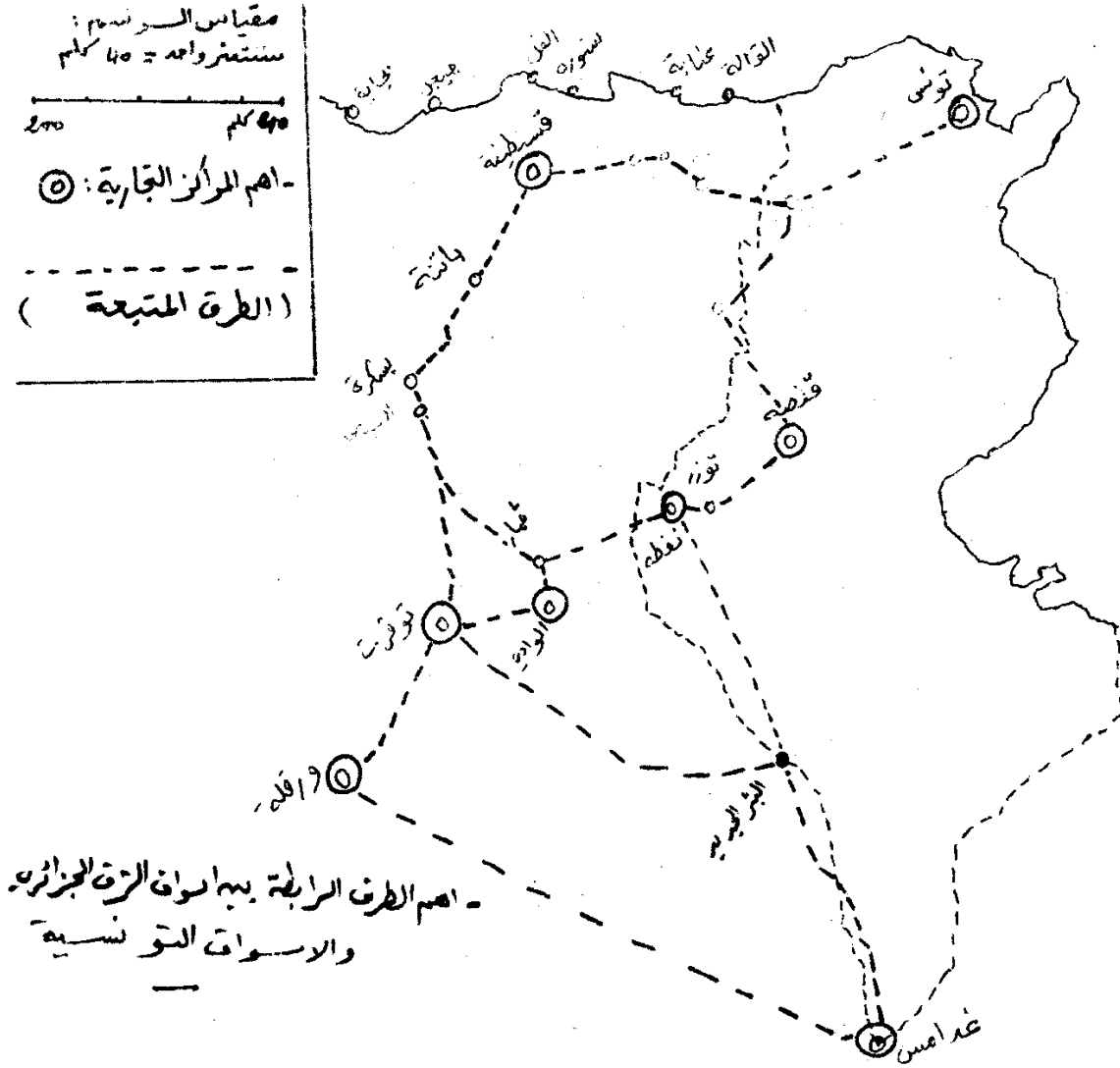
خريطة توضح أبرز طرق القوافل التجارية الرابطة بين إيالتى تونس وطرابلس الغرب.



ينظر: محمد راجي وعلي أجقو، التواصل التجاري بين إيلاتي تونس وطرابلس الغرب خلال القرن 18م وبداية القرن 19م (1705-1814م)، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، مج 23، العدد 01، الجزائر، جانفي 2023م، ص736.

الملحق : 12

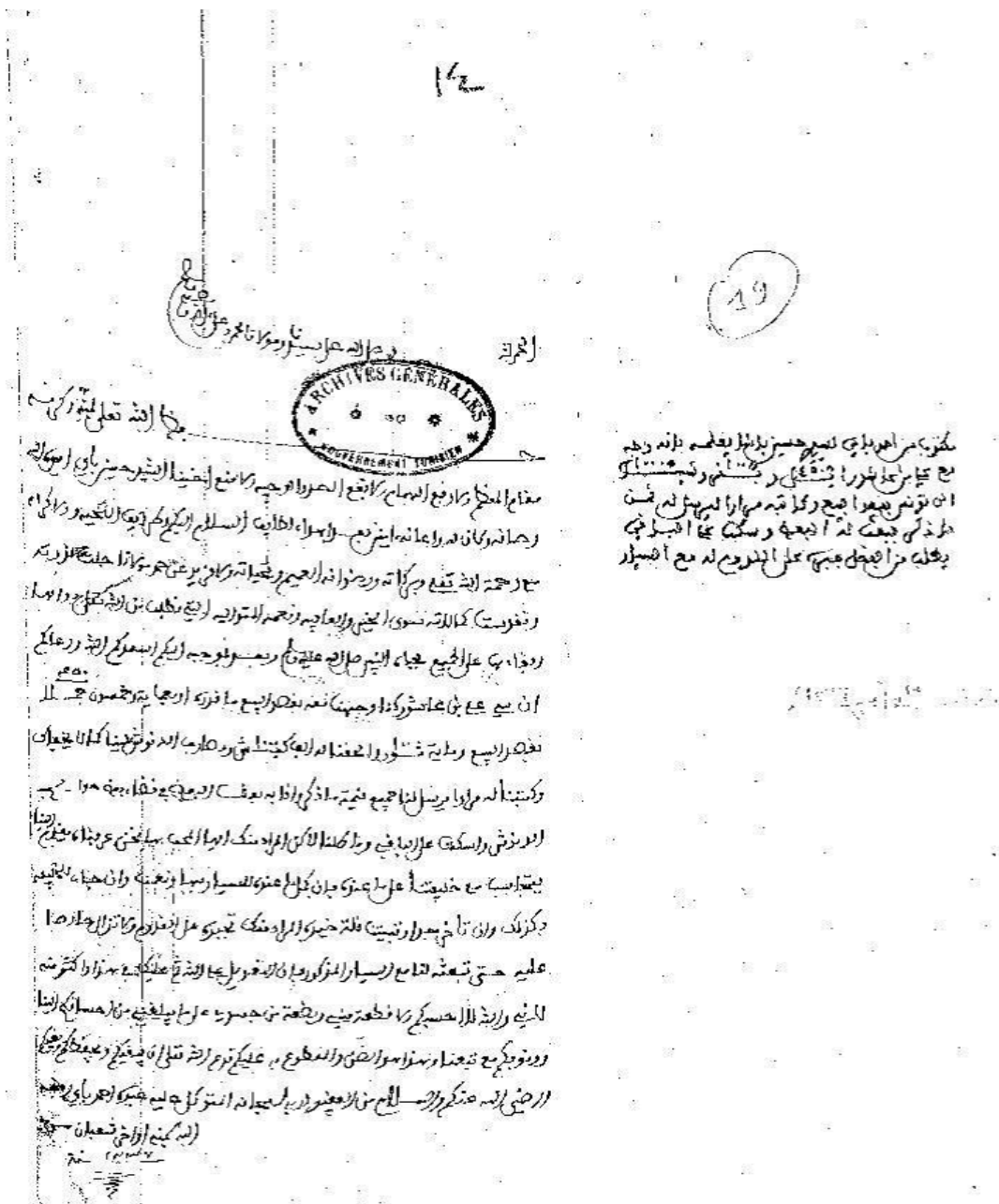
_ خريطة توضح أهم الطرق التي كانت تربط بين أسواق الشرق الجزائري وأسواق الإيالة التونسية.



_ ينظر : محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 160.

الملحق : 13

٢٠ وثيقة توضح جانبا من العلاقات التجارية بين حكام إيالتي تونس والجزائر.



ينظر: الأرشيف الوطني التونسي، الصندوق 223، الملف 384، الوثيقة رقم 19 (14).

إعادة كتابة الوثيقة (الأرشيف الوطني التونسي، الصندوق 223، الملف 384، الوثيقة رقم 19 (14)).

الحمد لله
وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى وآله وصحبه وسلم
حفظه الله تعالى بمنه وكرمه

مقام المعظم الهمام الأنفع الحر والوجيه الأيمن أخينا السيد حسين باي أبره الله وصانه وكان له وأعانه أمين بعد إهداء لطايف السلام إليكم وطرايف التحية والإكرام مع رحمة الله تعالى وبركاته ورضوانه العميم وتحياته ولا قرير عن حمد مولانا جلت قدرته وتقدس كلماته سوى الخير والعافية ونعمه المتوالية التي نطلب من الله تعالى دوامها وبقائها على الجميع بجاه النبي صلى الله عليه وسلم وبعد نوجه إليكم أسعدكم الله ورعاكم إن سي علي بن عاشور كنا وجهنا معه بقصد البيع ما قدره أربعماية وخمسون 450 جمال بقصد البيع ومائة 100 ثور وألحقنا له ألف 1000 كبش ومصارف الدنوش واسكت علينا كما لا يخفاك وكتبنا له مرارا يرسل لنا جميع قيمة ما ذكر وإذا به بعث البعض في قضاء بعض حوايج الدنوش واسكت على الباقي وما طلبنا لآكن المراد منكم أيها المحب بما نحن عرفناه يقدم إلينا يتحاسب مع خليفتنا على ما عنده فإن كمل ما عنده السيار فيها ونعمة وإن جاء للخليفة فكذلك وإن تأخر جرا وتبينت قلة خيره المراد منك تجبره على القدوم ولا تزال حارصا عليه حتى تبعته لنا مع السيار المذكور فإن التعويل على الله ثم عليك في هذا وأكثر منه لأنني والله لا أحسبكم إلا قطعة مني وبضعة من جسدي على ما بلغني من إحسانكم إلينا ووقوفكم مع تبنا هذا هو الظن المقطوع بع عليكم ندع الله تعالى أن يقيكم ويحفظكم ويقيكم ورضي الله عنكم والسلام من الفقير لربه سبحانه المتوكل عليه عبده أحمد باي (غير واضحة) أواخر شعبان 1237هـ .

أما الكلام الموجود على الجهة اليمنى من الوثيقة فترجمته كالاتي:

مكتوب من أحمد باي للسيد حسين باشا يعلمه بأنه وجه مع علي بن عاشور 450 إبل و100 بقرة و1000 كبش إلى تونس بقصد البيع وكاتبه مرارا ليرسل له ثمن ما ذكر فبعث له البعض وسكت عن الباقي يطلب من الفضل جبره على اللزوم له من السيار

الملحق : 14

_ تمثل هذه الصورة جدول لمجموعة من العملات التونسية، الخانة الأولى على اليسار (NOMS ARABES) مكتوبة باللغة العربية، وفي الجهة المقابلة (NOMS FRANKS) تسميتها باللغة الفرنسية، وفي الخانة الثالثة (VALEUR) قيمة هذه العملة.

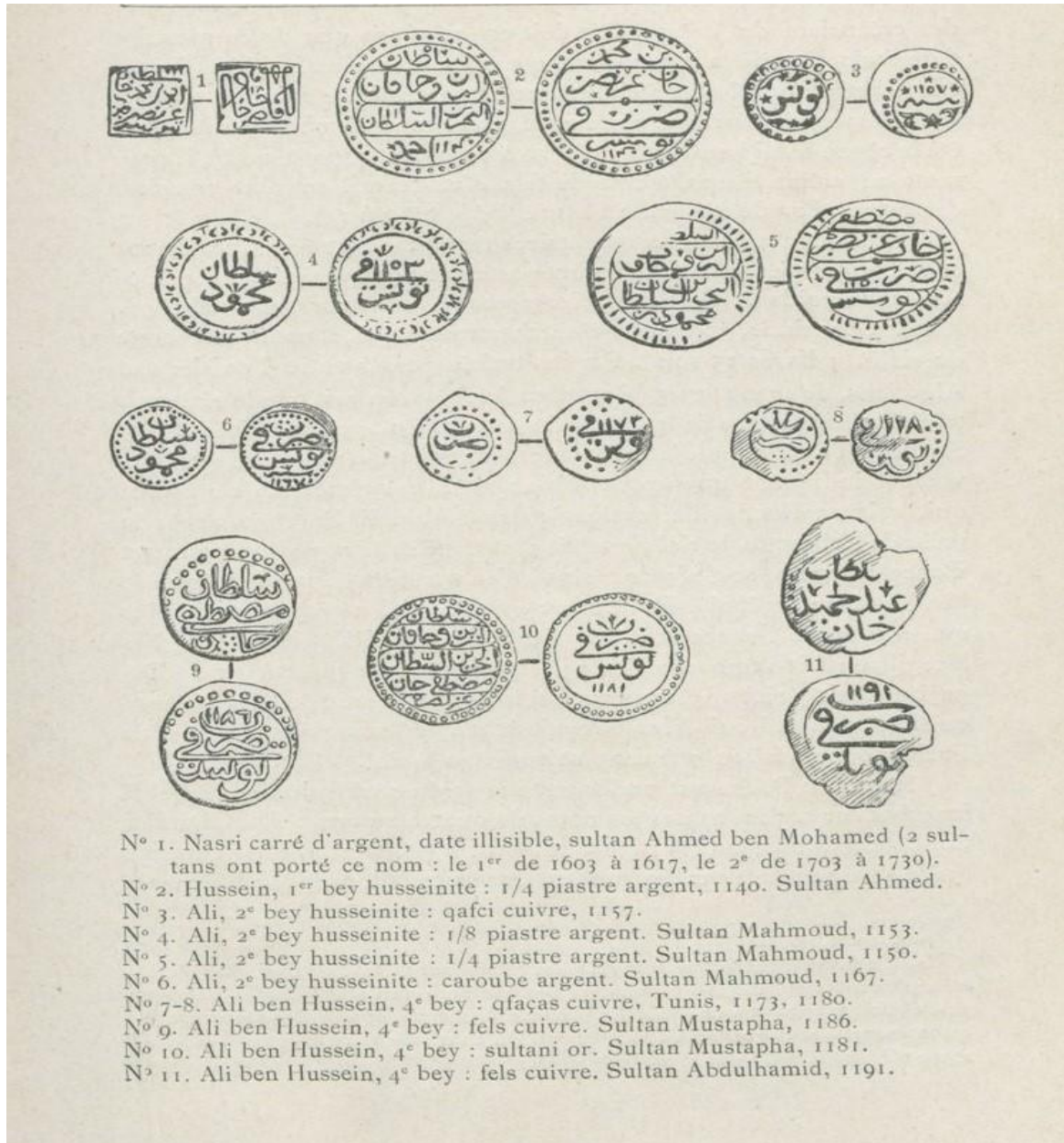
NOMS ARABES	NOMS FRANKS	VALEUR ¹
ريال rial	piastre	16 caroubes.
خروبة kharrouba	caroube	{ 3 nasri 1/4 (39 flous reqaq) ou 1/16 ^{me} du rial.
ناسري nasri	{ aspre, blanquille, (aqtcheh en turc)	{ 2 flous ou 1/52 ^{me} du rial.
فلس fels (plur: flous)	bourbe	{ 1/2 nasri ou 6 flous reqaq ou 1/104 ^{me} du rial.
فبصي qafci (ou hidra) ou	bourbine	{ 1/12 ^{me} du nasri ou 1/624 ^{me} du rial.
فلس رفيف fels reqiq		

_ ينظر :

- Henri Hugon, Les emblèmes des Beys de Tunis, Ernest Leroux, Paris, 1913, p 17.

الملحق : 15

_ تمثل هذه الصورة مجموعة من العملات التي كانت مستعملة على عهد البايات الحسينيين الأوائل وهم حسين بن علي مؤسس الأسرة الحسينية، ومن تلاه في الحكم الباي علي باشا، والباي الثالث علي بن حسين.

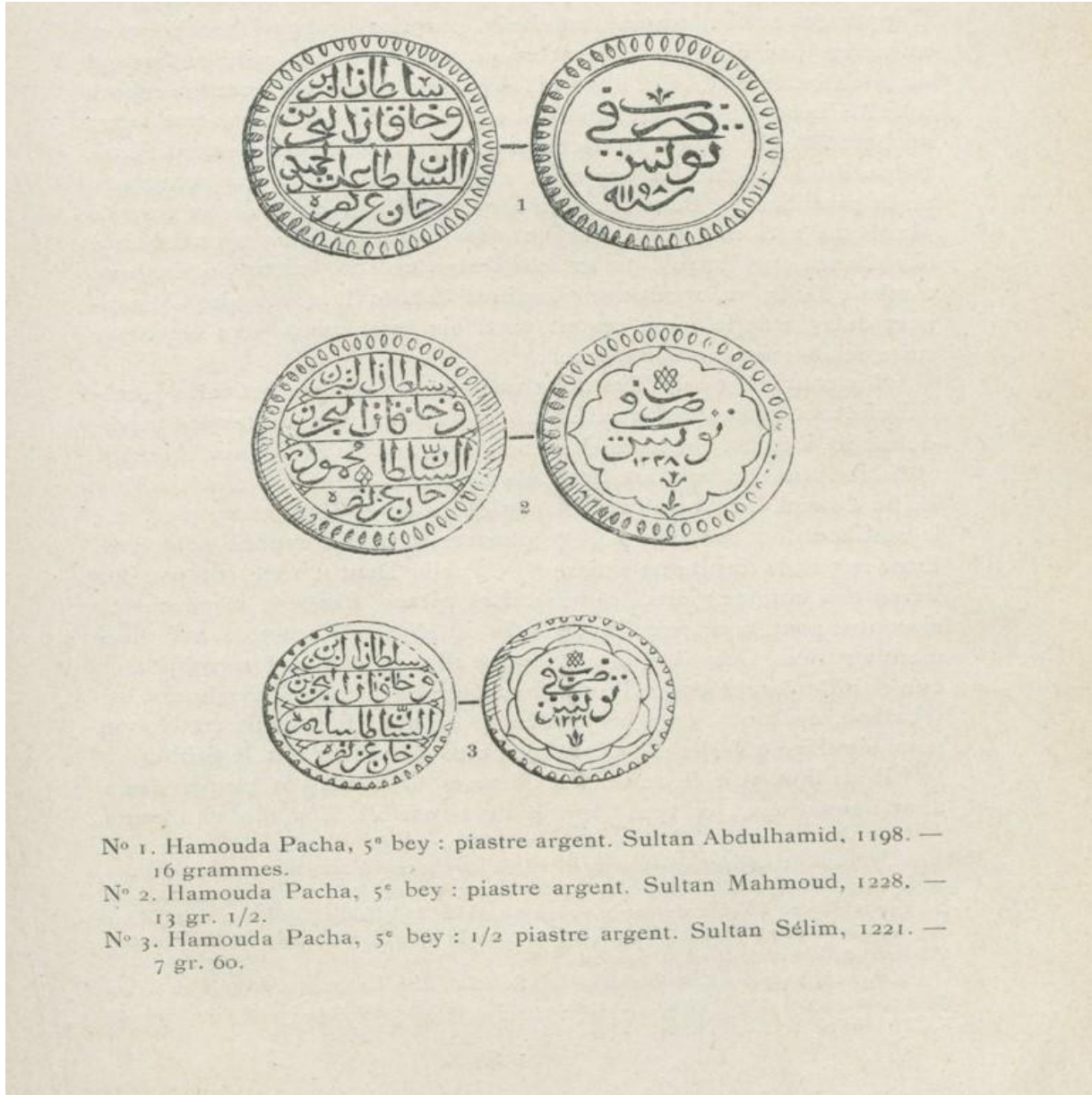


_ ينظر :

- Henri Hugon, Op.cit, p 19.

الملحق : 16

_ تمثل هذه الصورة مجموعة من العملات التي كانت مستعملة على عهد حمودة باشا على فترات مختلفة.

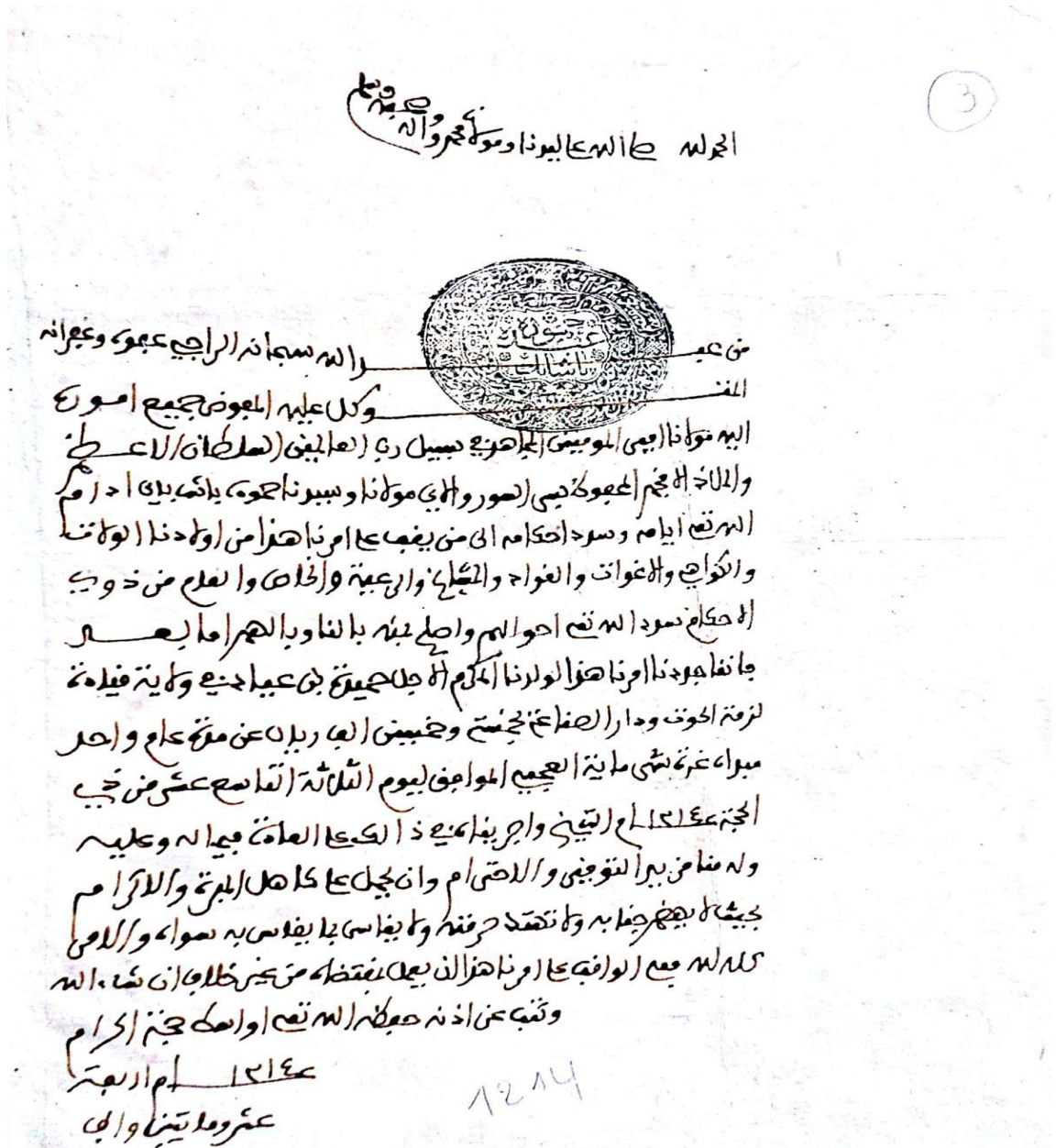


_ ينظر :

- Henri Hugon, Op.cit, p 21.

الملحق: 17

_ وثيقة توضح تجديد قيادة لزمة الحوت ودار الصناعة إلى حميدة بن عياد سنة 1214 هـ بأمر من الباي حمودة باشا الحسيني (1782-1814م).



كتابة وثيقة: تجديد قيادة لزمة الحوت ودار الصناعة إلى حميدة بن عياد سنة 1214هـ

بأمر من الباي حمودة باشا الحسيني (1782-1814م)

الحمد لله صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

من عبـد الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه المتـوكل عليه المفوض جميع أموره إليه مولانا أمير المؤمنين المجاهد في سبيل رب العالمين السلطان الأعظم والملاذ الأفخم المحفوظ بسر (...) مولانا سيدنا حمودة باي أدام الله أيامه وسدد أحكامه إلى من يقف على أمرنا هذا من أولادنا الولايات والكواهي والأغوات والقواد والمشايخ والرعية والخاص والعام من ذوي الأحكام سدد الله تعالى أحوالهم وأصلح بمنه بالناس وبالهم أمّا بعد فإننا جردنا أمرنا هذا لولدنا المكرم الأجل حميدة بن عياد في ولاية قيادة لزمة الحوت ودار الصناعة بخمسة وخمسين ألف ريال عن مدة عام واحد مبداه غرة شهر ماية العجمي الموافق ليوم الثلاثة التاسع من ذي الحجة عام 1214م الديني وأجريناه في ذلك على العادة فيماله وعليه وله منا مزيدا التوقير والاحترام وأن يحمل على كاهل المبرة والإكرام بحيث لا يهضم جنابه ولا تهتد حرقة ولا يقاس بما يقاس به سواه والأمر كله لله فعلى الواقف على أمرنا هذا أن يعمل بمقتضاه من غير خلاف إنشاء الله.

وكتب عن إذنه حفظه الله تعالى أواسط حجة الحرام عام 1214م أربعة وعشر ومائتين وألف.

الملحق : 18

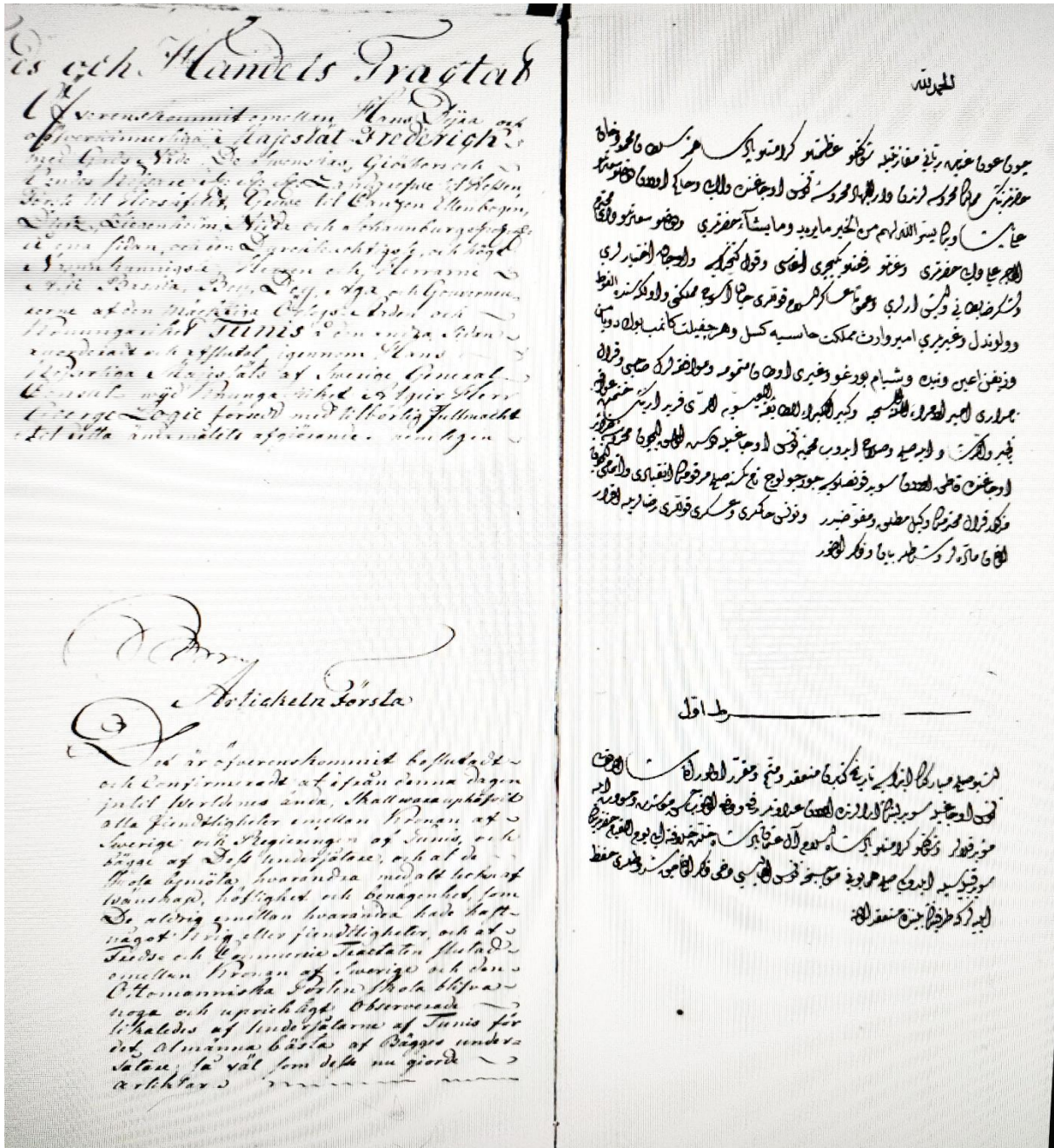
ـ وثيقة تمثل جرد لما يقوم به اللزامة عند حساب قيمة اللزامة وعلى سبيل المثال في هذه الوثيقة حساب حسن بن ساسي فيما يخص منتوجي القمح والشعير، خلال سنتي 1191 و1192هـ / 1777 و1778م.

[illegible]

_ ينظر: الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر رقم 207، صفحة 77.

الملحق : 19

_ معاهدة سلم وتجارة أبرمت في 01 رمضان 1149 هـ الموافق لـ 08 جانفي 1737 م بين الإيالة التونسية ودولة السويد.



ثاني شرط

حرفه من غير ان يكون له في نفسه شيء من الحروف
وغيره من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف
التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف

ثالث شرط

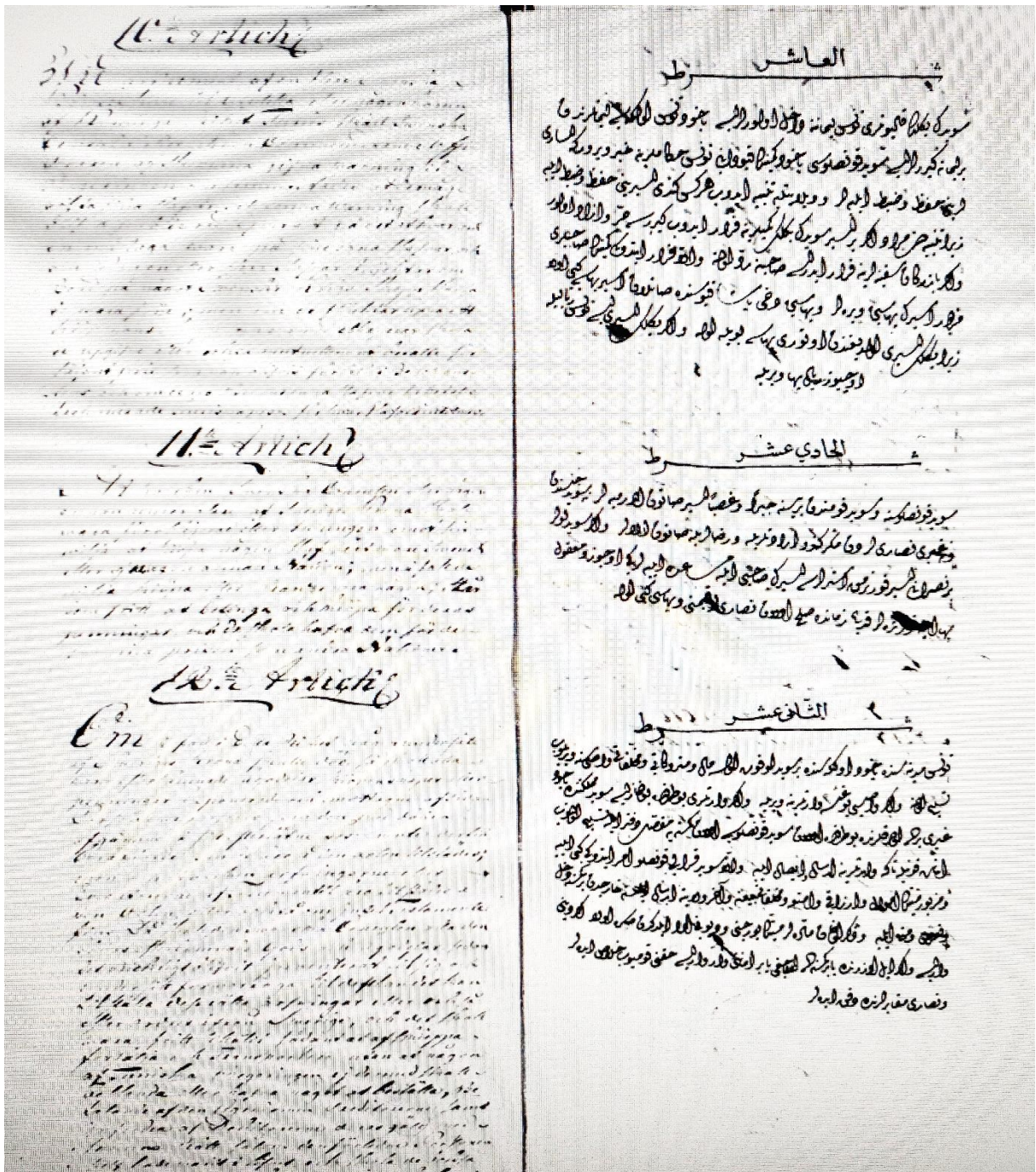
سواء كان الحرف من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف
أو من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف
أو من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف

أربعة شروط

في ان يكون الحرف من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف
أو من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف
أو من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف

خامس شرط

في ان يكون الحرف من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف
أو من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف
أو من الحروف التي لا يكون لها في نفسها شيء من الحروف



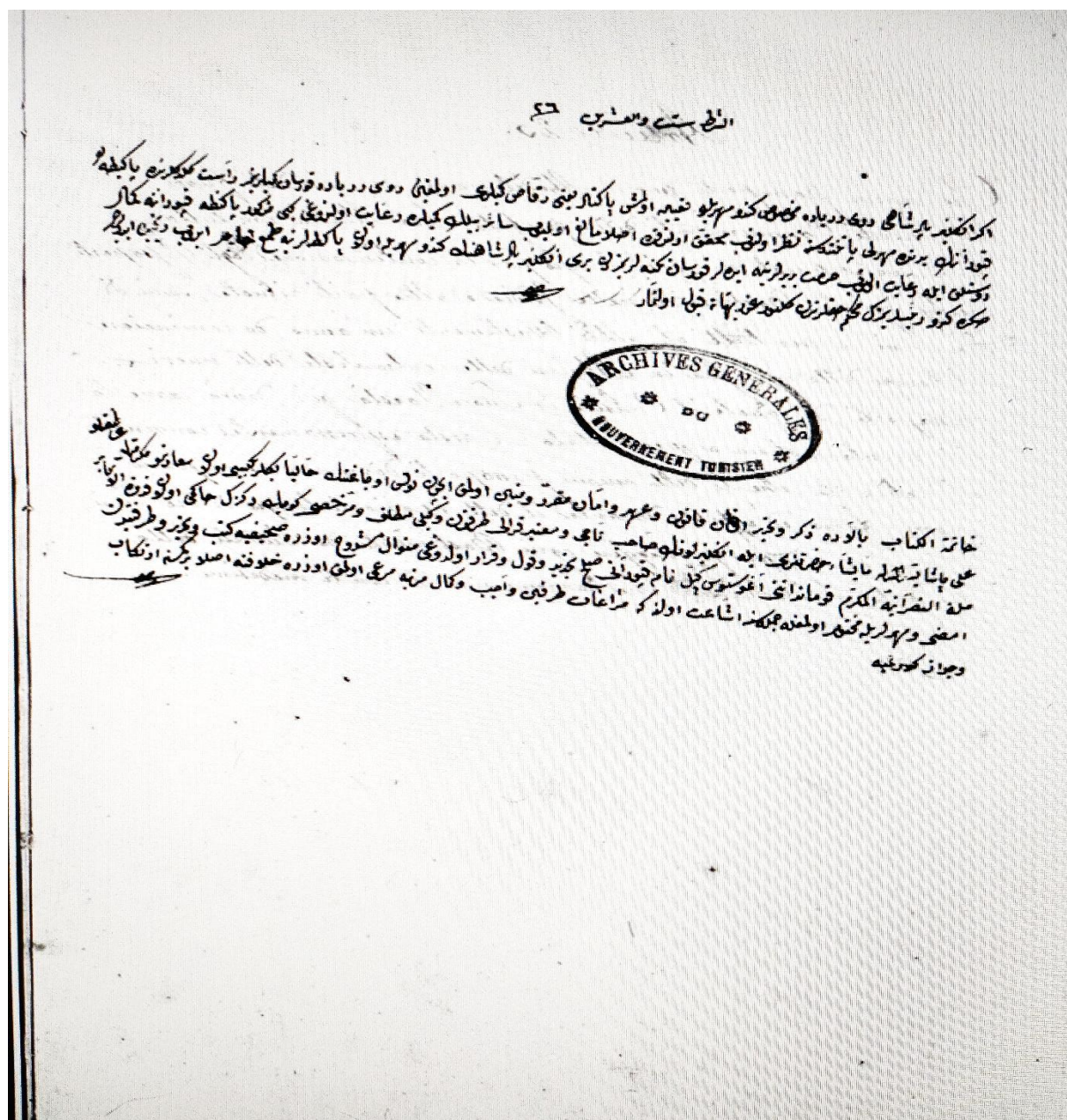
نسخة الشروط التي افقدت بغير الدولة التونسية ودولة اسبانيا
بإمستانه اعليه باسم علي بناتنا واحماهم علي بن ابي



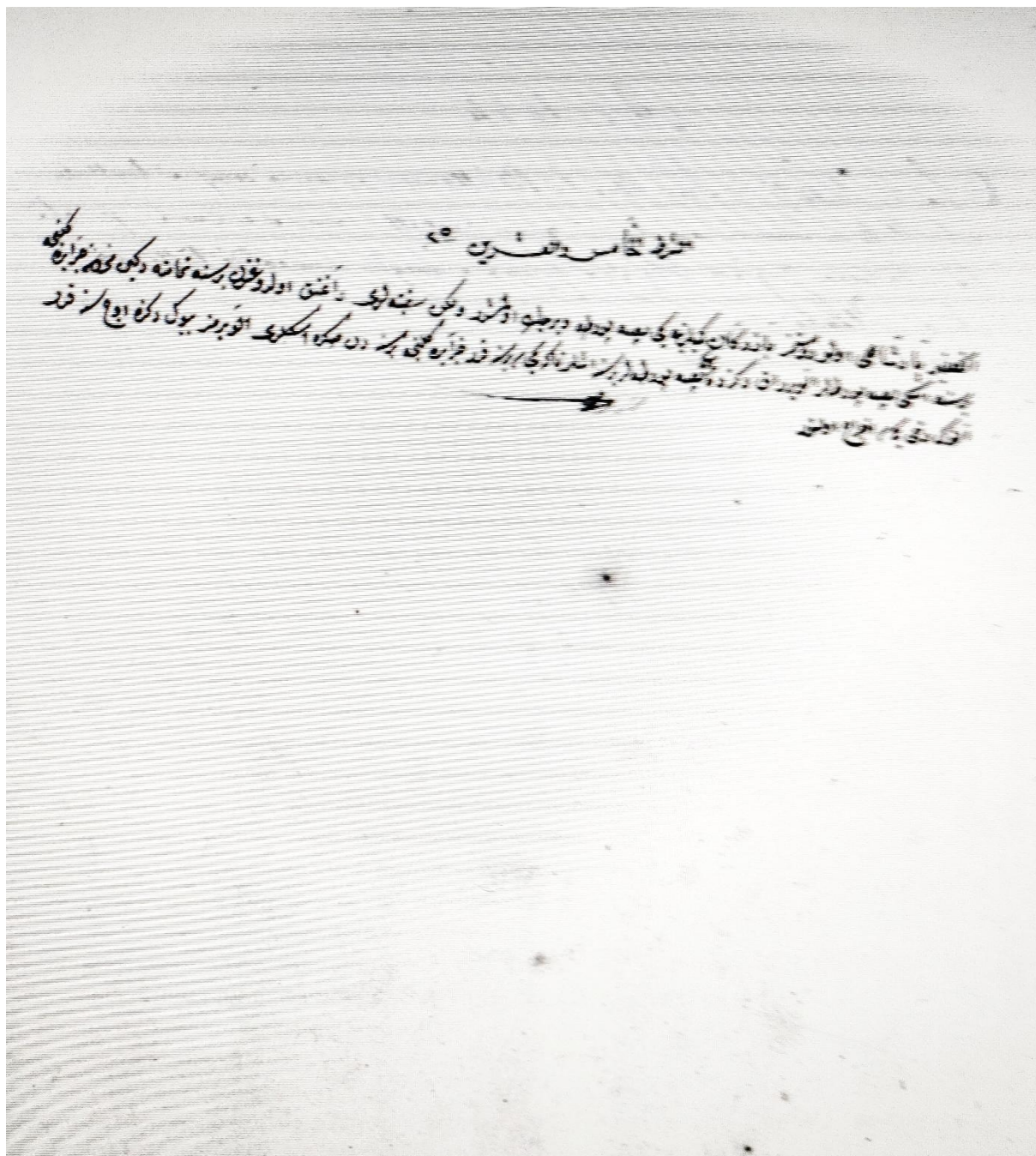
_ ينظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 258، الملف 763، التاريخ الأدنى والأقصى 1737.

الملحق : 20

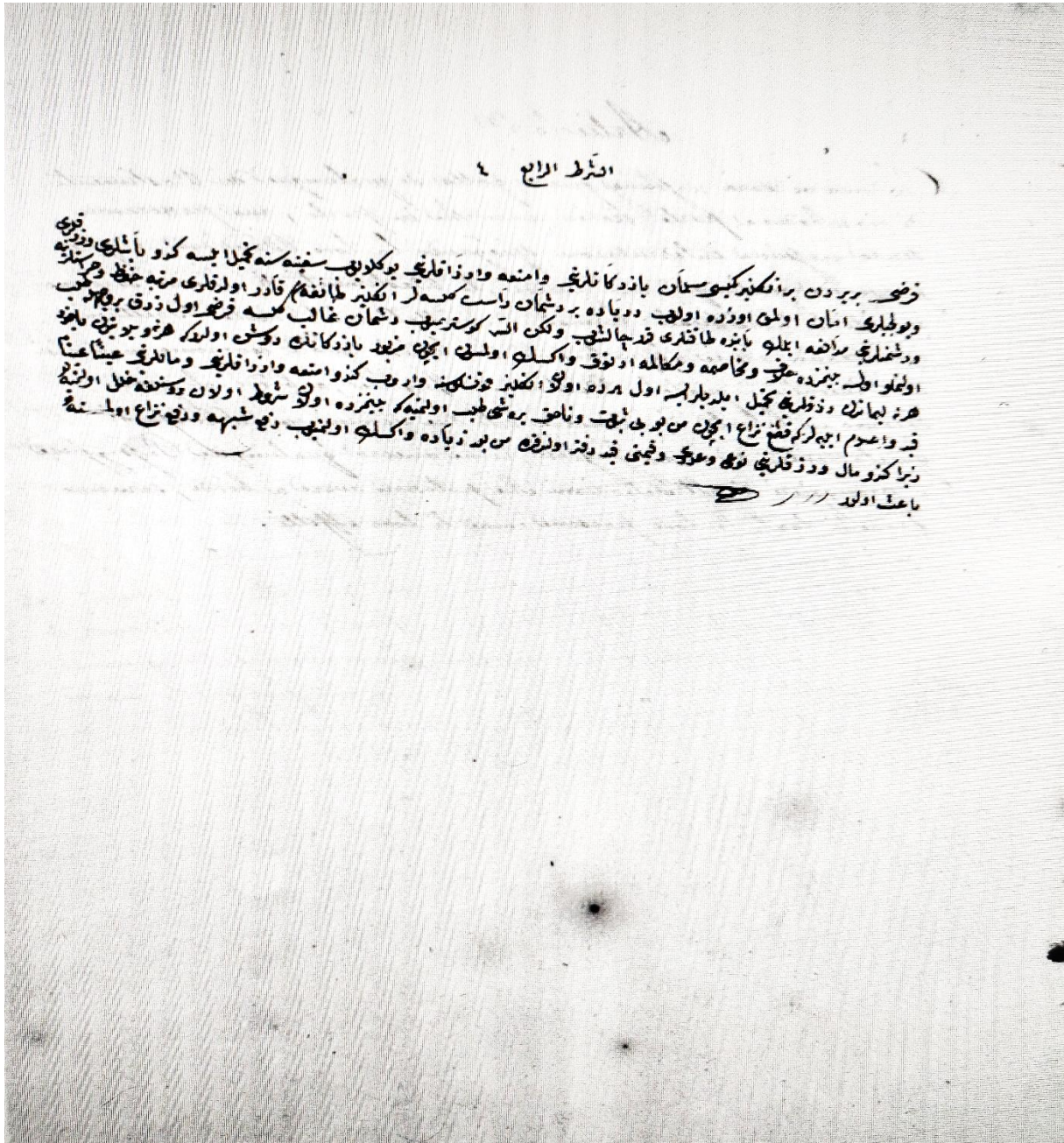
– بعض من شروط المعاهدة التي أبرمت بين علي بن حسين بن علي باي وجورج الثاني ملك إنجلترا تتعلق بحماية السفن والأشخاص سنة 1751م.



... يتبع



الفصل الخامس عشر
عادت فریه و قافون مالتوفه او وده حق الواد لیهانه بافتد بر بفریه بر بیله خیل کیمسه فیه ان مفتون فیه ان
و به قافون و ده سوره سوره دیکه فونوا اولونه دوشه جا کده خبر و بروب و حاکم الوقت ازن اسلب بود و بلیه لقب شکی
او و ده لقب آله و بروب شوش کیمین دبله اولو افار دنی کیمین بیه لقب شکی المود بروب لا زملد که انصیر طالعینه
سار دن زیاد و رعایه و رعایت کیمین دنی و کیمین بلیه بافتد دوشه صد افار بلیه رایو زیاده مرغی و مرغی فیتن
رعایه و لقب و کیمین بیه بلیه عادت او و ده بلیه خانه و در دق ان واحد نره بادوم انصیر فونوا و فیتد و باده و رایو
فونوا فیتد و در دق فیه زن اجه در که بیلدن سازعه و خاصه او فیه بویه و فیتد



__ ينظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 244، الملف 405، الملف الفرعي 1، التاريخ الأدنى والأقصى 1751م.

ثَبَّتِ الْمَصَادِرَ
وَالْمَرَاجِعَ

ثبت المصادر والمراجع (البيبليوغرافيا)

أ . الوثائق الأرشيفية:

- 1_ الأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخية، الحافظة رقم 0186، الملف رقم 1055، سنة 1781 م.
- 2_ الأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخية، الحافظة رقم 238، الملف رقم 550، سنة 1782 م
- 3_ الأرشيف الوطني التونسي، الصندوق 223، الملف 384، الوثيقة رقم 19 (14)، سنة 1822 م
- 4_ الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 224، الملف 405، الملف الفرعي 1، التاريخ الأدنى والأقصى 1751 م.
- 5_ الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الحافظة 2، الملف 1، الملف الفرعي 1، ص 3، سنة 1214 هـ/ 1800 م
- 6_ الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر رقم 207، صفحة 77، خلال سنتي 1191 و 1192 هـ/ 1777 و 1778 م.
- 7_ الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 205، الملف 59، 1155 هـ/ 1742 م.
- 8_ الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 258، الملف 763، التاريخ الأدنى والأقصى 1737.

ب . المصادر المطبوعة:

. باللغة العربية:

- 1_ بن أحمد ابن الشماع أبو عبد الله محمد، الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق وتقديم الطاهر محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1984م.
- 2_ الأنسة تولي، عشر أعوام في طرابلس 1783-1793، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967م.
- 3_ بن أبي بكر المسعودي البكري محمد الباجي، الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد زينهم محمد عذب، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 2012م.
- 4_ بيرم الخامس محمد، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي ورياض المرزوقي وعبد الحفيظ منصور، شركة أوربيس للطباعة المجلد2، ط2، تونس، 1999م.
- 5_ حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية 958 - 1248 هـ (1551 - 1831م)، الجزء 1، تحقيق: محمد الأسطى وعمار جحيدر، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، ط2، ليبيا، 2001م.
- 6_ بن الحسن اليوسي محمد العياشي، رحلة اليوسي (1101-1102هـ/1690-1691م)، تحقيق أحمد الباهي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، ط1، قرطاج، 2018م.
- 7_ بن حمادوش الجزائري عبد الرزاق، رحلة ابن حمادوش الجزائري - لسان المقال في النبا عن النسب والحسب والحال، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م، ص32.
- 8_ بن خليل بن بطرس بن جاويش سليمان، التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012م

- 9_ بن خليل ابن غلبون الطرابلسي أبي عبد الله محمد، التذكّار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، التصحيح والتعليق عليه: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002م.
- 10_ خوجة حسين، ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، المطبعة الرسمية العربية، تونس، 1326هـ/1908م.
- 11_ بن الخوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986م.
- 12_ ريمون أندريه، المدن الكبرى في العصر العثماني دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1991م.
- 13_ سرهنك إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، المطبعة الأميرية، الجزء 2، ط1، مصر، 1312هـ/1894م.
- 14_ بن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، منشورات زخارف للنشر، المجلد 1، الجزء 2، تونس، 2021م.
- 15_ بن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، منشورات زخارف للنشر، المجلد 2، الجزء 3، تونس، 2021م.
- 16_ بن العطار أحمد بن المبارك، تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق وتعليق وتقديم: عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011م.
- 17_ بن عثمان خوجة حمدان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث، الجزائر، 2005م.

- 18_ بن عثمان السنوسي أبي عبد الله محمد، مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق وتعليق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، الجزء 01، ط1، بيروت، 1994م.
- 19_ بن عمر التونسي محمد، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق: خليل محمود عساكر ومصطفى محمد مسعد، راجعه: محمد مصطفى زيادة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، 1965م.
- 20_ العنتري محمد الصالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
- 21_ العنتري محمد الصالح، مجاجات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
- 22_ فالنسي لوسيت، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830م، ترجمة: إلياس مرقص، دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1980م.
- 23_ القيرواني الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 1994م.
- 24_ القيرواني محمد ابن أبي القاسم الرعيني (ابن أبي دينار)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، ط1، تونس، 1286هـ.
- 25_ كربخال مارمول، إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الجزء 3، الرباط، 1989م.
- 26_ بن محمد الأندلسي أبي عبد الله محمد (الوزير السراج)، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، دار الكتب الشرقية، الجزء 2، تونس، 1973م.
- 27_ بن محمد ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، ط1، دمشق، 2004م.

- 28_ بن محمد العياشي عبد الله، الرحلة العياشية 1661 . 1663م، مج1، حققها وقدم لها: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1، أبو ظبي، 2006م.
- 29_ بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني أبي عبد الله محمد (الإدريسي)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، المجلد1، القاهرة، 2002م.
- 30_ بن محمد المالكي أبو بكر عبد الله، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساکهم وسیر من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوش، مراجعة: محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، الجزء 1، ط2، بيروت، 1994م.
- 31_ بن محمد الورثياني الحسين، نزهة الأنظار في فصل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثيانية، مطبعة ببيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908م.
- 32_ بن محمد الوزان الفاسي الحسن (ليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، الجزء2، ط2، بيروت، 1983م.
- 33_ المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1168-1246هـ/1754-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
- 34_ المقدسي محمد بن أحمد، رحلة المقدسي أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم 985-990هـ، حررها وقدم لها: شاکر لعبي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2003م.
- 35_ مقديش محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، المجلد 2، ط1، بيروت، 1988م.
- 36_ النائب الأنصاري الطرابلسي أحمد بك، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرّجاني، ليبيا.

37_ هابنسترايت جوهان أورنست، رحلة العالم الألماني: ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1445هـ-1732م)، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007م.

38_ هورنمان فريدريك وجوردون لينجالكسندر، رحلتان عبر ليبيا، ترجمة: دار الفرجاني، مكتبة دار الفرجاني، ط1، طرابلس، 1974م.

39_ بن عبد الوهاب المكناسي محمد، رحلة المكناسي، تحقيق وتقديم: محمد بوكبوط، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003م.

40_ بن يوسف محمد الصغير، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، تقديم وتحقيق: أحمد الطويلي، المجلد 1، المطبعة العصرية، ط 1، تونس، 1998م.
. باللغة الفرنسية:

1_ Chevalier D'arvieux, Mémoires du Chevalier D'arvieux, Libraire rue S. Jacques, Tome 3, Paris, Sans date de publication.

2 _ De Card Rouard, Traité de la France avec les pays de l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc, A. Pedone Editeur, Paris, 1906.

3_ De Paradis Venture, Alger au XVIII^e Siècle, Edté par E. Fagnan, Imprimeur Libraire éditeur, Alger, 1898.

4_ Guérin Victor, Voyage Archéologique dans la Régence de Tunis, Henri plon imprimeur-éditeur, Tome1, Paris, 1862.

5_ Henri Hugon, Les emblèmes des Beys de Tunis, Ernest Leroux, Paris, 1913.

6_ L'abbé Poiret, Voyage en Barbarie ou lettres écrites de l'Ancienne Numidie pendant les années 1785-1786, Libraire rue du Hurepoix, Tome1, Sans date de publication.

7_ Maggil Thomas, Nouveau voyage à Tunis, traduit de l'anglais avec des notes par M. Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815.

8_ Paysonnel et Desfontain, Voyage dans les régence de Tunis et d'Alger, publiés par M. Dureau De La Malle, Tome 1, librairie de gide éditeur des annales des voyages, Paris,1838.

9_ Plantet Eugène, Correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour 1577 - 1830, , Tome 3, ancienne librairie germer bailliére et Félix Alcan, Éditeur Boulevard Saint-Germain,1899.

10_ Saint Lager Marcel Juillent, La Régence de Tunis, Juillet saint-lager éditeur, Alger,1874.

ج . المراجع:

. باللغة العربية:

1_ الأبيض رجب نصير ، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر دراسة

في التاريخ السياسي والاقتصادية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس، 1998م.

2_ أحمدية عميراي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال

الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، 2002م.

3_ الأرقش دلندة والأرقش عبد الحميد وبن طاهر جمال، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر،

مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003م.

4_ بن إسماعيل عمر علي، إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835م، مكتبة

الفرجاني، ط1، ليبيا، 1966م.

5_ أمين سمير، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل ق داغره، دار الحداثة للطباعة

والنشر والتوزيع، ط3، لبنان، 1981م.

6_ أندري جوليان شارل، تاريخ إفريقيا الشمالية. تونس - الجزائر - المغرب الأقصى من الفتح

الإسلامي إلى سنة 1830م، ترجمة: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، ج 2،

تونس، 1983م.

- 7_ إيفانوف نيقولا، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574م، ترجمة: يوسف عطا الله، مراجعة وتقديم: مسعود ضاهر، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1988م.
- 8_ إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ط1، بنغازي، 2002م.
- 9_ بازامة محمد مصطفى، الدبلوماسية الليبية في القرن الثامن عشر عبد الرحمن آغا البديري 1720-1792م، منشورات مكتبة قونيا للنشر والتوزيع، بنغازي.
- 10_ باي المختار، حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية، ترجمة: البشير بن سلامة، الأطلسية للنشر، ط1، تونس، 2009م.
- 11_ برنشفيك روبر، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، تعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، الجزء 2، ط1، بيروت، 1988م.
- 12_ بروشين نيكولاي إيليتش، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ترجمة وتقديم: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت، 2001م.
- 13_ البشروش توفيق، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675م، مجموعة أيام الناس، شركة أوربيس، تونس، 1992م.
- 14_ بولعراس الحبيب، تاريخ تونس. أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة، ترجمة: الصادق الصادق بن مهني، سراس للنشر، تونس، 2011م.
- 15_ التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1989م.
- 16_ التيمومي الهادي وآخرون، المغبيون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، ط1، تونس، 1999م.
- 17_ جحيدر عمار، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1991م.

- 18_ الجمال شوقي عطالله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1977م.
- 19_ الجميعي عبد المنعم، الدولة العثمانية والمغرب العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م.
- 20_ جوهر حسن محمد، شعوب العالم تونس، دار المعارف، مصر، 1961م.
- 21_ الجوهري يسري، جغرافية البحر المتوسط، ترجمة: منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1984م.
- 22_ الحجي عبد الرحمن علي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92-897هـ/711-1492م)، دار القلم، ط7، دمشق، 2010م.
- 23_ بن رجب رضا، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685 - 1857م)، دار المدار الإسلامي، ط1، لبنان، 2010م.
- 24_ عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م.
- 25_ رزوق محمد، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17م، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998م.
- 26_ روسو ألفونس، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ترجمة وتحقيق: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.
- 27_ روسي إيتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ط2، القاهرة، 1991م.
- 28_ ريمون أندريه، العواصم العربية، عماراتها وعمرانها في الفترة العثمانية، تعريب: قاسم طوير، دار المجد، ط1، دمشق، 1986م.
- 29_ ريمون أندريه، المدن الكبرى في العصر العثماني دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1991م.

- 30_ الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م.
- 31_ زليتنر جان كلود، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا 1500 . 1795 (فرنسي، ترجمة: جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، مصراته، ليبيا، 2001م.
- 32_ زيادة نيقولا، إفريقيات دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي، رياض الرئيس للكتب والنشر، ط1، لندن، 1991م.
- 33_ سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياح البحر، تعريب: عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006م.
- 34_ سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2012، ص184.
- 35_ سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي الشيخ المهدي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
- 36_ سعيدوني ناصر الدين، دراسات أندلسية مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م.
- 37_ سيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة-الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 2002م.
- 38_ شرف الدين إنعام محمد سالم، تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادية دراسة في مؤسسات المدينة التجارية 1711 . 1835، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس، 1998م.
- 39_ الشريف محمد الهادي، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، ط3، تونس، 1993م.

- 40_ الشلق أحمد زكريا، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916م، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002م.
- 41_ الشيخ رأفت غنيمي، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2005م.
- 42_ ضيف شوقي، عصر الدول والإمارات ليبيا-تونس-صقلية، دار المعارف، القاهرة، 1992م.
- 43_ ابن عاشور محمد الطاهر، أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، دار سحنون للنشر والتوزيع ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، تونس، 2006م.
- 44_ العبيدي بيّة، باردو السواني والقصور خلال الفترة الحسينية 1705-1957م، مجمع الأطرش لنشر الكتاب المختص وتوزيعه، ط1، تونس، 2019م.
- 45_ العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر - تونس - المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، مصر، 1993م.
- 46_ فروة محمود، التجارة والتجار في تونس (1881-1956م)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، سلسلة تاريخ 4، المجلد 38، تونس، 2009م.
- 47_ القبسي ناهض عبد الرزاق، المسكوكات النقدية في البلدان العربية قديما وحديثا، بيت الحكمة، بغداد، 2011م.
- 48_ لفوميكاكي رود، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة: طه فوزي، مكتبة الفرجاني، ليبيا.
- 49_ لهيطة محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2، القاهرة، 1944م.
- 50_ لوتيسكي فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، دار الفارابي، ط8، بيروت، لبنان، 1985م.

- 51_ محمد زيتون محمد، القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1988م.
- 52_ المدني أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 (سيرته - حروبه - أعماله - نظام الدولة والحياة العامة في عهده)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
- 53_ عبد الوهاب حسن حسني، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية، ط3، تونس، 1373هـ.
- 54_ يحي جلال، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965م.
- 55_ بن يدر كريم، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و19م، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007م.

. باللغة الفرنسية:

- 1_ Armand de Flaux, La Régence de Tunis au Dix-Neuvième Siècle, Challamel Ainé Libraire-Editeur, Paris, 1865.
- 2_ Bonnassieux Pierre, Les grandes compagnies de commerce, Librairie Plon, Paris, 1892.
- 3_ Chabaud Louis, Marseille et Ses industries : les cuirs et les peaux, Barlatier- Feissat Père et Fils, Marseille, 1881.
- 4_ Dugate R, Notice sur les poids, Msures et Monnaie de Tunis et sur leurs rapports avec ceux de France et d'Angleterre, Barrois l'ainé libraire, Paris, 1832.
- 5_ Elie De La Primaudaie, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, imprimerie de ch lahure, Paris, 1861.
- 6_ Faucon Narcisse, La Tunisie avant et depuis l'occupation française histoire et colonisation, libraire coloniale, Tome 1, Paris, 1893.
- 7_ Henry dunant, Notice sur la régence de Tunis, imprimerie de jules-G^{me} fick, Genève, 1858.

8_ Jean Joseph Marcel et Frank Louis, Histoire et description de la Régence de tunis, Firmin Didot Freres Editeurs , Paris, Sans date de publication.

9_ Masson Paul, Histoire Établissements et du Commerce Français dans L'afrique Barbaresque (1560-1793) (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), Librairie Hachette, Paris, 1903.

10_ Valensi Lucette, Fellahs Tunisiens l'économie rural et la vie des compagnes aux 18^e et 19^e siècles, Mouton et Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, 1977.

د . الرسائل الجامعية:

1_ الإمام رشاد، سياسة حمودة باشا في تونس 1782_1814، (أطروحة دكتوراه قدمت لدائرة التاريخ)، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971م.

2_ البرهومي عثمان، اللزيم والمجال الحضري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث 1705_1856م، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2008/2009م.

3_ بوتوقوماس حفيظة، الحياة الاجتماعية في تونس خلال العهد الحسيني (1117هـ/1705م - 1251هـ-1835م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر - 2، الجزائر، 2010/2011م.

4_ بولصباغ وهيبة، العلاقات التجارية بين مدينة الجزائر ومدينتي تونس وسلا كمراكز للجهاد البحري خلال القرنين (17-18م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013/2014م.

- 5_ توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007م.
- 6_ جراد المهدي، عائلات المخزن بالإيالة التونسية (1705-1881م)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2008 / 2007م.
- 7_ حفيان رشيد، الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11-12 هـ / 17-18م، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013 / 2014م.
- 8_ خرنق مبروكة، العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1605-1705م) سياسيا وتجاريا، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث)، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011 / 2012م.
- 9_ ريم بدري يحيى الزادمة، العلاقات التجارية والثقافية بين المغرب العربي والسودان الغربي (الثامن . العاشر الهجري / الرابع عشر . السادس عشر الميلادي)، (بحث مقدم لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في التاريخ الإسلامي)، كلية الآداب والتربية، قسم التاريخ، جامعة التحدي، سرت، ليبيا، 2008م.
- 10_ سعيداني محفوظ، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) (من مطلع القرن 18م / 12 هـ إلى 1830م / 1245هـ)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر - 2، الجزائر، 2011 / 2012م.

- 11_ بن سليمان فاطمة، الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر (نشأة المجال)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2004 / 2005م.
- 12_ سمير علي حسن، النظام المالي في الدولة العثمانية من قيام الدولة حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات من (1299-1839م)، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2015 / 2016م.
- 13_ صنديد ياسين، الأسرة الحسينية ودورها في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا (1117 - 1197هـ / 1705-1782م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث)، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، الجزائر، 2012 / 2013م.
- 14_ صورية حسام، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، وهران، 2012 / 2013م.
- 15_ العايب كوثر، العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات (1711-1830م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، الوادي، 2013 / 2014م.
- 16_ العبيدي نبيهة السلطاني، القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 إلى 1814م (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 1999 / 2000م.

- 17_ قرود لحسن، دور الجزائر في تدعيم الحكم العثماني في تونس خلال القرن السادس عشر (م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر - 2، الجزائر، 2017/2018م.
- 18_ اللواتي محمد، تزويد المدن التونسية بالمياه خلال العهد الحسيني دراسة تاريخية وأثرية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التراث تخصص آثار إسلامية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، 2012/2013م.
- 19_ مايدي كمال، السلطة والمجتمع بإيالة تونس خلال العهد الحسيني 1705-1814م مقارنة سياسية اجتماعية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ حديث)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة غرداية، الجزائر، 2017/2018م.
- 20_ مايدي كمال، علاقات تونس مع دول أوروبا الغربية المتوسطية وتأثير البحرية فيها في عهد حمودة باشا من 1782م إلى 1814م، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث)، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2012م.
- 21_ محمدي رزيقة، إصلاحات حمودة باشا الداخلية وعلاقاته الخارجية بإيالة تونس (1782 - 1814م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر - 2، الجزائر، 2011/2012م.
- 22_ مقصودة محمد، أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس وليبيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين دراسة سوسيو تاريخية مقارنة، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، 2018/2019م.

23_ وفاء كاظم ماضي الكندي، دراسة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835 - 1911م)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه آداب في التاريخ الحديث)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، ماي 2005م.

هـ . المقالات:

. باللغة العربية:

1_ إبراهيم حسين عبد الله، تمردات وثورات الإنكشارية في تونس خلال عهد الأسرة المرادية والنصف الأول من عهد الأسرة الحسينية (1631-1831م)، مجلة سرت، مركز البحوث والاستشارات، المجلد 06، العدد 02، تونس، ديسمبر 2016م.

2_ أوزايد بالحاج وبوسليم صالح، تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري، مجلة روافد للبحوث والدراسات جامعة غرداية، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، جوان 2017م.

3_ البرهومي عثمان، بلاد "الدّوارة ومجالها الجبلي: آخر ملاذ لقبيلة الهمامة سنة 1750م، مجلة مدارات تاريخية مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 3، الجزائر، سبتمبر 2020م.

4_ بليل محمد وشرف عبد الحق، العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2018م.

5_ بنهاشم محمد، الولايات المتحدة الأمريكية والإيالات العثمانية الجزائر ليبيا وتونس، مجلة دفاتر تاريخية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، العدد 01، المغرب، 2010م.

- 6_ بوبكر الصادق، إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط مرسيلا وليفورنة، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية الموريسكية، د ط، تونس، 1987م.
- 7_ بوتوقوماس حفيظة، النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني (1705-1830م)، حوليات التاريخ والجغرافيا المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015م.
- 8_ بوزوجة سميرة، الرحالة الأوروبيون في البلاد التونسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، المجلة الجزائرية للمخطوطات مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، المجلد 18، العدد 1، مارس 2022م.
- 9_ بوسليم صالح وعلون عبد القادر، تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني، مجلة آفاق للعلوم لجامعة الجلفة، العدد 10، جانفي 2018م.
- 10_ التائب المنصف، المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني، مجلة روافد، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة تونس، العدد 04، تونس، 1998م.
- 11_ التيمي عبد الجليل، تأثيرات الموريسكيين الأندلسيين على المجتمعات المغربية، المجلة التاريخية المغربية، مؤسسة التيمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 120، جوان 2005م.
- 12_ حقي محمد صلاح، النشاط الاقتصادي لقبيلة الفراشيش في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وعلاقته باقتصاديات البلدان الأوروبية، مجلة كان التاريخية الإلكترونية، المجلد 12، العدد 45، سبتمبر 2019م.
- 13_ خديجة يعقوب، حامد بن شريفة شيخ أولاد مساهل وثورته على السلطة بتونس سنة 1795م، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2018م.

- 14_ بن خروف عمار، نظرة عن العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس في القرن العاشر هجري / السادس عشر الميلادي، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية وكلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، جوان 2001م.
- 15_ بن الخوجة محمد، بايات الدولة المرادية، المجلة الزيتونية جامع الزيتونة المعمور، المجلد 5، الجزء 1-2، تونس، فيفري 1942م.
- 16_ دبي إيبلازا ميكال، وثائق جديدة حول الأندلسيين بتونس في أوائل القرن الثامن عشر، تلخيص وتعريب: نور الدين الحلاوي، المجلة التاريخية المغربية مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 17-18، 1980م.
- 17_ دحو عامر وشلبي شهرزاد، أهم المراكز التجارية في الصحراء الجزائرية من خلال الرحلات الحجازية في القرنين (11-12هـ / 17-18م)، مجلة دراسات تاريخية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، جانفي 2024م.
- 18_ درويش الشافعي، الجالية الأندلسية في تونس ودورها الحضاري، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، جوان 2020م.
- 19_ درويش الشافعي، العلاقات التونسية الإسبانية ما بين سنتي 1705م و1735م بداية تأثير المصالح التجارية على الذهنية الدينية، مجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، جويلية 2020م.
- 20_ درويش الشافعي، العلاقات التونسية الفرنسية ما بين 1577 و1685 (التميز والتنوع)، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة عين تيموشت، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2020م.

- 21_ درويش الشافعي، المعاهدة التونسية البندقية سنة 1763م أول معاهدة للسلم بين تونس وجمهورية البندقية في العصر الحديث (دراسة وثيقة)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، المجلد 12، العدد 2، ديسمبر 2019م.
- 22_ درويش الشافعي، علي باي الحسيني التونسي 1759 - 1782م (مواقف من سياسته)، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية للمركز الجامعي غليزان، العدد 03، فيفري 2021م.
- 23_ رابحي محمد وأجقو علي، التواصل التجاري بين إيالتى تونس وطرابلس الغرب خلال القرن 18م وبداية القرن 19م (1705-1814م)، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 23، العدد 01، الجزائر، جانفي 2023م.
- 24_ رزيم صدام وفكاير عبد القادر، تداول النقود التونسية في الشرق الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830م)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، جانفي 2022م.
- 25_ زاهر فارس، تنوع الضرائب وتنظيماتها في عهد الدولة العثمانية وتأثيراتها الاقتصادية "دراسة تاريخية شرعية"، مجلة الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة أحمد بن بلة وهران، المجلد 20، العدد 01، الجزائر، ماي 2019م.
- 26_ الساعدي بشرى ناصر هاشم وميساء لؤي عبد الله، حمودة باشا ودوره الإصلاحي في تونس 1782-1814م، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ديسمبر 2018م.
- 27_ السعداوي إبراهيم شعبان، القيروان والقضية الحسينية خلال سنة 1735م، ندوة إشعاع القيروان عبر العصور، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، المجلد 01، تونس، أفريل 2009م.
- 28_ السعداوي إبراهيم، تطور فئة وجهاء المال بإيالة تونس، المجلة التاريخية المغاربية مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 123، 2006م.
- 29_ السعداوي أحمد، العمارة والفنون في العصر الحديث، تونس عبر التاريخ مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2007م.

- 30_ سعيداني محفوظ، التجارة بأقطار المغرب العربي في العهد العثماني ما بين القرنين (18-19م)، المجلة التاريخية الجزائرية مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021م.
- 31_ سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)، حويات الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة الكويت، الكويت، العدد 31، 1431هـ/2010م.
- 32_ سلوى هويدي، علي باي وإدارته للأزمات (1759-1782م)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 147، 2012م.
- 33_ بن الطاهر جمال، علماء القيروان والسلطة الحسينية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ندوة إشعاع القيروان عبر العصور، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، المجلد 03، تونس، أفريل 2009م.
- 34_ عابدين معاذ محمد والحموري قاسم محمد، التزام الضرائب في الدولة العثمانية دراسة تاريخية شرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 29، العدد 3، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2016م.
- 35_ عامر محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية جامعة دمشق، العددان 117-118، سوريا، جانفي-جوان 2012م.
- 36_ العبيدي نبيهة السلطاني، العوامل المؤثرة في سياسة حمودة باشا العسكرية، الكراسات التونسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، العدد 205/206، تونس، ديسمبر 2008م.

- 37_ بن عتو حمدون، الطرق التجارية وأسواق مدينة الجزائر في العهد العثماني خلال القرنين 16-19م، مجلة آفاق فكرية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، ماي 2023م.
- 38_ بن عجلان الحارثي تركي، الوجود العثماني في تونس في الفترة ما بين 1246-1298هـ/1830-1881م، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، السعودية، رجب 1428هـ.
- 39_ عزيزي محمد الحبيب، مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2005م.
- 40_ عقيب محمد السعيد وقدر محمد العيد، الإيالة التونسية والسلطنة العثمانية ... مظاهر التبعية وتجليات الانفصال، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، مارس 2019م.
- 41_ قدور عبد المجيد، النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، المجلد 18، العدد 03، الجزائر، ديسمبر 2007م.
- 42_ كشود حسان، بايلك الشرق دراسة طبيعية وزراعية من خلال الرحالين بايسونيل ودي فونتين والدكتور توماس شو، مجلة قضايا المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، جوان 2017م.
- 43_ لزغم فوزية، بايات الأسرة الحسينية بتونس تكوينهم العلمي وأثرهم في الحركة العلمية (1117-122هـ / 1705-1814م)، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2020م.

- 44_ المازري بديرة، العلاقات السويدية التونسية 1737-1815م حسب وثائق الأرشيف
السويدي، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 27،
العدد 103، تونس، 1990م.
- 45_ مايدي كمال وبوسليم صالح، نشاط القرصنة بإيالة تونس في عهد حمودة باشا الحسيني
(1782-1814م) الأهداف والنتائج، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، المجلد
14، العدد 1، الجزائر، جوان 2021م.
- 46_ مايدي كمال، الأوقاف والملكية العقارية بالبلاد التونسية خلال القرن الثامن عشر الميلادي،
مجلة المفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 5، العدد 01،
الجزائر، 1442هـ/2021م.
- 47_ مايدي كمال، جوانب من العلاقات الخارجية لإيالة تونس مع فرنسا والدويلات الإيطالية في
عهد حمودة باشا الحسيني (1782 - 1814م)، مجلة عصور كلية العلوم الإنسانية والعلوم
الإسلامية، جامعة وهران 1. أحمد بن بلة، المجلد 17، العدد 02، 2018م، الجزائر.
- 48_ بن محجوبة عبد القادر وبن موسى حمادي، الطرق التجارية والعلاقات الاقتصادية بين تونس
والسودان الغربي خلال عهد الدولة الحفصية 1228-1574م، المجلة التاريخية الجزائرية مخبر
الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1،
جوان 2021م.
- 49_ محمدي رزيقة، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد حمودة باشا (1782-
1814م)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية جامعة بابل، العراق، العدد 30،
ديسمبر 2016م.
- 50_ محمدي رزيقة، العلاقات التونسية المغربية في عهد حمودة باشا (1782-1814م)، مجلة
الحكمة للدراسات التاريخية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، المجلد 4، العدد 8، الجزائر،
سبتمبر 2016م.

- 51_ محمد رزيقة، جوانب من العلاقات التونسية الأوروبية في عهد حمودة باشا (1782 - 1814م)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية مؤسسة كنوز الحكمة، المجلد 03، العدد 05، الجزائر، 2015م.
- 52_ مداح محمد وبليل محمد، رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م، مجلة عصور الجديدة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة وهران 1، المجلد 10، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2020م.
- 53_ المشهداني مؤيد محمود حمد وسلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، المجلد 05، العدد 16، تونس، أبريل 2013م.
- 54_ مشوشة سمير، ابن حمادوش الجزائري وأبو راس الناصري يؤرخان للعلاقات التجارية بين إيلاتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 3، العدد 4، الجزائر، مارس 2017م.
- 55_ مشوشة سمير، أبو عبد الله المكناسي يؤرخ للعلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتونس خلال القرن 18م، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية المركز الجامعي بتيندوف، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، جانفي 2017م.
- 56_ مشوشة سمير، التخوم بين إيلاتي الجزائر وتونس من خلال معاهدة وادي سراط سنة 1628م - ملامح التقارب والتباعد -، مجلة المعيار كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، المجلد 26، العدد 1، الجزائر، جانفي 2022م.
- 57_ مقصودة محمد ودادة محمد، الأوضاع الاقتصادية لكراغلة إيلات المغرب العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين دراسة مقارنة، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، أوت 2019م.

58_ مي السيد السيد محمد، أسواق مدينة تونس في كتابات الرحالة الأوروبيين في العصر العثماني، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد العرب المؤرخين العرب المجلد 2، العدد 28، القاهرة، أكتوبر 2020م.

59_ هلايلي حنفي، إقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الإستعمارية في ضوء المجلة الإفريقية، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، المجلد 05، العدد 18، قسنطينة، أكتوبر 2015م.

. باللغة بالفرنسية:

1_ Chater Khalifa, Les élites du pouvoir et de l'argent: le cas de la Tunisie aux XIX^e-XX^e siècles, Cahiers la Méditerranée, Université de Nice, N 46-47, France, Juin 1993.

2_ Chérif Mohammed Hadi, Hommes religion et pouvoir dans la Tunisie de l'époque moderne, Annales Economies Sociétés Civilisations, Centre national de la recherche scientifique, Ecole normale supérieure de Lyon, N 6, France, Mai-Aout 1980.

3_ Chérif Mohammed Hadi, L'Etat Tunisien et les campagnes au XVIII^e siècle, Cahiers la Méditerranée: série spéciale, N 1, Nice, France, 1973.

4_ Ferréol Rebuffat, Les piastres de la Compagnie Royale d'Afrique, Cahiers la Méditerranée, commerce de gros, commerce de détail dans les pays méditerranéens (XVI^e-XIX^e siècles), Université de Nice, N H-S 1, France, Avril 1976.

5_ Lakhal Rached, L'approvisionnement alimentaire de Tunis à l'époque moderne: l'apport des sources archivistiques, Horizons Maghrébins, Presses Universitaires du Midi, N 55, France, 2006.

6_ Lucette Valensi, Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIII^e XIX^e siècle, Annales Economies Sociétés Civilisations, N 6, Centre national de la recherche scientifique, Ecole normale supérieure de Lyon, France, novembre-décembre 1969.

7_ Panzc Daniel, Les échanges maritimes dans l'Empire ottoman au XVIII^e siècle, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, Presses universitaires de Provtnce, N 39, France, 1^{er} semestre 1985.

8_ Ramzi Tej, Le commerce exérieur de la Tunisie sous le protectorat français (1881-1956), Ruvue d'histoire mediterrannée, Faculté des sciences humaines et sociales de l'université de Bejaia, Vol 02, N 02, Algérie, Décembre 2020.

9_ Santoni Pierre, Le rachat des Corses esclaves à Tunis en 1779, Actes des congrés nationaux des sociétés historiques et scientifiques, N 128-17, Bastia, 2008.

10_ Sebag Paul, Les monnaies tunisiennes au XVII^e siècle, Revue monde musulmane et de la Méditerranée, N 55-56, Villes au levant, 1990.

و . المعاجم والقواميس:

1_ حلاق حسان وصباغ عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1999م.

2_ صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط3، الرياض، 2000م.

3_ المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري، مطبعة الشريف، د ط، تونس، 1948م.

4_ المصري حسين مجيب، معجم الدولة العثمانية، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2004م.

5_ بن مكرم أبو الفضل جمال الدين محمد (ابن المنظور)، لسان العرب، نشر أدب الحوزة، المجلد 5، إيران، 1405هـ.

6_ بن عبد المنعم الحميري محمد، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط1، بيروت، 1975م.

7_ موستراس قسطنطين جورغيفتش، المعجم الجغرافي للأمبراطورية العثمانية، ترجمة وتعليم: عصام محمد الشحادات، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2002م.

الفهارس

أ _ فهرس الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	_ مساهمة التونسيين في صادرات القمح خلال الفترة 1794_1815م.	121
02	_ مساهمة التونسيين في صادرات الزيت خلال الفترة 1794_1815م.	121
03	_ سعر التذكرة بخصوص الحبوب والزيت في الفترة 1813_1814م.	122
04	_ كمية صادرات الإيالة التونسية من الحبوب في الفترة 1712_1720م.	138
05	كمية مادة زيت الزيتون المصدرة من الإيالة التونسية إلى قرنة ومرسيليا في الفترة 1725_1739م.	142
06	_ قيمة صادرات الإيالة التونسية إلى فرنسا في الفترة 1786_1789م.	150
07	_ قيمة واردات الإيالة التونسية من في الفترة 1788_1789م.	150
08	_ المعاملات التجارية بين الإيالة التونسية وفرنسا، ومع بقية الدول الأخرى لسنة 1787م.	151
09	_ المعاملات التجارية بين الإيالة التونسية وفرنسا، ومع بقية الدول الأخرى لسنة 1793م.	151
10	_ السلع المصدرة والمستوردة من طرف الإيالة التونسية عن طريق القوافل التجارية لسنة 1809م.	167
11	_ قيمة بعض العملات المحلية مقارنة ببعضها ببعض.	183
12	_ مدى الربح الذي حصلت عليه الشركة الملكية الإفريقية وشركة الهنود في الفترة 1713_1728م.	185
13	_ تحويل كميات من العملات إلى مرسليليا من طرف شركة الإخوة رو خلال الفترة 1772_1790م.	187
14	_ أنواع الرطل التونسي ووزنه خلال القرن 18م.	195

196	15	_ تطور مطر الزيت ووزنه حسب بعض مدن الإيالة سنوات 1700_1701_1763م.
221	16	_ نشاط الجهاد البحري للإيالة التونسية خلال الفترة 1792_1824م.
232	17	_ قيمة لزمة الوطن المستخلصة من طرف القياد حسب الأوطان بداية جانفي من سنة 1814م.

ب _ فهرس الملاحق:

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
01	_ أبيات شعرية نظمها العلامة الشيخ محمد بيرم الثاني يذكر فيها جميع بايات الإيالة التونسية منذ الدخول العثماني 1574م إلى عهد محمود باي الذي تولى الحكم سنة 1229هـ / 1814م.	240
02	_ مخطط يوضح شجرة نسب الملوك الحسينيين من 1705 إلى 1957م.	241
03	_ صورة لمؤسس الأسرة الحسينية الباي حسين بن علي.	242
04	_ صورة للباي حمودة باشا الحسيني (1782 - 1814م).	243
05	_ صورة تمثل محلّة باي تونس لجمع الضرائب أواسط القرن الثامن عشر الميلادي.	244
06	_ مخطط يمثل بايات الأسرة الحسينية منذ تأسيس تأسيسها سنة 1705م إلى غاية نهاية فترة حكم حمودة باشا 1782م.	245
07	_ صورة تمثل مدينة تونس أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.	246
08	_ تسميات لبعض الحرف والمهن المتداولة خلال الفترة العثمانية مع تعريف مختصر.	247
09	_ صورة تمثل تنظيم أسواق مدينة تونس خلال القرن التاسع عشر الميلادي.	249
10	_ وثيقة تمثل معاهدة الصلح التي تمت بين الإيالة التونسية وفرنسا خلال شهر رمضان من سنة 1155هـ، الموافق لشهر نوفمبر من سنة 1742م.	250

257	11	_ خريطة توضح أبرز طرق القوافل التجارية الرابطة بين إيالتي تونس وطرابلس الغرب.
258	12	_ خريطة توضح أهم الطرق التي كانت تربط بين أسواق الشرق الجزائري وأسواق الإيالة التونسية.
259	13	_ وثيقة توضح جانبا من العلاقات التجارية بين حكام إيالتي تونس والجزائر.
261	14	_ تمثل هذه الصورة جدول مجموعة من العملات التونسية.
262	15	_ تمثل هذه الصورة مجموعة من العملات التي كانت مستعملة على عهد البايات الحسينيين الأوائل وهم حسين بن علي مؤسس الأسرة الحسينية، ومن تلاه في الحكم الباي علي باشا، والباي الثالث علي بن حسين.
263	16	_ تمثل الصورة مجموعة من العملات التي كانت مستعملة على عهد حمودة باشا على فترات مختلفة.
264	17	_ وثيقة توضح تجديد قيادة لزمة الحوت ودار الصناعة إلى حميدة بن عياد سنة 1214هـ بأمر من الباي حمودة باشا الحسيني (1782-1814م).
266	18	_ وثيقة تمثل جرد لما يقوم به اللزامة عند حساب قيمة اللزمة وعلى سبيل المثال في هذه الوثيقة حساب حسن بن ساسي فيما يخص منتوجي القمح والشعير، خلال سنتي 1191 و1192هـ / 1777 و1778م
267	19	_ معاهدة سلم وتجارة أبرمت في 01 رمضان 1149هـ الموافق لـ 08 جانفي 1737م بين الإيالة التونسية ودولة السويد.

273	20	ـ بعض من شروط المعاهدة التي أبرمت بين علي بن حسين بن علي باي وجورج الثاني ملك إنجلترا تتعلق بحماية السفن والأشخاص سنة 1751م.

ج _ فهرس الأعلام:

_ أ _
_ الأب رينال: 43، 44، 80، 87، 159. _ إبراهيم الشريف: 74، 75. _ إبراهيم العصفوري: 125. _ ابن أبي الضياف: 36، 43، 45، 49، 70، 86، 104، 105، 107، 113، 115، 131، 173، 231. _ ابن أبي دينار: 26، 59. _ أحمد باشا باي: 85. _ أحمد بن محمد خان: 181. _ أحمد قاسم: 33. _ الإدريسي: 53. _ إدوارد كوك: 63. _ إسماعيل العبيدي: 230. _ أندريه جوليان: 104. _ أندريه ريمون: 114. _ أنطوان كليان: 84. _ أوجيه سورهاندي: 36، 189.
_ ب _
_ بانزاك: 122. _ الباي محمد: 43، 217.

_ الباي محمد الرشيد: 225. _ بكار الغمار: 230. _ بليز بولون: 84. _ بوارون: 200. _ بياجوج: 63. _ بيار جون بينيون: 202. _ بيرم: 80.
_ ت _
_ التمقروطي: 66، 65، 59، 32. _ توفيق البشروش: 202، 53.
_ ج _
_ الجلولي: 49. _ جوج ستوبس: 64. _ جون أمبروزان: 158. _ جون أندريه بايسونال: 66، 73، 76، 81، 97، 103، 158، 162، 170، 198، 202، 206، 211، 219، 226، 234.
_ ح _
_ الحاج عثمان دليلة: 230. _ الحاج مصطفى: 64. _ حسن العيساوي: 230. _ حسين بن علي: 21، 40، 42، 45، 51، 52، 53، 56، 57، 59، 63، 64، 74، 76، 84، 88، 103، 107، 109، 112، 113، 117، 118، 123، 126، 135، 136.

137، 139، 140، 142، 145، 146، 148، 177، 179، 180، 181، 183، 185، 188، 190، 198، 203، 204، 206، 209، 210، 211، 213، 215، 216، 218، 220، 226، 227، 228، 231، 236.
– الحشايشي: 112.
– حمودة باشا: 41، 42، 43، 44، 45، 46، 49، 50، 51، 54، 65، 70، 79، 81، 86، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 104، 105، 107، 108، 109، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 119، 120، 122، 123، 128، 129، 132، 147، 148، 149، 152، 154، 155، 156، 160، 167، 170، 171، 172، 173، 174، 176، 208، 209، 211، 223، 224، 228، 229، 235، 236.
– حمودة باشا المرادي: 23، 27، 28.
– خ –
– خير الدين ببروس: 18.
– د –
– دوفواز: 122، 123، 152.
– دومولان جاك: 84.
– دي روشيه: 128.
– دي شاتوناف: 148.
– دي مونتشو: 64.
– دينول: 84.
– ر –
– رمضان باي: 36.
– روسو: 99.

– رويي: 60. – رينو: 118.
– س –
– سان جرفي: 76، 104، 202، 220، 234. – ستانلي: 114، 150، 173. – سعد العياري: 230. – سليمان بن الحاج: 120، 121. – سنان باشا: 18، 19، 34. – سي السعيد: 230. – سيد دي قرانج: 84. – سيدني سميث: 155.
– ش –
– شو: 62.
– ص –
– الصغير بن يوسف: 128، 180، 183، 202، 210، 211.
– ط –
– الطبيب فرانك: 57، 87، 230.
– ع –
– عبد القادر باشا: 36. – عبد الوهاب: 26. – عثمان داي: 73، 199، 203.

_ العلج علي: 18. _ علي الثاني: 211، 229. _ علي باشا: 20، 51، 57، 58، 60، 62، 63، 103، 107، 117، 127، 130، 135، 132، 137، 140، 146، 180، 188، 189، 190، 202، 203، 209، 211، 213، 215، 216، 218، 227، 234. _ علي باي: 98، 112، 127، 128، 131، 172، 180، 218. _ علي بن ميلاد: 208، 209. _ عمار بن مبارك: 230.
_ ف _
_ فاريجيا دو كانديا: 180. _ فكتور قرين: 167.
_ ل _
_ لاكوندامين: 77. _ لوجي دي تاسي: 91، 118. _ لوسات فلنزي: 145. _ لويس الخامس عشر: 63، 64، 126، 137، 139، 203، 217. _ لويس صابان: 93.
_ م _
_ ماجرا: 54، 79، 98، 156، 161، 173، 221. _ مجيل: 44، 80، 123، 156، 160، 162، 169، 173. _ محمد آغا العسكر: 36. _ محمد الأفطس: 230.

_ محمد الجلولي: 230.

_ محمد الخياشي: 230.

_ محمد العياشي: 58

_ محمد الهادي الشريف: 202، 204، 205.

_ محمد بن علي باشا: 62.

_ محمد بن عياد: 230.

_ محمد بوكاف: 230.

_ محمد خوجة داي: 36.

_ محمد سيالة: 125.

_ محمد كراث: 125.

_ محمود الجلولي: 120، 230.

_ مراد بن محمد: 75.

_ مراد قورصو: 22، 27.

_ مصطفى خوجة: 49، 129، 148.

_ المكناسي: 56، 143.

_ ن _

_ نيكولا بيرانجي: 92، 141، 180، 193.

_ ه _

_ همبير: 148.

_ هوقون: 181، 183.

_ هيركولي: 97.

– هيقوبلين: 63.
– ي –
– يوسف صاحب الطابع: 23، 49، 71، 80، 105، 113، 115، 116، 119، 120، 229.
– يونس بن يونس: 121.

د _ فهرس الأماكن والبلدان:

أ _
أزمير: 140، 159، 160، 162، 187.
إسبانيا: 35، 54، 70، 76، 78، 80، 97، 124، 132، 147، 154، 234.
الإسكندرية: 81، 84، 118، 140، 159، 160، 161.
الأعراض: 144، 199، 203، 207.
أمريكا: 156، 160، 184، 220، 223.
إنجلترا: 63، 71، 155، 156، 218.
الأندلس: 23، 30، 32، 33.
إيطاليا: 80، 134، 135، 136، 138، 140، 144، 155، 213، 214، 234.
ب _
باب المنارة: 112.
باجة: 24، 25، 28، 43، 47، 52، 53، 55، 59، 62، 66، 72، 93، 106، 196، 198، 202، 203، 205، 208، 210، 211، 212، 230.
باردو: 25، 69، 82، 95، 129، 199، 286.
باريس: 126، 179.
بحيرة البيبان: 66.
بحيرة بوغرة: 66.
البرتغال: 76، 132.
البروفانس: 52، 53، 84، 132، 139، 140، 146، 184، 186، 210.
بريطانيا: 117، 134، 149، 152، 153، 154، 234.

_ بسكرة: 166. _ بلاد الشام: 87. _ بلي: 30 _ البندقية: 35، 43، 46، 84، 107، 108، 125، 155، 187، 224، 225. _ بنزرت: 30، 33، 43، 55، 56، 59، 66، 67، 68، 81، 85، 106، 107، 128، 198، 206، 208، 222، 226.
_ ت _
_ تطوان: 171. _ تمبكتو: 159. _ توزر: 25، 56، 58، 66، 82، 83، 91، 143، 167، 207، 226، 227. _ توقرت: 66، 68 _ تونس: 18، 19، 21، 24، 26، 27، 28، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 39، 40، 51، 52، 56، 59، 66، 68، 70، 74، 77، 79، 80، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 90، 92، 94، 102، 105، 107، 114، 115، 116، 117، 118، 120، 121، 122، 124، 125، 142، 143، 148، 152، 153، 155، 156، 158، 159، 162، 163، 165، 167، 170، 184، 188، 190، 196، 198، 202، 209، 211، 219، 220، 226، 228، 231.
_ ج _
_ جبال السرج: 24. _ جبال تبرسق: 25. _ جبال سجدل: 25. _ جبل السيف: 23.

_ جبل بوكناس: 23.

_ جبل سلوم: 23.

_ جبل قيبو: 23.

_ جبل وسلات: 24، 57.

_ جربة: 19، 25، 34، 41، 47، 49، 55، 56، 58، 59، 61، 62، 66، 67، 68،
70، 72، 75، 82، 83، 85، 91، 92، 106، 120، 144، 157، 199، 212، 222،
230.

_ الجريد: 25، 26، 41، 47، 49، 56، 58، 59، 70، 72، 82، 90، 106، 143،
157، 165، 167، 190، 198، 199، 207، 227.

_ الجزائر: 18، 45، 62، 65، 68، 75، 92، 99، 118، 126، 137، 158، 160،
162، 164، 165، 167، 168، 169، 172.

_ جزر قرنة: 25.

_ جمال: 52، 206، 226.

_ جنوة: 35، 37، 84، 92، 100، 123، 124، 125، 131، 147، 155، 184، 187،
193، 214، 234.

- ح -

_ الحامة: 82، 144، 207.

_ حلق الوادي: 19، 33، 79، 98، 99، 100، 134، 144، 148، 154، 213، 221،
222، 223.

_ حمام الأنف: 33.

_ الحمامات: 66، 70، 93.

_ حوض مجردة: 22، 24، 28.

د _
الدانمارك: 60، 218، 223. الدولة الحفصية: 18. الدولة العثمانية: 20، 21، 27، 34، 46، 70، 99، 117، 147، 148، 160، 174، 177، 180، 234.
ر _
رأس بون: 55. رأس غار الملح: 24. رأس نيقرو: 35، 52، 53، 61، 66، 72، 84، 127، 130، 135، 136، 141، 184، 185، 187، 189، 196، 210، 214، 215.
ز _
زغوان: 29، 32، 56، 57، 60، 72، 73، 75، 79، 226.
س _
سالونيك: 160. سبخة النوايل: 24. سبيطلة: 69، 109. ستور: 29، 30، 32، 73، 75، 91. سليمان: 30، 32، 75. السودان: 167، 171، 235. سوسة: 32، 43، 56، 66، 68، 70، 84، 87، 90، 91، 93، 107، 118، 131، 143، 144، 157، 190، 195، 199، 203، 206، 208، 212، 216، 226. السويد: 99، 217، 223.

_ ص _
_ صفاقس: 21، 43، 46، 49، 54، 56، 66، 87، 88، 90، 93، 106، 112، 118، 144، 149، 199، 206، 212، 221، 222. _ صقلية: 155، 156.
_ ط _
_ طبرقة: 20، 67، 117، 125، 129، 130، 187، 202، 203، 215، 234. _ طبرية: 29، 32، 56، 73. _ طرابلس الغرب: 18، 80، 126، 129، 160، 162، 163، 164، 167.
_ غ _
_ غدامس: 158، 164، 166، 167. _ غرناطة: 18.
_ ف _
_ فرنسا: 35، 36، 54، 63، 64، 67، 68، 71، 77، 80، 86، 96، 97، 98، 99، 104، 117، 118، 119، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 134، 136، 137، 139، 141، 142، 144، 146، 147، 148، 150، 151، 152، 153، 154، 156، 158، 161، 171، 173، 174، 181، 189، 213، 214، 216، 234، 235. _ فزان: 158، 159، 162.
_ ق _
_ قابس: 47، 66، 68، 91، 144، 199، 207. _ قرقنة: 58، 68، 72، 92، 93، 144. _ القسطنطينية: 77، 187. _ قسنطينة: 65، 164، 165، 167، 168، 170، 177.

_ القصبة: 94، 97. _ قصر الحفصية: 96. _ قفصة: 25، 43، 56، 92، 93، 94، 107، 109، 143، 165، 199، 207، 226. _ قمودة: 25، 52. _ القيروان: 24، 25، 28، 49، 52، 56، 72، 82، 87، 88، 90، 91، 106، 107، 109، 113، 146، 188، 212، 226.
_ ك _
_ الكاف: 23، 24، 25، 28، 56، 96، 165، 196، 198. _ كوينين: 166.
_ ل _
_ لبنان: 76. _ ليفورنو: 155، 171، 186.
_ م _
_ ماطر: 25، 75، 198، 208، 209، 211، 212. _ مرسيليا: 37، 54، 60، 66، 77، 92، 98، 127، 131، 141، 142، 144، 145، 146، 150، 151، 152، 153، 184، 185، 187، 193، 196، 207، 213. _ مصر: 79، 81، 86، 118، 140، 159، 160، 161، 187، 206. _ المغرب الأقصى: 160، 162، 167، 170. _ المنستير: 56، 57، 199، 206، 230. _ منوبة: 95. _ المهدية: 56.
_ ن _

_ نابل: 87، 91، 92، 93، 208، 212، 226، 227. _ نابولي: 147، 155. _ نفزة: 25، 62، 199. _ نفطة: 25، 47، 143، 165، 166، 207، 226، 227.
_ و _
_ واد الحطب: 24. _ واد اللين: 24، 25. _ واد تاسة: 24. _ واد زرود: 24. _ واد سليانة: 24. _ واد مالح: 61. _ واد مدن: 61. _ واد مرق الليل: 24. _ واد ملاق: 23. _ واد مليون: 52. _ الوادي: 164، 165، 167، 168. _ وادي مجردة: 23، 25، 30، 33، 53، 61، 190، 204، 205. _ ورغمة: 82. _ ورقلة: 164، 166، 168. _ الوطن القبلي: 24، 28، 30، 55، 61، 88، 93، 198، 206، 209.

هـ _ فهرس الشعوب والقبايل:

_ أ _

_ الإنجليز: 125، 155، 156، 215.

_ الأندلسيين: 21، 26، 28، 29، 30، 31، 33، 35، 39، 44، 71، 73، 74، 77،

78، 90، 125، 177، 184، 203، 233.

_ الإنكشاريين: 18، 47، 220.

_ الأوروبيين: 119، 120، 122، 126، 130، 149، 201، 219، 231.

_ أولاد أسن: 205.

_ أولاد إيدير: 226.

_ أولاد بلليل: 205.

_ أولاد حمزة: 28.

_ أولاد رياح: 205.

_ أولاد سعيد: 27، 205.

_ أولاد صولة: 53.

_ أولاد عيار: 230.

_ أولاد مساهل: 227.

_ أولاد مصطالية: 205.

_ أولاد ياح: 53.

_ أولاد يحيى: 205.

_ الإيطاليين: 68، 125، 215.

_ ب _

الباشوات: 19.
البايات: 19، 20، 70، 71، 100، 102، 107، 110، 115، 116، 125، 157، 173، 174، 178، 204، 211، 218، 228، 229، 236.
البجاوة: 205.
بن ساسي: 49.
بنو الأحمر: 18.
ت -
الترناجية: 90.
ج -
الجزارين: 114.
جلاص: 205، 226.
جماعة الجلولي:
جمّال:
ح -
الحريرية:
الحفصيين:
الحوكية:
خ -
الخبازين:
الخضارين:
د -
الدانماركيين:

الدايات :
درل :
- ع -
عائلة الالولل : 120، 121، 230.
عائلة بن علال : 120، 121، 235.
- ف -
الفرالشل : 205.
فللل : 226.
الفولاللة : 90.
- ق -
قباثل الزمول : 28.
قباثل السواسل : 226، 230.
قباثل لل وسلا : 28
قباثل عمدون : 28، 53.
قبللة الللر : 227.
قبللة مالر : 227.
- ل -
اللزاملن : 199.
الللفورنلنلن : 36، 125.
- م -
المالطللن : 125.
المراطل : 49.

المسيحيين: 124، 158، 184، 224، 226. المغاربة: 20، 158، 170.
هـ
الهامة: 205. الهولنديين: 125، 216.
ي
اليهود: 36، 86، 91، 105، 108، 109، 115، 125، 157، 200.

و _ فهرس المحتويات

	الإهداء.
	الشكر والتقدير.
	قائمة المختصرات.
أ _ ض	مقدمة.
37 _ 17	الفصل التمهيدي: نظرة عامة حول الوضع الاقتصادي قبيل قيام الأسرة الحسينية.
21	أولاً: المجال الزراعي.
31	ثانياً: المجال الصناعي.
34	ثالثاً: المجال التجاري.
100 _ 38	الفصل الأول: النشاط الفلاحي والصناعي في إيالة تونس خلال العهد الحسيني 1705-1814م.
40	أولاً: النشاط الفلاحي.
40	أ _ العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي.
40	1 _ الاستقرار.
42	2 _ اهتمام الحكام.
47	3 _ تنوع الضرائب وجمعها من عند الفلاحين.
50	4 _ مصادرة الأراضي.
50	5 _ حماية الفلاحين من ظلم الملتزمين ومحاولة القضاء على الفوضى الناتجة عن جمع الضرائب.

51	ب _ المحاصيل الزراعية والحيوانية والسلمكية.
52	1 _ المحاصيل الزراعية.
51	1 - 1 - الحبوب.
55	1 - 2 - الزيتون.
58	1 - 3 - النخل.
59	1 - 4 - الغن.
59	1 - 5 - زراعة التبغ والحناء.
60	2 _ الثروة الحيوانية.
66	3 _ الصيد البحري.
69	ثانيا: النشاط الصناعي.
69	أ _ العوامل المؤثرة على النشاط الصناعي.
69	1 _ وفرة المواد الأولية
69	2 _ تشجيع الحكام
71	3 _ الضرائب على المصنوعات
72	ب _ الحرف والمهن.
73	1 _ الحرف التقليدية والمحلية.
73	1 - 1 - الصناعات الصوفية.
84	1 - 2 - صناعة الصابون واستخراج الزيت.
85	1 - 3 - صناعة الحل.
86	1 - 4 صناعة العطور.
88	1 - 5 الصناعات الجلدية.

94	2 _ الحرف التعدينية والتحويلية.
94	2 - 1 . صناعة الأسلحة وملحقاتها.
97	2 - 2 . الصناعة الخشبية.
101 _ 174	الفصل الثاني: المعاملات التجارية الداخلية والخارجية في إيالة تونس خلال العهد الحسيني 1705-1814م.
103	أولاً: المعاملات التجارية الداخلية.
103	أ _ مساهمة الحكام في تنشيط التجارة الداخلية.
110	ب _ الأسواق وأهميتها.
116	ج _ الأسعار داخل أسواق الإيالة.
117	ثانياً: المعاملات التجارية الخارجية.
124	أ _ التجارة مع أوروبا وأمريكا.
157	ب _ التجارة مع الدول الإسلامية.
170	ج _ التجارة مع دواخل إفريقيا.
175 _ 231	الفصل الثالث: العملات المتداولة والأوزان والمكاييل والأطوال والتنظيم الجبائي في الإيالة خلال العهد الحسيني 1705-1814م.
177	أولاً: العملات المتداولة.
178	أ _ العملات المحلية.
178	1 _ النقود الذهبية
180	2 _ النقود الفضية
182	3 _ النقود النحاسية
184	ب _ العملات الأجنبية.

188	ج _ تطور قيمة العملة.
190	د _ تطور سعر بعض المنتجات.
194	ثانيا: الأوزان والمكاييل والأطوال.
194	أ _ الأوزان.
195	ب _ المكاييل.
197	ج _ الأطوال
199	ثالثا: الجباية والأداءات.
199	أ _ التنظيم الجبائي.
201	ب _ أعوان الجباية
202	ج _ أنواع الجباية (الأداءات)
202	1 _ الأداءات الأصلية
202	1 - 1 - أداء المجبى
205	1 - 2 - أداءات فلاحية
212	1 - 3 - أداءات تجارية
228	1 - 4 - أداءات على الصناعة التقليدية
229	2 _ الأداءات الظرفية
229	2 - 1 - أداءات قضائية (عدلية)
230	2 - 2 - أداء مقابل خدمة استثنائية
230	2 - 3 - أداء في صورة هدايا
234 _ 238	خاتمة
239 _ 276	الملاحق

304 _ 277	ثبت المصادر والمراجع
333 _ 305	الفهارس
306	أ _ فهرس الجداول
308	ب _ فهرس الملاحق
311	ج _ فهرس الأعلام
318	د _ فهرس الأماكن والبلدان
325	هـ _ فهرس الشعوب والقبائل
329	و _ فهرس المحتويات

1 _ ملخص الدراسة باللغة العربية:

تعالج هذه الدراسة الواقع الاقتصادي في الإيالة التونسية خلال فترة حكم الأسرة الحسينية منذ تأسيسها سنة 1705م إلى غاية نهاية حكم حمودة باشا 1814م، حيث تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي مرّت بها الإيالة التونسية خلال العهد العثماني، فقد عرفت انتعاشا واضحا في المجال الاقتصادي سواء الزراعي منه أو الصناعي وحتى التجاري.

بالنسبة للنشاط الفلاحي خلال هذه الفترة فقد شهد تطورا ملحوظا نتيجة تظافر مجموعة من العوامل كالاستقرار الذي عرفته الإيالة بتولي حسين بن علي على رأس الإيالة، بعدما كانت تشهد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار نهاية الحكم المرادي للإيالة، إضافة إلى عوامل أخرى عديدة، فعاد الأهالي إلى زراعة واستصلاح الأراضي، ما أدّى إلى تنوع المحاصيل الزراعية وعلى رأسها الحبوب والزيتون والتمور وتربية المواشي، أمّا النشاط الصناعي فقد عرف هو الآخر تطورا واضحا نتيجة توافر أيضا عوامل عديدة أبرزها توافد المهاجرين الأندلسيين إلى الإيالة، حيث كان العديد منهم يمتلكون حرفا ومهنا ساهمت بشكل واضح في تطور النشاط الصناعي، ومن هذه الصناعات التي لقيت رواجاً كبيراً داخليا وخارجيا، الصناعة الصوفية وخاصة صناعة الشاشية.

أمّا قطاع التجارة في الإيالة على المستوى الداخلي أو الخارجي فقد تأثر بالنشاط الزراعي والصناعي وبالتالي شهد أيضا انتعاشا واضحا، بفضل اهتمام الحكام بها، كما ربطت الإيالة علاقات تجارية خارجية مع العديد من الدول وخاصة دول أوروبا وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، إضافة إلى معاملاتها مع الدول الإسلامية ودول دواخل إفريقيا، فتنوعت العملات المتداولة المحلية منها والأجنبية، بفضل المعاملات التجارية الواسعة، ووجدت أوزان ومكاييل وأطوال استعملت خلال عمليات البيع والشراء، كما عرفت الإيالة تنظيما جبائيا ميّزه تنوع الضرائب وكثرتها، فكان سلاح ذو حدين، فمن جهة حافظت على الاستقرار بكسر شوكة الممتنعين لدفعها، لكن من جهة أخرى أدّت إلى تضمر العديد من الفلاحين والصناع والتجار إلى ترك أعمالهم بسبب عدم استطاعتهم على تسديد تلك الأداءات المفروضة عليهم.

_ **الكلمات المفتاحية:** الأسرة الحسينية، النشاط الزراعي، الصناعات والحرف، التجارة الخارجية.

2 - Abstract in English:

This study addresses the economic reality in the Tunisian province during the rule of the Husseini dynasty from its founding in 1705 AD until the end of the rule of Hammuda Pasha in 1814 AD. This period is considered one of the most important periods that the Tunisian province went through during the Ottoman era, as it witnessed a clear recovery in the economic field, whether agricultural. Whether industrial or even commercial.

As for agricultural activity during this period, it witnessed a remarkable development as a result of the combination of a number of factors, such as the stability that the province experienced with the assumption of Hussein bin Ali as head of the province, after it had witnessed a state of chaos and instability at the end of the Muradid rule of the province, in addition to many other factors. The people returned to cultivating and reclaiming the lands, which led to the diversification of agricultural crops, most notably grains, olives, dates, and livestock breeding. As for industrial activity, it also witnessed a clear development as a result of the availability of many factors, most notably the influx of Andalusian immigrants to the province, as many of them had crafts and professions that clearly contributed to the development of industrial activity. Among these industries that enjoyed great popularity internally and externally was the wool industry, especially the manufacture of the chechia.

The trade sector in the province, both internally and externally, was affected by agricultural and industrial activity, and thus witnessed a clear recovery, thanks to the rulers' interest in it. The province also established external trade relations with many countries, especially European countries, led by France, Britain and Italy, in addition to its dealings with Islamic countries and countries in Africa. The currencies in circulation, both local and foreign, were diversified, thanks to the extensive trade transactions. Weights, measures and lengths were found that were used during buying and selling operations. The province also knew a tax system characterized by the diversity and abundance of taxes, which was a double-edged sword. On the one hand, it maintained stability by breaking the backbone of those who refused to pay them, but on the other hand, it led to the atrophy of many farmers, craftsmen and merchants leaving their work due to their inability to pay the imposed fees.

Keywords: The Husseini family, Agricultural activity, Industries and crafts, Foreign trade.